

علم الاجتماع الإعلامي

المفاهيم – القضايا - التطبيقات



الأستاذ الدكتور سعيد ناصف
رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية
جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا



الآفاق المشرقة ناشرون
Brighter Horizon Publishers

علم الاجتماع الاعلامي

المفاهيم – القضايا - التطبيقات

الأستاذ الدكتور

سعيد ناصف

رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية المعلومات والاعلام والعلوم الانسانية

جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

الطبعة الأولى

2015

الناشر: الآفاق المشرقة ناشرون، الشارقة، 2015.

المحتويات

الفصل السادس: الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع **نماذج للرؤى الكلاسيكية والحديثة** **أولاً: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية في علم الاجتماع(الاتجاه المحافظ – الاتجاه الراديكالي)** **ثانياً: الاتجاهات النظرية الحديثة في علم الاجتماع** **- البنائية الوظيفية(الوظيفية والاعلام)** **- التفاعلية الرمزية(منظور التفاعل والاعلام)** **- نظرية الصراع الاجتماعي(منظور الصراع والاعلام)** **- نظريات التحديث** **- نظريات التبعية** **ثالثاً: الاتجاهات النظرية للعولمة:** **- نظرية النسق العالمي** **- نظرية الثقافة العالمية** **- نظرية المجتمع العالمي**	
الفصل السابع: الاتجاهات النظرية في الاتصال والاعلام: نماذج وتفسيرات **أولاً: نظرية القذيفة السحرية** **ثانياً: نظريات التأثير الإنتقائي** **ثالثاً: نظرية الغرس الثقافي** **رابعاً: نظرية الاستخدامات والاشباعات** **خامساً: نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام**	
الفصل الثامن: مناهج وطرق البحث في علم الاجتماع والاعلام: **أولاً: أهمية النظرية في البحث العلمي** **ثانياً: وظائف النظرية** **ثالثاً: علاقة النظرية الاجتماعية بالبحث** **رابعاً: شروط البحث العلمي** **خامساً: تنوع أشكال البحث العلمي** **سادساً: مناهج وأساليب البحث الاجتماعي والاعلامي:** **1- المنهج التاريخي** **2- المنهج الوصفي** **3- المنهج التجريبي** **4- المنهج المقارن** **5- المسح الاجتماعي** **سابعاً: طرق وأدوات البحث الاجتماعي والاعلامي:** **1- الملاحظة** **2- المقابلة** **3- الاستبيان** **4- دراسة الحالة** **5- استخدامات تحليل المضمون في البحوث الاجتماعية والاعلامية** **ثامناً: تحليل المضمون والانترنت**	

المقدمة

لقد شهد الإعلام تطورات بنيوية شاملة وعميقة في المجتمعات المعاصرة، فقد إزداد الطابع الفكري والأيديولوجي للعملية الإعلامية، كما برز الطابع الاقتصادي- الاستثماري - للمؤسسة الإعلامية. وفي الوقت ذاته أدت التطورات العلمية وتطبيقاتها العاصفة في مجال الإعلام إلى إحداث تحولات عميقة في مقدرة وسائل الإعلام على الوصول إلى الجماهير والتأثير فيها. كما أدى إرتفاع المستوى التعليمي للجمهور، وما ترتب على هذا الارتفاع من إرتفاع المستوى الثقافي، إلى تنوع الحاجات الإعلامية للمتلقي، وبالتالي، إلى إعادة نظر جذرية في تصميم الرسالة الإعلامية.

ومن ثم، فقد أدت مجمل هذه التطورات تراكمياً إلى إزدياد الطابع الاجتماعي للإعلام، بصفتها عملية تفاعلية إبداعية مع الواقع الموضوعي، ومؤسسة اجتماعية شكَّلت نسقاً متميزاً، وقدمت ثقافة فرعية متميزة. كما أدت هذه التطورات والتحولات كذلك إلى إزدياد غنى المجال الإعلامي إلى مستوى غير مسبوق وتعقيده، تجسَّدَ في تحوُّل هذا المجال إلى حياة كاملة، مشحونة بالكثير من الأحداث، والظواهر، والتطورات، والقضايا والمشاكل، التي تطال جوانب حياة المجتمع كافة، وتؤثر فيها، وتتأثر بها.

لم يعد علم الاجتماع العام، بالرغم من تزايد اهتمامه بدراسة الظواهر الإعلامية، قادراً على الإحاطة الكاملة بمعطيات الحياة الإعلامية الجديدة في المجتمعات المعاصرة. وهذا ما أوجد ضرورة موضوعية لظهور علم جديد يكرس نفسه لدراسة معطيات الحياة الإعلامية في المجتمعات المعاصرة. وهذا العلم الجديد هو علم الاجتماع الإعلامي، أو كما يسميه البعض علم اجتماع الإعلام، وهو العلم الذي يمثل أحد فروع علم الاجتماع، الذي يجسد العلاقة البينية بين علم الاجتماع والاعلام.

وقد جاء الكتاب في أحد عشرة فصلاً، تناول موضوعات وقضايا مهمة يهتم بها كل من المتخصصين في علم الاجتماع والاعلام، حيث تناول **الفصل الأول**، بعض المفاهيم الأساسية الأكثر استخداماً في مجالي علم الاجتماع والاعلام. بينما تناول **الفصل الثاني**: ظروف نشأة علم الاجتماع. أما **الفصل الثالث**، فقد تناول تعريف علم الاجتماع وعلاقته بالعلوم الأخرى، في حين جاء **الفصل الرابع** بعنوان: علم الاجتماع الاعلامي: النشأة التطور والمجالات. بينما تناول **الفصل الخامس**، الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الاعلامية: المفهوم والخصائص. أما **الفصل السادس**، فقد عرض فيه المؤلف الاتجاهات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة في علم الاجتماع. أما

الفصل السابع، فقد تناول: الاتجاهات النظرية في الاتصال والاعلام: نماذج وتفسيرات. وبينما تناول **الفصل الثامن**: مناهج وطرق البحث في علم الاجتماع والاعلام: نماذج وتفسيرات، فقد تناول **الفصل التاسع**: التغير الاجتماعي والثقافي: المفهوم – العوامل – الأنماط. أما **الفصل العاشر**، فقد تناول موضوع: الإقناع ومهارات الاتصال:الجمهور: المفهوم والخصائص. وأخيراً، جاء الفصل الأخير **" الحادي عشر "** بعنوان: تطبيقات في مجالي علم الاجتماع و الاعلام: نماذج للدراسات والبحوث البينية، حيث قدم المؤلف في هذا الفصل لنماذج من البحوث والدراسات التي قام بها الباحث خلال السنوات الأخيرة، والتي تعبر إلى حد كبير عن التفاعل والتداخل بين علم الاجتماع والاعلام.

وأخيراً، أتمنى من الله أن يكون هذا الكتاب معبراً عما نحتاجه من معلومات يستفيد مها الطلبة المتخصصون في مجالي علم الاجتماع، وعلوم الاتصال والاعلام بصفة خاصة، والقارئ والمتخصص في العلوم الاجتماعية والانسانية بصورة عامة.

والله ولي التوفيق

أ.د. سعيد ناصف

يناير 2015

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

تمهيد:

ثمة إتفاق على أن المفاهيم والمصطلحات تمثل العنصر الأساسي الذي تتكون منه المعرفة العقلية بأشكالها ومستوياتها المختلفة. فالأحكام والفروض والقضايا والنظريات هي عبارة عن أنساق من المفاهيم. والمفهوم ببساطة هو عبارة عن رمز أو فكرة تعبر عن أشياء في الواقع أو في الذهن، ونحن نصل إلى تكوين المفاهيم عن طريق عمليتين هما: التحليل والتركيب.

ويمكن القول، أنه نظراً لتباين الرؤى والتوجهات الفكرية والنظرية للمهتمين والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بخاصة، وعلم الاجتماع الاعلامي، بوصفه أحد الفروع المهمة في علم الاجتماع على وجه الخصوص، فليس هناك إتفاقاً بينهم حول كثير من المفاهيم المستخدمة في مجالي علم الاجتماع والاعلام بصورة عامة. ومن ثم فإن اختلاف وتباين الرؤى الفكرية والنظرية للباحثين والمتخصصين يعكس اختلافاً حول تعريفات المفاهيم المستخدمة.

ونظراً لتعدد وتنوع المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية بصورة عامة، وعلم الاجتماع والاعلام بخاصة، فإنه من الأهمية أن نوضح نماذج من التعريفات التي قدمها المتخصصون لبعض هذه المفاهيم، وذلك بهدف أن يكون القارئ العادي والمتخصص لهذا العمل على وعي وإحاطة بمعاني هذه المفاهيم، والتي سوف يأتي الاشارة إليها في متن هذا الكتاب.

ولما كان من الصعوبة حصر جميع المفاهيم المستخدمة في مجال علم الاجتماع بفروعه المختلفة والمتعددة، وكذلك المفاهيم المستخدمة في مجال الاتصال والاعلام بفروعه المتعددة والمتنوعة، لذلك ثم سوف نركز على بعض المفاهيم التي نرى أنها من أكثر المفاهيم إستخداماً منها: علم الاجتماع، المجتمع، البناء الاجتماعي، الثقافة، والقيم الاجتماعية، التغير الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، النسق الاجتماعي. إضافة إلى مفاهيم أخرى منها: الاعلام، الاتصال، الدعاية، الرأي العام. ويمكننا أن نعرض بإيجاز لبعض التعريفات التي قدمها العلماء والمفكرين لكل من هذه المفاهيم.

1- المجتمع: Society

يعتبر مفهوم **" المجتمع "** واحداً من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي. والمجتمع عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في حيز مكاني معين، ويمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة تتناسب

وطبيعة البيئة التي يعيشون فيها(بادية – ريف – حضر)، ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية، ويتفاعلون مع بعضهم البعض من خلال منظومة ثقافية تتضمن كثير من القيم والمعايير والمبادئ والأخلاق، التي تحدد أنماط سلوكهم الاجتماعي.

2- علم الاجتماع: Sociology

إن تعريف علم الاجتماع ليس أمراً سهلاً أو هيناً، وذلك لعدم وجود إتفاق عام على تعريف محدد، وخاصة أن تعريف علم الاجتماع يُعد أمراً مرتبطاً ارتباطاً تاماً بموضوعه وبمنهجه من ناحية، بل وبعلاقته بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية من ناحية أخرى(1). من هنا تعددت التعريفات بتعدد العلماء وبتعدد النظريات والمذاهب الاجتماعية المختلفة، والرؤى الفكرية. ومن المفيد هنا، إستعراض عدد من التعريفات لهذا العلم والتي تنبع من إطارات مختلفة من المفاهيم العامة في النظرية السوسيولوجية، والتي تصور في الوقت ذاته مدى التقارب الذي يتجه إليه علماء الاجتماع في بعض المسائل الأولية كتعريف العلم. ونذكر من تلك التعريفات ما يأتي:

- يُعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع، على اعتبار أن المجتمع عبارة عن سلوك أي جماعة مكونة من أعضاء (كائنات) يحيون حياة متساندة، ووسيلتهم إلى ذلك التفاعل والعلاقات المتبادلة، ومن هنا يكون موضوع علم الاجتماع هو دراسة السلوك الاجتماعي الإنساني، مع التأكيد على أهمية التفاعل الإنساني الذي يعبر عن سلوك الإنسان في علاقته بإنسان آخر.

- ويُعرف أوجبرن Ogburn و نيمكوف Nimkoff علم الاجتماع من خلال مناقشتهما للتعريف الموجز له بأنه: " الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية"، ويرون أن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل، والتفاعل يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء كثيرة، كالمباني والموسيقى والأخلاق - أي إلى خلق الثقافة - وما دام علم الاجتماع يدرس هذا كله، فإنه صالح لأن يكون علماً عاماً يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة.

- بينما يُعرف أوجست كونت علم الاجتماع بأنه: دراسة الخصائص العامة المشتركة بين أنواع الظواهر الاجتماعية، لذلك تقتضي هذه الدراسة دراسة العلاقات والارتباطات بين الأنواع المختلفة من الظواهر الاجتماعية، كالعلاقة بين الدين والاقتصاد مثلاً، وكذلك دراسة العلاقات والارتباطات بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية، كالجغرافيا والبيولوجيا وأخيراً دراسة الخصائص العامة المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية.

وثمة تعريفات أخرى قدمها علماء الاجتماع لهذا العلم نذكر منها التعريفات الآتية:

- تعريف "إميل دوركايم " هو العلم الذي يهتم بدراسة البناء الاجتماعي وما به من مؤسسات؛ وأكد دوركايم على دراسة الظواهر الاجتماعية وأنماط الحياة والمشكلات الاجتماعية.
- تعريف "ماكس فيبر"هو العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، من أجل التوصل إلى تفسير لنتائجه.
- تعريف " هربرت سبنسر" هوالعلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة، ويقوم علم الاجتماع بعمل مقارنات متعددة بين المجتمعات على اختلاف أنواعها لمعرفة تطورها مثل(مجتمعات بدائية – ريفية – بدوية – حضرية)(2).
- ويُعرف " جونسون " علم الاجتماع بأنه العلم الذي يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغير هذه الصور التنظيمية والعلاقات بين الجماعات(3).
- يذهب" جيمس فاندر زاندن" في كتابه المنشور عام 1979 الى انه من الملاحظ ان هناك طابعاً مميزاً لعلم الاجتماع بوصفه علماً، مميز له عن العلوم الاجتماعية الأخرى، لكن ذلك قد لايرضي العلماء الاجتماعيين الآخرين، علماء النفس والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا، بل هو قد يدفعهم إلى الاحتجاج، كذلك لأنه حين يذهب علماء الاجتماع الى أن علمهم هو علم دراسة السلوك الانساني، فإنهم سوف يذهبون أيضاً إلى أن السلوك الانساني هو موضوع دراستهم كذلك.
- ويرى "زاندن" معتقداً أن ثمة ما يميز علم الاجتماع من حيث كونه يدرس أساساً التفاعل الانساني" Human Interaction الذي يتجلى في التأثير المتبادل الذي يمارسه الأفراد في علاقاتهم المتبادلة، التأثير في المشاعر والاتجاهات والأفعال. إن علم الاجتماع لا يهتم بما يجري في دخائل النفس أو الفرد الانساني، وهو المجال الأساسي لعلم النفس، بل يهتم في المحل الأول بما يحدث بين الناس، إن بؤرة اهتمامه إذن هي البشر بوصفهم كائنات اجتماعية تمارس نشاطاً متعدد الأوجه وتدخل مع الآخرين في علاقات متعددة،

يهتم علماء الاجتماع إذن بالطرق التي يكون الناس علاقاتهم من خلالها، والتي تنمو وتتطور من خلالها أيضاً أشكال الروابط الاجتماعية المختلفة، كما يعنون أيضاً بأساليب المحافظة على استمرار هذه العلاقات والروابط أو تغييرها وحلها، إنهم يدرسون الأسرة والجماعات والمجموعات والقطاعات الدينية والتنظيمات الكبرى كالمصانع والجامعات وغيرها.

وقدمت "لوسيل دبرمان وكلايتون هارتيجن" تعريفا آخر مؤداه: ان علم الاجتماع هو" أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تدرس سلوك الكائنات الانسانية" وهو على خلاف العلوم الاجتماعية الأخرى يعني بكافة جوانب السلوك الانساني في وضع اجتماعي معين، فعلماء الاجتماع يدرسون الطرق التي تتكون المجتمعات من خلالها والأساليب التي يتصرف بها الأفراد في إطار البنيات الاجتماعية المختلفة. ومن ثم فإنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية لأنماط الحياة الاجتماعية الانسانية.

ويقدم"برنارد فيلبس" في مؤلفه" علم الاجتماع من النظرية الى التطبيق" المنشور عام 1979 تعريفا مؤداه" أن علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع". ويمكن أن نضيف الى هذه التعريفات أيضا مجموعة متنوعة شاعت في الكتابات المختلفة، ومنها الكتابات العربية كتلك التي تذهب إلى أن علم الاجتماع هو علم دراسة الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو الانسان في علاقته بالبيئة والمجتمع والثقافة... أو غير ذلك(4).

بينما يرى " أنتوني جيدنز " أن علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمعات الانسانية، والمجتمع عبارة عن شبكة أو نسق من أساليب السلوك التي تتخذ طابعاً مؤسسياً، وتشير الأشكال المؤسسية إلى أنماط الإعتقاد والسلوك التي توجد في المجتمع، وتتجدد جيلاً بعد جيل. بمعنى آخر، يُعرف " جيدنز " علم الاجتماع بأنه علم اجتماعي ينصب إهتمامه الرئيسي على دراسة النظم الاجتماعية التي تختلف بفعل التحولات الصناعية التي حدثت إبان القرنين أو الثلاثة الماضية(5).

يتضح من العرض السابق لبعض التعريفات التي قدمها بعض علماء علم الاجتماع أنهم لا يتفقون على تعريف محدد وعام لعلم الاجتماع، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها: إختلاف التوجهات النظرية والرؤى الفكرية لكل منهم، الاختلاف حول طبيعة العلم وخصائصه ومجالات الدراسة فيه، إلى جانب الاختلاف حول وحدة التحليل الاجتماعي وأبعادها، أو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع.

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، يمكن أن نلخص العناصر الأساسية التي تضمنتها التعريفات السابقة على النحو التالي: أنه علم دراسة السلوك الإنساني، علم دراسة التفاعل الإنساني المتبادل، دراسة النظام الإجتماعي، دراسة البناء الإجتماعي، دراسة الأنماط الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية، دراسة الإعتماد الإنساني المتبادل، فضلاً عن أنه العلم الذي يدرس المجتمع الإنساني في استقراره وحركته.

3- الثقافة: Culture

يعتبر مصطلح الثقافة من أكثر المصطلحات استخداماً في الحياة العربية المعاصرة، لكنه من أكثر المصطلحات صعوبة على التعريف. ففي حين يشير المصدر اللغوي والمفهوم المتبادر للذهن، والمنتشر بين الناس إلى حالة الفرد العلمية رفيعة المستوى، فإن استخدام هذا المصطلح كمقابل لمصطلح Culture في اللغات الأوروبية تجعله يقابل حالة اجتماعية شعبية أكثر منها حالة فردية. فوفق المعنى الغربي للثقافة: هي مجموعة العادات والقيم والتقاليد التي تعيش وفقها جماعة أو مجتمع بشري، بغض النظر عن مدى تطور العلوم لديه أو مستوى حضارته وعمرانه.

كما تعني الثقافة في اللغة العربية أساساً هي الحذق والتمكن، وثقف الرمح أي قومّه وسواه، ويُستعار بها للبشر فيكون الشخص مهذباً ومتعلماً ومتمكناً من العلوم والفنون والآداب. فالثقافة هي إدراك الفرد والمجتمع للعلوم والمعرفة في شتى مجالات الحياة؛ فكلما زاد نشاط الفرد ومطالعته واكتسابه الخبرة في الحياة، كلما زاد معدل الوعي الثقافي لديه، وأصبح عنصراً بناءً في المجتمع(6).

ويشير مفهوم الثقافة عند " **تايلور** " إلى أنها ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.

في حين يُعرفها **"كوينسي رايت "** بأنها النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش في حالة الاتصال المستمر بين أفراده، وينتقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الآباء وعبر العمليات التربوية.

أما " **مالينوفسكي** " فيعرف الثقافة بأنها الجهاز الفعال الذي ينتقل بالإنسان إلى وضع أفضل، وضع يواكب المشاكل والطروح الخاصة التي تواجه الإنسان في هذا المجتمع أو ذاك في بيئته وفي سياق تلبيته لحاجاته الأساسية(7).

كما يشير "أنتوني جيدنز " إلى أن الثقافة في القيم والمعايير والسلع المادية التي تميز جماعة ما. ويشيع استخدام فكرة الثقافة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، وبصفة خاصة

الأنثروبولوجيا - شأنها في ذلك شأن – مفهوم المجتمع. كما أن الثقافة تعتبر واحدة من أهم الخصائص المميزة للتجمعات الاجتماعية الانسانية.. جيدنز، ص ص 226-227

ويشير مفهوم الثقافة أيضاً إلى مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع، ذلك أن الثقافة هي قوة وسلطة موجهة لسلوك المجتمع، تحدد لأفراده تصوراتهم عن أنفسهم والعالم من حولهم، وتحدد لهم ما يحبون ويكرهون ويرغبون فيه ويرغبون عنه كنوع الطعام الذي يأكلون، ونوع الملابس التي يرتدونها، والطريقة التي يتكلمون بها، والألعاب الرياضية التي يمارسونها والرموز التي يتخذونها للإفصاح عن مكنونات أنفسهم.... ونحو ذلك .

وعلى الرغم من تباين التعريفات السابقة في بعض الجوانب، إلا أننا يمكن أن نستنتج منها أن الثقافة بمعناها المعنوى الشامل تشير إلى مجموع القيم والمعتقدات والأعراف والتقاليد، والأساطير والخرافات والآداب والفنون، والمبادئ والأخلاق التي ينتجها الانسان في كل مراحل حياته، وهي التي تحدد في الوقت ذاته أنماط سلوك البشر في المجتمع، كما أنها تحدد طبيعة علاقاتهم بعضهم البعض، كما أنها تمثل مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع.

4- البناء الاجتماعي: Social Structure

يشير المعنى اللغوي لكلمة " بناء " إلى وجود كيان ذا طابع محدد، ومنذ بداية القرن السادس عشر، استخدم المفكرون والفلاسفة كلمة البناء للإشارة إلى العلاقات المتبادلة التي تربط بين مجموعة من الأجزاء تشكل كلاً. ولقد شاع استخدام مفهوم البناء الاجتماعي في علم الاجتماع نتيجة لانتشار المفاهيم والتصورات البيولوجية منذ منتصف القرن التسع عشر.

غير أن كتابات عالم الاجتماع البريطاني " هربرت سبنسر " تتضمن معالجة علمية مبكرة لفكرة البناء الاجتماعي من خلال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوي، حيث أكد على وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي. وأن ذلك يؤدي إلى إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود.

وقد عرف " رادكليف براون " البناء بأنه يشير إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه بناء، وبمقتضى ذلك تكون الوحدات الجزئية الداخلة

في تكوين البناء الاجتماعي هي الأشخاص، أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية.

وسواء أكان البناء الاجتماعي يتألف من وحدات هي: الأشخاص أو الجماعات الاجتماعية التي تتألف بدورها من أشخاص، فإن الشيئ الهام في دراسة البناء الاجتماعي هو تحليل العلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تقوم بين هؤلاء الأشخاص أو تلك الجماعات الاجتماعية.

5- مفهوم العولمة: Globalization

تعتبر العولمة Globalization على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والامبريقية ظاهرة مطاطية Balloons ، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون ما بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بنفس الدرجة والأهمية والخطورة على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً(8).

ولقد أثير جدلاً ونقاشاً كبيراً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول أن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له.
التيار الأول: ويرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي(9).

ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل(10). ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه

الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة(11).

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على العديد من الأمور منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي كنتاج لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. بالإضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن العديد من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الآثار السلبية مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات Drug-Trafficking (12).

وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، إلا أن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعالياتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات(السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل والمتغيرات منها: مدى توافر الإمكانيات المادية والاقتصادية(التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن العولمة" تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق هذا الهدف برز دور

المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي".

ويتضمن علم الاجتماع الإعلامي العديد من المفاهيم العلمية التي قد يبدو ظاهرياً وجود نوع من التشابه بينها في المعنى، ولكنها تختلف عن بعضها البعض، ويعد تحديد المفاهيم العلمية من الخطوات المهمة في البحث العلمي نظراً لأن المفهوم يعد اللبنة الاولى في بناء النظرية العلمية وتتمثل أهم المفاهيم العلمية في علم الاجتماع الإعلامي فيما يأتي:

6- مفهوم الاعلام: Media

يعد مفهوم الإعلام من المفاهيم الحديثة والمهمة في نفس الوقت، ويشير إلى عملية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة من خلال التواجد السريع في مكان الحدث، والحصول على المعلومات بصورة متعمقة، ثم نقل هذه المعلومات إلى الآخرين من خلال الوسائل المتعددة وبالطريقة المناسب.

والاعلام أيضاً هو التعريف بقضايا العصر وبمشاكله، وكيفية معالجة هذه القضايا في ضوء النظريات والمبادئ التي اعتمدت لدى كل نظام أو دولة من خلال وسائل الإعلام المتاحة داخلياً وخارجياً، وبالأساليب المشروعة أيضاً لدى كل نظام وكل دولة.

ولكن " أوتوجروت " الألماني يعرف الإعلام بأنه هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه. وهذا تعريف لما ينبغي أن يكون عليه الإعلام، ولكن واقع الإعلام قد يقوم على تزويد الناس بأكبر قدر من المعلومات الصحيحة، أو الحقائق الواضحة، فيعتمد على التنوير والتثقيف ونشر الأخبار والمعلومات الصادقة التي تنساب إلى عقول الناس، وترفع من مستواهم، وتنشر تعاونهم من أجل المصلحة العامة، وحينئذ يخاطب العقول لا الغرائز أو هكذا يجب أن يكون. ومن ثم يمكن تعريف الإعلام بأنه كل نقل للمعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، خلال أدوات ووسائل الإعلام والنشر، الظاهرة والمعنوية، ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية، بقصد التأثير، سواء كان التعبير لعقلية الجماهير أو لغرائزها(13).

تعريف سامي ذبيان بأنه: هو تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحافي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها: تجميع المعلومات من

مصادرها، نقلها، التعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها(14).

كما عرفه " خالد العمايرة ونايف الهشلمون " بأنه: عملية نشر المعلومات، وإيصالها إلى الجماهير سواء أكانوا مستمعين أو مشاهدين أو قراء، ويقوم الإعلام على الاتصال الذي يحدث عبر وسائل وكيفيات عدة، مثل الأثير (الخطبة)، والإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، وغيرها(15).

كما يشير مفهوم الإعلام إلى منهج وعملية تهدف إلى التثقيف، والإحاطة بالمعلومات الصادقة التي تنساب إلى عقول الأفراد ووجدانهم فترفع من مستواهم الفكري، وتدفعهم إلي العمل من أجل المصلحة العامة، وتخلق مناخاً صحياً يُمكن الأفراد من الإنسجام والتكيف. يتضح من هذا التعريف أن الإعلام يتضمن: التثقيف ونقل المعلومات، نقل الأخبار والأحداث، تشكيل الرأي العام ، والتوجيه لتحقيق مصلحة المجتمع.

7- مفهوم وسائل الإعلام الجماهيري: Mass Media

يشير مصطلح وسائل الإعلام الجماهيري بوجه عام إلى كل الوسائط (الأدوات أو الوسائل) غير الشخصية للاتصال، التي عن طريقها تنقل المعلومات بصورة سمعية أو بصرية أو كلاهما معاً بشكل مباشر إلى الجماهير، وتشمل الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات. ويتضمن هذا التعريف جانبين **الأول** متصل بالوسائل الفنية للنقل والاتصال، و**الثاني** متصل بالجمهور، وفي هذا الصدد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الأعضاء الذين يكونون الجمهور ليسوا كثيرين وغير متجانسين فقط، بل إنهم يستجيبون أيضًا لكل وسيلة من وسائل الاتصال كأفراد منفصلين.

كما يشير مصطلح الاتصال الجماهيري إلى العملية التي يتم بواسطتها الاتصال المنظم والمدروس، والذي يقوم على أساس إرسال رسالة علنية وعامة صادرة عن مؤسسة للاتصال الجماهيري، تهدف إلى إحداث تغيير في استجابة الجماهير السلوكية الظاهرة والكامنة. ويتحقق الاتصال الجماهيري عبر وسيلة تخاطب جمهور واسع، ولكن لا تتحقق فيه التغذية العكسية المرتدة إلا بشكل قليل.

8-الاتصـــــــــــــــال: Communication

يشير مفهوم الاتصال إلى عملية انتقال المعلومات والأفكار، والاتجاهات، والعواطف من شخص أو جماعة إلى شخص أو جماعة أخرى من خلال الرموز. والاتصال الفعال هو الاتصال الذي يصل من خلاله المعنى الذي يقصده المرسل بالفعل إلى المستقبل. والاتصال الإنساني هو عملية إنسانية ترتكز على التفاعل بين الأفراد والجماعات من خلال بناء رمزي، وأساس الاتصال هو التفاعل الرمزي بين البشر، وتمثل اللغة المحور الأساسي للاتصال الإنساني.

الاتصالات هي تعاملات بين طرفين أو أكثر في موقف معين لتبادل المعلومات بهدف تحقيق أثر معين لدي كلا الطرفين. أو هي تبادل الرسائل بين أطراف مختلفة باستخدام وسائل للتوصيل. ويعرف الاتصال كذلك بأنه إرسال واستقبال المعلومات بين الناس. كما يعرف علي أنه العملية التي يحدث فيها نقل المعني من شخص لآخر من خلال العلامات أو الاشارات أوالرموز من نظام لغوي مفهوم للطرفين.

ويُعرف "السيد الهواري " الاتصال بأنه عملية تتم عن طريق إيصال المعلومات من أي نوع ومن أي عضو في الهيكل التنظيمي إلى عضو آخر بهدف إجراء التغير.

كما يشير عند " كاتز" أنه تبادل المعلومات ونقلها، أي أنه عماد وجود التنظيمات، فالمديرين يعملون طبقاً للمعلومات المتوفرة لديهم عن خطط المتنافسين والمعروض في سوق العمل، وكذا سوق المواد الأولية والتأخرات في خطوط الانتاج(16). والاتصال كما يعرفه "شانون ويفر " عام 1949 أنه كافة الأساليب والطرق التي يؤثر بموجبها عقل في عقل آخر باستعمال رموز(17).

يري البعض أن الاتصال هو عملية نقل معلومات أو أفكار أو مشاعر أو مهارات أو خبرات من شخص أو أكثر إلى شخص أو أكثر باستخدام الرموز(كلمات – صور – حركات...إلخ). وأنه أيضاً موقف سلوكي ينقل فيه مصدر رسالة إلى مستقبل أو مستقبلين بهدف التأثير في سلوكهم.

وبناءً على ذلك يتفق العلماء على وجود ثلاثة مكونات لا يخلو منها الموقف الاتصالي هي: **مرسل** لديه ما يريد أن ينقله إلى شخص أو أكثر من شخص. **ورسالة**، يقوم المرسل بإعدادها ووضعها في رموز مفهومة للشخص أو الأشخاص المستهدفين. **ومستقبل**، يقوم باستقبال الرسالة وفك رموزها وفهمها. ويضيف العلماء مكونات أخرى لتحقيق مزيد من الفهم لعملية الاتصال من

أبرزها: **الوسيلة**، والتي يتم من خلالها نقل الرسالة من المرسل إلى المستقبل. **ورجع الصدى**، وهي التغذية المرتدة، وهي رسالة في الاتجاه المعاكس لاتجاه الاتصال. **والترميز**، ويشير إلى العملية التي يقوم بها المرسل بعدما يقرر القيام بعملية الاتصال، وفيها يحول ما يريد نقله من معلومات أو أفكار أو مشاعر إلى رموز يستطيع المستقبل فهمها. وأخيراً **التشويش**، ويُقصد به وصف معوقات الاتصال، وهي العوامل التي تحول دون وصول الرسالة التي يرسلها المرسل إلى المستقبل، وتحول بالتالي إلى عدم إتمام عملية الاتصال، أو تحريف المعنى الذي يقصده المرسل(18).

9- مفهوم الدعاية والاعلان Propaganda and Advertising

عُرفت **الدعاية** منذ الآف السنين، فقد عرفها الفراعنة، والقياصرة واعتمدوا على الدعاية في دعم قوتهم . واحتل مفهوم الدعاية مكاناً بارزاً في دراسات الإعلام والاتصال، وقد حظي باهتمام واضح من جانب الباحثين منذ الحرب العالمية الأولى؛ حيث لعبت الدعاية دوراً بارزاً في هذه الحرب. ويشير مفهوم الدعاية إلى محاولة التأثير في الأفراد والسيطرة عليهم لأغراض محددة في مجتمع معين، وفي زمن معين .

والدعاية هي مجموعة من الأساليب الفنية والطرق المستخدمة في التأثير على اتجاهات وأراء وأفكار وسلوك الناس من خلال الرموز والكلمات. كما أنها طريقة لتوجيه سلوك الناس، حينما تكون هناك مسائل أو موضوعات متعارضة أو محل خلاف.

وقد حاول علماء الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية والصحفين تقديم تعريفات للدعاية، ولكن هذه التعريفات تباينت فيما ذهبت إليه، ويرجع ذلك إلى أن كل منهم نظر إلى الدعاية من زاوية معينة تتصل بتخصصه العلمي والأكاديمي. فالدعاية كما جاء في دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية...هي التأثير المتعمد على أفكار وسلوك الآخرين، فيما يتعلق بالقيم والمعتقدات عن طريق الرموز والكلمات والإشارات والصوت.

ومن الملاحظ، أن هذا التعريف يركز على عامل التعمد في التأثير على سلوك الآخرين، حتى يمكن تمييزها عن الاتصال أو التبادل المتحرر للأفكار، وعن التعليم أيضاً، فرجل الدعاية يعرض وجهه نظر معينة، بينما المعلم يعرض كافة وجهات النظر ويترك للآخرين إختيار ما يراه أصدق، ويتفق هذا التعريف مع تعريف دائرة المعارف البريطانية التي ترى أن الدعاية هي العرض المتعمد لجانب معين في أحد القضايا لتحقيق أهداف مرسل الدعاية.

بينما يرى آخرون أن الدعاية هي العمل بكل الأساليب والوسائل لتأييد فكرة أو عقيدة معينة، ويدور هذا التعريف حول أن الغاية تبرر الوسيلة لدى رجل الدعاية الذي يحرف ويبدل ويغير الوقائع ويلجأ إلى أسلوب التهييج والإشارة أحياناً. وبالرغم من اختلاف هذه التعريفات، إلا أنها تتفق فيما بينها في أن الدعاية هي فن التأثير والممارسة والسيطرة لقبول وجهات النظر وأصحاب الدعاية.

أما **الإعلان** فإنه يهدف إلى التأثير في الجماهير واجتذابها نحو سلعة أو خدمة معينة بهدف الترويج لتلك السلعة أو الخدمة، فهو السبيل للتسويق ورفع المبيعات، والإيحاء هو العنصر الأساسي في الإعلان، فنادراً ما يخاطب المُعلن فكر الإنسان وعقله، وإنما يتوجه نحو الغرائز والانفعالات والعواطف، ويسعى إلى إبراز المغريات للمستهلكين، ويهدف الإعلان إلى الترويج والتسويق للسلع والمنتجات وهو هدف تجاري في الأساس.

والجميع يعرف الإعلان وكيف يستخدم ولماذا؟ فالإعلان وسيلة من وسائل الدعاية التجارية تهدف إلى نقل السلعة من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها،وذلك عن طريق ترغيب المستهلك في الإقبال على السلعة. والفرق بين الإعلان والإعلام هو أن الإعلان يتوجه إلى الغرائز والعواطف، ولكن يمكن أن يُشبه الإعلان بالإعلام...إذا اقتصر دور الإعلام على نقل الأخبار والمعلومات من مكان إنتاجها (أجهزة الحكم)، إلى المكان المستهدف بهذه الأخبار وهو الجماهير. أي أن الإعلام في هذه الحالة سيكون في اتجاه واحد من الحاكمين إلى المحكومين. والإعلام في الأصل هو تعبير متوازن عن الحاكمين والمحكومين جميعاً. كما يمكن أن يشمل الإعلان عناصر إعلامية كسعر السلعة ومواصفاتها ومكان الحصول عليها وغير ذلك.

10- الرأي العام: Public Opinion

بالرغم من أن ظاهرة الرأي العام ليست ظاهرة حديثة، وإنما هي ظاهرة قديمة، حيث أنها وجدت منذ أن وجد الإنسان في مجتمع منظم، إلا أن دراسة الرأي العام كظاهرة اجتماعية، لم تتبلور إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن تعريف الرأي العام بأنه مجموع الآراء السائدة في المجتمع، وتكون صادرة عن إتفاق متبادل بين غالبية أفراد المجتمع.

ويمكننا القول أن الرأي العام هو تعبير الجماعة أو المجتمع أو الجمهور العام عن رأيه ومشاعره وأفكاره ومعتقداته واتجاهاته في وقت معين، بالنسبة لموضوع يخصه أو قضية تهمه أو

مشكلة تؤرقه. وهو القوة الحقيقية في المجتمع، والحكم الذي تصدره الجماهير على عمل أو حادثة أو نشاط في المجال الداخلي أو الخارجي (المحلي أو العالمي). ويشير كذلك إلى التعبير عن وجهة نظر الجماعة وعن اجتماع كلمة الجماهير وصوت الجماهير وإرادة الشعب.

والرأي العام هو مجموعة الآراء التي يعبر عنها أفراد الجماعة إما من تلقاء أنفسهم، أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لحالة محددة أو شخص معين أو اقتراح خاص، مما يترتب عليه احتمال القيام بسلوك مباشر أو غير مباشر، وكذلك هو محصلة أراء أفراد الجماعة ويمثل صورة من صور السلوك الجماعي تمخضت عن تفاعل وأخذ وعطاء بين أفراد الجماعة وبين الجماعة والجماعات الأخرى. والرأي العام هو نتاجاً جماعياً يمثل الجماعة كلها معبأة للسلوك والعمل فيما يتصل بالموضوع أو القضية أو الظاهرة التي يمثلها الرأي العام.

11- تعريف الإعلام الحديث " الأعلام الرقمي: Digital Media

في عصر المعلوماتية لم تلغ وسائل الاتصال القديمة، بل تم تعديلها وتطويرها نحو الأفضل بشكل كبير، كما أفادت الأخبار بإعتبارها أبرز محتويات وسائل الاتصال من التطورات المتلاحقة في دنيا الإعلام الجديد (New Media) ما أدى إلى زيادة فاعلية وسائل الإتصال لمهامها الإخبارية على الصعيدين المحلي والعالمي. وتجدر الإشارة إلى التقدم السريع والمتنامي في مجال تقنيات الإعلام، لاسيما في دائرة الإرسال والاستقبال التلفزيوني والإنترنت، التي كانت لها تداعياتها الإيجابية على بعض الوسائل الأخرى كالسينما والصحافة.

وفي هذا السياق تشير الإعلامية السورية الدكتورة " سميرة شيخاني " إلى ظاهرتين بارزتين تميز بهما عصرنا الحالي وهما ظاهرة « تفجر المعلومات " Information Explosion وبشكل غير مسبوق وظاهرة الاتصال عن بعد Telecommunication وأدى التزاوج بين هاتين الظاهرتين إلى ظهور ما سمي ب «الإعلام الجديد» أو «إعلام عصر المعلومات» . فالإعلام الجديد يعتمد على إستخدام الكمبيوتر والاتصالات عن بعد في إنتاج المعلومات والتسلية وتخزينها وتوزيعها. ولعل هذه الخاصية عملية توفير مصادر المعلومات والترفيه لعموم الناس بشكل ميسر وبأسعار زهيدة مشتركة بين الإعلام القديم والجديد. غير أن الفرق هو أن الإعلام الجديد أصبح قادراً على إضافة صفة جديدة وهي التفاعل Interactivity ويراد بالتفاعل قدرة وسيلة الاتصال الجديدة على الاستجابة لحديث المستخدم تماماً، كما يحدث في عملية المحادثة بين شخصين.

وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن القول أن هذه الخاصية قد أضافت بعداً جديداً إلى وسائل الإعلام الجماهيري الحالية، التي تشمل عادة منتجات ذات اتجاه واحد يتم إصدارها من مصدر مركزي (صحيفة، قناة تلفاز، راديو) إلى المستهلك، مع إمكانية اختيار مصادر المعلومات والتسلية متى ما أرادها وبالصورة المبتغاة. ولعل من أبرز مميزات الإعلام الجديد أنه إعلام متعدد الوسائط Multimedia ويتسم بتنوع وسائله وسهولة استخدامها. وهذه الخصائص غيّرت من أنماط السلوك الخاصة بوسائل الاتصال(19).

ويشير مفهوم الاعلام الجديد إلى جملة من تطبيقات الاتصال الرقمي وتطبيقات النشر الإلكتروني على الأقراص بأنواعها المختلفة والتلفزيون الرقمي والإنترنت. وهو يدل كذلك على استخدام الكومبيوترات الشخصية والنقالة، فضلاً عن التطبيقات اللاسلكية للاتصالات والأجهزة المحمولة في هذا السياق.

ويخدم أي نوع من أنواع الكومبيوتر على نحو ما تطبيقات الإعلام الجديد في سياق التزاوج الرقمي Digital Convergence إذ يمكن تشغيل الصوت والفيديو في الوقت الذي يمكن فيه أيضاً معالجة النصوص وإجراء عمليات الاتصال الهاتفي... وغيرها مباشرة من أي كومبيوتر .
كما يشير المفهوم أيضاً إلى الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية، بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الإلتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم أجمع. ويعرف قاموس الانترنت الموجز Condensed Net Glossary تعبير الاعلام الجديد بأنه يشير الى: أجهزة الإعلام الرقمية عموماً، أو صناعة الصحافة على الإنترنت(20).

الإعلام الرقمي أو ما يسمى بالإعلام الحديث إذن هو إعلام يعتمد في حقيقته على زوار ومرتادي المواقع الإعلامية، ولكنها ورغم هذا لا يجب أن ننزع عنها أنها صاحبة أهداف ومقاصد منها المعلن ومنها ما هو خفي. فالإنترنت نقلت المتلقي أو الزائر من موقع المتلقي إلى موقع الصانع للصياغة الخبرية والإعلامية، بما يتناسب وتوجهات كل موقع ومنظمه، ولكن - ومن مبدأ لكل قاعدة شواذ - يوجد هناك مواقع ذات إستقلاليه عن الزائر أو المتصفح، كما أن دوره لا يتعد التعليق على الخبر إن وجد، بينما الصياغة تترك لموظفين جلبوا لهذا الغرض.

ومن هذا نرى أن الإنترنت نقلت الصحافة من صحافة الإعلامي المتخصص إلى صحافة المواطن، وإن كانت الإرتجاليه تطغى على هذا النوع من الصحافة، غير أن هذه الإرتجاليه تعود إلى تفاوت المؤهلات العلمية بين الزوار والمتصفحين. ولكن ورغم هذه الإرتجاليه إلا أنها تتمتع بمصداقية عالية لدى الزوار ومرتاديها، كما أن انتشارها يوازي إنتشار كبريات الصحف الورقية، بل ويتفوق عليها.

ومن جانب آخر، فإن المنتديات لها نصيب من هذا الإعلام، وإن كان من يمارس الكتابة فيها يكون من خلال أسماء مستعارة، وهم هواة في الغالب ليسوا محترفين في المجال الصحفي، ورغم هذا، فإن ما يكتبونه من موضوعات، وما يدور بينهم من نقاش ينتشر بسرعة البرق، ولا يمكن لمن يرتاد هذه المواقع إلا أن يكون أحد إثنين أما متأثراً أو مؤثراً، ولهذا السبب فإن معظم المنظمات الشاذة فكرياً تتصيد مرتادي هذه المواقع وتستغلهم، وذلك بسبب إنعدام الرقابة على الإعلام الرقمي.

المراجع

1- على عبد الرازق ابراهيم (محرر)، مدخل علم الاجتماع،مركز التعليم المفتوح، برنامج الاعلام، دار المعرفة للطباعة، بدون تاريخ، ص ص 24-25

2- أنظر: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى، منتدى الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية، 2008. Afaksocio.ahlamontada.com

3- على عبد الرازق ابراهيم، مدخل علم الاجتماع، مرجع سابق، 26-27.

4- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، طبعة مطورة، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006، ص ص 197-199.

5- أنتوني جيدنز، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 25-32.

6- https://www.paldf.net

7- www.startimes.com

8- See:

- Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23, 4, 1999.pp.607-616.

- Sklair, L. "Transnational Practices and the Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.

9- See:-

-"Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.

- Kenichi Ohmae, "the End of the Nation State (New York) Free Press. 1995.

10- See:

- David Held, Et Al, "Global Transformations, Political, economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.

- Christopher. Chase-Dunn, "Globalization: A world - Systems Perspective", Journal of World- Systems Research, Vol V, 2, 1999. pp. 188-190.

11- Smith Strange, "The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy", Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p.4.

12**- See: -** Rainer Tetzaff, "World Cultures under the Pressure of Globalization: Experiences and Responses from the Different Continents ", http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998.pp.1-2.

- Tomlinson J, "Cultural Imperialism, the John Hopkins University Press, Baltimore, 1991.pp. 22-23.

- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي، أبريل 1997.

- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة. 1999، ص 112.

J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities - Research: Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and .Regional Research, Vol, 20, No, 4, (December 1996), p.697

Ali Baghdadi," Globalization: The New Invasion of Third World, A critical Analysis ", -
.in: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2

See: - kosad.yoo7.com -13

intesarooo.wordpress.com -

14- سامي ذبيان، مدخل نظري وعملي إلى علم الإعلام، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1987 ص 35.

15- خالد محمد العمايرة ونايف دياب الهشلمون، الصحافة والإعلام: النظرية والتطبيق، نشورات دار الوطن، فلسطين، الطبعة الأولى 1991 ، ص 30.

16- مفهوم الاتصال montada.arahman.net

17- عاطف عدلي العبد، الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993، ص 12.

18- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري: المداخل والوسائل،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص 17-19.

19- عبد الرحيم محمد خبير،، الإعلام الجديد وثورة تكنولوجيا المعلومات، ملتقى الاعلام العربي الثاني، السعودية، 2011 www.sudaress.com

20- عباس صادق، الاعلام الجديد – تعريفات أولية للاعلام الجديد www.jadeedmedia.com

الفصل الثاني

علم الاجتماع: ظروف النشأة

مقدمة:

على الرغم من أن التفكير الاجتماعي قديم قدم الإنسان نفسه، فإن الاجتماع الإنساني لم يصبح موضوعاً لعلمٍ إلا في فترة لاحقة. وكان أول من نبه إلى وجود هذا العلم، واستقلال موضوعه عن غيره، هو "عبد الرحمن محمد بن خلدون "، فقد صرح في عبارات واضحة أنه إكتشف علماً مستقلاً، لم يتكلم فيه السابقون، إذ يقول: وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعياً كان أو عقلياً.

قدم "إبن خلدون " إسهامات كثيرة ومتميزة في مجالات عدة، حيث تناول موضوعات عديدة منها العصبية والتغير الاجتماعي والثقافي، والحياة الريفية والحضرية والبدوية، فضلاً عن دراساته المتميزة حول طبائع الاجتماع الانساني والعمران البشري بصورة عامة، ومن ثم قدم تضمنت

مقدمته المشهورة " مقدمة إبن خلدون " والتي إعتبرها مقدمة لكتابه المعروف " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، جميع الأعمال والانجازات التي قدمها في دراساته لطبائع الاجتماع الانساني والعمران البشري، وتعتبر هذه المقدمة حتى الآن من المراجع الرئيسية التي يستفيد منها معظم الباحثين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والانسانية بصورة عامة.

ولقد أطلق " إن خلدون " على العلم الجديد الذي توصل إليه " الاجتماع الانساني والعمران البشري " بمعنى أنه يشير إلى إن إهتماماته قد تنوعت بين الظواهر الاجتماعية والانسانية، ومدى تباين تلك الظواهر وفقاً لطبيعة البنية العمرانية(البادية والريف والحضر)، وهذا هو ما يقصده بالعمران البشري، حيث أن هناك اختلافات وتباينات بين طبيعة هذه البيئات الثلاثة على كافة المستويات: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية والعمرانية، وهو الأمر الذي يعكس بدوره تباينات واختلافات في طبائع البشر وعاداتهم وتقاليدهم وأساليب معيشتهم. ولا شك في أن الاسهامات المتميزة التي قدمها إبن خلدون في فهم المجتمع الانساني ما تزال تمثل مرجعاً أساسياً يستفيد منه المتخصصين في فروع علم الاجتماع المختلفة بصوره خاصة، والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والانسانية الأخرى بعامة.

وقد إعتمد إن خلدون في دراساته وبحوثه على أطر منهجية متعددة إستندت إلى ملاحظة ظواهر الاجتماع الانساني في المجتمعات التي أتيح له فرص الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وعلى تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره، ومن ثم يمكن القول أن منهج البحث عنده كان يقوم على الملاحظة والتجربة الشخصية، واستخدام المنطق العلمي واستقراء الحوادث والاعتماد على منطق التحليل التاريخي والمقارنة والتعليل والتفسير.

ولذلك يعتبر إبن خلدون أول عالم يقرر بصراحة ووضوح نشأة هذا العلم الجديد، وأنه المؤسس الأول لعلم الاجتماع، على الرغم من أنه لم يُطلق عليه هذه التسمية والتي جاءت بعد ذلك في فترة متأخره كما سنرى بعد ذلك. كما أنه يعتبر كذلك أول من إستكمل الخصائص المنطقية التي يجب توافرها في كل علم من العلوم، وذلك من حيث: الموضوع والمنهج والأغراض التي يرمي إليها.

ولذلك، فقد سبق المفكر العربي " عبد الرحمن بن خلدون " " أوجست كونت " إلى تطوير علم الاجتماع في العالم العربي بأربعة قرون، وكانت مقدمته التي ناقش فيها طبائع العمران البشري

وقوانين المجتمع الإنساني من أشهر المؤلفات في هذا المجال، حيث ناقش فيها معظم القضايا والمشكلات التي تعالج حتى الآن في مجال علم الاجتماع. غير أن نشأة علم الاجتماع في الغرب كانت مستقلة إلى حد كبير عن نشأته في الشرق، وذلك بسبب الحواجز اللغوية والثقافية التي أخرت تعرف المفكرين الغربيين على أعمال " ابن خلدون " وانجازاته.

وإنطلاقاً من ذلك، يمكن القول أن النشأة الغربية لعلم الاجتماع والتي جاءت على يد " أوجست كونت " كانت مرتبطة أشد الارتباط بظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري التي كان يمر بها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، بحيث يمكننا القول أن علم الاجتماع بكافه فروعه وبكافة اتجاهاته النظرية قد تطور استجابة للتطورات والمشكلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من النظام القديم التقليدي(المجتمع الاقطاعي) إلى النظام الحديث(المجتمع الرأسمالي).

الظروف الممهدة لظهور علم الاجتماع:

لقد ظهر "علم الاجتماع " في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر نتيجة لمجموعة من الأحداث والتطورات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية خلال تلك الفترة، وتمثلت تلك التطورات في ثلاثة أحداث هي: **فلسفة التنوير، الثورة الصناعية وما عكسته من تطورات مادية واقتصادية واجتماعية، والتطورات السياسية (الثورة الفرنسية)**، هذه الثورات الثلاثة قد صاحبها تغيرات سريعة(إقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية) تعرضت لها تلك المجتمعات، وهو الأمر الذي تطلب ضرورة وجود علم جديد لدراسة ما أفرزته تلك التغيرات من مشكلات إجتماعية جديدة لم تكن تعرفها تلك المجتمعات في مراحل ما قبل التغير. ومن الأمور التي ينبغي وضعها في الحسبان أن تلك الأحداث الثلاثة ليست مستقلة أو منفصلة عن بعضها، إنما هي ظروف وتطورات متداخلة ومتشابكة، وأن ثمة صعوبة في التحليل الاجتماعي الفصل بين ما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي.

1- الجذور الفكرية والفلسفية(فلسفة التنوير):

يرتبط تاريخ علم الاجتماع ارتباطاً قوياً بعصر التنوير في كل من فرنسا وإنجلترا. فالإنجازات التي حققها المجتمع البرجوازي قد بدت وكأنها معايير يمكن من خلالها الحكم على الأشياء. وفي معظم المجتمعات الأوروبية إتخذ التنوير ملامح عامة مشتركة من بينها: الرغبة في إيجاد نظام إجتماعي متحرر من كل القيود الاقطاعية، والإيمان الراسخ بأن التقدم الذي طرأ على العلوم

الطبيعية يمكن أن يتحقق أيضاً بالنسبة للإقتصاد والسياسة والأخلاق. هذا إضافة إلى الاعتقاد بأن أفضل سبيل لتنظيم المجتمع وتطويره يتمثل في استخدام الانسان لقدراته الفكرية، حيث يمكنه بذلك فهم الظروف القائمة وتحليلها ونقدها وتفسيرها.

ومن ثم يمكن القول أن عصر التنوير وفلاسفته يشكلون جزءاً هاماً من ذلك المناخ. ويطلق إسم عصر التنوير عادة على القرن الثامن عشر وفلاسفته وعلمائه ومفكريه، من أمثال: جون لوك ومونتسكييه وفولتير وهيوم وآدم سميث وكانط.....وغيرهم.

ولقد كان جوهر فلسفة التنوير متمثلا في النقد الاجتماعي في أوربا ووضع الواقع الأوروبي بكل عناصره تحت مجهر التحليل والتشريح والنقد وذلك بواسطة معيار العقل الخالص. وقد مهد فلاسفة التنوير، بأفكارهم الناقدة للحياة الأوروبية والمجتمع الأوروبي، لنشوء حركات التحرر الفكري والسياسي التي شهدها المجتمع الأوروبي في القرن التاسع عشر، والتي تعد مسئولة بدورها عن نشأة علم الاجتماع(1).

وليس من شك في أن فلسفة التنوير هذه، بتقديسها للعقل والحرية وإيمانها بقدرة الإنسان على تجاوز واقعه إلي واقع أفضل، وأكثر تطوراً، إنما كانت إستجابة لتطورات مادية عايشها المجتمع الأوروبي منذ فترة تتقدم ظهور هذه الفلسفة بستة قرون تقريباً. بمعنى آخر، إنها نشأت كتعبير فكري وأيديولوجي عن تطورات جديدة، متمثلة في بداية ظهور مجتمع جديد تماماً يتسم بخصائص مختلفة عن تلك التي كان يتسم بها المجتمع الاقطاعي التقليدي.

إذن لعبت فلسفة التنوير دوراً فكرياً هاماً ومؤثراً في انهيار المجتمع القديم، وتمهيد الطريق لصعود المجتمع الجديد في إطار من الشرعية الفكرية والفلسفية، وقد تجسد هذا الدور في قيام الثورة الفرنسية، تلك الثورة التي حاولت أن تحول فلسفة التنوير وأفكارها المتعددة إلى واقع أو نظام اجتماعي، ومن ثم كانت أول ثورة أيديولوجية في التاريخ الإنساني.

2- التطورات الاقتصادية والاجتماعية(تأثيرات الثورة الصناعية):

تمثلت التطورات الاجتماعي – الاقتصادية التي مهدت لنشأة علم الاجتماع في ظهور نظام اجتماعي جديد وهو (النظام الصناعي الرأسمالي) وانهيار نظام اجتماعي قديم(النظام الاقطاعي) حيث كان المجتمع الأوروبي في ظل المراحل الاقطاعية يعاني من التناقضات والفروق الاجتماعية والطبقية، وأشكال القهر والعبودية التي كانت تمارسها الطبقة الاقطاعية على العبيد والأقنان

والفلاحين خلال العصور الوسطى الاقطاعية. ولقد أدت عملية التحول من النظام الاقطاعي التقليدي بكل ما يحمله من سلبيات إلى النظام الرأسمالي الصناعي الحديث إلى نتائج اجتماعية جديدة تماماً، وأفرزت ظواهر ومشكلات لم تكن موجودة من قبل، وقضت على نظم اجتماعية كانت تبدو راسخة.

ومن أبرز التحولات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لعملية التحول ما يلي:

أ- تحول مركز الانتاج من القرية إلى المدينة، فبعد أن كانت القرية تمثل وحدة الانتاج الأساسية في ظل النظام الاقطاعي المنهار، أصبحت المدينة الصناعية هي المركز الرئيسي للإنتاج. فقد أحدثت الثورة الصناعية، وما صاحبها من تقدم تكنولوجي في أدوات الانتاج وظهور نظام المصنع كوحدة انتاجية تطوراً اقتصادياً واجتماعياً، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة حضرية هي الطبقة الرأسمالية، ومن ثم أسهمت الثورة الصناعية في تغير مكونات البناء الاجتماعي والخريطة الطبقية في المجتمع الأوروبي. إذن المدينة الأوروبية هي التي شهدت الثورة الصناعية، وفيها تطورت نظم المصانع الحديثة وتطورت فيها فرص للعمل، وتحولت بالتالي إلى مركز جذب لقوى العمل الريفية. ومن ثم ظهرت مشكلات حضرية جديدة تعرضت لها المدن لم تكن معروفة في ظل النظام الاقطاعي التقليدي.

ب- صعود النظام الصناعي الجديد من خلال شعارات فلسفية وفكرية وسياسية من أهمها: تحرير قوى العمل، وتحرير حركتها التي كانت مقيدة في ظل النظام الاقطاعي، وقد ترتب على ذلك إنتقال واسع للقوى العاملة من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل، وبعد أن كانت مدينة " ما قبل الصناعة " مدينة الصفوة، أصبحت في العصر الصناعي تستقبل هجرات متزايدة للعمالة الريفية، ومع تزايد أعداد المهاجرين إلى المدينة بما لا يتناسب مع المعروض من فرص العمل، انخفضت الأجور وزادت ساعات العمل، وخرجت النساء والأطفال للعمل، مما ترتب عليه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة بصورة عامة، وتكدست المناطق السكنية بالمهاجرين الريفيين، مما أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف " بالأحياء المتخلفة ". ونتيجة لهذه الظروف تطلب الأمر ظهور علم جديد يهتم بدراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها عملية التحول من المجتمع الاقطاعي التقليدي إلى المجتمع الرأسمالي الحديث، ومن ثم مهدت تلك التطورات بشكل مباشر لنشأة علم الاجتماع بمختلف اتجاهاته النظرية والفكرية.

ج- ظهور شكل جديد من أشكال الملكية لم يكن معروفاً في ظل النظـام الاقطـاعي التقليـدي، وهي " الملكيـة الرأسـمالية والماليـة " أو ملكيـة رأس المـال الثـابت " المصـانع والآلات...وغيرهـا" ورأس المال المتغير" المصرفي والمالي". ولقد ترتب على هذا الشكل الجديد للملكيـة نتـائج اجتماعيـة لعـل من أبرزها: سيولة التركيب الطبقي والحراك الاجتماعي من قاع المجتمـع إلى قمتـه أو العكس، ممـا أفرز مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة في ظل النظام الاقطاعي الذي اتسم المجتمع في ظله بمـا يعـرف بـالجمود الطبقي وصـعوبة الحـراك الاجتمـاعي وخاصـة الصـاعد. ومن ثم فـإن هـذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تمثل واحدة من القضايا الأساسية التي شـغلت رواد علم الاجتمـاع باعتباره علماً جديداً في تلك الفترة(2).

ومن التأثيرات الأخرى التي أفرزتها التحولات المادية والاقتصادية، ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية في المدينة الصناعية مثل: الفقر والازدحام والمناطق المتخلفة التي تكـون فيهـا قطاعـات مختلفة من البشر. وكذلك مشـكلات الطبقـات الاجتماعيـة أو التغـير في الـتركيب الطبقي للمجتمـع. وأيضا مشكلة العلاقات الصراعية بين الطبقات في النظـام الجديـد. هـذا إضـافة إلى قضـية الصـراع الاجتمـاعي وتفسـيره والسـلام الاجتمـاعي وكيـف يتحقـق في ظـل هـذه التحـولات والـتي إرتبطت بتحولات فكرية وفلسفية.

3- التطورات السياسية(الثورة الفرنسية):

لقد كانت الثورة الفرنسية تعبيراً عن محاولة الطبقة الجديـدة والمجتمـع الجديـد القضـاء على كافـة معالم النظام القديم(الاقطاعي) والطبقـات القديمـة والتنظيمـات الاجتماعيـة القديمـة، وذلـك من خلال الأفكار التي أكدت عليها فلسفة التنوير. ومن الطبيعي أن تظهـر الكثـير من المشـكلات الـتي أثـارت انتباه المفكرين لمحاولة البحث عن حلول لها. وقد ذهب " أوجست كونت" مؤسس علم الاجتماع إلى التأكيد على أن المهمة الأساسية للعلم الاجتماعي الجديد تتمثل في اصلاح الأوضاع الاجتماعية التي أفسدتها الثورة، أو اعادة البناء الاجتمـاعي على أسـاس من البحث العلمي والتفكـير الوضـعي البعيـد عن حماس الثوريين.

وتُعتبر الآثار الاجتماعية الواسعة المدى للثورة الفرنسية واحدة من المصادر الهامـة الـتي مهـدت الطريق بشكل مباشر لنشأة العلم الجديد، حيث كانت الثورة تمثـل المحصـلة السياسـية النهائيـة لكافـة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نطاق القارة الأوروبية بشكل عام.

ومن ثم، فقد نشأ علم الاجتماع إذن في ظل تطورات مادية وفكرية وسياسية تمثلت في النمو المستمر للمجتمع الجديد وفلسفات التنوير المبشرة بانتصاره في أحشاء المجتمع القديم، وقد تمخضت هذه التطورات في النهاية عن الثورة الصناعية في إنجلترا، والثورة السياسية والديمقراطية في فرنسا، وهما العاملان اللذان زلزلا أركان المجتمع التقليدي ونظمه التي ظلت مقدسة لفترة طويلة من الزمان. لقد نشأ شكل جديد من أشكال الملكية والعمل والطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، وما يترتب على هذه الأشكال الجديدة من مشاكل واكبت ظهور المجتمع البورجوازي الناشئ.

بمعنى آخر، لقد كان ظهور علم الاجتماع الأوروبي إستجابة فكرية وعلمية لتطورات اجتماعية واقتصادية وفلسفية وسياسية ، تلك التطورات أفرزت أنماطاً جديدة من الأزمات والمشكلات الاجتماعية تتطلب الدراسة والمعالجة مثل(مشكلات الفقر – التخلف – الصراع الاجتماعي والطبقي – التفكك الاجتماعي...وغيرها). ومن الجدير بالذكر أن هذه المشكلات التي أفرزت – إلى حد ما – علم الاجتماع ماتزال تمثل حتى عصرنا الراهن أهم القضايا التي تشكل إهتمام هذا العلم، إلى المدى الذى تستمر فيه الظروف التي تؤدى إلى وجود هذه النوعية من الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

المراجع

للمزيد من التفاصيل حول ظروف نشأة علم الاجتماع أنظر:

- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، طبعة مطورة، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006.

- أحمد أبو زيد، العلوم الانسانية والصراع الأيديولوجي، عالم الفكر، المجلد الثاني، 1971.

- محمود عودة، دراسة في سوسيولوجية المعرفة في: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، 1975.

- على عبد الرازق جلبي، مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999.

- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993.

- رينيه مونيه، المدخل إلى علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي، دار الثقافة للنشر، الاسكندرية، 1969.

- غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، 1974.

- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990.
- حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني، دار النهضة العربية، بيروت، 1963.

الفصل الثالث

تعريف علم الاجتماع

وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولاً: تعريف علم الاجتماع:

لم يظهر مصطلح " علم الاجتماع " Sociology إلا في عام 1842 في آخر كتاب الفلسفة الوضعية Positive Philosophy الذي ألفه الفيلسوف " أوجست كونت ". ويتكون هذا المصطلح من شقين أحدهما لاتيني Socius، ويعني مجتمع، والآخر يوناني Logos ويعني علم أو دراسة. وقد جمع "كونت " بين الكلمتين ليعني بهما "علم دراسة المجتمع "، ولهذا السبب يعتبر "أوجست كونت " مؤسس علم الاجتماع، على الرغم من أنه قد سبقه وتلاه كثيرون ممن أسهموا في تحديد مجالات وموضوعات هذا العلم، وأساليب البحث المنهجية التي يستند إليها كأي علم آخر من العلوم الانسانية والاجتماعية(1).

إن تعريف علم الاجتماع ليس أمراً سهلاً أو هيناً، وذلك لعدم وجود إتفاق عام على تعريف محدد، وخاصة أن تعريف علم الاجتماع يُعد أمراً مرتبطاً ارتباطاً تاماً بموضوعه وبمنهجه من

ناحية، بل وبعلاقته بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية من ناحية أخرى(2). من هنا تعددت التعريفات بتعدد العلماء وبتعدد النظريات والمذاهب الاجتماعية المختلفة، والرؤى الفكرية. ومن المفيد هنا، إستعراض عدد من التعريفات لهذا العلم والتي تنبع من إطارات مختلفة من المفاهيم العامة في النظرية السوسيولوجية، والتي تصور في الوقت ذاته مدى التقارب الذي يتجه إليه علماء الاجتماع في بعض المسائل الأولية كتعريف العلم. ونذكر من تلك التعريفات ما يأتي:

- يُعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع، على اعتبار أن المجتمع عبارة عن سلوك أي جماعة مكونة من أعضاء (كائنات) يحيون حياة متساندة، ووسيلتهم إلى ذلك التفاعل والعلاقات المتبادلة، ومن هنا يكون موضوع علم الاجتماع هو دراسة السلوك الاجتماعي الإنساني، مع التأكيد على أهمية التفاعل الإنساني الذي يعبر عن سلوك الإنسان في علاقته بإنسان آخر.

- ويُعرف أوجبرن Ogburn و نيمكوف Nimkoff علم الاجتماع من خلال مناقشتهما للتعريف الموجز له بأنه: " الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية"، ويرون أن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل، والتفاعل يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء كثيرة، كالمباني والموسيقى والأخلاق - أي إلى خلق الثقافة - وما دام علم الاجتماع يدرس هذا كله، فإنه صالح لأن يكون علماً عاماً يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة.

- بينما يُعرف أوجست كونت علم الاجتماع بأنه: دراسة الخصائص العامة المشتركة بين أنواع الظواهر الاجتماعية، لذلك تقتضي هذه الدراسة دراسة العلاقات والارتباطات بين الأنواع المختلفة من الظواهر الاجتماعية، كالعلاقة بين الدين والاقتصاد مثلاً، وكذلك دراسة العلاقات والارتباطات بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية، كالجغرافيا والبيولوجيا وأخيراً دراسة الخصائص العامة المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية.

وثمة تعريفات أخرى قدمها علماء الاجتماع لهذا العلم نذكر منها التعريفات الآتية:

- تعريف "إميل دور كايم " هو العلم الذي يهتم بدراسة البناء الاجتماعي وما به من مؤسسات ؛ وأكد دور كايم على دراسة الظواهر الاجتماعية وأنماط الحياة والمشكلات الاجتماعية.
- تعريف "ماكس فيبر"هو العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، من أجل التوصل إلى تفسير لنتائجه.

- تعريف " هربرت سبنسر" هوالعلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة، ويقوم علم الاجتماع بعمل مقارنات متعددة بين المجتمعات على اختلاف أنواعها لمعرفة تطورها مثل(مجتمعات بدائية – ريفية – بدوية – حضرية)(3).

- ويُعرف " جونسون " علم الاجتماع بأنه العلم الذي يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغير هذه الصور التنظيمية والعلاقات بين الجماعات(4).

- يذهب" جيمس فاندر زاندن" في كتابه المنشور عام 1979 الى انه من الملاحظ ان هناك طابعاً مميزاً لعلم الاجتماع بوصفه علماً، مميز له عن العلوم الاجتماعية الأخرى، لكن ذلك قد لايرضي العلماء الاجتماعيين الآخرين، علماء النفس والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا، بل هو قد يدفعهم إلى الاحتجاج، كذلك لأنه حين يذهب علماء الاجتماع الى أن علمهم هو علم دراسة السلوك الانساني، فإنهم سوف يذهبون أيضاً إلى أن السلوك الانساني هو موضوع دراستهم كذلك.

- ويرى "زاندن" معتقداً أن ثمة ما يميز علم الاجتماع من حيث كونه يدرس أساساً التفاعل الانساني" Human Interaction الذي يتجلى في التأثير المتبادل الذي يمارسه الأفراد في علاقاتهم المتبادلة، التأثير في المشاعر والاتجاهات والأفعال. إن علم الاجتماع لا يهتم بما يجري في دخائل النفس أو الفرد الانساني، وهو المجال الأساسي لعلم النفس، بل يهتم في المحل الأول بما يحدث بين الناس، إن بؤرة اهتمامه إذن هي البشر بوصفهم كائنات اجتماعية تمارس نشاطاً متعدد الأوجه وتدخل مع الآخرين في علاقات متعددة،

يهتم علماء الاجتماع إذن بالطرق التي يكون الناس علاقاتهم من خلالها، والتي تنمو وتتطور من خلالها أيضاً أشكال الروابط الاجتماعية المختلفة، كما يعنون أيضاً بأساليب المحافظة على استمرار هذه العلاقات والروابط أو تغييرها وحلها، إنهم يدرسون الأسرة والجماعات والمجموعات والقطاعات الدينية والتنظيمات الكبرى كالمصانع والجامعات وغيرها.

وقدمت "لوسيل دبرمان وكلايتون هارتيجن" تعريفا آخر مؤداه: ان علم الاجتماع هو" أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تدرس سلوك الكائنات الانسانية" وهو على خلاف العلوم الاجتماعية الأخرى يعني بكافة جوانب السلوك الانساني في وضع اجتماعي معين، فعلماء الاجتماع يدرسون الطرق التي تتكون المجتمعات من خلالها والأساليب التي يتصرف بها الأفراد في إطار البنيات الاجتماعية المختلفة. ومن ثم فإنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية لأنماط الحياة الاجتماعية الانسانية.

ويقدم"برنارد فيلبس" في مؤلفه" علم الاجتماع من النظرية الى التطبيق" المنشور عام 1979 تعريفا مؤداه" أن علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع". ويمكن أن نضيف الى هذه التعريفات أيضا مجموعة متنوعة شاعت في الكتابات المختلفة، ومنها الكتابات العربية كتلك التي تذهب إلى أن علم الاجتماع هو علم دراسة الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو الانسان في علاقته بالبيئة والمجتمع والثقافة... أو غير ذلك(5).

بينما يرى " أنتوني جيدنز " أن علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمعات الانسانية، والمجتمع عبارة عن شبكة أو نسق من أساليب السلوك التي تتخذ طابعاً مؤسسياً، وتشير الأشكال المؤسسية إلى أنماط الإعتقاد والسلوك التي توجد في المجتمع، وتتجدد جيلاً بعد جيل. بمعنى آخر، يُعرف " جيدنز " علم الاجتماع بأنه علم اجتماعي ينصب إهتمامه الرئيسي على دراسة النظم الاجتماعية التي تختلف بفعل التحولات الصناعية التي حدثت إبان القرنين أو الثلاثة الماضية(6).

يتضح من العرض السابق لبعض التعريفات التي قدمها بعض علماء علم الاجتماع أنهم لا يتفقون على تعريف محدد وعام لعلم الاجتماع، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها: إختلاف التوجهات النظرية والرؤى الفكرية لكل منهم، الاختلاف حول طبيعة العلم وخصائصه ومجالات الدراسة فيه، إلى جانب الاختلاف حول وحدة التحليل الاجتماعي وأبعادها، أو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، يمكن أن نلخص العناصر الأساسية التي تضمنتها التعريفات السابقة على النحو التالي:

1- أنه علم دراسة السلوك الإنساني.

2- علم دراسة التفاعل الإنساني المتبادل.

3- دراسة النظام الإجتماعي.

4- دراسة البناء الإجتماعي.

5- دراسة الأنماط الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية.

6- دراسة الإعتماد الإنساني المتبادل.

7- دراسة المجتمع الإنساني في استقراره وحركته.

ثانياً: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى:

يشترك علم الاجتماع مع العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة المجتمع، وما ينبثق عن تكويناته من مسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولاسيما ما يتعلق منها بألوان النشاط الذي يمارسه الإنسان في علاقاته مع أبناء جنسه في المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة.

وليس من السهل أن نتصور حدوداً واضحة تفصل فصلاً محدداً بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، ذلك لأن الإنسان هو موضوع إهتمامها جميعاً، وإن تباينت الزوايا التي يتناولها كل علم منها بالدراسة والتحليل، و مع ذلك فإن معرفة حدود كل علم يهتم بدراسة الإنسان، وما يصدر عنه من تصرفات تكشف عن ملامح عديدة تميز كل فرع من هذه الفروع عن الآخر.

وتتعدد العلوم الاجتماعية بتعدد نشاطات الإنسان الذي يحيا في مجموعات بشرية تقيم فيما بينها علاقات متنوعة ومتعددة، تُعد في جوهرها موضوعات أساسية لتلك العلوم، ومنها الاقتصاد، والسياسة، والأنتروبولوجيا، وعلم النفس، والإحصاء، والسكان..... وغيرها. ويمكننا أن نعرض لعلاقة علم الاجتماع ببعض هذه العلوم فيما يأتي:

1- علم الاقتصاد:

يهتم علم الاقتصاد – بصورة عامة – بدراسة القضايا والموضوعات الاقتصادية مثل: إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ولقد تطور علم الاقتصاد في ظل ظروف المجتمع الغربي والمدرسة الكلاسيكية في بريطانيا بخاصة، لذلك نجده يتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خالصة كالعلاقة بين الأسعار والعرض، وتدفق النقود.....إلخ. وفي المراحل الأولى من تطور علم الاقتصاد لم نجد إهتماماً كبيراً بالسلوك الاقتصادي الواقعي للفرد ودوافعه، بل إن أقصى ما وصل إليه علم الاقتصاد في المراحل الأولى هو دراسة المشروعات الانتاجية كالتنظيمات الصناعية.

ولقد أبدى علماء الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة إهتماماً ملحوظاً بموضوعات أخرى كالدافعية والسياق النظامي للفعل الاقتصادي، غير أن هناك كثير من المشكلات الاقتصادية التي ما تزال تحتاج إلى المزيد من الاهتمام مثل مدى تأثير التعليم في رفع معدلات الانتاج، وتأثير القيم والتفضيلات على طلب القوة العاملة...وغيرها من المشكلات الأخرى(7).

أما علم الاجتماع لا يهتم بالظاهرة الاقتصادية في حد ذاتها، بل يهتم بها بوصفها ظاهرة اجتماعية توجد في المجتمع، وتربطها بغيرها من الظواهر الموجودة في هذا المجتمع أشكال من التفاعل

والعلاقات المتبادلة، ومن ثم فإن علم الاجتماع يسعى إلى تجاوز تقسيم الواقع الاجتماعي إلى جزر مستقلة منعزلة، وتناول الظواهر الاجتماعية من منظور شمولي، وتجاوز النظرة التجزيئية للواقع الاجتماعي. ولقد أفرزت العلاقة التفاعلية بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ما يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي الذي يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية من منظور اجتماعي.

2- الفلسفة والفلسفة الاجتماعية:

لقد نشا علم الاجتماع في الربع الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا على يد "أوجست كونت" العالم الفرنسي في إطار الصراع بين تيارات فلسفية متعارضة، سبقت وواكبت إنهيار النظام الاجتماعي القديم (الاقطاع) وصعود النظام الجديد(المجتمع الصناعي الرأسمالي).

إن مفهومات وتصورات مثل التقدم أو التغير أو النظام الأخلاقي أو الإجماع هي تصورات تطورت في إطار التيارات الفلسفية، بالإضافة إلى أن التحولات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشتها أوروبا في تلك الفترة قد أسهمت في ظهور علم الاجتماع، وأسهمت هذه التيارات الفلسفية في تشكيل تصورات ومفهومات هذا العلم، مما يوضح الصلة الوثيقة التي ميزت علاقة علم الاجتماع بالفلسفات السياسية والأخلاقية في مرحلة النشأة.

أما عن علاقة الفلسفة بشكل عام والفلسفة الاجتماعية بشكل خاص بعلم الاجتماع، فيمكن القول أن هناك فلسفة لعلم الاجتماع، وهي ذلك الجانب الهام الذي ينطوي على منطق البحث الاجتماعي والمسلمات الأساسية التي ينهض عليها علم الاجتماع بوصفه علماً، كما تسهم الفلسفة من خلال المنطق في صياغة النتائج التي يصل إليها البحث الاجتماعي في صورة تعميمات، أو قوانين وصولا إلى بناء النظرية الاجتماعية، وبالتالي لا نستطيع أن ننكر ما قدمته الفلسفة الاجتماعية إلى علم الاجتماع من تصورات ومفهومات ومقولات أساسية، وبصفة خاصة في مرحلة النشأة.

ومن ناحية أخرى فقد أسهم علم الاجتماع إسهاما بارزاً في حل الكثير من المشكلات الفلسفية، مشكلة المعرفة، ومشكلة القيم ومشكلة الانسان الأخلاقية والدينية إلى المدى الذي يحذر البعض من أن علم الاجتماع يحاول استئصال المنطق، وهم يعنون بذلك أنه يحاول حل المشكلات الكلاسيكية في الفلسفة ومن ثم إنهاء عصر التفكير الفلسفي.

ويسهم علم الاجتماع في حل المشكلات القيمية والأخلاقية والدينية حينما يفسرها ويفهمها في ضوء أصولها الاجتماعية وتطورها التاريخي، على سبيل المثال إسهام كارل ماركس في فهم العلاقة بين البنية الأساسية في المجتمع وبين البنية الفوقية، ونظرية "اميل دوركايم" الاجتماعية في الدين والمعتقدات، وإسهام ماكس فيبر في مجال العلاقة بين الأفكار الدينية والأخلاقية والنظم الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

3- علم النفس:

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل، أو العمليات العقلية، حيث تتناول دراسات علم النفس قدرات العقل على إدراك الأحاسيس، ومنحها معاني معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس. بمعنى آخر، يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعلم..وغيرها. كما يهتم علماء النفس المحدثين إهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز والدور الذي تلعبه في تحديد نمط الشخصية(8).

كثيراً ما يتبادر الى ذهن غير المتخصص أن علم النفس وعلم الاجتماع هما تسميتان لشئ واحد. وربما جاء مثل هذا الخلط أحيانا من أجهزة الاعلام في معرض مناقشتها للقضايا العامة ذات الطبيعة الاجتماعية أو السيكولوجية، إن التساؤل الذي يثار حول التمييز بين علم النفس وعلم الاجتماع قد يلق إجابات متعددة، لعل من أبرزها أن علم النفس يدرس الفرد بوصفه شخصية أو كياناً سيكولوجياً متميزاً، بينما يدرس علم الاجتماع الجماعات والمجتمعات والنظم الاجتماعية التاريخية. والواقع أن مثل هذه الإجابة تمثل تبسيطاً مخلاً للقضية يأتي على حساب الحقائق العلمية الموضوعية، ومن تلك الحقائق أنه من الصعوبة بمكان أن نفصل فصلاً تعسفيا بين الفرد من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى، فالأفراد بوصفهم فاعلين نشطين في حركة التاريخ هم الذين يخلقون النظم والمجتمعات والحضارات.

وفي الوقت ذاته لا يمكن أن يدعي "علم النفس" بوصفه علما أنه يستطيع أن يفهم السلوك الفردي ذاته أو الشخصية الفردية في تكونها ونموها بمعزل عن الظروف الاجتماعية والحضارية والتاريخية المحيطة، أو التي تتطور في إطارها هذه الشخصية. إن فهمنا إذن للعلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع بوصفها علاقة جدلية يمكن أن تعيننا على تصور العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع.

كما يرى البعض أن علم النفس يهتم بالعالم الداخلي للفرد، أي العمليات العقلية والنفسية التي تجرى داخل الأفراد كالادراك والتذكر والتخيل والانفعال، بالاضافة الى المظاهر المرضية لهذه العمليات الداخلية، أما علم الاجتماع فانه يهتم أساساً بالعالم الخارجي للفرد أي علاقته بالآخرين وتفاعله معهم وعلاقته بالجماعات والنظم الاجتماعية الثقافية، إن علم الاجتماع يهتم بالفرد بوصفه عضوا في جماعة وطبقة أو طائفة وتنظيم وحزب سياسي، ومشاركاً في مجتمع تاريخي معين وثقافة معينة.

وبالرغم من التمييز بين علم النفس وعلم الاجتماع من حيث مستوى التفسير وزاوية النظر، وربما الموضوع أيضاً، إلا أن التداخل لا يزال قائماً، لذلك نجد جسوراً علمية تمتد بين العلمين لكي تهتم أساساً بنقاط التفاعل، والالتقاء بين ما هو فردي وما هو اجتماعي، ولعل أشهر هذه الجسور هو ذلك الفرع المعروف **بعلم النفس الاجتماعي**، والذي يعالج قضايا تقع في قلب العلاقة الجدلية بين ما هو إجتماعي وما هو نفسي(9).

4- التاريخ:

يسعى المؤرخ إلى إقامة تتابع للأحداث التي تمت بالفعل، هو إذن يحاول ترتيب وتصنيف السلوك عبر الزمن. ويهتم علماء الاجتماع إهتماماً خاصاً بالكشف عن العلاقات بين الأحداث التي تتم – بشكل أو آخر – خلال نفس الفترة الزمنية. أما المؤرخون فيقصرون إهتمامهم على دراسة الماضي، وبخاصة الماضي البعيد نسبياً. وفضلاً عن ذلك، نجد المؤرخين – باستثناء فلاسفة التاريخ – يتجنبون مهمة إكتشاف الأسباب، إذ أنهم يقنعون بالتعرف على كيفية حدوث الأحداث. أما علماء الاجتماع فيهتمون بدرجة أكبر بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الأحداث وتحليلها وتفسيرها(10).

إذا كان علم الاجتماع يدرس الظاهرة الانسانية أو التفاعل الانساني، فإن الموضوع ذاته هو محور إهتمام علم التاريخ. لقد كان المؤرخ عالم الاجتماع العربي "عبد الرحمن بن خلدون" بصدد إعداد كتاب في التاريخ " تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، حيث لاحظ أن الأخبار التي أوردها المؤرخون قبله تختلط بالأساطير والروايات، بحيث يصبح من المستحيل التمييز بين الصحيح والباطل من الأخبار التاريخية.

وهنا حاول " ابن خلدون " أن يصطنع منهجاً علمياً معيناً يمكنه من عملية التمييز هذه، وكان في هذه المحاولة سباقاً إلى إكتشاف علم العمران البشري، أو الاجتماع الانساني بلغته وعلم الاجتماع

بلغتنا، حيث ذهب الى أن معرفة القوانين التي تحكم حركة المجتمع هي التي تمكن المؤرخون من أن يميزوا بين الصحيح الباطل من الأخبار. إن هذا المثال التاريخي يعكس الى حد بعيد العلاقة الوثيقة بين علم الاجتماع والتاريخ. لقد إكتشف ابن خلدون علم الاجتماع خلال البحث التاريخي، لكنه وجد أن التاريخ بدون رؤية اجتماعية، أو معرفة بقوانين العمران البشري، يختلط فيه الباطل بالصحيح الى الدرجة التي يمكن أن نقول فيها أنه إكتشف علم التاريخ الحقيقي باكتشافه لعلم الاجتماع أو الرؤية الاجتماعية.

إن علم الاجتماع يمد المؤرخ برؤية اجتماعية ضرورية لرصد الأحداث وتحليلها، وتقييمها وقياس مدى امكانية حدوثها في ضوء المرحلة الاجتماعية التي حدثت فيها، وفي ضوء طبيعة المجتمع والنظم الاجتماعية والثقافية. فالمؤرخ لا يرصد أحداثاً وقعت في فراغ – بل في سياق اجتماعي وثقافي، هذه الرؤية الاجتماعية التي تمكنه من الحكم على صحة الخبر أو زيفه.

ومن ناحية اخرى، فإن عالم الاجتماع ذا الحس التاريخي وذا الرؤية التاريخية، أي الذي يفهم المجتمع بوصفه ظاهرة تاريخية، يعتمد اعتماداً أساسياً على المادة التاريخية، وهي نتائج عمل المؤرخ ذاته، المرتبطة بالظاهرة الاجتماعية التي يدرسها، فطالما أن الظاهرة الاجتماعية قد تشكلت في سياق تاريخي، أو هي ظاهرة تاريخية أيضا، فلا مفر من الرجوع الى جذورها التاريخية حتى يمكن فهمها في سياقها الحقيقي أيضاً.

ومن خلال هذا التفاعل يمد التاريخ جسرا يربط بينه وبين علم الاجتماع، وهو ذلك الفرع المعروف **بالتاريخ الاجتماعي**، أي تاريخ القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (تاريخ الفلاحين والملكية والعمال والمثقفين والطبقات المختلفة والتنظيمات الاجتماعية... وغير ذلك)، ويمد علم الاجتماع من ناحية جسراً يعرف **بعلم الاجتماع التاريخي**، وهو يمثل الدراسة السوسيولوجية(الاجتماعية) التي تنطلق من دراسة التاريخ بحقائقه ومنهجه(11).

ومن ثم فالمؤرخ يختار من بين تلك الحوادث الكثيرة ما يراه أكثر أهمية، ويعرض كيفية ارتباط حادثة معينة بحوادث أخرى، وكل ذلك يتعلق بنظرة إلى الذاتية الخاصة. بينما عالم الاجتماع يهتم بدراسة تاريخ و لكن على نحو مختلف، وذلك لأن إهتماماته الأساسية تتمثل في:

1- الفهم الشمولي للعمليات الاجتماعية المتكررة بالنسبة للجماعة أو المجتمع، بمعنى تحليل القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية التي لعبت دوراً بازراً في تشكيل الواقع الاجتماعي في فترة زمانية، وكيف تمخض عن ذلك ظهور بعض الظواهر أو المشاكل الاجتماعية.

2- الوقوف عند العلاقات العملية التي تربط الماضي والحاضر،وكيف تفسر وتؤثر في المستقبل، بمعنى أن عالم الاجتماع يهتم بالماضي لكي يفسر به الحاضر، وكلاهما (الماضي والحاضر) يساعد على رسم صورة تنبؤية للمستقبل.

3- تطوير بعض الفروض العلمية و التي قد تختبر فيما بعد في دراسات أخرى.

4- الكشف عن النظريات التي تفسر التطور التاريخي مثل ما قام به ماركس في محاولة الكشف عن ميكانيزمات الصراع الاجتماعي، وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية شكلت مجرى التاريخ الإنساني. وكذلك يهدف البحث التاريخي وضع نظريات اجتماعية تفسر ثقافات وأشكال الحضارات الإنسانية مثل "سوروكن" و "سيجر" و "باسونز" وغيرهم في محاولاتهم من أجل تفسير أشكال التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمعات الانسانية قديماً وحديثاً.

5- السياسة:

ينقسم علم السياسة إلى مبحثين أساسيين هما: النظرية السياسية والادارة الحكومية، ويرتبط كلا المبحثين بروابط عميقة بالسلوك السياسي. وبينما يهتم علم الاجتماع بدراسة كل جوانب المجتمع، فإن علم السياسة يهتم بدراسة القوة كما تتجسد في التنظيمات الرسمية، وإذا كان علم الإجتماع يُولي إهتماماً كبيراً بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم الاجتماعية، بما فيها النظام السياسي، فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية، أي العمليات التي تحدث داخل التنظيمات السياسية. وتتجسد العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة من خلال **علم الاجتماع السياسي**، والذي يعتبر أحد فروع علم الاجتماع، ويهتم بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع، أو كيف يمكن أن تؤثر بعض العوامل والمتغيرات والديموجرافية في ممارسة العمل السياسي.

ويرى البعض أن علم الاجتماع السياسي يدرس موضوعات عديدة منها: توزيع القوة والسلطة، والدولة، الأحزاب السياسية، والمشاركة السياسية، والوعي السياسي، وعمليات الانتخابات والتصويت، والتنشئة السياسية والرأي العام....وغيرها من الموضوعات الأخرى(12).

4- الأنثروبولوجيا الاجتماعية:

لقد ظهرت الأنثروبولوجيا الاجتماعية لكي تدرس النظم الاجتماعية والحضارية للإنسان، وهي بذلك تعد أقرب العلوم الاجتماعية والانسانية لعلم الاجتماع، وتصبح مهمة التمييز بينها وبين علم الاجتماع مهمة صعبة. لقد كان التمييز بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يتم على أساس أن

الأنثروبولوجيا تدرس أساساً المجتمع البدائي، بينما يدرس علم الاجتماع المجتمع الحضاري الحديث، وأن الأنثروبولوجيا تستند أساساً في دراستها على أدوات للبحث متميزة مثل الملاحظة بالمشاركة أو المعايشة والإخباريين، بينما يستند علم الاجتماع إلى المنهج التاريخي والمقارنات والأساليب الاحصائية أو الطرق الكمية في التحليل بشكل عام على خلاف الطرق الكيفية التي تستند إليها الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

لقد فتح "ردفيلد" آفاقاً جديدة أمام الأنثروبولوجيا بأن وضعها أمام مهام جديدة، لكن تطور الأنثروبولوجيا لم يقف عند حد دراسة الأشكال الجديدة من المجتمعات التقليدية البسيطة، بل لقد أصبحت تنافس علم الاجتماع في دراسة التنظيمات الاجتماعية الأكثر تعقيدا كالمدينة، والتنظيمات التجارية والصناعية والسياسية... وغير ذلك من أشكال التنظيمات الاجتماعية المعقدة، مسلحة بالتصورات النظرية للبنائية الوظيفية ومحافظة على تقاليد البحث الأنثروبولوجي الكيفية(13).

وعلى صعيد آخر يرتبط علم الاجتماع **وعلم السكان** بروابط يجمعهما على مستوى واحد، هو صعيد السكان الذي لاتقوم للمجتمع قائمة إلا بهم، ولكن ما يميز أحدهما عن الآخر هو طريقة تناول الظاهرة بالدرس والتحليل. فالهجرة ظاهرة ذات أبعاد سكانية وأخرى اجتماعية، فإذا اتجهت دراسة الهجرة مثلاً إلى أسبابها وعواملها ونتائجها، فالدراسة عندئذ في نطاق علم الاجتماع، أما حين تتجه الدراسة إلى حركة السكان، وبحث أثرها في التركيب العمري للسكان ومعدلات الأعمار.... وما إلى ذلك، فإن الدراسة تكون عندئذ في إطار علم السكان.

5- الجغرافيا وعلم الاجتماع:

تعتبر دراسة الظواهر الجغرافية من الدراسات الهامة التي يهتم بها علماء الاجتماع بوصفها جزءً من البيئة الخارجية التي تحيط بالإنسان ذاته. فدراسة البيئة الجغرافية من قبل علماء الاجتماع تجعلهم يتعرفون على كثير من الجوانب المتداخلة أو المسبقة لحدوث الظاهرة الاجتماعية ذاتها، وهذا ما يعتبر في حد ذاته موضع إهتمام لعلماء الجغرافيا أنفسهم.

فدراسة الظواهر السكانية أو الهجرة أو النشاط الاقتصادي مثلا، يجعل عالم الاجتماع يتعرف على طبيعة وأثر البيئة الجغرافية والعوامل المناخية والتضاريس والعوامل الاقتصادية..... وغيرها،

والتي تؤثر في توزيع السكان أوالكثافة السكانية، أو نوعية النشاط الاقتصادي وعملية الطرد أو الجذب عند دراسة الهجرة، سواء كانت داخلية أو خارجية أو مؤقتة أو دائمة. كما أن دراسة التركيب السكاني يجعلنا نهتم بدراسة جميع العوامل المتداخلة والمؤثرة في تحديد نوعية تركيب السكان مثل: الوضع الطبقي والمهني وجميع الأنشطة الاقتصادية.

كما أن دراسة قضايا النمو السكاني أو الزيادة السكانية تجعلنا نهتم أيضاً بقضايا سوسيولوجية وسكانية مثل: المواليد والوفيات والخصوبة، وعلاقة الموارد والغذاء بالسكان، ونوعية الفقر وغير ذلك من قضايا جاءت في الكثير من إهتمامات علماء الجغرافيا وفروعها المختلفة مثل: الجغرافيا البشرية والاقتصادية والطبيعية. كما أن عالم الاجتماع يهتم كثيراً بدراسة اهتمامات وموضوعات علماء الجغرافيا من أجل الاستفادة من مداخلهم ومناهجهم، وتفسيراتهم للظواهر الجغرافية. وهذا ما ينطبق على سعي علماء الجغرافيا للاستفادة من تحليلات علماء الاجتماع ولا سيما أن الجميع يهتم بدراسة المجتمع ككل.

6- الإدارة وعلم الاجتماع:

يعتبر علم الإدارة من العلوم الاجتماعية التي استقلت حديثاً عن علم الاقتصاد، وأخذت مفاهيم مثل MANAGEMENT أو ADMINISTRATION وأن كان المفهوم الأخير يطلق ليس فقط على طبيعة إدارة المؤسسات أو التنظيمات الصناعية الإنتاجية، ولكن أيضاً على التنظيمات السياسية أو الحكومات، و لقد ارتبط علم الإدارة كغيره من العلوم الاجتماعية ذات الحداثة النسبية مقارنة بالعلوم الاجتماعية الكلاسيكية أوالتقليدية بعلم الاجتماع، نظراً للاهتمامات المتزايدة لعلماء هذا العلم والمتخصصين منهم، ولا سيما في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت مجالاته وميادينه تتداخل مع الكثير من العلوم أو فروع العلوم الاجتماعية ذاتها.

فلقد جاءت اهتمامات عالم الاجتماع لتدرس جميع المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية كاملة، وإن علم الاجتماع يدرس الأفراد والجماعات ليس فقط بأنهم أفراد مجردين ولكن أيضاً عن طريق وجودهم كأعضاء داخل تنظيمات ومؤسسات اجتماعية مميزة. ويعتمد علم الاجتماع التنظيم أحد المجالات الهامة لعلم الاجتماع والتي يهتم بدراسة طبيعة الإدارة داخل التنظيمات الاجتماعية المختلفة، والتي يقوم بدراستها علماء الاجتماع بدءً من الشركات العالمية والشركات العملاقة حتى دراسة جماعة أو تنظيمات عصابات الأحداث أو الجناح.

إن مهمة علم الاجتماع لا تكرس فقط لدراسة الأفراد و الجماعات باعتبارهم أفراد عاديين، ولكن تفسير سلوكهم وأنشطتهم وتفاعلهم داخل التنظيمات الاجتماعية التي يولدون، يتربون، ينشأون، يعملون، يرفهون فيها أو يوقع عليهم الجزاء والعقاب، كما أن تعدد اهتمامات عالم الاجتماع وتنوع مجالات اختصاصاته جعلته يشارك كثير من علماء العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة في الكثير من الموضوعات والقضايا والمشكلات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الحديث.

7- علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية:

ترتبط الخدمة الاجتماعية وفروعها وميادينها المختلفة بعلم الاجتماع، وفي كثير من الأحيان يحدث نوعاً من الخلط في طبيعة الاهتمامات بين هذين العلمين. فعلم الاجتماع يركز على استخدام النظريات السوسيولوجية في تحديد وتوجيه البحث الاجتماعي ومناهجه وأدوات جمع بياناته المختلفة. بالإضافة إلى استخدام كل ذلك في كيفية تطبيق واختبار هذه النظريات في الواقع، أما علم الخدمة الاجتماعية وأقسامه المختلفة مثل خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع.... وغيرها فإنها تهتم بتوصيف أنماط الخدمة من الناحية العلمية الواقعية، وما ينبغي أن يقوم به دور الأخصائيين، أوالممارسين أوالقائمين على التخطيط الاجتماعي لأساليب الرعاية المختلفة .

وبالطبع، فقد يجب الباحث غير المتخصص أو القارئ العادي أنه لا توجد هناك اختلافات جوهرية بين العلمين، ولكن بالطبع هناك مجموعة من الاختلافات التي قد ترجع إلى طبيعة النظريات السوسيولوجية والتراث الأكاديمي المميز لعلم الاجتماع، ونوعية مناهجه وطرق بحثه وأدوات جمع بياناته، وإن كانت توجد ثمة إتفاق حول طبيعة طرق البحث وأدوات جمع البيانات والتي يهتم بها كل من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ولا سيما أن هدف كل منهما هو دراسة المجتمع وجمع الحقائق والبيانات الواقعية بصورة علمية مدروسة(14).

وأما علاقة علم الاجتماع **بعلم الإحصاء**، فتبرز في الموضوع وهو الإنسان، غير أن علم الإحصاء يختلف عن علم الاجتماع من جهة معالجته للموضوع ذاته، فهو ينتج طريقة القياس بقصد كشف لون أو ألوان التحرك الإنساني، أو الوجود البشري على نحو معين معتمداً لغة الأرقام أساساً في عمله. هذا فضلاً عن أن المتخصص في علم الاجتماع لا بد وأن يكون على دراية كافية بالأساليب الاحصائية المختلفة، وذلك للتعامل من خلالها مع بيانات الدراسات الميدانية التي يقوم بإجرائها بهدف فهم وتشخيص وتحليل مشكلات الواقع الاجتماعي. ومن ثم فالإحصاء بصوره

عامة، والاحصاء الاجتماعي بخاصة تفيد الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع. كما أن الباحث في مجال الاحصاء لا يستطيع أن يقرأ الأرقام والبيانات الاحصائية ومعرفة دلالاتها دون تفسيرها من خلال معطيات الواقع الاجتماعي. ولذلك فالعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاحصائية علاقة تفاعلية، فكل منهما يستفيد من تخصص الآخر.

8- علاقة علم الاجتماع بالاعلام:

يمكن القول أنه إذا كان علم الاعلام يدرس خصائص وسائل الاعلام المختلفة وتطورها وانتشارها...وغير ذلك من موضوعات أخرى، فإن علم الاجتماع يدرس اختلاف وسائل الاعلام باختلاف المجتمعات. فبينما يدرس علم الاعلام الخصائص العامة لكل وسيلة من وسائل الاعلام، فإن علم الاجتماع يدرس النظم الاجتماعية والظاهرات الاجتماعية التي تؤثر في هذه الوسائل داخل المجتمع.

فعلم الاجتماع ينظر إلى هذه الوسائل على أنها متعددة ومتطورة، وترتبط بظروف المجتمع الذي تعمل فيه. أي أنها لا تعمل منفردة، بل تتأثر بالنظم والظاهرات الأخرى، كما أنها تؤثر في هذه النظم والظاهرات الاجتماعية. وبالتالي، فإن دور وسائل الاعلام يختلف من مجتمع لآخر وفقاً لاختلاف النظم الاجتماعية: السياسية والاقتصادية والثقافية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن علم الاجتماع الاعلامي يُعد فرعاً مهماً من فروع علم الاجتماع، يهتم بالدراسة الوصفية العلمية التحليلية المقارنة لوسائل الاعلام، من حيث وجودها في المجتمع الانساني، مؤثره فيه ومتأثرة به. إذن علم الاجتماع الاعلامي هو: العلم الذي يدرس وسائل الاعلام بوصفها ظاهرة اجتماعية، دراسة وصفية، بمعنى دراسة الواقع الفعلي لهذه الوسائل، أي دراسة ماهو كائن وليس ما ينبغي أن يكون.

ومن الأدلة الأخرى التي تؤكد على العلاقة التفاعلية بين علم الاجتماع والعلوم الإجتماعية والانسانية، وجود فروع للعلم تجمع بين تخصص علم الاجتماع وأي من العلوم الأخرى والأمثلة على ذلك كثيرة منها: **علم الاجتماع القانوني**، والذي يجمع بين الافادة من الدراسات القانونية والدراسات الاجتماعية، ومن ثم يعتبر من أهم مجالات الدراسة في هذا الفرع المتخصص من فروع علم الاجتماع فهم النظام القانوني باعتباره أحد النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع من ناحية، وتحليل دور القانون في عملية التغير الاجتماعي من ناحية أخرى، هذا إضافة إلى فهم وتحليل

الشرائح والفئات الاجتماعية القائمة على تشريع القوانين وتعديلها وتطويرها، وكذلك فهم وتحليل الدور الذي يلعبه القانون في تحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمع.

وكذلك الحال بالنسبة **لعلم الاجتماع السياسي**، وهو العلم الذي يعبر عن العلاقة التفاعلية بين علم الاجتماع وعلم السياسة، حيث يستطيع الباحث المتخصص في هذا البمجال تناول ودراسة الظواهر والقضايا السياسية من منظور سياسي إجتماعي، كما يمكنه أيضاً تناول الظواهر والقضايا الاجتماعية من منظور إجتماعي سياسي، ولذلك فهو ينطلق من منظورات علم الاجتماع وعلم السياسة الفكرية والمنهجية في فهم وتحليل تلك القضايا وتفسيرها.

ثالثا: فروع علم الاجتماع:

وهناك تخصصات فرعية أخرى في مجال علم الاجتماع تعبر بوضوح عن العلاقة التفاعلية بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى مثل: **علم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع البيئي، وعلم إجتماع السكان، وعلم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع الاعلامي،،،،** وغيرها من التخصصات البينية الأخرى، حيث يستفيد المتخصص في أي فرع من تلك الفروع من الأطر النظرية والمنهجية المتوافرة في كلا التخصصين، وهو الأمر الذي يمكنه من فهم الظاهرة موضوع الدراسة فهماً شمولياً وليس جزئياً.

ولا شك في أن العلاقة بين علم الاجتماع بالعلوم الأخرى، لم تعد تتوقف فقط عند مستوى علاقته بالعلوم الاجتماعية، بل تعدت ذلك إلى مستوى العلوم الطبيعية، ومن ذلك العلاقة **بالتخطيط العمراني(كلية الهندسة)، والعلوم الطبية**. فمن التخصصات الفرعية المهمة في مجال علم الاجتماع (علم الاجتماع الحضري)، وهو العلم الذي يهتم بالدراسات الحضرية التي تتناول البنى الحضرية وما تتضمنه من مكونات ومشكلات ونظم اجتماعية.

ولذلك فالمتخصص في مجال التخطيط العمراني الذي يهتم بإقامة مدن جديدة أو التخطيط لتطوير المدن القائمة أو بعض مناطقها السكنية، لا يمكنه تحقيق ذلك دون الاستعانة بخبير أو متخصص في مجال علم الاجتماع، وخاصة علم الاجتماع الحضري من أجل إجراء الدراسات والمسوح الاجتماعية لتوفير بيانات ميدانية تساعد المخطط في تحديد الأشكال العمرانية للمسكن ومكوناته واستخداماته بما يتفق وطبيعة وخصائص السكان الذين سيقيمون في تلك المساكن. وإذا لم يحدث هذا التعاون غالباً ما لا تحقق برامج وسياسات التخطيط العمراني أهدافها المرجوة.

كمـا أن ثمـة علاقـة تفاعليـة بين **علم الاجتمـاع والطب**، وهـو الأمـر الـذي أدى إلى قيـام فـرع متخصص حديث من فروع علم الاجتماع، يتناول الظـواهر المرضـية من منظـور اجتمـاعي، وهـو **علم الاجتمـاع الطـبي.** ويـذهب البعض إلى القـول بـأن علم الاجتمـاع الطـبي يسـتوعب بالضـرورة الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض، حيث أنهـا تمثـل محـور إهتمـام الطب، في يـرى آخـرون أن الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض يجب أن يتم التعامل معها بوصفها مجالاً مستقلاً للدراسة.

ومما لا شك فيه أن علم الاجتماع – شأنه شأن – العلوم الاجتماعية الأخـرى يتضـمن تخصصـات فرعية كل منها يتناول قضايا وموضوعات ومشكلات تتفق وطبيعـة التخصـص، تلـك التخصصـات الفرعية ليست منفصلة أو مستقلة عن بعضها البعض، كما أنها لا تعمل بشكل مستقل عن التخصص العام الذي تنتمي إليه(علم الاجتماع). كما أن المتخصصين في أي فـرع من تلـك الفـروع يسـتفيدون من التخصص العام في مجالات ثلاثة هي: موضوعات الدراسة، المداخل النظرية والفكرية، الطرق والأساليب المنهجية، كما أن تلك التخصصات الفرعية تفيـد العلم العـام الـذي تنتمي إليـه في تطـوير النظريات وتطوير الأساليب المنهجيـة، وأيضـاً الفهم المتعمـق لمشـكلات الواقـع الاجتمـاعي كـل في مجال تخصصه. من تلك الفروع: **علم الاجتمـاع الحضـري، علم الاجتمـاع الأسـري، علم الإجتمـاع المعرفي، علم الاجتماع الصناعي**...غيرها. وثمة فروع أخرى أفرزتهـا التغيرات المعاصـرة منهـا: علم الاجتماع الرياضي، علم الاجتماع النسـوي، علم اجتمـاع حقـوق الانسـان، علم اجتمـاع التلفـاز(15).

وإنطلاقـاً ممـا سـبق، يمكننـا القـول أنـه على الـرغم من عـدم وجـود تعريـف محـدد وعـام لعلم الاجتماع – شأنه في ذلك شأن – العلوم الاجتماعيـة الأخـرى، إلا أن هنـاك بعض الخصـائص الـتي يمكن استخلاصها من جميع التعريفات التي قدمها العلماء والمفكرين، من تلـك الخصـائص أنـه العلم الذي يهتم بدراسة البناء الاجتماعي، أو المجتمع بصورة عامـة بكـل مـا يتضـمنه من نظم اجتماعيـة وعلاقات إنسانية واجتماعية، فضـلاً عن إهتمامـه بدراسـة المشـكلات والظـواهر الاجتماعيـة، وهـو الأمر الذي يؤكد على أن منظور علم الاجتماع للقضايا والمشكلات ينبغي أن يكون منظـوراً شـمولياً وليس جزئياً، بمعنى ضرورة الوعي بأهمية فهم وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة في حال فهم الظاهرة الاجتماعية وتحليلها وتفسيرها.

ومن هـذا المنطلـق، فـإن ثمـة علاقـة تفاعليـة بين علم الاجتمـاع وغـيره من العلـوم الاجتماعيـة والانسانية، تلك العلاقة قد أفرزت فروعاً متخصصة تجمع بين علم الاجتماع والعلوم الأخـرى، كمـا

أن هذه العلاقات التفاعلية لم تعد قاصرة فقط على العلوم الاجتماعية والانسانية، بل إمتدت إلى مجالات وتخصصات علمية أخرى، كالتخطيط العمراني والطب كما أوضحنا سابقاً. وهو الأمر الذي يؤكد على مدى أهمية علم الاجتماع في الوقت الراهن، وتزايد أهميته خلال السنوات القادمة، وذلك في ظل التغيرات السريعة التي يعيشها العالم المعاصر من ناحية، وتنامي حجم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن تلك التغيرات من ناحية أخرى.

المراجع

1- سمير نعيم أحمد، أسس علم الاجتماع، مكتبة الكتب العربية، بدون تاريخ، ص 38.

2- على عبد الرازق ابراهيم(محرر)، مدخل علم الاجتماع،مركز التعليم المفتوح، برنامج الاعلام، دار المعرفة للطباعة، بدون تاريخ، ص ص 24-25

3- أنظر: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى، منتدى الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية، 2008. Afaksocio.ahlamontada.com

4- على عبد الرازق ابراهيم، مدخل علم الاجتماع، مرجع سابق، 26-27.

5- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، طبعة مطورة، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006

6- أنتوني جيدنز، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 25-32.

7- أليكس إنكلز، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم محمد الجـوهري وآخـرون، ط 4، دار المعـارف، 1980، ص 65.

8- المرجع نفسه، ص 69.

9- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مرجع سابق.

10- أليكس إنكلز، مقدمة في علم الاجتماع...، مرجع سابق، 68.

11- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مرجع سابق.

12- على عبد الرازق ابراهيم، مدخل علم الاجتماع.............، مرجع سابق، ص 48.

13- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مرجع سابق.

14- للمزيد من التفاصيل أنظر:

- صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، دار التعاون للنشر والطبع، 1972.

- صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهنا للطباعة، القاهرة ،1982.

- عاطف غيث، علم الاجتماع، ج 1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ، 1973.

-عبد الله الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع :النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2003.

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، ج 1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1994.

- محمد أحمد بيومي، أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2004.

15- أنظر:

- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.

- R.W.Connell, “Sociology and World Market Society”, Contemporary Sociology, V.29, No.2, 2000.

- Laura Grindstaffl and Joseph Turow, “Video Culture: Television Sociology in the New TV, Age Annu.Social.2006.

- Gideon Sjoberg, Elizabeth A.Grill, Norma Williams, “A Sociology of Human Rights”, Social Problems. Vol.48, N.1, 2001.

الفصل الرابع

علم الاجتماع الاعلامي

النشأة – المجالات - التطور

أولاً: تطور الاهتمام الاجتماعي بالإعلام:

يذهب علماء الاجتماع والمؤرخون إلى أن الاتصال الإنساني ـ بمعناه الواسع ـ قديم قدم الوجود الإنساني ذاته، فعملية الاتصال قامت عليها الجماعة الإنسانية الأولى، ووجد الاتصال منذ أن وجد الإنسان ونشأ معه وارتبط باستخلافه في الأرض. وكان الانسان الأول حينما لاتسعفه لغته في التعبير عما يريده كان يستخدم الاشارات والحركات والأصوات مثل: إشعال النار ودق الطبول، وقد خطى الإنسان بواسطة هذه العملية أولى خطواته على درب الحضارة الطويل، فكان الاتصال في الجماعة الإنسانية الأولى وسيلة الإنسان في إشباع احتياجاته المباشرة، وقد ظهرت وسائل الإعلام (الاتصال) في المجتمع الإنساني الأول نتيجة لتحرك جماعات من البشر، وتجمّعهم لمواجهة ظروف الطبيعة القاسية، والأخطار التي إعترضتهم في الفترات الأولى من تاريخ البشرية، عُرفت اللغة كوسيلة للتعامل. كما طور الإنسان طرق مبتكرة لتخزين المعرفة ونقل المعلومات،

فإشارات الدخان، ودقات الطبول كانت الإذاعات الأولى، كما كانت اللوحات الحجرية المكتبات الأولى.

ومع تطور المجتمع الإنساني، وظهور الحضارات الإنسانية العريقة، تطورت بالتالي وسائل الاتصال بين أفراد المجتمع، وبمعرفة الكتابة غدت الرسائل وسيلة مهمة للإعلام, فالفراعنة كانوا ينشرون أوامرهم إلى أقاصي الأرض التي كانوا يحكمونها، فكانوا يكتبون أوامرهم وأخبارهم على ورق البردي، ويرسلونها إلى كل مكان. كما كانوا يأمرون بنقش هذه الأوامر على جدران المعابد ليقرأها الناس ويكونوا على علم بها، واتُبعت هذه الطريقة الإعلامية ـ بعد ذلك ـ في الصين واليونان وروما. ولم يقتصر الاتصال والإعلام على نشر الأوامر، وإنما تعداه إلى الأخبار العسكرية والرياضية.

وقد كان للحمامات العامة التي كان يرتادها الناس أسبوعيًا دور إعلامي في مصر القديمة ـ وأثينا وروما أيضًا ـ حيث كان يتجمع بها الناس ويتداولون الأخبار العامة والخاصة، بالإضافة إلى دور المعابد. وثمة إتصال آخر مباشر كان شائعًا لدى اليونان، وهو إذاعة الأخبار في الميادين العامة على الجماهير المجتمعة فيه، ويقص علينا تاريخ العالم القديم أن إغريقيًا قطع ما يزيد على ثلاثين كيلومترًا جريًا لكي يعلن للشعب الأثيني انتصار جنوده. وقد عرف الرومان نوعًا من صحف الحائط، حيث كانت تُنشر فيها الأحداث.

أما في الجزيرة العربية، فقد كان للقصيدة الشعرية دوراً إعلامياً هاماً فيها، حيث كان الشعر يعد الوسيلة الأكثر تأثيرًا للإعلام والدعاية الداخلية، واشتمل الشعر العربي على ملاحم في المدح والهجاء وأخبار المعارك مما جعله سجلاً حافلاً بالأحداث(1).

ثانياً: الثورة الصناعية وتطور وسائل الإعلام:

لقد أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تحول هائل أثر تأثيراً كبيراً على المجتمعات التقليدية، وقوض أسس الحياة الاجتماعية فيها، وأدت أيضاً إلى إيجاد أُسس جديدة للحياة في تلك المجتمعات. ويرجع ذلك إلى أن الثورة الصناعية لم تكن مجرد تقدماً تكنولوجياً فحسب، بل شكلت نظاماً اجتماعياً معقداً. فكما أنتجت المصانع والماكينات، فقد أنتجت أيضاً كل ما يمس حياة الانسان في المجتمع من المعدات الزراعية والأدوات والأجهزة المنزلية. كما أنتجت أيضاً دور العرض والصحف،

فقد أدى التطور التكنولوجي المتمثل في القطارات إلى وصول الصحف إلى مناطق بعيدة في اليوم نفسه، كما ساعد ظهور شبكات الهاتف على وصول الاخبار الجديدة بسرعة.

وتطورت تكنولوجيا الاتصال من التليفون إلى المذياع إلى التلفزيون إلى الحاسب الآلي، ثم التطور الهائل في نظم الاتصالات، وفي الأقمار الصناعية، وشبكة المعلومات ...، وقد أدت هذه التطورات إلى أن نظم الاتصال أضحت تحتل مكانتها من حيث التأثير، والأهمية والدور والوظائف التي يؤديها في الحياة الاجتماعية بصورة عامة. وقد دفعت هذه التطورات إلى الاهتمام بالدراسة والبحث في الظاهرة الجديدة للتعرف على التأثيرات التي تتركها على المجتمعات الإنسانية.

ومع مطلع القرن العشرين، كان الإعلام أكبر المستفيدين من التطورات العلمية والتكنولوجية، حيث تفتق ذهن العلماء وأرشدهم تفكيرهم إلى الحاجة لإيجاد وسائل إعلامية أكثر سرعة من الوسائل الإعلامية التقليدية المتوفرة لديهم. وبدأ عصر التكنولوجيا الإعلامية التي أحدثت نقلة واسعة وسريعة في مفهوم وأهمية الإعلام، وغيرت في نمط أدواته، حتى صار الإعلام اليوم يمثل جزءً مهماً من نشاطنا وحياتنا اليومية، وصار المواطنون أكثر ارتباطا بوسائل الإعلام التي صارت تتفنن في نقل الأخبار والمعلومات ومتابعتها.

ولم يقف العقل البشري عند ما وصل إليه .. وكانت الحاجة أسرع من القبول فيما توصل العلم إليه، وأدى حماس البشر في اقتحام المجهول إلى اختراع الراديو الذي كان ومازال وسيلة مهمة من وسائل الإعلام والاتصال .. وانتشرت في أصقاع العالم الإذاعات التي سارعت الدول إلى إنشائها بعد أن تيقنت أهميتها خاصة بعد الدور الكبير الذي لعبته في الحرب العالمية الأولى والثانية وبالأخص الإذاعات الموجهة، وأصبح الراديو منافساً كبيراً للصحافة، لكنه لم يقض على وجودها بل زاد من أهميتها.

وفي منتصف القرن الماضي كانت الثورة الصناعية في أوج قمتها، وقد أثمرت أخطر اختراع في وقتها وهو التلفزيون والذي أدى بشكل مباشر إلى تغيير الكثير من المفاهيم والأسس الاجتماعية في حياتنا أكثر من وسائل الإعلام المختلفة .. وظل العالم مبهوراً بهذه الشاشة الصغيرة المرئية .. ولا يزال .. وتطور التليفزيون وتعددت أغراضه ووسائله، ومع ثورة الأقمار الاصطناعية انتقلت فكرة التلفزيون من مجرد شاشة محلية إلى محطات وقنوات فضائية يتابعها ملايين البشر وتنقل الأخبار والأحداث أولاً بأول للملتقى من موقع الحدث.

ولم تقف تكنولوجيا الإعلام عند هذا الحد، بل تخطته بمراحل كثيرة .. وكان الإعلام دائماً من أكثر المستفيدين من تطور عقل بني البشر ... ومع ظهور الانترنت أصبح الإعلام بلا منازع أهم وأخطر صناعة تسعى دول العالم جميعها لامتلاكها. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير الذي إنقسم إليه الجمهور حول مصداقية وسائل الإعلام .. يبقى الإعلام أهم وسيلة يتعامل معها البشر ولا يستطيعون الخلاص من تأثيرها(2).

ثانياً: تعريف علم الاجتماع الاعلامي:

يعتبر علم الاجتماع الاعلامي أحد فروع علم الاجتماع، يهتم بالدراسة الوصفية العلمية والتحليلية المقارنة لوسائل الاعلام، من حيث وجودها في المجتمع مؤثره فيه ونتأثرة به. كما يُعرف كذلك، بأنه العلم الذي يدرس وسائل الاعلام بوصفها ظاهرة اجتماعية دراسة وصفية، بمعنى آخر، هو العلم الذي يهتم بدراسة الواقع الفعلي لوسائل الاعلام المختلفة، أي دراسة ما هو كائن بالفعل، وليس ما ينبغي أن يكون(3).

ثالثاً: مراحل تطور الاهتمام الاجتماعي بالإعلام:

لم يهتم مؤسسو علم الاجتماع بقضايا الاتصال والإعلام، نظراً لتواضع وسائل الإعلام في عصرهم، وبالتالي تواضع تأثيرها في المجتمع. غير أن ذلك لا يعني أنهم لم يلمسوا هذه القضايا على الإطلاق، فلقد إقتربوا من مفهوم الاتصال والإعلام بصورة غير مباشرة، وأسهموا في صياغة العديد من المفاهيم التي مهدت لتطور بحوث الاتصال والإعلام ونموها في الفترات اللاحقة.ويمكن أن نعرض بايجاز لإسهام كل من "دوركايم، وتارد".

ويتضح إسهام دوركايم في مفهوم الضمير الجمعي، ويُعد مفهوماً مركزياً في فكر دوركايم، وهو يلمس بعداً هاماً من أبعاد عملية الاتصال والإعلام، ألا وهو الجمهور(المستقبل). فمن الحقائق الواضحة أن الجمهور هو من أهم المتغيرات في عملية الاتصال، فإذا لم يكن لدى القائم بالاتصال فكرة جيدة عن طبيعة الجمهور العقلية والعاطفية وخصائصه الأولية، فسوف يقلل ذلك من قدرته على التأثير عليه، وإقناعه مهما كانت الرسالة معدة بصورة جيدة، ومهما أحسن القائم بالاتصال اختيار الوسيلة، ومهما أتقن القائم بالاتصال في الأداء.

ويعني دوركايم بمفهوم الضمير الجمعي مجموعة من التصورات والعواطف الشائعة بين غالبية أفراد المجتمع. ويزداد تأثير الضمير الجمعي في المجتمع البسيط القائم على التضامن الآلي، وقد مهدت أفكار دوركايم لمزيد من الدراسات والرؤى التي أسهمت بدورها في تطور دراسات الإعلام والاتصال، وقد ظهر في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بعض الكتب لعلماء الاجتماع وعلماء النفس إهتمت بقضايا الإعلام.

أما " تارد " فقد قدم عدة إسهامات مهدت الطريق لإدراك الدور الذي يلعبه الرأي العام ووسائل الإعلام الجماهيري Mass Media والاتصال Communication في المجتمع، وذلك من خلال دراساته الإمبيريقية . فقد لفت تارد الانتباه نحو العمليات الاجتماعية التي تمر من خلالها أشكال السلوك وطرق التفكير والمشاعر من جماعة إلى جماعة ومن شخص إلى آخر، وذلك من خلال نظريته الشهيرة عن التقليد. وقد أكد تارد على دور وسائل الإعلام في تفعيل عملية التقليد، ومن ثم انتشار العديد من الأفكار الجديدة، عبر هذه الوسائل. وقد اعتقد أن وسائل الإعلام قد لعبت دوراً مهما في نشر عدوى الانحراف في القرن التاسع عشر.

كما ظهر الاهتمام بدراسة قضية الإعلام والاتصال ورصد أبرز ملامحها، وكشف كافة أبعادها ومؤثراتها من منظور اجتماعي في أعمال مجموعة من العلماء ومن بين هؤلاء العلماء: روبرت ميرتون، ولازرفيلد، وشارلز وايت، وشرام..... وغيرهم. وقد رصد الباحثين مجموعة من المراحل تعكس تطور الاهتمام الاجتماعي بدراسة قضايا الإعلام، وتتمثل تلك المراحل فيما يلي:

* **المرحلة الأولى:** وقد بدأت في القرن الماضي، والذي شهد كساداً اقتصادياً وحرباً عالمية ثانية، وكان لهاتين الكارثتين تأثيراً واضحاً على الدراسات الإعلامية. وسادت في هذه الفترة الدراسات الميدانية لقياس تأثير الدعاية بشكل عام. وكذلك تأثير وسائل الإعلام الجديدة في ذلك الوقت مثل الراديو والسينما. وقد تم استخدام وسائل الإعلام في هذه المرحلة للتوجيه ولتحقيق أهداف المجتمع، ولم تكن البحوث في تلك المرحلة قائمة على التحليل العلمي، بل كانت قائمة على الملاحظات الإمبيريقية. والتي تأثرت بالزيادة التي حدثت في جمهور وسائل الإعلام.

*** المرحلة الثانية:** في منتصف القرن العشرين، حيث شهدت هذه المرحلة نمواً هائلاً في الدراسات السسيولوجية المتعلقة بالاتصال الجماهيري والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع دخول التلفزيون في منتصف القرن العشرين، بدأ الاهتمام في ببحوث الاتصال الجماهيري وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية. كما بدأ الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على جمهور المشاهدين.

كما إهتمت دراسات علم الاجتماع الإعلامي بالدراسات المقارنة بين خصائص وسائل الإعلام المختلفة من حيث المزايا والعيوب. ومن **الموضوعات الأساسية** التي أهتم بها الباحثون في علم الاجتماع الإعلامي في هذه المرحلة: التأثير الاتصالي، وجماهير المتلقين، ومضمون الرسائل، وبُذلت الكثير من الجهود لدراسة العلاقة بين عمليات الاتصال والعمليات الاجتماعية، والدور الاجتماعي للإعلام.

وفي تلك المرحلة تم تطبيق مناهج البحث العلمي في دراسة قضايا معينة ترتبط بتأثير وسائل الاتصال الجماهيري وفاعليته. ومن الدراسات المهمة في تلك المرحلة دراسة " روبرت ميرتون" في منتصف القرن العشرين عن الإقناع الجماهيري لوسائل الإعلام، وقد إعتمد في دراسته على منهج دراسة الحالة.

*** المرحلة الثالثة:** في أواخر القرن العشرين، وتتسم بعدة سمات منها: الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الاتصال بشكل عام، والصحافة والتلفزيون بشكل خاص، وكذلك الاهتمام بنقد المناهج المستخدمة في الدراسات في المرحلة السابقة، ومن ثم ظهور عدة دراسات وصفية استخدمت وسائل التحليل الوظيفي في تحليل طبيعة ودور وسائل الإعلام والاتصال وتأثيرها على الفرد والمجتمع .

*** المرحلة الرابعة:** وهي تمثل المرحلة التي بدأت مع نهاية القرن الماضي ومن أهم سمات هذه المرحلة: أنها ارتبطت بظهور النظام العالمي الجديد وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فكرة العولمة والقرية الكونية، وحدوث تطور تكنولوجي هائل في وسائل الإعلام ووسائل الاتصال. ومن ثم ظهر في تلك المرحلة العديد من الدراسات والبحوث والرؤى النظرية التي رصدت ملامح المجتمع العالمي الجديد. وكانت فكرة الإعلام والعولمة من أبرز القضايا المطروحة. ولعب الإعلام دوراً بارزاً في طرح فكرة العولمة، كما تناولت الدراسات تأثير وسائل الإعلام في

نشر الثقافة الاستهلاكية. وتناولت الدراسات أيضاً دور الإعلان في الترويج لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات.

ويتضح من العرض السابق، أن هناك علاقة بين التطورات التكنولوجية ونمو وسائل الإعلام وزيادة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية في مجال الإعلام. كما إرتبط التطور في الاهتمام الاجتماعي بالإعلام بالتطورات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع الإنساني. كما يجب الإشارة إلى أن الاهتمام الاجتماعي بقضايا الإعلام في المجتمعات العربية قد بدأ متأخراً.

رابعاً: أهمية علم اجتماع الإعلام:

هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر تسهم بشكل واضح في إبراز أهمية علم الاجتماع الاعلامي، باعتباره أحد الفروع المتخصصة في علم الاجتماع العام، وأيضاً لكونه يعبر عن الاهتمامات البينية بين التخصصين الرئيسيين: علم الاجتماع والاعلام، من هذه المتغيرات ما يأتي:

1- التطور في مجال الاتصالات: لقد أدى التطور الكبير في مجال الاتصالات والذي نتج عن التقدم التكنولوجي إلى؛ تقريب المسافات، واختصار الوقت اللازم لنقل المعلومات والأفكار في العالم. وأدت التقنيات الجديدة والمتطورة في وسائل الإعلام إلى؛ تيسير جمع المعلومات والأخبار، والتعامل معها، وتفسيرها، وتحليلها، وإتاحتها لأفراد المجتمع، وتخزينها، ونشرها، وتبادلها، وإعادة إسترجاعها وقت الحاجة إليها.

ويعد تطور وسائل الاتصال ظاهرة متعددة الأبعاد، تتسم بالنسبية، وترتبط بدرجة تطور المجتمع، فما يُعد حديثاً في مجتمع يُعد تقليدياً في مجتمع أخر. فالتلفزيون على سبيل المثال يُعد من الوسائل التقليدية في المجتمعات المتقدمة، ولكنه قد يُعد تكنولوجيا حديثة في مجتمعات أخر.

2- ظهور أشكال جديدة للإعلام: ظهرت تصنيفات جديدة لوسائل الإعلام الجديدة. ويذهب "ريتشارد ديفيز وديانا أوين" إلى أن هناك أشكالاً جديدة للإعلام تتمثل في:

أ- الإعلام الجديد بتكنولوجيا قديمة، ويشير إلى مجموعة من الأشكال الجديدة للبرامج في الإذاعة والتلفزيون مثل برامج الأخبار الحية، والبرامج المسائية والصباحية في التلفزيون والإذاعة، والمجلات الإخبارية.

ب- الإعلام الجديد بتكنولوجيا جديدة، ويتم من خلال أجهزة الحاسب والتي أدت إلى التبادل الحي والسريع للمعلومات.

ج- الإعلام الجديد بتكنولوجيا مختلطة، وفيها يتم تبادل المنافع بين الإعلام القديم والجديد، فلم يعد هناك حدوداً صناعية بين القديم والجديد.

ونظراً لعدم قدرة علم الاجتماع العام على الإلمام بجميع الموضوعات ذات الطبيعة الاجتماعية، فقد نشأت فروع متعددة لدراسة الموضوعات المختلفة، فقد أدى تطور عملية الاتصال، وتطور وسائل الإعلام، والآثار المتعددة التي يحدثها الإعلام؛ على الأنماط السلوكية، وعلى العلاقات الاجتماعية. وكذلك التغيرات الاجتماعية التي ترتبت على تطور وسائل الإعلام، أدى ذلك كله إلى أن أصبحت العملية الإعلامية محور اهتمام علماء الاجتماع، وبالتالي ظهر علم اجتماع الإعلام أو (علم الاجتماع الاعلامي) كأحد فروع علم الاجتماع.

وترجع أهمية علم اجتماع الإعلام إلى:

- أن دراسة الظواهر الاجتماعية من الموضوعات الأساسية للدراسة في علم الاجتماع، ويعد الاتصال أحد الظواهر الاجتماعية التي أثرت تأثيراً كبيراً في التفكير والسلوك والمواقف والعمليات الاجتماعية.

- إن العمليات الاجتماعية كالتعاون والصراع والتنافس والتوافق تتم عبر الفعل الاتصالي، وهى (العمليات) من موضوعات علم الاجتماع، كما تضم عملية الاتصال في إطارها العمليات الاجتماعية، لذا وجب الاهتمام بعملية الاتصال التي تضم في إطارها العمليات الاجتماعية.
- أهمية الظاهرة الاتصالية، وأهمية وسائل الإعلام وما يُمكن أن تحدثه هذه الوسائل من تغيرات كبيرة في العادات والتقاليد الراسخة في المجتمعات الإنسانية.

- أن الظاهرة الاتصالية لها أبعادها الثقافية والاجتماعية التي لا يمكن إهمالها.

- تطور عملية الاتصال وتطور وسائل الإعلام واتساع الفضاء الاجتماعي الذي تتعامل معه.
- أن التنشئة الاجتماعية من العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي، وتعد وسائل الإعلام أكثر العوامل تأثيراً في عملية التنشئة الاجتماعية.

- التغيرات الكبيرة في صناعة الإعلام وأنماط استهلاك المعلومات، وظهور أشكال وأساليب جديدة للإعلام.

- أن التطور السريع لوسائل الإعلام أدى إلى طرح مواضيع بحوث متعددة وجديدة حول تطور هذه الوسائل، وملكية هذه الوسائل واستخدامها (4).

ويرى بعض العلماء والمهتمين أن الدراسة الاجتماعية لوسائل الاعلام المختلفة تتم على مستويين: المستوى البنيوي، أي دراسة بنية كل وسيلة اعلامية من حيث النشأة والتطور والانتشار، وذلك من وجهة النظر الاجتماعية. أما المستوى الثاني، فهو المستوى الفسيولوجي، أو الوظيفي، بمعنى التركيز على دراسة الدور الوظيفي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الاعلام في المجتمع، أي أنه من المهم الكشف عن الوظائف الايجابية والسلبية لوسائل الاعلام، أو معرفة الوظائف الظاهرة والكامنة لوسائل الاعلام، وهو ما أكد عليه كثير من العلماء أمثال: ولبور شرام، وروبرت ميرتون...وغيرهم(5).

للأسباب السابقة، ولأهمية عملية الاتصال، ولأهمية وسائل الإعلام، وللتأثيرات المتعددة التي تحدثها وسائل الإعلام في السلوك الاجتماعي والعمليات، والمواقف الاجتماعية كان لابد من ظهور علم اجتماع الإعلام الذي يهتم بدراسة عدد من الموضوعات التي تتعلق بالتحليل الاجتماعي للمشاهدة، والمشاهدين، وعمليات الإعلام والاتصال، ومضمون الرسائل الإعلامية، ومدى تأثير الإعلام على المجتمع والفرد.

المراجع

1- علم الاجتماع الاعلامي www.entsab.com

2- أنظر:

- John Vivian, "the Media of Mass Communication", 5th Edition, Boston: Allyn and bacon, 1999.

- Malvin defleur, Patricia Keamey, "Fundamentals of Human Communication", Calif; Mayfield Publishing, 1993.

- " تطور الاعلام بصورة عامة، communication.akbarmontada.com

3- أنظر:

- انشراح الشال، مدخل إلى علم الاجتماع الاعلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

- عبد الحليم محمود السيد، علم النفس الاجتماعي والاعلامي، المفاهيم الأساسية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1979.

4- جبارة عطية جبارة، علم اجتماع الاعلام 3odz.justgoo.com

5- Wilbur Schramm, "Men, Messages and Media", Look at Human Communication, Harper, Row, New York,1973.

الفصل الخامس

الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الاعلامية

المفهوم والخصائص

أولاً:- تعريف الظاهرة الاجتماعية:

عرف "دوركايم" الظاهرة الاجتماعية، بأنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والاحساس التي تسود مجتمعاً من المجتمعات، ويجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم، بل وهي تفرض على احساسهم. ومن التعريفات الأخرى التي قدمها "دوركايم" " للظاهرة الاجتماعية "

بأنها طرق للسلوك والتفكير والشعور خارجة عن الفرد، ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها على الفرد.

وهناك تعريفات أخرى للظاهرة الاجتماعية منها: المظهر المتحد في الأفكار وفي طريقة الحياة الذي ينشأ عن الناس مجتمعين، أو هي التوفيق الذي يظهر في السلوك والتصرفات بين طوائف الناس المختلفة، والمجتمع هو الوسط الذي تنشأ فيه الظواهر الاجتماعية.

ثانياً- خصائص الظاهرة الاجتماعية:

هناك مجموعة من الخصائص التي يرى علماء الاجتماع أنها تميز الظاهرة الاجتماعية عن غيرها من الظواهر الأخرى، من تلك الخصائص:

1- الظاهرة الاجتماعية انسانية:

يتميز المجتمع الانساني بالظواهر الاجتماعية، فقد نشأت بنشأته وتتطور وتتغير بتغيره وتطوره، ولذلك في تختلف عن الظواهر التي تدرسها العلوم الأخرى: الطبيعية، الكيميائية، البيولوجية، الجيولوجية، الرياضية....وغير ذلك. كما أن انسانية الظاهرة الاجتماعية هي ما يتميز به المجتمع الانساني عن المجتمع الحيواني. كما تتميز أيضاً بأنها مكتسبة من السياق الاجتماعي وليست وراثية.

2- الظاهرة الاجتماعية تلقائية:

يُقصد بتلقائية الظاهرة الاجتماعية أنها ليست من صنع فرد، وإنما هي قائمة قبل وجود الفرد ذاته، فكل منا يولد ويجد هناك مجتمعاً قد سبقه معداً ومتكاملاً من قبل، وما علينا سوى أن نقر ونخضع لنظمه العامة والخاصة. ومن ثم فالظاهرة الاجتماعية لا ترجع إلى مصادر فردية أو جزئية، ولا تستند إلى أمور خاصة ومحدودة، إضافة إلى أنها ليست طارئة أو عارضة، ولا توجد بطريقة عشوائية، وإنما هي تمثل " الضمير الجمعي "، وأن مرجعيتها هو المجتمع، وذلك لأنها هي نتاج الحياة الاجتماعية للناس الذين يتفاعلون مع بعضهم في ظل مجموعة من النظم الاجتماعية.

3- الظاهرة الاجتماعية جبرية وإلزامية:

تتسم الظاهرة الاجتماعية بأنها جبرية وإلزامية، لأنها تلزم الأفراد والجماعات على حد سواء، الأخذ بمنطقها، والالتزام بالأنماط السلوكية التي تفرضها. بمعنى آخر، إنها تمارس القهر، وتفرض نفسها على الفرد باعتبارها تمثل الكل الجمعي، فالفرد ليس له خيار، بل إنه ملزم بالأخذ بها. وإذا لم يلتزم الفرد بذلك يوجه له أشكال مختلفة من العقوبات: المادية والمعنوية.

4- الظواهر الاجتماعية عامة:

يُقصد بخاصة" عامة " أن الظواهر الاجتماعية توجد في كل مكان، أي أنه يمكن تطبيق مقياس العمومية في الكشف عن الحقائق الاجتماعية التي يمكن أن ترقى إلى مرتبة الظواهر. ويفهم من خاصية العمومية في الظاهرة، أن جميع أفراد المجتمع ومؤسساته وطبقاته تأخذ بنظام الظاهرة الاجتماعية. وتتخذ صفة العمومية عادة ثلاثة أشكال هي:

1- أن تنتشر في مجتمع معين وبصورة شاملة.

2- أن تنتشر في مجموعة من المجتمعات التي تتشابه في النوع، وفي الظروف الطبيعية والاجتماعية.

3- أن يكون انتشارها في نماذج اجتماعية متنوعة.

5- الظواهر الاجتماعية تاريخية:

تعكس الظاهرة الاجتماعية فترة تاريخية معينة من حياة المجتمع، وهي مادة التراث ومحتوياتها من أعراف وعادات وتقاليد وقيم اجتماعية...وغير ذلك من أنساق ثقافية. كما أنها لا تتغير بتغير الأفراد، وتنتقل من جيل لآخر، ويظهر ذلك في الملابس والمساكن التي تستند إلى تاريخ طويل حافل بالعادات والتقاليد، وإجمالاً البنية الثقافية ونماذج التفكير. ولكن هذا لا يعني أن الظاهرة الاجتماعية جامدة، بل إنها تتسم بالمرونة التي تسمح لها بالتطور.

6- الظواهر الاجتماعية واقعية:

يُقصد بواقعية الظواهر الاجتماعية، وجودها المستقل في المجتمع عن شعور الأفراد بها، إنها مُحققة بالفعل، وخارج ذوات الأفراد. وهذه الخاصية هي التي مكنت علم الاجتماع من أن يصبح

علماً. فالعلم لا يتعامل مع ما ينبغي أن يكون، وإنما يتعامل مع ماهو موجود. وعلم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة حقيقة هذه الظواهر.

7- الظواهر الاجتماعية مترابطة ومتشابكة:

الظاهرة الاجتماعية ليست منعزلة أو منفردة، ولا تعمل بمعزل عن الظواهر الأخرى، بل مترابطة ومتشابكة معها، تتأثر وتؤثر، والأكثر من ذلك أن بعضها يمكن أن يفسر البعض الآخر. وهذا يعني أن الباحث الاجتماعي قد يلجأ إلى دراسة ظواهر اجتماعية في ضوء منطق وسلوك وظواهر اجتماعية أخرى.

8- الظاهرة الاجتماعية متغيرة:

الظواهر الاجتماعية تتسم بالتغير وفقاً للتغيرات التي تطرأ على المجتمع، ومن ثم فهي تختلف في طبيعتها وخصائصها وحجمها آخر، من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى.وهذا يعني أن الظواهر الاجتماعية هي نتاج لظروف مجتمعية: اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ....وغير ذلك.

ثالثاً:- تصنيف الظواهر الاجتماعية:

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمعات الانسانية وبالتالي الظواهر الاجتماعية، أي أنه يهتم بوصف الأوضاع الجمعية والعمل على فهمها وتحليل أسبابها والعوامل والمتغيرات المسؤولة عن ظهورها وتطورها. ويمكن تقسيم الظواهر الاجتماعية إلى قسمين:

1- الوحدات الاجتماعية:

هناك اجماع من العلماء الذين درسوا المجتمعات الانسانية في جميع العصور أن المجتمع يتكون من مجموعات اجتماعية فرعية، وأن المجتمع أيضاً يشكل وحدة مركبة ومعقدة إلى حد ما، فهناك الأسر، والعشائر، القبائل، التجمعات الدينية والمهنية، وهناك القرى، الأقاليم، والدول، وأن جميع هذه التجمعات والتقسيمات تتداخل فيما بينها إلى حد كبير في حركة دائمة وتفاعلات لا حدود لها.

2- الأنشطة والعمليات الاجتماعية:

لا يقتصر الوجود الاجتماعي على الجماعات الانسانية، وإنما يتحقق أيضاً عبر العلاقات والأفعال والآراء والحركات الاجتماعية. مشاعر الناس وأنماط تفكيرهم وتفاعلاتهم التي يمكن

إجمالها في السلوك. ومما لا شك فيه أن الناس يستعينون بالفكر والفعل لتلبية احتياجاتهم، ويمكن تصنيف الأفعال والأفكار تبعاً لنوع الحاجات التي تعمل على اشباعها، وعادة يتم تقسيم الحاجات المذكورة إلى ثلاثة أنواع هي:

1- الحاجات الاقتصادية: وهي التي تتمثل في انتاج الاحتياجات الحياتية المادية.

2- الحاجات الروحية: وهي تتمثل في المعتقدات والمقدسات بصفة عامة.

3- الحاجات السياسية: وتتمثل في الحياة الجمعية والعلاقات والرغبات والقوانين...وغير ذلك ممن يدخل في نطاق تنظيم علاقات الناس وتواصلها. وعادة يطلق على مثل هذا النشاط اسم " حياة الاتصال" Communication Life، والذي يعنينا هنا هو الاتصال الذي يشكل محوراً أساسياً لأي نشاط أو فعالية انسانية واجتماعية.

رابعاً: دراسة الظواهر الاجتماعية:

إن دراسة الظاهرة الاجتماعية تعني استخدام المنهج العلمي في مجال علم الاجتماع، للتعرف على خواص الظاهرة وحجمها وسرعة انتشارها ومعدل تغيرها. كما يتضمن دراسة المجالات الاجتماعية المنتجة للظاهرة والفاعلة في تكونها. والظواهر الاجتماعية ظواهر سلبية وإيجابية. مجتمعاتنا المعاصرة تواجهها العديد من المشكلات الاجتماعية المتداخلة والمترابطة. وتحاول عبر الطرق العلمية المتخصصة أن تدرس هذه الظواهر وتراقب تطوراتها وتغيرها. معظم المجتمعات المهتمة بمراقبة الظاهرة الاجتماعية تجري مسوحاً إجتماعية سنوية، كتلك التي تجرى حول البطالة أو استخدام المخدرات، أو تلك التي تقيس السلوكيات الخطرة لدى الشباب، من أجل مراقبة تطورات الظواهر السنوية.

إن البحوث والدراسات الفردية لم تعد هي الفاعل في مجتمعات اليوم، نظرا لشدة التطورات التي تمر بها غالبية المجتمعات؛ إذ أضحت الظواهر الاجتماعية متقلبة بتقلب الليل والنهار، ودخلت متغيرات هامة في حياة البشرية غيرت من مجريات الحياة بشكل جذري، كدخول المحمول والتفاعل عبر الانترنت، الذي قلب التفاعل البشري للناس جمعاء من تفاعل تقليدي معظمه وجهاً لوجه إلى تفاعل أيقوني رقمي عن بعد.

لقد باتت المجتمعات تدرس الظواهر الاجتماعية السالبة كأفعال أو تدرس نتائجها أو ما تؤدي إليه من مضار أخرى مباشرة وغير مباشرة، رغبة منها في التخطيط الاجتماعي الفعال لمواجهة

الظاهرة مواجهة فاعلة مبنية على دراية متقدمة بخصائصها وآليات تكونها وأطوار نموها وتداخلها مع المجالات الاجتماعية والظواهر المختلفة. والدراية المتقدمة بحال الظاهرة ومستوى الطور الذي وصلت لها يتيح للمجتمع وللمؤسسات المهتمة أن تضع حلولاً ملائمة لواقع الظاهرة بناء على التشخيص العلمي الشمولي لها.

إن الظاهرة الاجتماعية هي فعل اجتماعي يمارسه جموع من البشر، أو هم يتعرضون له أو يعانون منه أو من نتائجه. وحينما تكون الظاهرة ذات بعد سلبي فهي مشكلة اجتماعية Social Problem . والظاهرة الاجتماعية حينما تكون مشكلة، فالمصدر الحقيقي لها هو وجود خلل في كل أو بعض مجالات المجتمع أو بعض أجزائها. ولنا أن نعلم أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن تحديد المصادر المسئولة عن تشكلها ما لم نكن على دراية تامة بموقعها من المجال الاجتماعي العام(2).

خامساً: الظاهرة الإعلامية كظاهرة اجتماعية:

يعتبر الجمهور العنصر الأساسي الأول لوسائل الإعلام الجماهيرية في النظام الاجتماعي، وهذا العنصر على قدر كبير من التعقيد، لأن الجمهور متنوع وينتمي إلى طبقات متعددة، وهو متصل ببعضه البعض بطرق عديدة. فلقد تأثر بناء وسائل الإعلام كنظام إلى حد كبير بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة، حتى وجدت خلال الفترة التي تطورت فيها وسائل الإعلام الأمريكية، وما زالت تلك الوسائل تمثل قوى اجتماعية وثقافية مهمة في المجتمع الذي تعمل في إطاره أو من خلاله.

ويهتم علماء الاجتماع الجماهيري بالسياق الاجتماعي الذي يحدث فيه عملية الاتصال، التي تتم بين المرسل والمستقبل والذي يترجم رمز الرسالة ويفسر الإشارة المنقولة. وبالتالي يتم إما قبولها أو رفضها. وعملية الاتصال الجماهيري في ذاتها عملية سوسيولوجية، أو هي حركة ديناميكية من أجل خدمة المجتمع. وهو كظاهرة حضارية يحدد لنا ويرسم طرق وأساليب الحياة الاجتماعية، كما يكشف لنا عن أنماط سلوكية تفصح عن حقيقة ما يعيشه الناس في مجتمعاتهم.

والاتصال في الأساس هو ظاهرة اجتماعية و أسلوب حضاري، وحديث للثقافة يتسلل إلى معظم النظم التي يشارك فيها، ولعملية الاتصال صداها في سائر الأنساق الاجتماعية. ومن العلامات أو الشروط الحضارية لملامح المجتمع المعاصر التقدم التقني ومدى تحقيقه للأهداف الإعلامية،

وبالتالي إستخدام أدوات تكنولوجيا الاتصال من أجل خدمة الجماهير وتطويرها. فالنجاح الإعلامي له دوره الاجتماعي وردود أفعاله على سائر الأجهزة التي يمكن أن تحقق التنمية في مجالات عديدة في المجتمع.

وتزداد أهمية الإعلام الجماهيري كلما زاد الإحساس بالتوتر نحو موضوع معين، حيث تهتم وسائل الإعلام والاتصال بعرض ومناقشة ما ينشره الناس من أخبار أو منتجات إعلامية تساعد على تخفيف حدة التوتر في أوقات الأزمات. و لقد ثبت أن تقدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أهم نتاج الفكر المعاصر لتطوير الأنساق وتحديث الشعوب. أما نظام الاتصال والنظم الاجتماعية فلا شك في أن أي تغير في أحدهما يتبعه تغيير في الآخر، مع الأخذ بعين الإعتبار التغير الذي يطرأ مع تزايد استخدام وسائل الإعلام والاتصال، وكذلك تزايد نسبة سكان الأرض (المدن) وارتفاع نسبة التعليم وضخامة الإنتاج الصناعي.... وغيرها من التطورات الأخرى.

سادساً: الاتصال كظاهرة اجتماعية:

إن ثمة علاقة بين الاتصال ومكونات البناء الاجتماعي تتم من خلال التفاعل، أي بين عنصرين أساسيين في إنشاء البناء الاجتماعي سواء للمرسل ولموضوع التفاعل أو للمستقبل، وكلاهما يؤثر ويتأثر في نطاق قبول الموضوع. ففي كلا الحالتين يتشكل موقف ما (المستقبل مثلا أو المتلقي) اتجاه فرد آخر (المرسل مثلا) وبذلك يتدرج الاتصال كأحد الظواهر الاجتماعية في حياة الناس القائمة أساساً على التأثير في(المواقف، القيم الاتجاهات، المعايير، أنماط السلوك وأنماط التفكير)، وبناء تصور اجتماعي في الحياة الاجتماعية. فالاتصال هو صيغة من صيغ إجراء وتنظيم العمليات الاجتماعية، وربما يتعسر أو يصعب الحديث عن أي عملية اجتماعية تنتج بين الأفراد أو الجماعات أو حتى المؤسسات بدون وجود قناة أو وسيلة اتصال انطلاقاً من أهمية الاتصال كبعد استراتيجي مهم.

وهناك شبه اتفاق عام على موضوع علم الاجتماع وإطاره العام، الذي يتحدد في دراسة الظاهرات الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات والأنظمة الاجتماعية، وأنماط التفكير والسلوك الاجتماعي. وفي تعريف " دوركايم" لعلم الاجتماع بأنه: علم دراسة المجتمعات باعتبارها وحدات هامة للتحليل السوسيولوجي، ودراسة الظواهر الاجتماعية في

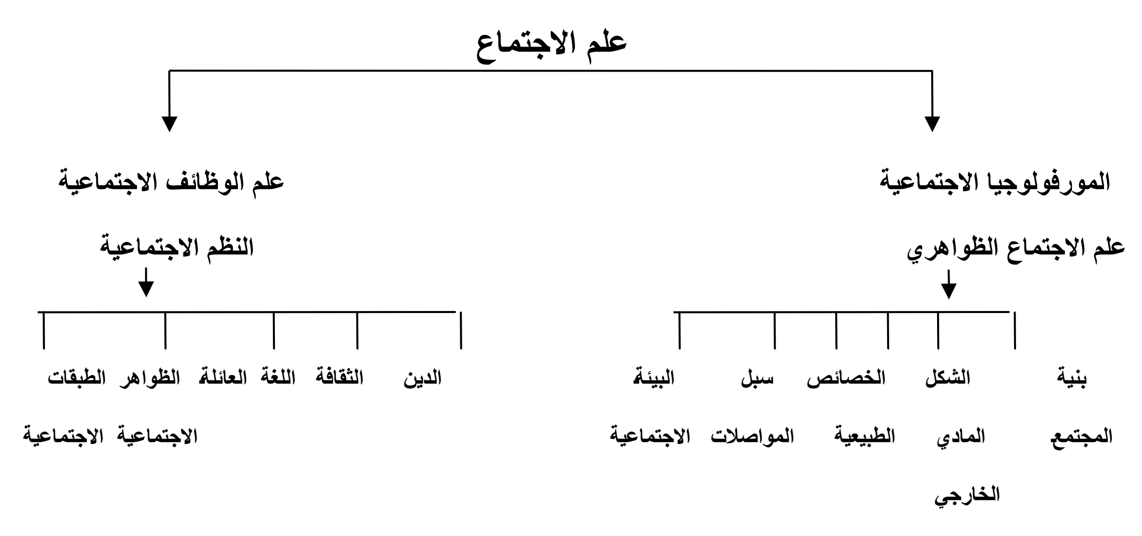
علاقاتها ببعضها البعض. وفي بعض علاقاتها بالبيئة الاجتماعية التي تطورت فيها والتي تعد الظاهرة الاجتماعية تعبيراً عنها .

وإذا نظرنا إلى علم الاجتماع باعتباره (علم المجتمع) ويتعامل مع المجتمع كوحدة متكاملة، ويضم أجزاء مختلفة، أي علوماً فرعية متميزة يدرس كل منها جانباً معيناً من أوجه الحياة الاجتماعية. فكما هو معلوم أن علم الاجتماع يتكون من مستويين :

الأول: علم بنية المجتمع (المورفولوجيا الاجتماعية) حيث يهتم العلم المذكور بدراسة الشكل المادي الخارجي، والخصائص الطبيعية للمجتمع.

الثاني: علم الوظائف الاجتماعية، الذي يدرس الحياة الاجتماعية نفسها، أو بالأحرى، النظم الاجتماعية. وهذا الجانب يتناول المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية، كالدين، اللغة، العادات، والنظم .. إلخ، ويطلق عليها اسم (الظواهر الاجتماعية).

ويمكن تقسيم علم الوظائف الاجتماعية إلى فروع ثانوية، يختص كل منها بظاهرة معينة ويدرسها بصورة مستقلة، و كلن في إطار مضمون وتصور و نطق سوسيولوجي .



بمعنى أدق إن علم الاجتماع يمتلك رؤية واسعة و شاملة، وتشمل على العائلة، والسياسة، والاقتصاد، والديموغرافيا، والوضع المهني والصناعي، والدين، والنشاط العلمي .... إلخ. وقد أدرك علماء الاجتماع مبكراً، أنه يصعب على علم الاجتماع العام الإلمام بجميع الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والمتنوعة في إطار منطق عملي واحد. ومن ثم كان لزاماً على علم الاجتماع أن يتشعب إلى فروع عدة كي يتمكن من دراسة المجتمع وفهمه.

وبتعبير آخر، إن الأنساق الفرعية لعلم الاجتماع: الاقتصادية والاجتماعية، والأيديولوجية، والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المعنية تحكمها روابط خاصة فيما بينها. وكل واحدة منها تمثل بنية قائمة بذاتها، وتضم مجموعة كاملة من العناصر المترابطة فيما بينها بصورة مميزة.

وقد نمت الأنساق الفرعية المذكورة لعلم الاجتماع إلى درجة كبيرة، وأصبح لكل منها إطاره النظري، والمنهجي، ونماذجه المستقلة، وموضوعاته المحددة، ويتعامل معها في حدود منطق وأسس وشروط علم الاجتماع العام.

سابعاً: الظاهرة الاعلامية(الاتصالية):

لقد شهدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة وتأثيرات مباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة الإنسانية على الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الأمر الذي تجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات، والتحكم فيها بهدف إستغلال الإمكانات المتوفرة والمتجددة.

1- ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

قبل التطرق إلى تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، نبدأ بتحديد مفهوم ثورة تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لكي نصل إلى تعريف هذه التكنولوجيات التي يصعب إيجاد تعريف موحد لها بسبب تنوعها وتعقدها.

يقصد بثورة تكنولوجيا الاتصالات، تلك التطورات التكنولوجيا في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاث مجالات(3).

1- ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في الكم الهائل من المعرفة.

2- ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

3- ثورة الحسابات الإلكتروني التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها، والانترنت أفضل مثال على ذلك.

أما مفهوم تكنولوجيا المعلومات، فيشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس........... وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات(4).

ومن خلال كلّ هذا نلاحظ بأن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظام الرقمي، الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات(5).

وتعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بأنها: مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أوالمكتوبة أوالمصورة أوالمرسومة أوالمسموعة المرئية أوالمطبوعة أو الرقمية(من خلال الحاسبات الالكترونية)، ثم تخزين هده البيانات والمعلومات، ثم إسترجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هده المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر، ومبادلتها، وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أوإلكترونية أوكهربائية، حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور(6).

2- أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأشخاص والمنظمات، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين آو المتصلين، أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. وعلى عكس

الثورة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك لثورة حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس، بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريباً(7).

كما أن زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً ورخاءً لجميع سكانه. هذا إذا ما كان جميع الأشخاص لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.

إضافة إلى أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ووسائل الإعلام التقليدية والحديثة، تمكن الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكناً في السابق. ويمكنها أيضاً المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية(8).

يتضح مما سبق أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول، لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل مختلف شرائح البشر، متاحة في أي مكان وزمان، وبتكلفة منخفضة. فهي تعد مصدراً هاماً للمعلومات سواء للأشخاص أو المنظمات بمختلف أنواعها أو للحكومات، كما أنها تلعب دوراً هاماً في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها، كبرامج التدريب وبرامج التعليم ..... وغيرها.

لهذا يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطويرها استخدامها بشكل فعال، مع تدريب وتعليم الأفراد على استعمالها، وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور، من خلال إبراز أهميتها على الصعيدين: الجزئي والكلي.

وبفعل تطور **الظاهرة الاتصالية** واتساع الفضاء الاجتماعي الذي تتعامل معه، والتأثيرات التي تتركها على طبيعة الأفعال، والعلاقات، والأنماط السلوكية الاجتماعية، والتغيرات التي أحدثتها أو

يمكن أن تحدثها الظاهرة الاتصالية في نماذج القيم والعادات والمفاهيم. لكل هذه الاعتبارات، فقد أصبحت الظاهرة الاتصالية محط اهتمام علماء الاجتماع، وحفزتهم إلى تتبع ودراسة وتحليل الظاهرة المذكورة، باعتبارها أحد أهم الظاهرات الحديثة التي تجسدت في عدد من بحوث ودراسات الظاهرة الاتصالية وأبعادها الاجتماعية والثقافية.

ويمكن تلخيص أهم مبررات الاهتمام بالظاهرة الاتصالية – الاجتماعية في:

1- ذا كان علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمجتمع، فإن أحد موضوعاته الأساسية حسب تعبير " دوركايم "، هو دراسة الظواهر الاجتماعية، وعلاقاتها ببعضها البعض، وفي علاقاتها بالبيئة التي تطورت الظواهر في نطاقها، والتي تعد الظاهرة تعبيراً عنها. والاتصال هو أحد أبرز الظواهر الاجتماعية المعاصرة، تلك التي تركت بصماتها على نماذج التفكير، ونماذج السلوك، والمواقف، الفعاليات، والتفاعلات الاجتماعية .

2- وإذا كان اهتمامات علم الاجتماع تنصب على دراسة المعطيات الاجتماعية، التي تعكس أشكال التفاعل الاجتماعي، المتمثلة في: التعاون، التنافس، الصراع، التمايز، التخصص، التثقيف، والتوافق. . إلخ، نجد أن جميع العمليات الاجتماعية المذكورة تتم عبر الفعل الاتصالي، والعمليات الاتصالية الدينامية التي تضم في إطارها العمليات الاجتماعية الأخرى كافة.

3- إن الثقافة وعلاقتها بالحياة الاجتماعية، للأفراد والجماعات عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، المتمثلة في الأنماط المستترة أو الظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول إلى الأفراد أوالجماعات والتي تمثل بمجموعها الثقافة، تشكل أحد أبرز العوامل في تشكيل وظائف البناء الاجتماعي. ومن أكثر العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية المعاصرة هو الفصل الاتصالي والعمليات الاتصالية. وعليه، فقد أصبح لزاماً على علماء الاجتماع نحو العملية الاتصالية التعرف على أبعادها، وتأثيرها ومكوناتها وعلاقاتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، خاصة الظواهر التي تعكس التفاعل بين الجماعات الاجتماعية.

ثامناً: **تطور الظاهرة الإعلامية:**

لقد قاد التطور الهائل في الصناعة والفكر والثقافة والنظم و المؤسسات الاجتماعية، إلى قيام نظام للمعلومات التي يستطيع أن يلبي احتياجات التطور التقني الجديد. إضافة إلى الإنتاج الواسع للأسواق Mass production و الاتصال المباشر بين المدن بواسطة التلغراف، أو التلفون، أو عبر السكك الحديدية، وفرضت بالضرورة البحث عن نظام لتبادل المعلومات وإشاعتها بين الأفراد.

وقد انعكس ذلك التطور على تطور مؤسسات البريد وأساليب نقل الرسائل في البداية، ثم أعقبه سلسلة من الاختراعات في مجال تقنية الاتصال، لتلبية احتياجات الأفراد والجماعات في آن واحد، التي أصبحت مظهراً من مظاهر الحياة اليومية للناس.

وقد انجز "ماركوني". اختراعه للتلغراف اللاسلكي آنذاك، وظهرت الصحف اليومية، وساعدت القطارات إلى وصولها إلى مناطق بعيدة في اليوم نفسه، كما ساعد انتشار شبكات البرق والهاتف على وصول الأخبار الجديدة. والأكثر من ذلك كله، هو نسب الجمهور المتعلم الواسع الذي يترقب ظهور الصحف وشرائها.

كما تطور نظام الإعلام الجماهيري، وأصبح يضم إضافة إلى الصحف، المذياع (الراديو) والمذياع المرئي (التلفزيون) والأفلام السينمائية، والمنشورات الدعائية والإعلانات، ووكالات الأنباء. وأصبحت جميع وسائل هذا النظام تتلقى وترسل معلومات متنوعة ومتماثلة. كل ذلك قاد إلى قيام قنوات اتصال للحقل الإعلامي يتم بواسطتها إيصال المعلومات، وتوزيعها إلى ملايين الناس كما توزع المنتجات الاستهلاكية الأخرى.

تاسعاً: أبعاد الظاهرة الإعلامية:

في خضم هذا الواقع الذي أصبح فيه الإعلام أبرز ظاهرة كونية وأكثر انتشاراً وتأثيراً في حياة الناس (المجتمع) اليومية، أخذت الأسئلة التي يصعب الإجابة عليها تقفز إلى أذهان الباحثين للبحث عن مديات الظاهرة الكونية الجديدة، وفيما إذا يمكن تجاوزها، أو التفاوض عنها، وكما يقول " توفلر " إن وسائل الإعلام الجماهيري أصبحت الآن مكبر صوت عملاق تستخدم قواها في الجبهات الإقليمية والعرقية والقبلية واللغوية لتوحيد الصور المتدفقة إلى تيار المجتمع.

لذلك لا تعد **الظاهرة الاتصالية**، التي أفرزتها الثورة الصناعية ظاهرة طارئة، وإنما أنتجت معياراً مهماً لقياس مستوى التقدم الاجتماعي الذي يتصف به مجتمع ما. بمعنى آخر، فقد تحول

الاتصال والإعلام : مؤسساته، وعملياتـه، وسـائله، إلى نسـق اجتمـاعي Social System يتحكم في حياة المجتمع اليومية مع الأنساق الأخرى. إنه أحد مكونات بناء المجتمع الصـناعي، شـأنه في ذلـك شأن أية ظاهرة ميزت المجتمع الصناعي عن المجتمعات الفلاحية التقليدية.

عاشراً: الظاهرة الإعلامية والثورة المعلوماتية المعاصرة:

إذا كـانت عظمـة الثـورة الصـناعية تتمثـل في إنتاجهـا واسـتخدامها لكميـات كبـيرة من الطاقـة الميكانيكية، فإن الثورة الاتصالية الجديدة التي تجاوزت جميع تصوراتنا، قد أطلقت كميات هائلة من الطاقـة العقليـة. ولكن بمكيـات محـدودة من الطاقـة الميكانيكيـة. وأفـرزت مجموعـة من التقنيـات المستخدمة اليوم و بصورة واسعة، تلك التي تحيلنا كلها إلى المعلومات مثل: البث المـرئي الـرقمي، الطرق، السيارة الإلكترونية، المكتبات الإلكترونية، الأقمار الصناعية، البريد الإلكتروني، الأقـراص الضـوئية، قواعـد المعطيـات، هندسـة المعرفـة .. إلخ . بـل الأكـثر من ذلـك، أنهـا تحيلنـا إلى نظـام المعلومات ونقلها وتخزينها، إضافة إلى قدرة استرجاعها ومعالجتها سواء كـانت نصـاً أم صـورة أم صوتاً، حقيقة أم وهمية.

لم تبدأ الثورة الاتصالية الجديدة من فراغ، وإنما ارتكزت إلى التقدم التكنلوجي المتسارع للحقـول العلمية، التي لم تكن قائمة بصورة متكاملة قبل 1950(كالإلكترونيات الكمية، ونظريـة المعلومـات، والبيولوجية الجزئية، وعلـوم المحيطـات، والنوويـات، وعلـوم البيئـة الأيكولوجيـا، وعلـوم الفضـاء. ولقد ساعدت هذه العلوم الإنسان على الوصول إلى ما وراء الزمان والمكان. وقد هيـأ التقـدم العلمي المذكور الفرصة أمام ظهور الحاسوب وشبكة الاتصـالات، وإحـداث قفـزة نوعيـة Qualitative في الوسائل والمفاهيم.

لم يحدث في تاريخ الإنسـان أن تم الاتصـال بين آلـه وأخـرى، أوالتحـادث بين الإنسـان والمحيـط العاقل حوله قبل الآن. وأن الأمر الذي لم يؤخـذ في الاعتبـار هـو إمكانيـة الاسـتفادة من الحـوار بين الانسان والآلة بمعلومات حول طريقة تفكير الإنسـان ذاتـه. كمـا يمكن الاسـتفادة من المعلومـات عن النهج الجديد لإثبات بعض المبرهنات، والأكثر من ذلك، أصبحت الآلات تساعدنا، وتهيء الفـرص أمامنا للتعرف على جوانب تتعلق بتفكيرنا الخاص، وهذا لم يكن يحسب له حساب.

وقد قادت التطورات هذه، وخاصة في مجال المعلوماتية إلى تبني فرضيات جديدة عن الطبيعة والتقدم والتطور والزمان والمكان والسببية والمادة، والفكر ومفاهيم الإنسان وقيمه الاجتماعية والثقافية. وكذلك الأخلاقيات التي يتعامل بها، والتشكيل الهيكلي لمؤسساته التي تُعنى به.

كما أتاحت المعلوماتية القدرة على فهم البيئة التي تحيط بنا، ومن ثم القيام بالعمل الضروري للتكيف مع الظروف المتغيرة. وقد ربطت المعلوماتية بين قيمة المعلومة وقدرتها على دعم عملية اتخاذ القرارات، والقيام بأعمال تستجيب للمحيط المتغير، الذي يمثل حجر الزاوية في نظرية المعلومات.

وإن أهم ما تتميز به هذه الثورة (المعلوماتية) هو تغير أسلوب الاتصال مابين أفراد المجتمع، وطريقة التوصل إلى القرارات، التي تتصل بحياتهم اليومية وما يترتب على ذلك. وكما يقول " سوريو ": إن المفاجأة هي القاعدة في المعلوماتية والتوقع الدقيق هو الاستثناء.

إن النتائج الأولية للثورة الإعلامية التي بدأت تظهر نتائجها الآن في ثورة الاتصالات والأقمار التي تجوب الفضاء الخارجي، وشبكات المعلومات ونظام الإعلام الشامل .. إلخ، كل ذلك يساهم في خلق أو إنتاج محيط وبيئة إعلامية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية لم تكن معهودة من قبل. وليس باستطاعة النماذج والنظريات الاتصاليه السابقة تحليل وفهم الظاهرة المذكورة ومنطقها أو سلوكها، بمعايير وأدوات لم تعد ملاءمة لقياس النتائج المتوقعة على المستوى التقني والمعرفي وعلى مستوى البناء الاجتماعي والثقافي بصورة عامة(9).

ومن ثم، نرى أن ثمة ضرورة وأهمية لدراسة الظاهرة الإعلامية والمعلوماتية المعاصرة وتتبعها، ومعرفة النتائج المترتبة عليها اجتماعياً، وثقافياً، وقومياً، لغرض الوقوف على أبعاد الظاهرة المعنية وتأثيراتها السلبية والإيجابية على هيكل التركيب الاجتماعي بصورة عامة.

وبالتالي، فالظاهرة الاعلامية والاتصالية تُعد مجالاً مهماً من مجالات الدراسة في علم الاجتماع الاعلامي، حيث يتناولها الباحث بالدراسة والفهم والتحليل إنطلاقاً من المقولات النظرية والأطر الفكرية في علم الاجتماع وعلوم الاتصال والاعلام.

المراجع

1- أنظر:

- حميد جاعد محسن الدليمي، علم اجتماع الاعلام، رؤية سوسيولوجية مستقبلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2014. ص ص 13-26

2- الظاهرة الاجتماعية وخصائصها
www.eshamel.net/vb/t19875.html

3- سامية محمد جابر، نعمات أحمد عثمان،الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 108.

4- معالي فهمي حيضر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، إسكندرية، 2002، ص. 253

5- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص. 102.

6- محي محمد مسعي، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، ط 1، مطبعة ومكتبة الشعاع،مصر ،1999،ص 26

7-]مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات- جنيف 2003 وتونس العاصمة 2005-
http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.html

8- سعيد عيمر، تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 18،17 أبريل 2006
9- أنظر:

- حميد جاعد محسن الدليمي، علم اجتماع الاعلام: رؤية سوسيولوجية مستقبلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 27-41.

الفصل السادس

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع

نماذج للرؤى الكلاسيكية والحديثة

أولاً: الإتجاهات النظرية الكلاسيكية فى علم الإجتماع: ظروف النشأة

لقد ظهر علم الإجتماع فى بدايات القرن التاسع عشر كإستجابة للتطورات التى شهدتها المجتمعات الأوروبية. تلك التطورات أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية، الأمر الذى أدى إلى ظهور تيارات فكرية متعددة ومتباينة من حيث: منطلقاتها الفكرية، ورؤيتها وتفسيرها للواقع الإجتماعى خلال هذه المرحلة. ويمكننا أن نميز بين إتجاهين نظريين إختلف كل منهما عن الآخر فى منطلقاته الفكرية وتوجهاته النظرية والأيديولوجية. هاذان الإتجاهان هما: **الإتجاه المحافظ، والإتجاه الراديكالى.**

أما **الإتجاه المحافظ**، فقد إنطلق من عدد من المسلمات الفكرية التى تؤكد على أن المبدأ الأساسى للحياة الإجتماعية يتمثل فى الإستقرار والنظام والثبات. ومن ثم النظر للواقع بإعتباره واقعاً إيجابياً بما يحتوى عليه من نظم إجتماعية Social Institutions ، على أن هذه النظم تؤدى أدواراً إيجابية ثابتة للإنسان والمجتمع[1]، ويمثل هذا الإتجاه مجموعة من العلماء والمفكرين أمثال:(كونت، دوركايم، فيبر...وغيرهم) من المفكرين الذين إنطلقوا من مسلمات فكرية وتوجهات أيديولوجية متماثلة فى رؤيتهم للواقع الإجتماعى الأوروبى ومشكلاته خلال مرحلة التحول.

وعلى الرغم من ذلك، فثمة إختلافات بين هؤلاء المفكرين فيما يتعلق بالموضوعات والقضايا التى إهتم كل منهم بتناولها ودراستها. فبينما إهتم (كونت) بموضوعات مثل: الوضعية، وقوانين ومراحل التطور، والإستاتيكا الإجتماعية والديناميكا الإجتماعية، فقد إهتم(دوركايم) بموضوعات وقضايا أخرى منها: تقسيم العمل، الإنتحار، التضامن الآلى والتضامن العضوى...الخ. فى حين إهتم(فيبر) بموضوعات أخرى منها: أنماط السلطة، البيروقراطية، الدين والرأسمالية، الفعل الإجتماعى...وغيرها من الموضوعات الأخرى[2].

أما **الإتجاه الراديكالى**، فينطلق من عدد من المسلمات تختلف إختلافاً جوهرياً عن تلك التى إنطلق منها الإتجاه المحافظ من حيث النظر للواقع الإجتماعى ليس بوصفه واقعاً إيجابياً دائماً، بل إنه فى مرحلة ما قد يصل إلى السلبية الكاملة، ومن ثم يحين موعد نفيه وتغييره وخلق واقع أفضل منه. ولذلك فالمستقبل بالنسبة لهذا الإتجاه هو أفضل دائماً من الواقع الراهن. وأن الحركة والتغاير يأتيان بفعل التناقض والصراع بين الإيجابى والسلبى فى الحياة الإجتماعية، بين المصالح الإجتماعية المتعارضة، بين القوى الإنتاجية والعلاقات الإجتماعية. وأن هذه الحركة وهذا التغاير هما قانونا الوجود الإجتماعى. ومن ثم فإن هذا الإتجاه لايركز على النظام الإجتماعى والتكامل والإستقرار،

وإنما يركز على التناقض الإجتماعى والصراع والتغير والتحول من نظام إجتماعى ومن مرحلة تاريخية إلى نظام إجتماعى ومرحلة تاريخية أخرى[3].

وإنطلاقاً من تلك التوجهات الفكرية والأيديولوجية، ركزت الماركسية التقليدية إهتماماتها على نقد الواقع الإجتماع الرأسمالى فى ضوء عدد من القضايا والموضوعات التى تضمنتها بالتحليل منها: المادية التاريخي Historical Materialism ، والصراع الطبقى Class Conflict، والتغير الإجتماعى Social Change، والإغتراب Alenation ...الخ[4].

وعلى الرغم من أوجه التباين والصراع بين هذين الإتجاهين اللذين واكبا علم الإجتماع منذ نشأته، وعلى الرغم من الإنتقادات العديدة التى وجهت لكل منهما، إلا أن هذين الإتجاهين – مازالا- يؤثران على التيارات الفكرية والإتجاهات النظرية الحديثة، والتى تُعد إمتداداً وتطويراً لكل منهما من جانب، وإستجابة للتغيرات والتحولات المجتمعية من جانب آخر، وتطور المشكلات الإجتماعية وإختلاف معدلاتها وعواملها وآثارها من جانب ثالث. وهذا يعنى أن الواقع الإجتماعى لا يُرى بمنظار واحد مُتفق عليه بين علماء الإجتماع، وإنما ثمة منظورات ورؤى متعددة مرتبطة بالواقع التاريخى والإجتماعى بما ينطوى عليه من تناقضات وصراعات على كافة الأصعدة والمستويات.

وانطلاقاً من ذلك، يذكر علماء الاجتماع أن التيارات الفكرية التي صاحبت ظهور هذا العلم ونشأته، لا تزال تؤثر في توجهه النظري حتى الآن. والحقيقة أن مختلف النظريات في هذا العلم تصب في اتجاهين أساسيين، يتميز كل منهما برؤية خاصة للواقع الاجتماعي: اتجاه محافظ، واتجاه رافض وثوري. والنظريات عبارة عن طرق مختلفة لإدراك الحقائق الاجتماعية وتفسيرها.

وتُعرف النظرية بأنها: مجموعة مبادئ وتعريفات مترابطة، تفيد في تنظيم جوانب مختارة من العالم الأمبيريقي على نحو منسق ومنتظم، فهي تتكون من قضايا مترابطة منطقياًن وقابلة للتحقق الواقعي، وتنطوي على دعاوى وبدهيات أساسية. وتعد النظرية مسألة أساسية في العلم. ويرى المتخصصون في ميدان النظرية، أن البحث دون سند من نظرية، أو دون اتجاه نظري، ليس إلا نوع من العبث، وذلك لأن النظرية في علم الاجتماع مستمدة أصلاً من نتائج دراسة عملية، أجريت فعلاً في الواقع الاجتماعي، وليست مستمدة من لنظر العقلي المجرد. وتؤدي نظرية علم الاجتماع الوظائف التالية:

1- تصنيف الأحداث الواقعية وتنظيمها.

2-تفسير أسباب الأحداث التي تقع، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل، في إطار شروط معينة.

3- تقديم فهم علمي شامل بالقوانين التي تحكم حركة الأحداث في الواقع الاجتماعي.

وسوف نشير فيما يلي إشارة سريعة ومقتضبة إلى أبرز الاتجاهات والمداخل النظرية في علم الاجتماع:

1- النظرية البنائية الوظيفية:

يمكن تلخيص الأفكار الرئيسة التي تعتمد عليها هذه النظرية في مجموعة من المحاور والمقولات الأساسية هي:

1- يمكن النظر إلى أي شيء، سواء كان كائناً حياً، أو اجتماعياً، أو سواء كان فرداً، أو مجموعة صغيرة، أو تنظيماً رسمياً، أو مجتمعاً، أو حتى العالم بأسره، على أنه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، فجسم الإنسان نسق، يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة، وكذلك شخصية الفرد، والمجتمع، والعالم.

2- لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها، وإلا فإن النسق سوف يفني، أو يتغير تغيراً جوهرياً، فكل مجتمع مثلاً يحتاج أساليب لتنظيم السلوك "القانوني"، ومجموعة لرعاية الأطفال "الأسرة"..... وهكذا.

3- لا بد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن، ولكي يبقى كذلك فلا بد وأن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته، فإذا اختلت وظيفة أحد الأجزاء، فإن الكل يصبح في حالة عدم إتزان.

4- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً، أي يسهم في توازن النسق، وقد يكون ضاراً وظيفياً، أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وطيفي، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق.

5- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلاً يمكن أن تقوم بها الأسرة، أو دار الحضانة، وحاجة المجتمع إلى التماسك، قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد، أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي.

6- وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة. فالتحليل الاجتماعي الوظيفي، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف. وهدف التفسير الوظيفي، هو الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل، لاستمراريته، أو في الإضرار بهذه الاستمرارية. وقد سميت هذه النظرية بالبنائية الوظيفية لأنها تحاول فهم المجتمع في ضوء البنيات التي يتكون منها، والوظائف التي تؤديها هذه البنيات.

- الوظيفية و الإعلام :

ولكن ما علاقة هذه الفروض بدراسة الاتصال الجماهيري؟ والجواب بسيط جدا، وهو أن عمل الاتصال ووسائله في المجتمع هو عمل نمطي مكرر، والعلاقة القائمة بين الاتصال والأنشطة الاجتماعية الأخرى لا تؤثر فقط على العمل اليومي، وإنما تؤثر على الطريقة التي يستخدم فيها الفرد الوسائل المذكورة في حياته اليومية، فهي تساهم في خلق التوازن الاجتماعي للمجتمع، ومن ثم يمكن إدراج الاتصال ووسائله ضمن المكونات الحتمية للبناء الاجتماعي، تلك التي لا يستطيع المجتمع المعاصر الاستقرار دونها.

وانطلاقاً من مقولة " الوظائف الكامنة والوظائف الظاهرة" وهي إحدى المقولات النظرية الأساسية في الفكر الوظيفي، فإنه يجب التمييز بين وظائف الإعلام الظاهرة والوظائف المستترة. **فالوظائف الظاهرة**: هي الوظائف الظاهرة لوسائل الإعلام والتي ندركها تماماً حين نستخدم هذه الوسائل مثل: الأخبار والتثقيف والتعليم والتوجيه والترفيه والإقناع. أما **الوظائف الكامنة**، فهي الوظائف الخفية التي يعيها أو يدركها أو يفكر فيها عدد قليل من المتلقين. وقد تحدث هذه الوظائف سواء للمصدر اوللمتلقي، فقد يطور المصدر أو يبتكر رسائل بقصد معين وتؤدي هذه الرسائل وظائف مختلفة تماماً عما كان ينويه المصدر، ويختلف هذا النوع عن غيره من أنواع الاتصال الأخرى من عدة نواحي هي منها ما يأتي:

1- يعتمد الاتصال الجماهيري على التكنولوجيا أو وسائط النقل- سواء كانت ميكانيكية أو إليكترونية مثل: الصحف والمجلات والراديو والتليفزيون.

2- يعمل الاتصال الجماهيري على تقديم معاني مشتركة لملايين الأشخاص الذين لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية.

3- تتسم المصادر بالاتصال بكونها ناتجة عن منظمات رسمية مثل الشبكات والسلاسل.

4- تتسم وسائل الاتصال الجماهيري بالعمومية حتى تكون مقبولة ومفهومة من الجماهير المتعددة.

5- يتم التحكم بالاتصال الجماهيري من خلال العديد من حراس البوابة الجماعية.

6- يكون رجع الصدى متأخراً في الاتصال الجماهيري عن غيره من أنواع الاتصال الأخرى، وسواء كان رجع الصدى ناقصاً أم بطيئاً، فإنه يقلل من فرصة التعرف على جدول الرسالة وتأثيرها بالنسبة للمرسل والمستقبل.

2- التفاعلية الرمزية:

تعتبرُ التفاعلية الرمزية واحدةٌ من المحاور الأساسيةِ التي تعتمدُ عليها النظرية الاجتماعية، في تحليل الأنساق الاجتماعية. وهي تبدأ بمستوى الوحدات الصغرى (MICRO)، منطلقةً منها لفهم الوحدات الكبرى، بمعنى أنها تبدأُ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي. فأفعالُ الأفراد تصبح ثابتةً لتشكل بنية من الأدوار؛ ويمكن النظر إلى هذه الأدوار من حيث توقعات البشر بعضهم تجاه بعض من حيث المعاني والرموز. وهنا يصبح التركيز إما على بُنى الأدوار والأنساق الاجتماعية، أو على سلوك الدور والفعل الاجتماعي(5).

وترتبط التفاعلية الرمزية بعالم الاجتماع الأمريكي **" جورج هربرت ميد "** من جامعة شيكاغو والتي أخذ يطورها في الثلاثينات من القرن العشرين، والواقع أنها نظرية محدودة النطاق، أي أنها ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية، ولا تسعى إلى فهم المجتمع ككل، أو هي ليست نظرية عامة في المجتمع، بقدر ما هي نظرية في التنشئة الاجتماعية Socialization مع أن البعض يحاول أن يطور منها نظرية شاملة في الواقع الاجتماعي، وعلى أية حال فإن هذه النظرية تستند إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي، الرموز والمعانى والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعل.

أ- الرموز والمعانى: ينطلق " جورج ميد" من مسلمة أساسية مؤداها: أن الإنسان - شأنه شأن - الأنواع الحيوانية الأخرى كائن نشط وفعال، إن جميع الأنواع الحيوانية تمارس حركات وإشارات وتصدر أصواتاً في إستجابتها لبعضها البعض، لكن النوع الإنساني فقط هو الذي سرعان ما يحول تعبيرات الوجه أو الإشارات إلى رموز وأصوات وأفعال تنطوي على معنى. وتكتسب الرموز أهميتها وتصبح ذات دلالة حينما تكتسب نفس المعنى لدى مستقبلها. نفس المعنى الذي كان في ذهن مرسلها أو صاحبها. إن "الإنسانية" إذن هي ظاهرة اجتماعية، والناس هم كائنات اجتماعية أساساً، وإنسانيتهم نتاج للتفاعل الاجتماعي الرمزي مع الآخرين.

ب- التوقعات والسلوك: إن المجتمع هو في نهاية الأمر كمية أو حجم معين من التفاعلات التي تجرى بين أعضائه، وهو يتكون من جماعات يرتبط الأفراد من خلالها ببعضهم البعض، بالإضافة إلى العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات ذاتها كجماعات.

ويتم تنظيم السلوك داخل الجماعات وبين الجماعات وبعضها البعض وتنسيقه من خلال التوقعات، وهي التوقعات التي تخلق وتتطور بواسطة "الآخر" فالناس من خلال التفاعل يتعلمون أن يتصرفوا بالطريقة التي يتوقعها الآخرون منهم، ومن ثم فهم يراعوا أن يكون سلوكهم مطابقاً للأنماط السلوكية التي تحدث في المؤسسات والنظم الاجتماعية التي خلقوها، وهم يتعلمون أيضاً أن

الآخرين لديهم نفس التوقعات، ومن هنا فإن أنماط العلاقات بين الناس وجماعاتهم تشكل البنية الاجتماعية Social Structure ، وتتجلى طبيعة المجتمع في أنه جماع للتوقعات المتبادلة والسلوك الذي ينجز هذه التوقعات.

ج- الأدوار والتفاعل:

إن المجتمع في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، إن جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات أدوار. ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين على مواجهة التوقعات، هذه العملية التي تبدأ منذ لحظة الميلاد، ذلك لأن الأفراد يعتمدون على بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم. ومن ثم فان الأفراد يتطلع كل منهم إلى إنجاز الأدوار المتوقعة منه، ومن ثم فالمجتمع يعمل في تناسق وتعاون من أجل إنجاز التوقعات ويتخذ من التدابير المتمثلة في أشكال الثواب والعقاب (وهي تشكل أنماطاً واقعية إضافية لأداء الأدوار) ما يراه كافياً وملائماً لإنجاز هذه التوقعات[6].

- منظور التفاعل و الإعلام:

بدون شك، إن الاتصال الجماهيري ووسائله يمثل محور العمليات الاتصالية للمجتمعات الحديثة، فهي تزوده بتصور وتفسير الحقائق التي يضفي عليها المتلقون الصفة الذاتية، فالناس يستطيعون تطوير بنى ذاتية ومشتركة عن الحقيقة بواسطة ما يقرؤون أو يسمعون أو يشاهدون، وهكذا، فإن سلوكهم الشخصي والاجتماعي يمكن صياغة جزء منه بواسطة الإعلام وعملياته، من خلال تفسير الأحداث الاجتماعية والقضايا التي يفتقر الناس إلى المعلومات عنها، وهذا هو أكثر النماذج أهمية في بحوث الاتصال، وهو أساسي في فهم التأثيرات غير المباشرة والبعيدة المدى للاتصال الجماهيري على الأفراد والمجتمع.

3- نظرية الصراع الاجتماعي:

تستند نظرية الصراع الاجتماعي على فكرة محورية مؤداها: أن الصراع هو عنصر أساسي في كافة التنظيمات الاجتماعية، وعلى طول تاريخ علم الاجتماع كان هناك من العلماء من يدافعون عن هذه النظرية، لعل أبرزهم في الولايات المتحدة "س. رايت ملز Mills " في خمسينيات القرن

العشرين، أما أبرز الممثلين المعاصرين لهذه النظرية فهما "رالف دار ندورف Dahrendorp ولويس كوزر "L. Cozer

ومن الجدير بالذكر أن المسلمات الأساسية التي تستند إليها نظرية الصراع الاجتماعي في الطبيعة الإنسانية وطبيعة المجتمع وعملياته يمكن التعرف عليها من خلال إستعراض تصورها للقوة والسلطة ودور الروابط والتنظيمات، ودور الصراع في الحياة الاجتماعية.

أ- **القوة والسلطة** Power and Authority

يعد مفهوم " القوة " من المفهومات الأساسية في نظرية الصراع الاجتماعي، والقوة تعنى امكانية قيام فاعل معين بتنفيذ ارادته بغض النظر عن عناصر المقاومة والمعارضة. كما أن مفهوم السلطة هو أيضاً مفهوم محوري بالنسبة لهذه النظرية، ويعني هذا المفهوم إمكانية أن تجد إرادة القادة والحكام آذاناً مطيعة صاغية، فالسلطة إذن هي القوة الشرعية. . وهي مرتبطة دائماً بالأدوار الاجتماعية. والقوة الشرعية من المفترض أن تكون سمة ضرورية وعامة للحياة الاجتماعية، وانطلاقاً من ضرورة السلطة والقوة في الحياة الاجتماعية، تفترض نظرية الصراع بمعنى ما أن الناس إما أن يكونوا في مراكز مسيطرة ومتحكمة، أو أن يكونوا خاضعين تابعين للآخرين، وهذا مصدر أساسي من مصادر الصراع الاجتماعي.

ب- دور التنظيمات والروابط:

يذهب " داهرندوف " إلى أن الصراع والسلطة يشكلان عناصر أساسية في كافة التنظيمات والروابط، ذلك لأن الصراع بين الأفراد غير هام بالنسبة للمنظور الاجتماعي، أما التنظيم أو الرابطة، وهو الذي يعني أي تنظيم اجتماعي يتواجد فيه أي شكل من أشكال السلطة، فإنه يتكون من مجموعتين، أولئك الذين يملكون السلطة وأولئك الذين لا يملكونها، حينما تعي كل مجموعة من هاتين المجموعتين مصلحتها الخاصة، فإنها تتحول إلى جماعات مصلحة Interest Groups أو طبقات، وتزداد بالتالي إحتمالات الصراع الاجتماعي في الحياة الاجتماعية بين هذه الجماعات المتعارضة المصالح. ويتجه الصراع إلى أن يفرز حركة موجهة للتغيير الاجتماعي المنظم أو التوازن في النسق الاجتماعي، وسوف يحدث التوازن الاجتماعي نتيجة لذلك، وسوف يتحقق الإستقرارعبر الزمن، ومن ثم فإن التغير يحدث نتيجة لتغير السلطة ونظمها.

ج- دور الصراع في المجتمع:

إن الصراع هو الميكانزم الرئيسي الذي ينشط به المجتمع، ويعني أصحاب هذه النظرية بالصراع الاجتماعي: مجالات واسعة ومتعددة من الحياة الاجتماعية هي دائماً موضوع تنازع ونزال، القيم

والمصادر الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والسلطة والقوة، ويتجه الصراع إلى تحييد المنافسين أو إيذائهم أو حتى القضاء عليهم، أنه عملية اجتماعية شخصية. واعية تحدث بين جماعات اجتماعية منظمة.

ومن الجدير بالذكر أن نظرية الصراع الاجتماعي هذه تختلف عن التصور الماركسي لعملية الصراع بوصفها صراعاً طبقياً أساساً، وبإعتبار الصراع الطبقي هو محرك التاريخ في المجتمع الطبقي. إذ توسع هذه النظرية من مجال الصراع الاجتماعي، الذي تراه ممكناً في مجالات متعددة: الصراع العنصري والصراع الجنسي، والصراع الديني، والصراع السياسي، والصراع بين الأجيال، والصراع بين الذكور والإناث، والصراع بين التجار والعملاء، أو بين المنتجين والمستهلكين، وبين المدينة والريف... وغير ذلك من أشكال الصراع الاجتماعي المتعددة[7].

ويؤكد البعض على أن أهم التصورات الأساسية التي يقوم عليها اتجاة الصراع الاجتماعي في علم الاجتماع تتمثل في الجوانب والنقاط التالية[8]:

1-المصالح هي عناصر هامة للحياة الاجتماعية، وخاصة المصالح الطبقية.

2- توجد وتتكون الحياة الاجتماعية من جماعات ذات مصالح مختلفة ومتناقضة ومتصارعة.

3- تولد الحياة الاجتماعية بطبيعتها الصراع.

4- تتضمن التباينات الاجتماعية أشكالا مختلفة من القوة.

5- الأنساق والنظم الاجتماعية ليست متحدة أو منسجمة.

6- تميل الأنساق والنظم الاجتماعية للتغير والتبدل.

- الإعلام و منظور الصراع :

يتسم الاتصال الجماهيري ووسائله بأنها مؤسسات تقوم على التنافس في منطق النظام الرأسمالي، وتعمل على تحقيق الربح، ويجري هذا التنافس المذكور في ظل شبكة معقدة من القيود المفروضة عليها من قبل مؤسسات الحكومية، والقوانين الاجتماعية والأخلاقية وهياكلها التنظيمية وأولئك الذين يدعمونها، إضافة إلى ذلك هناك صراعات أخرى تخوضها وسائل الاتصال منها: الصراع بين الوسائل المذكورة والمواطنين حول مسألة الخصوصية والشخصية، وحول حق الحكومات في حماية أسرارها، وحق المواطن في الحصول على معلومات تهمه وتهم حياته

اليومية الخاصة والعامة، والمعارك القانونية بين وسائل الاتصال والمؤسسات الرسمية، مازالت قائمة تنفي حالة الاستقرار التي تبنتها الوظيفية.

ثانياً: الاتجاهات النظرية الحديثة في علم الاجتماع:

لقد تزامن حصول العديد من البلدان النامية على استقلالها السياسي منذ بداية الخمسينيات وخلال الستينيات مع ظهور الحرب الباردة والتي طبعت العلاقات بين الشرق والغرب بالتوتر والنزاع. فعلى الرغم من انحسار الاستعمار التقليدي (العسكرى)، إلا أن البلدان النامية قد دخلت في إطار نمط جديد من العلاقات غير المتكافئة. حيث خضعت تلك البلدان لسياسات الاستقطاب سواء من جانب القوى الأمريكية أو من جانب القوى السوفيتية. ومن ثم أصبحت تلك البلدان مسرحاً للعديد من مظاهر الصراع الدولى الذي إتخذ أشكالاً وأنماطاً جديدة غير تلك التي كانت سائدة خلال المرحلة الاستعمارية التقليدية. بالإضافة إلى أن اهتمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالبلدان النامية لأسباب عديدة(اقتصادية وسياسية واستراتيجية وعسكرية وأيديولوجية) قد جعل تلك البلدان أكثر عرضة للتدخل من جانب القوتين الأمريكية والسوفيتية.

وفي ظل هذه الظروف الدولية المتغيرة والقائمة على سياسات التوازن الدولى بين القوى الدولية الكبرى، أصبحت البلدان النامية تواجه بعد حصولها على استقلالها السياسي تحديات على الصعيدين: الدولى والداخلي. حيث تمثلت التحديات الداخلية في التغيرات السريعة التي تعرضت لها البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات بشكل عام.

ولقد حظيت ظاهرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان النامية على اهتمام مفكرى العلوم الاجتماعية بصفة عامة. ومن ثم نمت نظريات التحديث والتنمية Modernization & Development Theories، حيث إهتم المتخصصون في الجامعات ومراكز البحوث الغربية بتطوير هذا الحقل الأكاديمى الجديد. وقد كان الهدف المُعلن لهذا الاهتمام الجديد يتمثل في دراسة أوضاع البلدان حديثة الإستقلال، ومساعدتها على اختيار الأسلوب الأمثل لتحقيق تنميتها. بينما كان الهدف الحقيقى الكامن وراء تطوير هذا الحقل، والذي يتضح من خلال المفاهيم التحديثية التي طرحها هؤلاء المنظرون جميعاً يتمثل في الترويج للمفاهيم والطرق الغربية بغرض نشرها بين أفراد الفئة المثقفة من صانعى القرار في البلدان التي أُطلق عليها مصطلح" البلدان المتخلفة

Underdevelopment "، ذلك المصطلح الذي تم تغييره بعد ذلك للتخفيف من حدته وحساسيته، حيث أصبح يُطلق على هذه البلدان" النامية" Developing[9].

وعلى صعيد آخر، فقد أفرزت تلك التطورات أيضاً ظهور" نظريات التبعية Dependency Theories لفهم وتفسير ظاهرتي التخلف والتنمية، وتحديد العوامل المسئولة عن تخلف جزء من العالم (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، وتقدم الجزء الآخر(أوروبا الغربية وأمريكا).وكذلك تحديد الأسلوب الأمثل لتنمية تلك المجتمعات.

وإذا كانت نظريات التحديث والتنمية الغربية قد انتشرت في أمريكا مع بداية الخمسينيات، فإن نظريات التبعية لم تتبلور في الولايات المتحدة وأوروبا باللغتين الانجليزية والفرنسية إلا في منتصف السبعينيات، على الرغم من أن تلك النظريات قد ظهرت في لغاتها الأصلية في أمريكا اللاتينية منذ الخمسينيات.

ومن جانب آخر، فقد تبنت مدرستا التحديث والتبعية منهجين مختلفين تمام الاختلاف في معالجتهما لأسباب وعوامل التخلف، وامكانيات التنمية في البلدان النامية. فبينما ترى نظريات التحديث أن مشكلة التخلف هى نتاج لعوامل وظروف داخلية، تركز نظريات التبعية على النظام الرأسمالي الدولى وتعتبره مسئولاً بشكل أساسى عن تخلف البلدان النامية. وفي حين تتبنى نظريات التحديث الأيديولوجيا الليبرالية أو الرأسمالية، تنطلق معظم نظريات التبعية من الأيديولوجيا الماركسية- اللينينية.

وانطلاقاً من تلك الخلفية، يمكننا أن نعرض بإيجاز لأهم المسلمات الفكرية التي انطلقت منها نظريات التحديث، ونظريات التبعية في تفسير ظاهرتى التخلف والتنمية في البلدان النامية. وأهم الانتقادات التي وجهت لكل منها. ثم نتعرف على الاسهامات التي قدمتها تلك النظريات لفهم وتفسير الواقع الاجتماعي الحضري المتغير، والمشكلات الحضرية التي يعانى منها. فليس ثمة شك في أن النمو الحضري المتزايد الذي شهدته البلدان النامية خلال النصف الثانى من القرن الماضى كان- ولايزال- يمثل أحد أهم التحديات والمشكلات البنائية التي تواجه تلك المجتمعات، وذلك بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية والحضرية المعقدة والمتنامية التي أفرزها ذلك النمو الحضري ليس فقط على مستوى البنى الحضرية، ولكن أيضاً على المستوى القومي. فضلاً عن أن تلك المشكلات الحضرية المتنامية قد أسهمت بدرجات متباينة في تجسيد واقع التخلف الذي تعانى منه البلدان النامية، كما أنها تمثل في الوقت ذاته أحد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في هذه المجتمعات.

وفيما يلى عرض موجز لنظريتى التحديث والتبعية:

1- نظريات التحديث: المسامات الأساسية وأهم الانتقادات التي تعرضت لها.

تنحدر نظريات التنمية والتحديث الغربية من منحدرين أساسيين في علم الاجتماع الغربى أحدهما يركز على **البعد الثقافي،** بينما يهتم الثانى **بالبعد البنيوى** للمجتمع. ونظراً لضخامة أدبيات هذه المدرسة الفكرية، فلقد قُسمت نظرياتها وفق إهتماماتها المختلفة إلى عدد من المداخل المنهجية التحليلية منها: **المدخل الثقافي، والمدخل البنيوى- الوظيفي، والمدخل التاريخى التطورى، والمدخل المؤسسى والادارى.** وثمة مجموعة من العلماء قدموا إسهامات واضحة في هذه المجالات المختلفة منهم على سبيل المثال(سملر، بارسونز، برجر، لينسكى، روستو...وغيرهم).

وتقع معظم نظريات التحديث والتنمية باستثناء عدد محدود منها ضمن اطار "الثنائيات"، والتي تقوم على فرضية أساسية مؤداها: وجود نمطين متباينين من المجتمعات هما(مجتمعات تقليدية، ومجتمعات حديثة)، وأن لكل نمط منهما خصائص وسمات تميزه عن الآخر. وأن العلاقة بين التقليدي والحديث هى علاقة صراع في طبيعتها، تحاول فيها القوى التقليدية مقاومة المظاهر الحديثة في مختلف المجالات والقطاعات. وأن التنمية هى التقدم باتجاه واحد من النمط التقليدي إلى النمط الحديث المتقدم[10].

ويُعتبر المدخل البنائي الوظيفي من الأساسيات النظرية لعلم الاجتماع الحضري بين العلماء الأمريكيين، وقد أصبح هذا المدخل ذات قيمة أساسية لعلم الاجتماع الحضري. وثمة أمور كثيرة تؤكد على الاتصال الفكري الواضح بين النظريات الحضرية، والنظريات السوسيولوجية العامة في علم الاجتماع منها ماذهب إليه "سيجوبرج" من أن الأطر النظرية التي تقوم على متغيرات البيئة أو المدينة أو التكنولوجيا أو القيم الثقافية أو القوة، لا يمكن أن تقوم بوظيفتها في التوجيه السليم لمسار البحث العلمى في المجتمع الحضري إلا إذا كان هناك اهتمام من علماء الاجتماع الحضري بالنظريات السوسيولوجية العامة، لأن ذلك يُمكنهم من إيضاح الرؤية بأبعاد الواقع الحضري[7].

ومن ثم تأثر كثير من علماء الاجتماع بالأفكار النظرية التي قدمتها البنائية الوظيفية وبخاصة الاطار الفكرى الذي قدمه " بارسونز" والذي يتعلق بتأثير القيم على البناء الاجتماعي للمجتمع. واستخدموا مقولات هذا الاطار في تحليل نماذج من المجتمعات المعاصرة، والمجتمع الأمريكى بصفة خاصة. الأمر الذي دفع" وليم كولب" إلى القول بأن الاطار الذي قدمه بارسونز يُناسب الدراسات المقارنة للبناء الاجتماعي الحضري[11].

ولقد انطلقت نظريات التحديث والتنمية من مجموعة من المسلمات الفكرية في رؤيتها وتحليلها لظاهرتى التخلف والتنمية، تلك النظريات قد جاءت امتداداً وتطويراً للاتجاهات الكلاسيكية الغربية

من ناحيــة، واســتجابة للتطــورات والتغيرات الــتي شــهدها العــالم خلال النصـف الثــانى من القـرن الماضـى من ناحية أخرى. ومن أهم تلك المسلمات التي شكلت محور اهتمام منظرى هذه النظريــات ما يلى:

1- التركـيز على دراسـة تحـول البلـدان الناميـة من المظــاهر والسـمات التقليديـة إلى الخصــائص والسمات العصرية التي تحققت في البلدان الغربية الرأسمالية المتقدمة صناعياً.

2- أن ثمة خصائص تميز المجتمعـات التقليديـة منهـا: أنهـا مجتمعـات زراعيـة يغلب عليهـا الطـابع الريفي، وتتميز أيضاً بسيادة العلاقات الأولية الشخصية، والتدين، والتجانس، وانتشــار نمـط الأسـرة الممتدة Extended Family، وبُطء معـدلات التغير الاجتمـاعي، وسـيادة نمـط الاقتصــاد المعيشــى، وانخفاض معدلات الحراك الاجتماعي. بينما تتميز المجتمعات الحديثة المتقدمة بخصــائص وسـمات أخـــرى مختلفـــة منهـــا: التصـــنيع Industrialization، والتحضـــر، وتقســـيم العمـــل، والعلمنة Secularization، وانتشار نمط الأسرة النووية، وزيـادة معـدلات الحـراك الاجتمـاعي، والتغير الاجتماعي السريع [12].

3- وانطلاقاً من مقولة الثنائيات، يحدد مفكرو نظريات التحـديث مجموعـة من القيم التقليديـة الأكـثر انتشاراً في المجتمعات التقليدية " النامية" وأخرى حديثة تميز المجتمعات الحديثة " المتقدمـة". حيث تنتشـر في المجتمعــات الناميـة القيم التقليديةالتاليـة: الانتشــار Diffuseness، والعـزو Ascription ، والطقوسية Ritualism، والخصوصيات Particularism ، والتقديس Sacredness. أما القيم التي تميز المجتمعــات الحديثـة المتقدمـة فتتمثـل في:النوعيـة Specificit والانجــاز Achievement، والعقلانيـة Rationality،العموميات Universalism، والعلمنة.

ومن ثم يؤكـد منظـرو التحـديث على أن انتشــار القيم الحديثـة في البلـدان المتقدمـة تُمثـل عــاملاً أساسـياً من عوامـل تقـدمها. ولـذلك فالتحـديث من وجهـة نظـرهم يشـير إلى مجموعـة من العمليـات المتزامنة التي تتحول بواسطتها المجتمعات التقليدية الزراعية الفقـيرة إلى مجتكعـات صـناعية. وأن التصــنيع يُعـد عــاملاً أساسـياً للتحـديث. وأن ذلـك سـيؤدى إلى التحـول من القيم التقليديــة إلى القيم الاجتماعية الحديثة[13].

4- ومن جانب آخر، تركز نظريات التحديث على الخبرة الصناعية للمجتمعات الغنية والـتي قطعت مرحلة طويلة نحو تحقيق التحديث، وترى أنه لكى يُصبح المجتمع حديثاً فإنه لابد من التصـنيع أولاً. ويعتقد العلماء الذين يؤيدون نظرية التحديث أن المجتمعـات الغنيـة تملـك الـثروة الآن، لأنهـا نجحت في تبنى مفهوم التحديث، ومن ثم يقـترح هـؤلاء أن نشـأة النظم الرأسـمالية في البلـدان الناميـة يمثـل

المفتاح لتحويل تلك المجتمعات التقليدية إلى النمط الحديث. وأن المجتمعات الفقيرة الآن هى فقيرة لأنها لم تتمكن من التخلى عن الطرق التقليدية في تنظيم المجتمع. ونتيجة لذلك فأنها لم تتمكن من تأسيس وتطوير النظم الرأسمالية الحديثة. وتفترض تلك النظريات أنه إذا ما أرادت البلدان النامية أن تحقق تنميتها، فإن عليها أن تُحاكى Emulate، التجربة الغربية في التنمية. وأن تحقيق ذلك لن يتم إلا من خلال نقل النظام الرأسمالي للإنتاج بكل ما يحمله من مضامين وقيم ثقافية وتوجهات أيديولوجية، فضلاً عن الاعتماد على التكنولوجيا الغربية. هذه الأمور تُمثل الخيار الوحيد أمام تلك المجتمعات لتحقيق التنمية والتقدم(14).

5- كما تؤكد نظريات التحديث أيضاً على أن تخلف دول العالم الثالث وتأخرها لا يُعد راجعاً إلى تمفصلها القهرى Forcefully Articulated عن طريق اعتبارها موقعاً تابعاً للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ووقوعها في نطاق الرأسمالية المحيطية Peripherial Capitalism، وانما يرجع هذا التقهقر إلى أن تلك المجتمعات لم تستطع التعرف على طريقها الصحيح للتحديث الرأسمالي(15).

وعلى الرغم من ذلك، فإن تطبيق مقولات وأطروحات نظريات التحديث على المجتمعات غير الغربية دون الوضع في الاعتبار خصوصية تلك المجتمعات يُعد مسألة غير دقيقة، ويتنافي مع الحقائق التاريخية والمعاصرة الخاصة بتلك المجتمعات وبخاصة النامية. وربما كانت تلك الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور اتجاه نظرى آخر سعى إلى تقديم تفسيرات وتحليلات أخرى لقضيتى التخلف والتنمية في مجتمعات العالم الثالث. وقد تمثل هذا الاتجاه الفكرى في نظريات التبعية. ومن ثم فإن الأمر يتطلب أن نقدم تحليلاً موجزاً لأهم الإسهامات الفكرية التي قدمتها، والأساليب المنهجية التي إعتمدت عليها في تفسير هذه الإشكاليات، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها.

2- نظريات التبعية: المسلمات الأساسية:

على أثر الانتقادات التي تعرضت لها نظريات التحديث والتنمية من جانب، وكنتيجة لتطور الأفكار والأطروحات النظرية والأساليب المنهجية للماركسية من جانب آخر ظهرت نظريات التبعية التي تلتقى في اطار عام يتميز برفض المفاهيم والافتراضات التي انطلقت منها نظريات التحديث، وتقديم مفاهيم وتفسيرات أخرى في تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية. فضلاً عن ابراز تأثير الرأسمالية العالمية في استمرار تخلف البلدان النامية. إلى جانب التركيز على ضرورة التغيير الجذري واعتباره أساساً لمعالجة مشكلات البلدان المتخلفة.

وضمن هذا الاطار ثمة اختلافات وتباينات أساسية بين نظريات التبعية وذلك من حيث: مستويات اهتماماتها ومناهجها وأساليبها التحليلية، ومن ثم التفسيرات المختلفة التي قدمها منظرو تلك النظريات. الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأنه ليس هناك نظرية عامة واحدة تجمع أدبيات التبعية المتصفة بالتعددية.

وثمة اتفاق بين معظم المحللين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة الفكرية على أن التبعية هى الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة معينة متوقفاً على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعاً له. ومن ثم فالتبعية هى علاقة بين دولتين إحداهما مسيطرة اقتصادياً، والثانية خاضعة لها. ولقد ربط بعض منظرى التبعية علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي الذي يؤدى إلى تخلف وافقار المجتمعات التابعة. ومن ثم ميزوا بين دول المركز وهى الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي، والدول المحيطية وهى الدول المتخلفة التابعة لها[16].

وعلى الرغم من تعدد وتباين وجهات نظر المفكرين الذين ينتمون إلى مدرسة التبعية، إلا أن ثمة مجموعة من المسلمات الأساسية التي شكلت رؤيتهم النظرية واطارهم المنهجى في تناول قضية التخلف من حيث عواملها وأبعادها والمشكلات المصاحبة لها من جانب، وكذلك تصوراتهم حول الأسلوب الأمثل للتنمية من جانب آخر.

ويمكننا ايجاز تلك المسلمات والأفكار الأساسية فيا يلى:

1- أكدت نظريات التبعية على أن التخلف ظاهرة من صنع الاستغلال الذي مارسته القوى الرأسمالية والتي تمثل العالم الأول على بلدان العالم الثالث المحيطية. وأن طبيعة النظام الرأسمالي العالمي تؤدى إلى تحقيق التطور الاقتصادي في بعض أجزائه "المراكز"، وإحداث التخلف في أجزائه الأخر" المحيطات أو الهوامش". ومن ثم فالتخلف كما نعرفه اليوم في البلدان النامية، والتقدم الذ نشاهده ف البلدان الصناعية هما وجهان لعملة واحدة، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي المتكامل. وأن دول المركز كما يذكر" فرانك Frank " لم تكن في السابق دولاً متخلفة كما هو الوضع الحالى لدول الهامش، ولكنها كانت دولاً غير متطورة Undeveloped . في حين بُليت دول الهامش بظروف التخلف[17].

2- تؤكد نظريات التبعية أيضاً على أن التخلف بكل مايعكسه من مشكلات اجتماعية له جذور تاريخية ارتبطت بالعلاقات غير المتكافئة بين القوى الرأسمالية العالمية والمستعمرات(آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية). وأن تلك العلاقات غير المتكافئة قد أدت بالمستعمرات إلى أن تتخذ موقعاً تابعاً في التقسيم الدولى للعمل، الأمر الذي أدى إلى افقارها، حيث إعتُبرت مزرعة لإنتاج

المواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية من جانب، وسوقاً لتصريف المنتجات الأوروبية المصنعة من جانب آخر. ومن ثم أدت تلك الأوضاع إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة في المستعمرات ارتبطت مصالحها بمصالح القوى الاستعمارية واستفادت من وجودهم[18].

3- ومن ناحية أخرى، تؤكد نظريات التبعية على أن علاقات الاستغلال التي تعرضت لها البلدان النامية من قبل القوى الرأسمالية العالمية قد اتخذت أشكالاً جديدة بعد حصول تلك الدول على استقلالها السياسي منذ بدايات النصف الثانى من القرن العشرين، وبخاصة خلال الخمسينيات والستينيات. وقد تمثلت في: التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى استمرار التخلف على كافة الأصعدة والمستويات[19].

4- لقد نجحت نظريات التبعية في تحويل الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة، وتمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في البلدان النامية. وأصبحت مصطلحات مثل: دول الهامش، والدول التابعة، تُستخدم على قدم المساواة وتفوق أحياناً مصطلحات: المجتمعات التقليدية، والعالم الثالث التي استخدمتها نظريات التحديث والتنمية الغربية.

5- لقد تجنب منظرو التبعية بشكل عام استخدام مصطلحى"التقليدي- الحديث" في دراساتهم وتحليلاتهم لمشكلات التخلف في دول الهامش. ومن ثم لم يهتموا بدراسة مايُوصف بازدواجية الأنماط العصرية في المدن، والأنماط التقليدية في الريف، ولكنهم يفضلون البحث في ازدواجية الأنماط الرأسمالية في المدن مع المظاهر الاقطاعية في الريف. أو استغلال صفوة المدن من البرجوازية لسكان الريف من المزارعين الفقراء.

وانطلاقاً من ذلك هناك من يرى أن خضوع دول الهامش للاستعمار في مراحل تطورها التاريخية السابقة قد أدى – وبخاصة في أمريكا اللاتينية- إلى نشوء مجتمعين أحدهما اقطاعى ومتخلف في المناطق الريفية، والآخر رأسمالى وأكثر تقدماً في المدن. في حين يكتفي البعض الآخر بالتركيز على توضيح كيفية خضوع الريف " هامش الهامش" لسيطرة صفوة المدن "مراكز الهامش" والتي قامت باستغلال الريف لتحقيق مصالحها من ناحية، ومصالح القوى الخارجية الاستعمارية من ناحية أخرى دون الاهتمام بتنميته[20].

ثالثاً: الاتجاهات النظرية للعولمة:

تعتبر العولمة Globalization على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والامبريقية ظاهرة مطاطية Balloons ، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون ما بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة.

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بنفس الدرجة والأهمية والخطورة على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً [21].

ولقد أثير جدلاً ونقاشاً كبيراً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول أن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له. التيار الأول: ويرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي[22]. ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل[23]. ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة[24].

وانطلاقاً من ذلك، فإن السلطة الاقتصادية للدولة سوف تضعف نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسئوليات الاقتصادية، كما أن الحكم سيتحدد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتمثل السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة. أي أن التيار الأول ينظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري[25]. أما التيار الثاني، فينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أن العولمة ليست حدثاً جديداً، بل أنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث شكلت الإمبريالية الأوروبية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر[26]. ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى تكتلات اقتصادية: أوروبا، وشرق أسيا، وأمريكا الشمالية[27].

ومن ثم يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أضحى اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات. وأن النشاط الاقتصادي العالمي بوضعه الراهن لن يؤدي إلى زوال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي، لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد. حيث أن الدولة هي التي تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها، كما أنها- لا تزال- تمثل أداة احتكار لرأس المال.

ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة لا تزال تمثل القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب حالياً الحديث عن ثقافة أو حضارة عالمية، لأن القوة الاقتصادية وحدها لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ولذلك يرى" صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية كمحصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كونية[28]. بينما يرى التيار الثالث، أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولاً نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تنعكس في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي[29].

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على العديد من الأمور منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي كنتاج لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. بالإضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن العديد من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الآثار السلبية مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات Drug-Trafficking [30].

وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، إلا أن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعالياتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات(السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل والمتغيرات منها: مد توافر الإمكانيات المادية والاقتصادية(التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن العولمة" تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق

هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي".

وانطلاقاً من العرض السابق، فإن الأمر يتطلب أن نعرض بإيجاز لبعض المداخل النظرية والتي شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة، وذلك كمحاولة للاستفادة منها في صياغة رؤية فكرية ومدخل نظري يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

أ- نظرية النسق العالمي: World System Theory

تنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها: أن العولمة هي العملية التي انتشر من خلالها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. وأنه نظراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيديولوجي Ideological Celebration لما يُطلق عليه الآن" العولمة" ما هو في حقيقة الأمر سوى أغنية جديدة للحن قديم" والرشتاين 1998" في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم "الدول المركزية والدول المحيطية"(31).

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً على أن مصطلحات مثل: الاقتصاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مألوفة وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصدر هذه الشعارات والتي شكلت موضوعاً لأعمال العديد من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة تمثل اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية. وأن معظم التغيرات التكنولوجية الحديثة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءً من تلك التغيرات بعيدة المدى.وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا لمجال منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشابهة على المدى البعيد؟, وما هي أهمية الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلك التغيرات؟(32).

ب- نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory

تركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعلام عبر العالم. ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة، كما يعطي اهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمم الثقافة العالمية البازغة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم أن الثقافة العالمي موجودة بالفعل، ويرجع هذا إلى التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال خلال العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه" ماكلوهان القرية العالمية (33)"Global Village.

3- نظرية المجتمع العالمي: Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن مفاهيم مثل العالمي أصبحت فكرة ذات مصداقية في العصر الحديث والذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في المراحل السابقة. وأن التراث الأدبي للعولمة ما هو إلا مناقشة وافية لتقليص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم العالمية والتي أضحت تلعب الدور الأساس في تشكيل المعتقدات والقيم على الصعيد العالمي(34).

ومن ثم يمكننا القول أنه على الرغم من تباين الرؤى والاتجاهات النظرية والفكرية حول العولمة، إلا أن ثمة حقيقة تتمثل في أنها أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه البلدان النامية. وعلى الرغم من التسليم بأن ثمة جوانب وانعكاسات سلبية كثيرة لتلك الظاهرة وبخاصة على تلك البلدان، فإن هذه التطورات العالمية تمثل امتداداً واستمراراً لأشكال الهيمنة والسيطرة التقليدية التي مارستها – وما تزال – القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، والتي تجسدت وما تزال في العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات. تلك العلاقات غير المتكافئة(التاريخية والمعاصرة) قد أدت إلى اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً"دول المركز"، والبلدان النامية" الدول المحيطية" وهو الأمر الذي يُزيد من تخلف الأولى واستمرار تبعيتها للأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً وفكرياً....الخ.

المراجع

1- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مؤسسة نبيل للطباعة، القاهرة. 1997.ص ص 87-88.

2- للمزيد من التفاصيل حول اسهامات كل من"كونت، دوركايم، فيبر" أنظر:

- آلان سوينجوود، النظرية فى علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطى السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. 1996.

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع، النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية2002، ص ص 31-34

-David L.Westby, The Growth of Sociological Theory, Human Nature, Knowledge,and social change, prentice hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991.pp.248-260.

3- محمود عودة، أسس علم الاجتماع...،مصدر سابق ص ص 88-89.

4- see:

- Niklas Luhmann, Observations on Modernity, Translated By WilliamWhobrey, Stanford California, 1998.

- Piotr Sztompka,The sociology of social change, Blakwell, Oxford U K& Ca mbridge U S 1994.pp.155-157, pp.169-171.

Anthony Giddens, Sociology, Abrief but Critical Introduction, Macmillan, 1993.pp-157-166.

5- أنظر:

- محمود عودة، أسس علم الاجتماع.......، مرجع سابق، ص ص 89-90.

-afaksocio.ahlamontada.com

-www.socialar.com

-anthro.ahlamontada.net

-www.alwahatech.net

6- المرجع نفسه...، ص 90.

7- المرجع نفسه...، ص 92.

8 See:-albahethoun.blogspot.ae

-afaksocio.ahlamontada.com

-www.socialar.com

9- أنظر:-
- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد الثاني، الكويت.1989، ص 51.
- على الجرباوى، نقد المفهوم الغربي للتحديث، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد، 4، الكويت.1986.

ص ص 39-40

10-Robinso Rojas," Modernization Theory and The Laws of Social change",

http://www.rrojasdtabank.org/copita 18.htm.pp.1-5.

11- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص 7

12- المصدر نفسه، ص 86.

13:-See:-

-Modernity/ Post- Modernity in the third world, Vol,42. No.2. 1994. pp.38- 39.

- Steve Juanio," Modernization/ Dependency

Theories,"Wysiwyg://http://www.geocities.com/southbeach/tidpool/8194/

Index14.html.1999.pp.3-5.

- Education and society: Contemporary and Global Issues, The University of ew England, School of Education Studies.

http://fehps.une.edu.au/f/s/edu/pninnes/edst448-548/mod1.html.pp.3-4.

-"Modernization Theory",

http://www.maxwell.syredu/maxpages/facul.rt/teaching/modernization-dependency-html.pp.1-3.

14- " Development and Modernization Theory

http://www.unc.edu/course/ints077/outlines/outline001002

Html.2000.p.1.

15- See:-

- Armer,J.Michael & Katsillis,J." Modernization Theory", In Encyclopedia of Sociology. Borgotta,Edgar F and Borgotta, Marie l.(eds) New York.Macmillan Publ Co.1992.p.1304.

- Steve Juanio," Modernization/ Dependency heories",Op,cit.pp.1-5.

16- Manjur,K," Modernization Theory"

http://csf.colorado.edu/mail/psn/2000/ms901185.html.2000 p.1.

17-Chilcote, R," Theories of Development and Underdevelopment", Boulder,Co: Westview Press.1984.pp.23-27.

18- A.G.Frank," The Development of underdevelopment", InC.K.Wilber (ed)," The political economy of Development and underdevelopment", New York. Random House, 1979.p.104.

19- Gamer,R," The Developing Nations: A comparative Perspective. Boston: Allyn & Bacon.1982. pp.98-99.

20- للمزيد من التفاصيل حول نظرية التبعية أنظر:

- السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة. 1988، ص ص 30-31.

للمزيد من التفاصيل انظر:

- سمير أمين، التطور اللامتكافيء، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، الطبعة الرابعة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.1985ص ص 17-18.

- محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.1987.ص ص 79-80.

- نادية رمسيس فرح، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية، المستقبل العربي، العدد 61، بيروت.1986.ص 45.

- نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة. 1989.ص 12.

21- See:

- Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23, 4, 1999.pp.607-616.

- Sklair, L. "Transnational Practices and the Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.

22- See:-

-"Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.

- Kenichi Ohmae, "the End of the Nation State (New York) Free Press. 1995.

23- See:

- David Held, Et Al, “Global Transformations, Political, economics and Culture”, Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.
- Christopher. Chase-Dunn, “Globalization: A world - Systems Perspective”, Journal of World- Systems Research, Vol V, 2, 1999. pp. 188-190.
24- Smith Strange, “The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy”, Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p.4.
25- M.Albrow, “The Global Age “, Cambridge: Polity Press, 1996. p. 85.
26- Fred Halliday, “Globalization: Good or Bad? LSE Roundtable Discussion, October 2000, p.8.
27- W.Rnigrok & Tulder, “The Logic of International Restructuring “, London: Rout ledge, 1995.
28- Samuel P. Huntington, “The Clash of Civilization and The Remaking of World Order “, New York, Simon & Schuster, 1996.p.91.
29- Anthony Giddens, “ Globalization : A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990.p.32.
30**- See:-** Rainer Tetzaff, “ World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents “, http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-31.html.1998.pp.1-2.
- Tomlinson J, “Cultural Imperialism, the John Hopkins University Press, Baltimore, 1991.pp. 22-23.
- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي، أبريل 1997.
- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة. 1999، ص 112.
J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities - Research: Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and .Regional Research, Vol, 20, No, 4, (December 1996), p.697
Ali Baghdadi," Globalization: The New Invasion of Third World, A critical Analysis ", - .in: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2

See: -" The Globalization Website, Globalization Theories "_ -31
.http://www.cc.emory.edu/SOC/globalization/ theories.html.2000.pp.1-2

Modern History Source Book: Summary of Wallenstein on World system Theory ",_ " -
.http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.pp.1-6

Christopher Chase- Dunn, " Globalization: A World Systems Perspective ", Journal -32
.of World System Research, Vol, V, 2, 1999.pp.186-192

:See -33

Leslie Sklair," Globalization", In: Sociology Issues and Debates (Ed) Macmillan, Press -
.LTD.1999. Pp.328-330

Kimon Valaskakis, "Globalization as Theatre ", International Social Science Journal, -
.160, UNESCO, June, 1999.p.154

,Frank Lechner, "Globalization Theories ", World Culture Theory -
http://www.pensamientocritico.org/fralec.703.htm.pp.1-5

Robertson, Roland, " Globalization: Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity - 34
", pp.25-44, In.M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (Eds), Global Modernities.
.London: Sage, 1995. p. 40

الفصل السابع

الاتجاهات النظرية في الاتصال والاعلام

نماذج وتفسيرات

تمهيد:

لا شك في أن علوم الاتصال والاعلام – شأنها شأن – العلوم الاجتماعية الأخرى تتسم بتعدد وتنوع الرؤى النظرية والاتجاهات الفكرية التي ينظر من خلالها المتخصصون في هذا العلم إلى المجتمع بصورة عامة، وتأثير وسائل الاعلام المختلفة(المقروءة، المسموعة، المرئية والمسموعة، فضلاً عن الوسائل الحديثة أو ما يسمى بالاعلام الرقمي أو الالكتروني) في الجمهور على اختلاف وتباين مستوياته العلمية والثقافية والاجتماعية والايكولوجية.

ويقصد بالتأثير الإعلامي أن تجعل الآخرين يطيعونك أو يذعنون لك، أو ببساطة إيجاد نوع من التشابه في الفكر والسلوك بين المرسل والمستقبل. ويختلف التأثير عن التعليم والفهم واكتساب المعلومات والتفاعل وجذب الاهتمام، لكنه قد يكون كل هذه الأشياء، وحتى الآن لا يوجد فهم كامل لعملية التأثير الإعلامي، كما أنه لا توجد نظرية تقدم تحليلاً كاملاً لتأثيرات الاتصال، ولا يزال الجدل قائمًا بين الباحثين حول تأثير الإعلام في الحياة المعاصرة.

وانطلاقاً من حقيقة تعدد وتنوع وأحياناً تضارب النظريات والرؤى التي تفسر تأثير وسائل الاعلام، فإنه يمكننا أن نركز على التمييز بين نظريات التأثير على الفرد، وبين نظريات التأثير على المجتمع وثقافته، بمعنى آخر، يمكن التركيز على التمييز بين نظريات التأثير الفوري أو قصير المدى Short Term – لوسائل الاعلام، وبين التأثير التراكمي او طويل المدى long Term لتلك الوسائل(1).

1- التأثير قصير المدى لوسائل الاعلام(التأثير على الفرد):

لقد قسم الباحثون تطور مجال دراسة أثر وسائل الاعلام الفوري والمباشر على الفرد إلى عدة مراحل، تمثل كل مرحلة منها منعطفاً مهماً في تاريخ هذا الفرع المهم من فروع الدراسات الاعلامية، تلك المراحل هي(مرحلة القوة المطلقة لوسائل الاعلام، ومرحلة وضع هذه القوة موضع الاختبار، و مرحلة إعادة إكتشاف هذه القوة).

أ- القوة المطلقة لوسائل الاعلام: في هذه المرحلة والتي إمتدت منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الثلاثينيات، كان يُنظر لوسائل الاعلام على أنها القوة الرئيسية في تشكيل الآراء والمعتقدات، وتغيير أساليب الحياة، وتوجيه السلوك البشري الوجهة التي يريدها ألقائمين على وسائل الاعلام(2).

فقد كان ثمة إعتقاد بين علماء الاجتماع والجمهور في بدايات القرن العشرين بأن الصحف تمثل أدوات قوية يمكن أن تتحكم وتسيطر على أفكار وسلوك أفراد المجتمع على المستوى الجماهيري، وذلك على أساس أن المجتمع الجماهيري ذو الصبغة الصناعية يتكون من أفراد يعيشون في عزلة

عن بعضهم البعض، كما أنهم يفتقدون للروابط الأسرية والاجتماعية سواء مع العائلة أو الجيران أو الأصدقاء. وأن العصر الذي تسيطر فيه وسائل الاعلام يمثل عصر الزحام دون وجود روابط وتواصل اجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية والقرابي(3).

والحقيقة أن هذه النظرة لتأثير وسائل الاتصال لم تكن نتاجاً لبحوث ودراسات علمية دقيقة، بل كانت مجرد استنتاجات تولدت لدى الناس نتيجة للانتشار الكبير لوسائل الاعلام، وخاصة الوسائل الالكترونية السينما والراديو، إضافة للصحف في تلك الفترة، وهي الوسائل التي تم استخدامها بشكل فعال ومؤثر خلال الحرب العالمية الأولى، وخاصة من جانب الأنظمة الدكتاتورية من أجل الدعاية والاعلان، وذلك من قبل الأنظمة الشيوعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كما تم استخدام تلك الوسائل كذلك في بعض مجتمعات العالم الثالث في فترة الحصول على استقلالها السياسي.

أولاً: نظرية القذيفة السحرية:

وفي هذه المرحلة من النتطور(القوة المطلقة لوسائل الاعلام) ظهرت (نظرية القذيفة السحرية)، حيث ساد إعتقاداً عاماً بالقدرة البالغة لوسائل الاتصال الجماهيري، وأن تلك الوسائل لديها من القدرة عل تشكيل وعي الجماهير وتكوين الرأي العام، وقدرتها أيضاً على تغيير اتجاهات الجماهير وسلوكها وفقاً للاتجاهات والرؤى التي يرغب المرسل في تقديمها للجماهير وقدرته على إقناعهم بتلك الرسائل. وهذا ما دفع بعض المنظرين فيما بعد إلى وصف هذه المرحلة في نظرية أطلق عليها" **نظرية القذيفة السحرية**" نظراً لقوة تأثيرها في الجمهور؛ حيث أكدت هذه النظرية على فكرة أن وسائل الاعلام لها تأثير فوري ومباشر ومتشابه على كل الأفراد الذين يتعرضون لها في ذات الوقت. وقد حدد بعض العلماء الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها نظرية القذيفة السحرية على النحو الآتي:

1- أن الناس في المجتمع الجماهيري يعيشون منعزلين عن بعضهم البعض، وذلك لأنهم ينحدرون من أصول متباينة، ولا يجمع بينهم أنماط أو قيم أو معتقدات واحدة.

2- أن البشر مثل كل المخلوقات يولدون مزودون بمجموعة من الغرائز المتشابهة التي تحكم استجابتهم للعالم من حولهم.

3- لأن أفعال الناس لا تتأثر بالعلاقات الاجتماعية، وإنما تتحرك فقط وفقاً للغرائز المتشابهة، فإنهم يستجيبون للأحداث(مضمون ومحتوى الرسائل الاعلامية) بطريقة واحدة متشابهة.

4- إن الطبيعة الانسانية الموروثة، وظروف العزلة الاجتماعية Social Isolation هي التي تجعل الناس يستقبلون ويفهمون الرسائل الاعلامية المقدمة من خلال وسائل الاعلام بطريقة واحدة.

5- إن الرسائل الاعلامية تمثل قذائف تضرب كل عين وكل أذن، وينتج عنها تأثيرات فورية على الفكر وعلى السلوك، وهي تأثيرات مباشرة وموحدة ومن ثم قوية من حيث التأثير(4).

ب- إختبار قوة وسائل الاعلام:

لقد شهدت المرحلة الثانية الاختبار البحثي الدقيق لقوة وسائل الاعلام، الذي أنتج نظرية " التأثي الانتقائي والمحدود The Selective and Limited Influences theory لوسائل الاعلام، والتي ظهرت في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث أجريت العديد من الدراسات والبحوث (هربرت بلومر) Blumer الذي درس أثر الأفلام السينمائية على السلوك اليومي، وكذلك "هايسر" Hauser الذي بحث مع " بلومر" العلاقة بين مشاهدة الأفلام والنزوع إلى الجريمة.تلك الدراسات قد أكدت على المقولات الأساسية لنظرية القذيفة السحرية، كما أنها اكدت على المخاوف العامة من التأثيرات السلبية لتعرض الأطفال والشباب للأفلام السينمائية(5).

وقد جاءت الدراسات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية – مثل دراسات هوفلاند – لتضيف عوامل أخرى لها تأثير واضح في درجة تأثير التعرض لوسائل الاعلام على الفرد، مثل سمات الرسالة الاعلامية وشخصية القائم بعملية الاتصال.

ثانياً: نظريات التأثير الانتقائي:

يقوم مفهوم " التعرض الانتقائي " Selective Exposure على أن الناس يبحثون عن المعلومات التي تتفق ومخزونهم المعرفي، فيتعرضون لها، ويتجنبون تلك المعلومات التي تتعارض مع أفكارهم ومواقفهم وميولهم ومعتقداتهم. مثال ذلك، الشخص الذي ينتمي إلى الحزب الجمهوري في أمريكا، فإنه يتابع أخبار هذا الحزب أكثر من متابعته لأخبار الحزب الديموقراطي أو حزب العمال.

أما مفهوم " الإدراك الانتقائي " Selective Perception، فيشير إلى أن إختلاف الناس عن بعضهم سواء من ناحية القدرات العقلية أم النفسية أم الجسدية، يحتم وجود إختلافات في مدارك

الناس، وبالتالي في قدرتهم على تفسير المعلومات الواردة لهم. بعبارة أخرى، نجد أن الناس يحللون المعلومات الواردة لهم، ويفسرونها بشكل يختلف من فرد إلى آخر تبعاً للمعارف والاعتقادات والمواقف المختزنة لديهم أصلاً.

وعليه، فإنك ترى أن الشخص الذي ينتمي لحزب معين يؤيد قادة حزبه أكثر من قادة الأحزاب الأخرى، وذلك بغض النظر عن قيمة المعلومات التي كان من المحتمل أن يؤثر على إنتمائه لحزبه الأصلي لو أنه فكر فيها بواقعية ومنطقية. ويمكننا أن نتبين المقصود بالإدراك الإنتقائي بصورة أقرب لو قارنا بين تحليل شخصين لخبر واحد قرأه كلاهما في إحدى الصحف – هذا التحليل الذي ربما إختلف من شخص إلى آخر تبعاً لاختلاف معتقدات وقدرات كل منهما.

وأخيراً، فإن مفهوم " التذكر الإنتقائي " Selective Retention يشير أن المرء يتذكر الأشياء بناء على قرب هذه الأفكار منه أو بُعدها عنه، زمانياً أو مكانياً، وحسب مواقفه وافكاره الأصلية. فالشخص الذي ينتمي لحزب معين يتذكر إنجازات رئيس الحزب، وينسى فشله في حل بعض القضايا(6).

ولقد أدت الدراسات السابقة إلى أن أصبح من الضروري تجاوز نظرية القذيفة السحرية التي تقول بالتأثير القوي والموحد لوسائل الاعلام. ومن ثم كان من الضروري في هذه الحالة تطوير نظريات جديدة تضع في الحسبان حقيقة أن أنواعاً مختلفة من الناس تنتقي أنواعاً مختلفة من المضامين الاعلامية وتفهمها بطرق مختلفة. ومن هنا جاءت النظرية الجديدة التي تركز على التأثيرات الانتقائية والمحدودة لوسائل الاعلام على الفرد. وتتضمن النظرية القضايا التالية:

أ- نظرية الاختلافات الفردية: تقول ببساطة أن الأشخاص المختلفون يستجيبون بشكل مختلف للرسائل الإعلامية وفقًا لاتجاهاتهم، وبنيتهم النفسية، وصفاتهم الموروثة أو المكتسبة - وسائل الإعلام تستقبل وتفسر بشكل انتقائي - وذلك بسبب اختلاف الإدراك الذي يفكر به كل شخص، والذي يرجع إلى اختلاف التنظيم الذي لدى كل شخص من المعتقدات، والقيم، والاتجاهات. ولأن الإدراك إنتقائي، فالتذكر والاستجابة إنتقائيين، وبالتالي فتأثير وسائل الإعلام ليس متماثل.

ب- نظرية الفئات الاجتماعية: الناس ينقسمون إلى فئات اجتماعية والسلوك الاتصالي يتشابه داخل كل فئة، فموقع الفرد في البناء الاجتماعي يؤثر على استقباله، كما أن الفئة قد تتحدد بناء على: السن، الجنس، الدخل، التعليم، الوظيفة. كما أن أنماط الاستجابة تتشابه في داخل كل فئة، لذا فتأثير وسائل الإعلام ليس قوياً، ولا متماثل، ولكنه يختلف بتأثير الفئات الاجتماعية.

ج- نظرية العلاقات الاجتماعية: أن جمهور وسائل الإعلام ليسوا مجرد أفراد منعزلين، أو أفراد مجتمعين في فئات اجتماعية، ولكنهم مرتبطون ببعضهم البعض في اتحادات، وعائلات، ونوادي... فقد أكدت دراسات على انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1940 على أن المناقشات السياسية كان لها أكبر الأثر على قرارات الناس أعلى من التعرض للراديو والصحافة. وأن الذين يزيد تعرضهم لوسائل الإعلام يمكن أن يؤثروا في الأقل تعرضًا لها. كما أن العلاقات يجب أن توضع في الاعتبار.

وقد بدأت تلك النظرية تبعد جداً عن فكرة المجتمع الجماهيري والنظريات الأولي. وانطلاقاً من مبدأ الانتقائية في ضوء الفروق الفردية، فإن جمهور وسائل الاعلام ليس جماعة متناسقة تصغي الى الرسائل الاتصالية، وتتأثر بها بشكل مباشر وموحد مثل: الطلقات السحرية، وإنما ظهر مبدأ الانتقائية الذي يشير إلى أن استخدام وسائل الاعلام يخضع للاعتبارات الفردية، والسمات الشخصية، وظروفها الذاتية.

ويرى "جون بيتنر" أن تأثرنا بوسائل الاتصال الجماهيرية يخضع لعوامل إنتقائية، حيث اشارت نتائج دراسات عديدة أننا نختار ما نعرض له من محتوى وسائل الاتصال، وهذه العملية تسمى بالتعرض الانتقائي، وكذلك فإن إدراكنا للرسائل التي نتعرض لها يؤثر في طبيعة ردود أفعالنا، وتُعرف هذه العملية بالادراك الانتقائي، وبسبب الادراك الانتقائي، فإن الفرد يتذكر فقط الجوانب التي تؤكد أفكاره، وتتفق معها، فاذا كانت هذه الأفكار تختلف مع طبيعة شخصيته، فإنه قد يلغيها من عقله تماماً، ولا يستعيدها، وتسمى هذه العملية بالتذكر الانتقائي، ونتيجة زيادة ميل وسائل الاتصال إلى التخصص في توجيه المحتوى الاعلامي، فإن ذلك يُزيد من دائرة إختيارات الجمهور للوسائل الاعلامية والمحتوى الذي يتعرض له(7).

وقد دعم عدد كبير من البحوث نظرية التأثير الانتقائي والمحدود لوسائل الاعلام على الأفراد حتى إستقرت مقولاتها الأساسية في أن وسائل الاعلام ليس لها تأثيرات قوية على الأفراد، وإنما تأثيرات ضئيلة تحد من قوتها عوامل أخرى مثل الاختلافات الفردية، وإنتماء الفرد لطبقة اجتماعية معينة وعلاقاته الاجتماعية(8).

وبعد ذلك، وفي أقل من عشرين عاماً تغيرت النظرة إلى تأثير وسائل الاعلام، إذ لم تعد الرسالة الاعلامية تقارن بالقذيفة السحرية، وإنما نُظر إليها على أن لها تأثير انتقائي ومحدود، يتأثر هو نفسه بعدد كبير من العوامل الوسيطة. وقد أدي ذلك إلى ظهور عدد من النظريات والمداخل

التي تشرح وتفسر تأثير وسائل الاعلام على اتلفرد، ومن أبرز تلك النظريات: مدخل الاستخدامات والاشباعات Uses and Gratification approach ويمكننا توضيح تلك النظرية وأهم مقولاتها.

ثالثا: نظرية الغرس الثقافى Cultivation Theory

تصنف نظرية الغرس الثقافى من نظريات الآثار المعتدلة لوسائل الإعلام Moderate Effects Theory والتى تتميز بالتوازن والإعتدال، بحيث لا تبالغ فى تقدير قوة وسائل الإعلام ولا تهون من هذه القوة وآثارها الإجتماعية، وذلك لأنها تنطلق من أن الإتصال قوي، لكنه غير كاف وحده لإحداث التأثير، كما أنها تعتمد على مبدأ التراكم Cumulative الذي يهتم بدراسة تأثير وسائل الإعلام على المدى الطويل(9). ومن هذا المنطلق يرى البعض أن عملية الغرس هي عملية تفاعلية بين الجمهور والرسالة(10).

وترتبط هذه النظرية بالجهود التى طورها الباحث الأمريكي " جورج جربنر" Gerbner من خلال مشروعه الخاص بالمؤشرات الثقافية Cultural Indicato، ويهدف هذا المشروع إلى إقامة الدليل على تأثير وسائل الإعلام على البيئة الثقافية(11). وقد توصل "جربنر " إلى أن التليفزيون قوة مسيطرة تعمل على تشكيل المجتمع الحديث، والتأثير فى ثقافته، حيث أنها العلمية الرمزية التى يتم من خلالها غرس المفاهيم والأنماط السلوكية الضرورية التى تحقق قدراً من التجانس بين الأفراد فى المجتمع(12).

وانطلاقاً من ذلك، فإن نظرية الغرس تركز فى الأساس على وسيلة واحدة وهي التليفزيون، حيث هو المصدر الرئيسى للصور الذهنية المشتركة التى نتناقلها عبر التاريخ، وكذلك، فهو المكون الرئيسى للبيئة الرمزية المشتركة التى ينشأ فيها أبناءنا والتى نعيش فيها جميعاً(13).

ويوضح تحليل الغرس الثقافى مدى مساهمة التعرض للوسائل الإعلامية فى تكوين مفاهيم الجمهور عن العالم الحقيقى، حيث ترى نظرية الغرس أن التليفزيون من بين وسائل الإعلام الأخرى يكتسب موقعاً رئيسياً فى حياتنا اليومية بسيطرته على بيئتنا الرمزية، بالإستعاضة برسائله عن الخبرة الشخصية.... وغيرها من الوسائل المعرفية عن الواقع الحقيقى. ومن ثم، فان كثيفى المشاهدة سيدركون الواقع الحقيقي بطريقة متسقة مع الصور الذهنية المقدمة فى العالم التليفزيونى(14).

ومما سبق يمطكن القول، أن نظرية الغرس الثقافي تنظر إلى وسائل الإعلام، وخاصـة التلفزيـون بوصفه وكيلاً للتنشئة الاجتماعيـة Socialization، فمن خلال التفاعل الشديد مـع التلفزيـون يـدرك الأفرد الواقع الاجتماعى بصورة قريبة كما تعكسه شاشة التلفزيون(15).

وقد بُـنيت هـذه النظريـة على فـرض أساسـى مـؤداه أن المعلومـات المكتسبة من وسـائل الإعلام يستخدمها الأفراد لبناء مفهوم الواقع الاجتماعى، أى أن هناك علاقة بين مشـاهدة التلفزيـون وإدراك الواقع الاجتماعى(16).

وتفترض هذه النظريـة أيضـاً أن الأشـخاص الأكـثر تعرضـاً للتلفزيـون – والـذين يسـمون عـادة بكثيفى المشاهدة – أكثر إدراكاً للواقع الاجتماعى، ويتوافقون معه بالطريقة التى يعرضـها التلفزيـون لهذا الواقع. وتقوم نظرية الغرس الثقافى على مجموعة من القضايا والمسلمات تتمثل فى الآتى:

1- يعتبر التلفزيون وسيلة أساسية للغرس بالمقارنة مع وسائل الاتصال الأخرى، فهو لا يحتـاج إلى مستوى تعليمى معين مقارنة بالصحف والكتب، وهو الوسيلة الوحيدة الـتى تـدخل المنـازل لسـاعات طويلة خلال اليوم، وتمد النشء بالرموز البيئية خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

2- تشكل رسائل التلفزيون نظاماً متجانساً ومتماسكاً يعبر عن الاتجـاه السـائد فى الثقافـة، فالأفكـار والقيم الظاهرة فى البرامج تشكل نظاماً متوافقاً غير متعارضاً لأنها تعبر عن سياسات القـائمين على وسائل الاتصال التى تصل إلى أكبر عدد من الجمهور بهدف الوصول لأكـبر ربح وبـذلك لا تظهـر أى اختلافات(17).

3- يركز تحليل الغرس على النتائج الثابتة والمتجانسة حيث أن الثقافة هى العملية الرمزية الـتى يتم عن طريقها غرس المفاهيم والأنماط السلوكية الضـرورية فى عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة للإنسـان، وهذا يعنى أن الإسهام المستقل للتلفزيون يكون فى اتجاه تحقيـق التجـانس بين الأفـراد، ويعمـل على ثبات المجتمع واستقراره ومقاومة التغير الذى يحدث فى أى مظهر من مظاهر الثقافة.

وبما أن (الغرس الثقافى) يعنى اكتساب المعرفة أو السلوك أو الاتجاه من خلال البيئة أو الوسـيط الثقافى الذى يعيش فيه الإنسان، ومن ثم، فإن هذه النظرية تربط بين المشاهدة بوصفها أداة للتعرض للتلفزيون بصفة خاصة، واكتساب المعانى والأفكار والمعتقدات والصور الرمزية حول العـالم الـذى تقدمه وسائل الإعلام(18).

فعملية الغرس ظاهرة إذن هي عمليـة معرفيـة تتعلـق بـدور التلفزيـون فى اكتسـاب الفـرد قيمًـا واتجاهات معينة، وهى عملية تعلم غير هادف أو غير مباشر يكتسب الفرد من خلالها، بطـرق غـير

واعية، الحقائق الديموغرافية والدروس والقيم المتضمنة فى عالم التلفزيون على مدى زمنى طويل نسبياً، ويتم التعبير عن ذلك فى صورة تقديرات واستخلاصات(19).

وقد أكدت البحوث التطبيقية قدرة التليفزيون على الغرس وذلك بناءً على عدد من الإعتبارات والإفتراضات العملية التالية :

1- التليفزيون وسيلة فريدة مقارنة بالوسائل الأخرى القادرة على تقديم المعلومات والإتجاهات والصور المعبرة عن الأفراد والفئات والمعايير الثقافية الشائعة وهي تصل إلى كل الناس بدون مجهود وتجذب الملايين بدون تكلفة أو مهارات عند التعرض .

2- يشكل التليفزيون نظاماً ثقافياً متماسكاً على الأقل فى الظاهر يمثل الإتجاهات السائدة Main Streaming فى المجتمع، فثبات وتماسك العالم الرمزي فى التليفزيون يعبر عن ثبات وتماسك النظم السياسية والتجارية والقيمية التى تقف وراء ثبات العالم الصوري .

3- الإختراعات التكنولوجية المستخدمة، خاصة الإنترنت والتليفزيون التفاعلي، توسع الأسواق الرفاهية،الثروة،الرغبة فى الإقتناء وإمتلاك أسباب القوة، هي مسائل تدعم فكرة الغرس وأهدافه(20).

رابعاً: نظرية الاستخدامات والاشباعات: Uses and Gratifications Approach

يُطلق بعض الباحثين على هذه النظرية مدخل أو نموذج الاستخدامات والإشباعات، وهناك من يرتقون بها إلى مرتبة النظرية Theory، ويسميها آخرون نظرية المعرفة Utility Theory، ويطلقون عليها أيضاً مدخل منظور الجمهور.

تنطلق هذه النظرية من مفهوم أو مبدأ التعرض الانتقائى؛ وهو أن يعرض الفرد نفسه اختيارياً لمصدر المعلومات فى وسائل الإعلام التى تلبى رغباته، وتتفق مع طريقة التفكير .. ومعنى ذلك أن الأفراد ليسوا سلبيين؛ فهم يختارون بوعى وفهم المواد والبرامج التى تلبى حاجاتهم النفسية والاجتماعية(21).

لقد لخص عالم الاجتماع الأمريكى" إليهو كاتز " Elihu Katz الفروض والمسلمات الأساسية التى تقوم عليها نظرية الاستخدامات والإشباعات فيما ما يلى :

1- إن المتلقى عنصر فعال واستخدامه لوسائل الإعلام يمكن تفسيره كاستجابة منه للحاجة التى يستشعرها، ولتحقيق أهداف معينة لتلبية توقعاته أو إرضاء الحاجة لديه؛ مثل الحاجة إلى الاسترخاء أو إلى قضاء وقت الفراغ أو إلى الترفيه، من خلال سلوكه فى استعمال وسائل الإعلام(22).

2- يمتلك أعضاء الجمهور المبادرة فى تحديد العلاقة بين إشباع الحاجات واختيار وسائل معنية يرى أنها تشبع حاجاته، كما تنافس وسائل الإعلام مصادر أخرى لإشباع الحاجات مثل: الاتصال الشخصى أو المؤسسات الأكاديمية، أو غيرها من المؤسسات، فالعلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام تتأثر بعوامل بيئية عديدة تجعل الفرد يتجه إلى مصدر ما لإشباع حاجاته دون الآخر، فالجمهور وحده القادر على تحديد اهتماماته وحاجاته واختيار ما يشبعها، والإشباع يكون بطرق مختلفة لنفس المحتوى، إلا أن المحتوى يمكن أن تكون له نتائج مختلفة(23).

3- إن الجمهور يستمع إلى المسلسلات ويشاهدها لعدة أسباب مثل: الاستفادة من المواقف التى يواجهها أبطال المسلسل فى فهم مشاكلهم بطريقة أفضل، والحصول على نوع من الرضا العاطفى، والرغبة فى الاستمتاع بالمغامرات التى يحويها المسلسل، والحصول على نصائح فى كيفية مواجهة المشاكل العائلية(24).

4- أن كل فرد لديه بناء خاص للاهتمامات والاحتياجات والقيم ،التى تلعب دوراً فى تشكيل اختياراته من وسائل الإعلام، فهناك من يفضل التعرض للمضمون الرياضى أو الموسيقى أو الدرامى، بينما يشبع شخص آخر حاجات مختلفة من خلال التعرض للمضمون الأدبى والاقتصادى ... إلخ(25).

5- يمكن الاستدلال على المعايير الثقافية السائدة من خلال استخدامات الجمهور لوسائل الاتصال وليس من خلال محتوى الرسائل فقط.

ويحقق منظور الاستخدامات والإشباعات عدة أهداف رئيسية، تتمثل فى الآتى:

أ- السعى إلى اكتشاف كيف يستخدم الأفراد وسائل الاتصال.

ب- شرح دوافع التعرض لوسيلة معنية من وسائل الاتصال، والتفاعل الذى يحدث نتيجة هذا التعرض.

ج- التأكيد على نتائج استخدام وسائل الاتصال بهدف فهم عملية الاتصال الجماهيرى(26).

خامساً: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام :

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام هى نظرية بيئية تنظر إلى المجتمع باعتباره تركيباً عضوياً، وهى تبحث فى كيفية ارتباط أجزاء من النظم الاجتماعية صغيرة وكبيرة، يرتبط كل منهما بالآخر، ثم تحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلق بهذه العلاقات.

وتقوم علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام على ركيزتين أساسيتين (الأهداف – المصادر). ويعد اعتماد الجمهور على معلومات وسائل الاتصال إحدى السمات الأساسية للمجتمع الحديث، حيث يهدف أفراد الجمهور إلى الحصول على المعلومات والتأقلم مع العالم الاجتماعى، والاسترخاء والهروب من تواترات الحياة(27).

ومن المسلمات الأساسية لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

1- تزداد أهمية وسائل الإعلام لدى الجمهور والنظام الاجتماعى كلما تزايدت قدرتها على إشباع احتياجاتهم.

2- يختلف الجمهور من حيث اعتماده على وسائل الإعلام، فالصفوة تعتمد على مصادر متعددة بخلاف وسائل الإعلام.

3- يختلف استقرار النظام الاجتماعى من حيث القوة أو الضعف وكلما تزايدت عوامل التغيير تزايدت حاجة الجمهور لمعرفة الأخبار والاعتماد على وسائل الإعلام(28).

4- يزداد احتمال تزايد الاعتماد مع فترات التغير الاجتماعى والصراع وعدم الاستقرار فى المجتمع حيث يتضمن عدم الاستقرار نوعاً من التحدى للمؤسسات القائمة، ولاعتقادات الفرد، كما تزداد كثافة اعتماد الأفراد على مصادر المعلومات خلال تلك الفترات نتيجة لنقص الترتيبات الاجتماعية، وقدرة وسائل الاتصال على اكتساب وتفسير المعلومات التى تسهل إعادة ترتيب الأوضاع الجديدة.

ووفقاً لتصور " روكتش " Rokeach و "ديفلير" De Fleur .. تتوقف نوعية ودرجة الاعتماد على وسائل الإعلام على عدد من العوامل أهمها: درجة اتجاه المجتمع إلى التغيير، ودرجة عمل وكفاءة نظام الإعلام فى المجتمع. ويفترض أنه حينما يكون التغير الاجتماعى والصراع مرتفعين، فإن المؤسسة القائمة والمعتقدات والممارسات التى تواجه التحدى تجبر الناس على إعادة تقييم آرائهم وتضعهم أمام عدة اختيارات، وفى مثل هذه الأوقات فإن إتكال الناس (التبعية) على وسائل الإعلام يزداد للحصول على المعلومات التى تساعدهم فى الاختيارات. كما أن ما يشعر به المرء

من غموض تجاه بعض القضايا يدفعه إلى البحث عن معلومات جديدة تلبيها وسائل الإعلام عادة.(29).

من خلال العرض السابق لنظريات الاتصال وتفسيرها لعدد من القضايا الاجتماعية، ومن خلال مراجعة عدد من النظريات الاتصالية لوحظ أن الاهتمام فى أغلب النظريات قد تركزت حول معرفة آثار المشاهدة فى تغيير السلوك والاتجاهات والمعلومات. وتقوم وسائل الإعلام بالتأثير على الثقافة من عدة جوانب :

1- يقوم الإعلام بتحقيق ثلاثة تأثيرات من خلال اعتماد الناس عليه، وهى: التأثيرات المعرفية، والتأثيرات العاطفية، والتأثيرات السلوكية، وهذه كلها تسهم فى التنشئة الاجتماعية، وتختلف هذه التأثيرات قوة وضعفا بين الأشخاص، كما تتأرجح بين السلب والإيجاب .

2- يقوم اعتماد الجمهور على وسائل الاتصال فى عدة مجالات (مجال التسلية – مجال التوجه المعرفى – مجال التوجه العاطفى ... إلخ) وتلقى هذه الرسائل فى جميع المجالات السابقة يسهم فى إحداث تغير ثقافى اجتماعى للجمهور المتلقى.

3- أهم الإشباعات التى تتحقق من المشاهدة (التسلية – الترويح – التعرف على المشاكل – زيادة المعومات والتثقيف – تحسين القدرات اللغوية).وتعتمد على كم المادة التى يتعرض لها المتلقى ونوعها، وتتحكم فى ذلك عدة متغيرات منها: النوع – العمر – الخلفية الحضرية – درجة التعليم ... إلخ.

إنطلاقاً من العرض السابق، يمكننا الإشارة غلى بعض الأمور المهمة منها، أن دراسة الاعلام ونظرياته وتأثيراته، والبحوث والدراسات المتعلقة بكل ذلك، تمثل مسألة معقدة ومتشابكة وغير سهلة على وجه الإطلاق، ولا يرجع ذلك فقط نتيجة لتعدد المتغيرات التي على الباحث أن يحددها، والتطورات العلمية والتكنولوجية التي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً، ولكن أيضاً يرجع – وبشكل جزئي – إلى صعوبة تحديد حدود ميدان الاتصال الجماهيري ذاته.

ومن ثم، لا بد من القول أن بعض الدارسين لنظريات الاعلام يفضلون أن يدرسوا نظريات نموذج الاتصال بموجب عناصره الأساسية وهي(المرسل، الرسالة، الوسيلة، الجمهور، التأثير) كل على حده.

وأياً كان الأسلوب الذي يمكن إتباعه في دراسة التطور الذي مرت به النظريات الاعلامية، فإن أهم الإنجازات التي حققتها هذه النظريات عبر هذه السنوات يمكن إنجازها على النحو الآتي(30):

1- عجز النموذج النفسي والنموذج الاجتماعي منفردين عن تفسير العملية الاتصالية، مما أدي إلى تطوير علم الاتصال الحديث بنماذجه ونظرياته المتميزة المستقلة.

2- أن الاتصال عبارة عن علاقة قائمة على الوصل بين طرفي العلاقة، (المرسل والمتلقي)، بوساطة الرموز(الرسالة). وهنا يظهر دور العملية الاتصالية وتكاملها، حيث أن كل عنصر من عناصرها يعمل في ضوء عمل العناصر الأخرى وبشكل متمم لتلك العملية.

3- إن أهم إنجاز حققته نظريات الاتصال بشكل عام هو تغيير النظرة إلى الجمهور من إعتباره سلبياً إلى إعتباره جمهوراً نشطاً، يشارك في العملية الاتصالية مشاركة إيجابية وفعالة.

4- أما الجانب الأكثر أهمية وإثارة فيتمثل في التغير الذي طرأ على النظرة إلى الاتصال الجماهيري ذاته. فالإعتقاد القديم بأن الاتصال الجماهيري قوة نافذة ومؤثرة لا يستطيع المتلقي أن يقاومها، قد تغير أيضاً نتيجة نتيجة لتطور النظريات التي أشرنا إلى بعضها سابقاًز وها نحن الآن ننظر إلى الاتصال الجماهيري بوصفه عاملاً مهماً من بين مجموعة مختلفة من العوامل الأخرى المتفاعلة من أجل تحقيق التأثير المطلوب في الجمهور على إختلاف فئاته النوعية والعمرية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن اختلاف ظروفه الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والبيئية.

المراجع

1- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري: المداخل والوسائل، ط 3، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2009، ص 220.

Bauer, R.A. and Bauer, A, "America Mass Society and Mass Media", Journal of Social -2
.Issues, Vol.10,No 3,1960.pp3-66

Melvin L. Defleur & Everette Dennis, "Understanding Mass Communication: A -3
.Liberal Art Perspective, Boston: Houghton Mifflin Company, 1996, p.537

:See-4

Lasswell, Harold, "the Structure and Function of Communication in Society", In Lymon -
Bryson(ed), the Communication of Ideas (New York: Harper and Brothers, 1948, pp.37-
.51

Lazarsfeld, paul & Others," the People's Choice (New York: Duel. Sloan, and pearce, -
.1944), p.48

Melvin L. Defleur & Everette E. Dennis, "Understanding Mass Communication, Op, -
.Cit, pp. 540-541

:See-5

.Blumer, H, "Movies and Conduct ", New York: Macmillan,1933-

Hauser, P.M and Blumer, H. "Movies, Delinquency and crime", New York: Macmillan, -
.1933

Malvin L. Defleur & Sandra Ball – rokeach, "theories of Mass Communication, 4th ed. -
.New York: Longman, 1982, pp.144-146

6- عصام سليمان الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، ط 7، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص .193

7- حسن مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.

Joseph klapper, "the Effects of Mass Communication (glencoe, III: Free Press of -8
.Glencoe, 1960, p.5

9- غادة مصطفى عبيدو، إستخدامات الشباب المصري للقنوات الموسيقية المتخصصة فى الراديو والتليفزيون والإشباعات المتحققة منها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2008، ص 131.

10-Marwan Kraidy. " The Politics of arab reality television, (Preliminary observations) " , Paper preseated at the annual meeting of the international communication association , Dresen , international congress centre, Dresen Germany , 2005.

11- حسن عماد مكاوى، أثر الإنماء التليفزيونى فى إدراك الشباب للواقع: دراسة مسحية لعينة من طلاب الجامعات المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع 2، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل – يونيو، 1998، 299.

12- عالية أحمد عبد العال أبو دومة، أغانى الفيديو كليب وإنعكاساتها على الحياة اليومية للشباب المصـري، المجلـة العربية لعلم الإجتماع، ع 1، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير 2008، ص 130

13-See:

- Marianne Dainton and Elaine D.zelley, 'applying communication theory for proffesional life ", (London: Sage Publication, 2005).

(Preview Available at : www.books.google.com).

L.J. Shrum and Otheres, Does television promote materialism? cultivation the desire for - the good life " , Paper presented at the annual meeting of the international communication association , Mariott Hotel , san Diego , CA , 2003

14- ميرفت الطرابيشى، عبد العزيز السيد، نظريات الإتصال، ط 1، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006). ص ص 280 – 281.

15- Flarris, R, J.: Acogenitive Psychology of Mass Communication (New York. Lawrence Erlbaum Associates, 1989). P.10.

16- R. P. Hawkins and Suzanne Pingree: "Some Process in the Cultivation Effect", Communication Research, vol. 7, No. 2, 1980, P. 144.

17-Morqan, M.: "Television and the Erosion of Regional Diversity", Journal of Broad Casting Electronic Media. Vol. 35, No. 2, 1986, P. 126.

18- محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة ، 2004 ، ص 332 .

19- Denis Mcquall, Mass Communication Theory, and London: Sage Publication, 1989, P. 283.

20- رضا عكاشة، تأثيرات وسائل الإعلام من الإتصال الذاتى إلى الوسائط الرقمية المتعددة، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص 144-145.

21-Rubin, Alan et, al., Methodological Examination of Cultivation in: Communication Research, vol. 15, No. 2, April, 1988. P. 126.

22- عصام أنيس، عبدالحميد زكى، مبـادىء وتطبيقـات فى نظريـات الاتصـال، الـدار المصـرية اللبنانيـة، القـاهرة، 2005، ص 89 .

23- محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص ص 284 – 285.

24- Herta Herzog: "What Do We Really Know about daytime serial listeners", in Paul F. Lazars field and Frank N. Stantonieds Radio Research 1942 - 1943, New York, P.33.

25- حسنى محمد نصر، مقدمة فى الاتصال الجماهيرى: المداخل والوسـائط، مكتبـة الفلاح، الكـويت، 2001، ص 231.

26- حسن عماد مكاوى، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط 5، الـدار المصـرية اللبنانيـة، القـاهرة 2004، ص 241 .

27-De Fleur, Melvin and Rokeach, Sandra J. Ball: "Theories of Mass Communication, 9th edition (New York: Lon Man, 1989) PP. 240-245.

28- أمل جابر صالح، دور الصحف والتلفزيون فى إمداد الجمهور المصرى بالمعلومات عن الأحداث الجارية فى إطار نظرية فجوة المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1996، ص 27.

29- See:

- Stephen W. little John: Theories of Human Communication, Columbus, Ohio: Bell and Howell Co, 1978, P. 35.

- راكان حبيب وآخرون، مقدمة وسائل الاتصال، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة، 2001.

30- عصام سليمان الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، مرجع سابق، ص ص 210-211.

الفصل الثامن

مناهج وطرق البحث

في علم الاجتماع والاعلام

نماذج وتفسيرات

يمثل **المنهج** Method الوحدة الأساسية والعنصر الجوهري في نسق التفكير العلمي، فسمة المنهجية سمة مركزية في العلم، حتى أنه يمكن تعريف العلم من خلالها، فالعلم هو معرفة منهجية، وهو بذلك يتميز عن أشكال المعرفة الأخرى التي تفتقر إلى التخطيط والتنظيم. ويمكننا القول أن

المنهج هو العنصر الثابت في كل معرفة علمية، أما مضمون هذه المعرفة، والنتائج التي يتم التوصل إليها فهي في تغير مستمر.

ويمكن تعريف **المنهج العلمي** بأنه مجموعة من القواعد العامة والخطوات المنطقية التي تنظم المعلومات والأفكار من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية. ويتكون المنهج العلمي بصورة عامة من المراحل التالية:

أ- الملاحظة Observation فالمنهج يبدأ دائمًا بملاحظة منظمة للظواهر، وتعتمد الملاحظة على الحواس بصورة أساسية، وقد تستخدم بعض الأجهزة لزيادة قوة الملاحظة كالميكروسكوب والتليسكوب، والكاميرا الإلكترونية والسماعة الطبية والترمومتر....، ويتم في إطار هذه المرحلة صياغة بعض الفروض.

ب- التجربة Experiment وهي ملاحظة علمية تحت الضبط والتحكم في ظروف معينة، فالقائم بالتجربة يستطيع أن يعدل الظاهرة بحيث تبدو في أنسب وضع صالح لدراستها، وتهدف التجربة إلى اختبار الفروض التي تمت صياغتها.

ج- الوصول إلى تعميمات علمية Generalizations حيث تتحول الفروض التي تم التأكد منها إلى قوانين جزئية، أي علاقات مؤكدة بين متغيرين أو أكثر في ظروف معينة.

د- التحقق من التعميم، حيث تخضع القوانين العلمية لاختبار مستمر للتأكد من مدى صلاحيتها، وبذلك يكون العلم في تطور دائم ولا يقف عند مرحلة بعينها.

أولاً: أهمية النظرية في البحث العلمي:

يرى العلماء أن أهمية النظرية Theory تكمن بشكل أساسي في كونها تمثل المسألة الرئيسية في العلم، بل أن البحث العلمي عمومـاًن والبحث الاجتماعي خصوصـاً، الذي لا يستند إلى نظرية يمثل نوعاً من العبث ومضيعة للوقت.

ثانياً: وظائف النظرية:

1- تحديد الأحداث والمشكلات والظواهر الواقعية وتنظيمها وتشخيصها، ومعرفة أسباب حدوثها (الفهم – التشخيص – التفسير).

2- التنبؤ بالأحداث والظواهر والمشكلات في المستقبل.

3- التحكم، أي وضع التصورات والمقترحات والخطط والبرامج، وتحديد الإجراءات العملية لمواجهة تلك الأحداث والظواهر والمشكلات في المستقبل سواء على المدى القصير أم المتوسط أم البعيد.

ثالثاً: علاقة النظرية الاجتماعية بالبحث:

يُعد البحث من آليات النظرية الاجتماعية والتي من خلالها يمكن أن يتم تبرير أو إثبات البرهان على أحد أهدافها أو القضايا الجوهرية فيه، ومنه يمكن القول أن البحث العلمي إذا تجاهل دوره، فإن النظرية تفقد براهينها ومصداقيتها، وهذا لأن البحث العلمي هو المصدر الرئيس للأحداث الإجتماعية المستمدة من الواقع بكل موضوعية.

وحتى يتم تحقيق الموضوعية الشاملة في حقول البحث في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية، يجب أن تكون الرؤية شاملة للواقع الاجتماعي، فكلما كانت نظرتنا بصفة شاملة، كلما أدى ذلك إلى فهم أدق للواقع المعيشي، وأساليب البحث المستخدمة في الدراسة يجب أن لا تقوم بتشويه الواقع الإجتماعي في كل من تفاعلاته وتطوراته.

إضافة إلى ذلك، فإن الملاحظة هي التي تساعد الباحث على التقرب من الظاهرة وتدفعه إلى حصرها والإحاطة بكل الجوانب التي تفسرها بدقة وأمانة، خاصة عندما يقوم بعرض المصادر والمعلومات والبيانات التي تخص الظاهرة.

كما لا يفوت الباحث أن يقوم بإظهار موقفه النظري والإيديولوجي وتوجهاته النظرية والإجتماعية، حيث أن البحث الإجتماعي يساعد على تثبيت مصداقية النظرية وواقعيتها، فالباحث هنا من خلال الأبحاث التي يقوم بها يمكن أن يعدل أو يضيف إلى ما جاءت به النظرية من نتائج أو أفكار قصد التأكيد على صحة النظرية وكفاءتها.

وإذا كنا قد بينا أهمية البحث الإجتماعي بالنسبة للنظرية، فإن هذه الأخيرة لها نفس الأهمية بالنسبة للبحث، وهذا لأنها تحدد وتظهر للباحث أسس الإختيارات التي يستند إليها في إختيار

وقائع وأحداث معينة، فالباحث قبل بدئه في إنجاز البحث عليه الإستدلال بالنظريات والمدارس الفكرية التي تفسر الظاهرة التي يريد التقصي عنها أو دراستها، وبالتالي فالنظرية عليها أن تكون متوافقة مع الوقائع، والنظرية في هذه الحالة تصبح من خلال البحث بحاجة إلى تعديل أو تدعيم في حالة الحصول على وقائع أو تفسيرات تخالف أسس النظرية، وبالتالي فالنظرية ليست نسقا مغلقا، وإنما هي تؤشر على العلاقة المتبادلة بين الوقائع والأحداث، أو بالأصح هي الوسيلة التي تنظم الوقائع وتعطيها مدلولاً علمياً.

رابعاً: شروط البحث العلمي:

يمكن تحديد خمسة من الشروط أو السمات الأساسية التى يجب توافرها للبحث العلمي فى حقل العلوم الاجتماعية كما يلي:

1- الارتباط بالواقع، والأحداث الحسية والمرئية، كما نشاهدها على أرض الواقع العملي، ويجب أن يكون من الممكن التحقق من صدق نتائج البحث وقابليتها للتحقق فى الواقع.

2- الموضوعية وتجنب عوامل التحيز قدر الإمكان، فالتركيز يكون على ما هو كائن، بينما تركز البحوث القيمية على ما يجب أن يكون، وترتبط بتفضيلات الباحث الذاتية.

3- وضوح خطوات البحث بطريقة يمكن للآخرين اتباعها وتكرارها، أى بما يسمح لباحثين آخرين باتباعها لمجاراة نتائجهم وتحقيق الضبط لنتائج هذه البحوث، وهو ما يفترض الموضوعية والوضوح والبساطة. كما أن وضوح خطوات البحث يثير اعتبارين أساسيين هما:

أ- تحديد الخطوات التى يتعين على الباحث اتباعها، ويُلزم نفسه بها.

ب- انطلاق العملية البحثية وفق خطة محددة، وتصميم واضح، بحيث تبدأ العملية من نقطة بدء، وقد تحددت زمانًا ومكانًا وموضوعًا، وعدم التوقف إلا بعد التوصل إلى النقطة التى يجد الباحث عندها الإجابة عن تساؤلاته، وإثبات فروضه، واختبارها، والتوصل إلى نتائج مبنية على الوقائع.

4- أن تكون نتائج البحث قابلة للتعميم على الحالات المماثلة، وفى حالة استخدام العينة يجب إلتزام الأسس التى تكفل التمثيل الصادق لمجتمع الدراسة.

5- الالتزام بالدقة، وأسس التفكير العلمي، وقواعد المنهج، ويفرض هذا بطبيعة الحال إفادة الباحث من التطور المنهجي فى إطار الحقل الذى ينتمي إليه، فلم يعُد البحث الاجتماعي قاصرًا على الوصف أو إبراز جوانب شكلية أو سطحية، ولا يمكن لباحث يحيا فى القرن الحادي والعشرين أن يكتفى بالوصف والسرد والرصد، أو أن يقنع بتسجيل ما حدث فقط. ومن ثم فالبحث العلمي أضحى اليوم يغوص فى التحليل، ويحاول التفسير والتنبؤ، فضلاً عن محاولة استكشاف العلاقات والروابط والأسباب والمسببات.

خامساً: تنوع أشكال البحث العلمي:

البحث العلمي ليس مجرد قراءة المصادر الخاصة بموضوع، أو بمشكلة بحثية، وليس مجرد تجميع عشوائي للبيانات والمعلومات. لكن البحث نشاط علمي منظم لاكتشاف الحقائق، اعتمادًا على الطريقة العلمية، التى تفرض الموضوعية، من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق سعيًا إلى استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية.

والطريقة العلمية التى يفرضها البحث العلمي تعتمد أساسًا على الاستقصاء النقدي والتحليلي، ووفق هذه الطريقة يتم تحديد المشكلات البحثية، وفرض الفروض، وجمع المعلومات وتنظيمها وتحليليها، واستخلاص النتائج، والتأكد من مدى ملاءمة الفروض فى ضوء ذلك، واقتراح البدائل أو الحلول الممكنة.

ومثل هذه الطريقة تتم فى صورة تحقق شروط الحياد والموضعية، وهى لا تكتفي عادة بمجرد الوصف والتشخيص، بالرغم من أهمية الوصف كمتطلب أساسي فى البحث العلمي، إلا أنه لا يمكن أن يكون غاية فى حد ذاته، إنه يمثل فحسب خطوة فى سبيل التحليل والتفسير، وطرح التساؤلات. إنها طريقة تفرض خطوات يقوم عليها البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى جمع الوقائع والبيانات المتصلة بها، واختيار البدائل والحلول الممكنة، وتقييم البدائل الأكثر ملاءمة لمعالجة المشكلة المطروحة للبحث. وتقوم الطريقة العلمية على ثلاث أسس هي:

1- التسليم بأن الحقيقة يمكن اكتشافها من خلال ملاحظة الواقع وإمكانية إرجاع الظواهر إلى أسبابها.

2- أن النتائج لا يمكن التسليم بها إلا إذا توافرت الشواهد والأدلة الواقعية على صحتها، وذلك ليس فقط من خلال ملاحظة الوقائع، بل أيضًا محاولة اكتشاف العلاقات التى تربط بين الوقائع للوصول إلى نتائج عامة ـ والانتقال من الخصوصيات إلى القضايا العامة هو جوهر الطريقة الاستقرائية التى أضحت أساس المنهج العلمي.

3- الاستعانة بالتجريب، وهو ببساطة ملاحظة مقننة، تهدف إلى التحقق من صحة الفروض الأولية. ولقد أصبح المنهج التجريبي فى أساسه يقوم على: الملاحظة، إجراء المقارنات، ثم إستخلاص النتائج.

ويجرى التمييز بين أشكال عدة يظهر بها البحث العلمي، وفق معايير كهدف البحث، أو المعيار الزمنى، أو طريقة النشر، حيث يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من البحوث العلمية ، وفق الهدف من البحث.

الشكل الأول: بحوث تسعى للكشف عن الحقائق، وتتركز أنواع البحوث الميدانية فى هذه الفئة، كالاستبيانات والمسوح المختلفة، والتى يتم رصد وتنظيم نتائجها وتحليلها، بهدف الوصف والتشخيص، وتحقيق التراكم العلمي، فضلاً عن فائدتها العلمية فى رسم الحلول لمشكلات المجتمع وتحقيق أهداف الأمة.

الشكل الثاني: لا يتضمن هذا الشكل بحوث تعتمد على جمع بيانات ميدانية يقوم بها الباحث بنفسه، أو من خلال فريق بحثه، وإنما يتضمن بحوث تسعى إلى تحليل وتفسير بيانات ونتائج دراسات سابقة ومنشورة، مثال ذلك: توافر بيانات تؤكد ارتفاع معدلات أعمال العنف وعدم الاستقرار فى نظام سياسي معين، وفق أرقام منشورة، فيقوم الباحث بتحليل وتفسير هذه البيانات، ومحاولة الوصول إلى نتائج محددة.

الشكل الثالث: بحوث التنظير، أو ما يعرف أحيانًا بالبحوث الأساسية ـ تمييزًا لها عن البحوث التطبيقية ـ وهدف هذه البحوث الربط بين الوقائع فى صورة تمكن الباحث من صياغة قضايا نظرية مجردة قادرة على التفسير، وربما التنبؤ، ويطلق على مثل هذه الصياغات مصطلح القانون العلمي، ومثل هذه البحوث النظرية ذات أهمية فى تطور حالة العلم، وإن كانت تواجه صعوبات لا تخفى على الباحثين والعلماء. رغم ذلك فالنظرية دائمًا، وإلى جانب كونها الأداة المحققة لأهداف العلم، فإنها قد تصبح غاية فى ذاتها ومطمحًا يسعى الباحث الجاد إلى تحقيقه.

مما سبق يتبين أهمية التمييز بين:

أـ بحوث أساسية وبحوث تطبيقية، وتهدف البحوث الأساسية إلى " العلم من أجل العلم"، بينما تهدف البحوث التطبيقية إلى توفير المعرفة من أجل حل مشكلات الحياة الاجتماعية، وكلا النوعين قد يخدم الآخر، فالبحوث الأساسية قد تلقى الضوء على مشكلات واقعية، كما أن البحث التطبيقى قد يعتمد فى صياغة فرض من الفروض يسعى البحث الأساسي إلى اختبارها والتحقق منها.

ب- بحوث وصفية وأخرى تحليلية أو تفسيرية، والتمييز هنا يكون وفق طبيعة البحث وأهدافه وإطاره النظرى. وقد يمكن التميز بين بحوث ميدانية وأخرى لا تعتمد على التجربة أو الاستبيان.

وتشير بعض الكتابات إلى التمييز بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية، أو التقليدية والحديثة. فقد ظل الاهتمام بالبحوث الاجتماعية لفترات طويلة يدور فى إطار المناهج التقليدية، والتى كانت ذات طابع كيفي واضح، يركز على جوانب وصفية وشكلية، ولم تتطور إلى الطابع الكمي إلا مع إدخال المنهج السلوكي، واستخدام أدوات إحصائية ورياضية فى البحوث الاجتماعية، وظلت البحوث الكمية على أهميتها مع تطور المدرسة ما بعد السلوكية، وإن واكبها، واستمر فى التوازن معها، عدد من المناهج والبحوث الكيفية. **وهناك من يميز بين نوعين من البحوث أو الدراسات وفق معيار زمني :**

1- دراسات طولية: وتتناول هذه الدراسات فترات زمنية ممتدة، قد تأخذ شكل مراحل كالدراسات التاريخية، ودراسات التنمية بمراحلها ونماذجها المتتالية، أو دراسة السلاسل الزمنية التى تتكون من قرون أو عقود أو سنوات أو حتى شهور وأيام.

2- دراسات عرضية: وتقوم هذه الدراسات على أساس مع المعلومات فى لحظة زمنية واحدة، وقد تأخذ شكل دراسات عن طريق الملاحظة أو استطلاعات الرأى وغيرها.

وثمة طريقة أخرى للتميز بين أنواع البحوث من حيث طريقة النشر، حيث يمكن التمييز بين الكتب والمقالات والرسائل العلمية، والأخيرة يقوم بإعدادها طلاب الماجستير والدكتوراه. ويفترض أن تمثل لهؤلاء تدريبًا على البحث العلمي، وعلى خطوات ومكونات وإجراءات هذا البحث، والتفكير العلمي وأسسه ومتطلباته.

سادساً: مناهج وأساليب البحث الاجتماعي والاعلامي: Social Communication Research Methods

يشير "نعيم" إلى أن هناك فرقاً بين المنهج والأسلوب والأداة، فالمنهج لفظ يشير إلى الطريقة العلمية التي تستخدمها كافة العلوم للوصول إلى المعرفة العلمية. والمنهج العلمي هو الذي يفرق بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية. وتستخدم البحوث الاجتماعية على إختلاف أنواعها منهجاً واحداً هو المنهج العلمي Scientific Method ولكن هذه البحوث تستخدم أساليب مختلفة تبعاً لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة مثل: الأسلوب التاريخي، الأسلوب الوصفي، الأسلوب التجريبي، الأسلوب الاستطلاعي...وغيرها من الأساليب المنهجية الأخرى. غير أن هذا التصنيف يُعد تصنيفاً تعسفياً المقصود منه فقط التوضيح، وذلك لأن الباحث في الواقع قد يستخدم أكثر من أسلوب في البحث الواحد[1]. ويمكننا أن نعطي نبذة مختصرة عن كل منهج على النحو الآتي:

1- المنهج التاريخي: Historical Method

يستخدم علماء الاجتماع الأسلوب التاريخي، عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية، وتطور النظم الاجتماعية، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية. وعند دراستهم لأصول الثقافات، وتطورها، وانتشارها. وعند عقد المقارنات المختلفة بين الثقافات والنظم، بل إن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه. وقد صاحب الأسلوب التاريخي نشأة علم الاجتماع، وقد كان في البداية تطورياً، يميل إلى وضع المراحل التطورية المختلفة للمجتمعات الإنسانية، كما هو عند كونت وسبنسر. ولكن النزعة التطورية بدأت تتلاشى، نظراً لعدم موضوعيتها. وتعد الوثائق سواءً أكانت وثائق شخصية، أم رسمية، أم عامة، من أهم مصادر المعرفة الاجتماعية، كالتاريخ الاقتصادي، والسياسي، والديني، والتربوي، والسكاني وغيرها، ومثل ذلك من الدراسات الوصفية المتكاملة لمجتمع ما في فترة تاريخية معينة، حيث تحتوي هذه الدراسات عادة على معلومات قيمة تفيد عند التحليل.

ومن ثم، فإن إعتماد الباحث على المصادر والكتابات التاريخية التي تؤرخ للفترة التاريخية التي ظهرت فيها المشكلة، ولا يعني إعتماد الباحث الاجتماعي على المصادر التاريخية أن يكون مؤرخاً، بل يعني أن الباحث الاجتماعي يقوم بإعادة قراءة المادة التاريخية ويحللها تحليلاً اجتماعياً مراعياً في ذلك الظروف الاجتماعية والثقافية التي أسهمت بشكل أو بآخر في ظهور المشكلة خلال

مرحلة تاريخية معينة، فضلاً عن الاهتمام بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع خلال هذه المراحل المختلفة. وفي ضوء ذلك يصبح الباحث الاجتماعي من خلال تتبعه لتاريخ المشكلة وجذورها قادراً على فهم حاضرها والتنبؤ بمدى انتشارها في السنوات القادمة، وهو الأمر الذي يؤكد على أن إعتماد الباحث الاجتماعي على الأسلوب التاريخي يُعد أمراً مهماً عند دراسته للمشكلة الاجتماعية.

ويعد المنهج التاريخي أحد المناهج الأساسية في علم اجتماع الاتصال، سواء في الدراسات المبكرة أو الحديثة، ويعتمد هذا المنهج على تحليل الظاهرة الإعلامية أو وسيلة الاتصال التي يقوم بدراستها في سياقها التاريخي، حيث التعرف على الحقائق التاريخية وحركتها، وعقد المقارنات بين الماضي والحاضر، والكشف عن التحولات والتغيرات، وعلاقات التأثير المتبادل بين الماضي والحاضر.

وقد أُجري العديد من الدراسات في المجال الإعلامي، استعانت هذه الدراسات بالمنهج التاريخي، مثل دراسة سومر E. Sommer و"تارا" Tara عام 1999 عن تأثير الصحافة على اتجاهات الأفراد نحو بعض القضايا مثل التعليم والمشاركة السياسية Political Participation خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وكذلك دراسة "نيومان" Newman عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على الثقافة الجماهيرية في الفترة من عام 1930 حتى عام 1950، وهناك دراسات أخرى عديدة اعتمدت على المنهج التاريخي في تحليل الظواهر المتعلقة بالإعلام والاتصال.

2- المنهج الوصفي: Describe Method

يُعد الأسلوب الوصفي من أكثر أساليب البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه. وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع؛ إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، محددة على خريطة، تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته. وقد واكب الأسلوب الوصفي نشأة علم الاجتماع، وقد ارتبطت نشأته بحركة المسح الاجتماعي في إنجلترا، أو منهج "لوبلاي" في دراسة الحالة، ونشأة الدراسات الأنثروبولوجية.

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا الأسلوب هي: أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، هي عدم وجود منهج علمي حقيقي، يصلح لتحليل هذه الظواهر. فلم تكن

الملاحظة خاضعة لقواعد تنظمها، بحيث نعرف بدقة كيفية الملاحظة، وأهمية الظواهر التي تُلاحظ، وأكثرها دلالة. ولذلك فإن المنهج الوصفي يعتمد على خطوات هي:

أ- اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساس في الموضوع مجال الدراسة.

ب- اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر مكونات وحدة الدراسة.
ج- فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة في وظائفها.

وعلى هذا فإن البحوث الوصفية تتم على مرحلتين، مرحلة الاستكشاف والصياغة. ومرحلة التشخيص والوصف المتعمق. وهما مرحلتان مرتبطتان ببعضهما. ويُعد المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، والبحوث السكانية التي تصف المواليد، والوفيات، وتحركات السكان، وتوزيعهم، بحوث وصفية، تمثل الأسلوب الوصفي، ويوفر هذا الأسلوب كثيراً من البيانات والمعلومات التي تزيد المعرفة بالظواهر، وتنمي البصيرة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده.

3- المنهج التجريبي: Experimental Method

التجريب جزء من المنهج العلمي. فالعلم يسعى إلى صياغة النظريات التي تختبر الفروض التي تتألف منها، وتتحقق من مدى صحتها.. والتجربة ببساطة: هي الطريقة التي تختبر بها صحة الفرض العلمي. فالتجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف، التي من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث في الإطار الذي رسمه الباحث وحده بنفسه. والتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل: هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد بإقباله على التعليم؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادي؟. أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث؟.

ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات، تقتضي إتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة، والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع البحث، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج. ويعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات، هي تحديد المشكلة، وصياغة الفروض التي تمس المشكلة، ثم تحديد المتغير المستقل، والمتغير التابع، ثم كيفية قياس المتغير التابع، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم، والوسائل المتبعة في إجراء التجربة. ومع صعوبة تطبيق هذا المهج في العلوم الاجتماعية، إلا أنه طبق فيها، واستطاع أن يغزو علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، تحت تأثير النجاح الذي حققه في العلوم الطبيعية.

4- المنهج المقارن: Compere Method

يمكن القول بأن الأسلوب المقارن، يطبق في علم الاجتماع بكافة فروعه ومجالات دراسته، ذلك أن أي بحث في علم الاجتماع لا يخلو من الحاجة إلى عقد مقارنة ما. وقد استعان به أغلب علماء الاجتماع قديماً وحديثاً، ويمكن ذكر المجالات الرئيسة في علم الاجتماع، التي يمكن أن تخضع للبحث المقارن فيما يلي:

أ- دراسة أوجه الشبه والاختلاف، بين الأنماط الرئيسة للسلوك الاجتماعي.

ب- دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية، والاتجاهات النفسية والاجتماعية في مجتمعات وثقافات متعددة، مثل بحوث الثقافة، والشخصية، ودراسات الطابع القومي.

ج- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات، كالتنظيمات السياسية والصناعية.

د- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، كدراسة معايير الزواج والأسرة والقرابة، أو دراسة المعتقدات الدينية، وكذلك دراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية المختلفة.

هـ - تحليل مجتمعات كلية، وعادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيس السائد للنظم.

5- المسح الاجتماعي: Social Survey

يستخدم مصطلح المسح الاجتماعي للإشارة إلى البحث الميداني الوصفي، الذي يتضمن بيانات كمية عن مشكلة اجتماعية معينة أو ظاهرة محددة في أحد المجتمعات..... ويعرف "موزر" المسح الاجتماعي بأنه منهج يتناول دراسة الخصائص الديموجرافية والبيئة الاجتماعية والأنشطة والآراء والاتجاهات السائدة في جماعة معينة.

وعمومًا، فالمسح الاجتماعي هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه، عن طريق استخدام صحائف الاستبيان أو المقابلات، وإذًا فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف أو جماعة أو مجتمع، غير أن بعض المسوح لا تقتصر على مجرد الوصف، وإنما تتجاوز ذلك إلى التفسير، وفي هذه الحالة يطلق عليها "المسوح التفسيرية" وينقسم المسح الاجتماعي إلى نمطين: وهما المسح الشامل، والمسح بالعينة، فالمسح الشامل يتناول

كل أعضاء مجتمع أو جماعة معينة، مثل القيام بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حي من الأحياء، بهدف تصوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية.

وقد لا يكون هناك ضرورة أو إمكانية لأن يشمل البحث كل هؤلاء السكان، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى المسح بالعينة حيث يتم اختيار عينة من هؤلاء السكان تمثلهم في مختلف خصائصهم، وغالبًا ما يحقق المسح بالعينة أغراض الباحث في الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور الذي يبحثه ولاتجاهاته، خاصة إذا تم اختيار العينة على أساس سليم، والفائدة التي يحققها المسح بالعينة تتمثل في اقتصاد الجهد والوقت والتكاليف.

ويعد منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج استخدامًا في بحوث الاتصال الجماهيري ... وتعد بحوث الرأي العام من أكثر المجالات التي طبق فيها هذا المنهج، فهو يستخدم للكشف عن تأثير المادة الإعلامية على الجمهور المتلقي، ودورها في تشكيل الرأي العام.

ومن الدراسات العالمية التي استعانت بهذا المنهج دراسة "مارتينز ميشيل" Martinez Michael حول تأثير وسائل الإعلام على الاتصال الشخصي، وكذلك معرفة مدى التأثير المباشر لوسائل الإعلام وخاصة الراديو على التعلم وتغيير السلوك، واستند الباحث في تحليله على أحد البرامج الإذاعية، وأجرى مسحًا على عينة كبيرة من المستمعين، ولمعرفة مدى تأثير البرنامج، وجه أسئلة لأفراد العينة قبل البرنامج وبعده.

وأهم البحوث المسحية التي تهم المشتغلين في مجال البحث الاعلامي ما يلي:

1- مسوح الرأي العام، تستهدف هذه المسوح التعرف على الآراء والأفكار والاتجاهات والمفاهيم، والقيم والدوافع والمعتقدات والانطباعات، والتأثيرات المختلفة لدى مجموعة معينة من الجماهير تبعاً للهدف من إجراء المسح.

2- مسح جمهور وسائل الاعلام، ويُقصد به جميع قراء الصحف ومستمعي الإذاعة ومشاهدي التليفزيون.

3- مسح وسائل الاعلام، وهو نوع من الدراسات تستهدف التعرف على شخصية وسيلة الاعلام من الجوانب المختلفة، من حيث أرقام التوزيع الجغرافي، وعدد أجهزة الراديو والتليفزيون المتاحة وتطورها. كذلك يتم دراسة متوسط عدد القراء لكل صحيفة من الصحف، ومتوسط عدد مشاهدي

التليفزيون، وعدد مستمعي الراديو، إضافة إلى الجوانب الفنية والانتاجية لكل وسيلة من وسائل الاعلام، ومدى الاستفادة من هذه الجوانب في نشر أو عرض أو إذاعة المواد الاعلامية، والأهم من ذلك أن هذه المسوح تساعد في دراسة الجو النفسي الذي تهيؤه كل وسيلة اعلامية، مما يؤدي إلى تقبل الأفكار والمعلومات والاتجاهات التي تتضمنها المادة الاعلامية المنشورة أو المعروضة أو المذاعة(2).

سابعاً: طرق وأدوات البحث الاجتماعي والاعلامي:

يتوقف إختيار الباحث على الأداة أو الأدوات Tools اللازمة لجمع البيانات من الميدان على عوامل عدة، حيث أن بعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث عن غيرها، إضافة إلى أن جمهور البحث(العينة) وخصائصهم تفرض على الباحث إختيار أداة معينة دون الأخرى، بحيث تتناسب هذه الأداة مع طبيعة جمهور البحث وخصائصه الاجتماعية والثقافية والمهنية والعمرية، ......وغيرها من الخصائص الأخرى.

وقد يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات من الميدان، وقد يعتمد على أكثر من أداة، ومن ثم يمكنه الجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق جمع البيانات، بحيث يمكنه تناول الظاهرة أو المشكلة من جوانبها المختلفة(3).

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الأدوات التي تستخدم في مجال البحوث الاجتماعية، وعلى الرغم من إختلاف مسمياتها (أداة أم وسيلة)، وذلك نظراً لاختلاف التوجهات النظرية والأيديولوجية للمشتغلين بعلم الاجتماع، إلا أن ثمة إتفاقاً عاماً على تحديد الأدوات الرئيسية التي يُشيع استخدامها في البحوث الاجتماعية. ويمكننا أن نعطي نبذة مختصرة عن تلك الأدوات فيما يأتي:

1- الملاحظة: Observation

تعتبر الملاحظة وسيلة مهمة من وسائل جمع البيانات، ونظراً لأهميتها، فقد إستخدمت في الماضي – وما تزال – تستخدم في الحاضر في مجال الدراسة والبحث. وثمة فروق كثيرة بين الملاحظة السريعة العابرة التي يقوم بها الانسان في ظروف الحياة العادية، والملاحظة العلمية التي تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة وموضوعية، ووفق قواعد محددة بهدف الكشف عن تفاصيل الظاهرة التي يدرسها، هذا إضافة إلى معرفة العلاقات التي تربط بين عناصر الظاهرة

ومكوناتها الأساسية. كما تتميز الملاحظة العلمية أيضاً بأنها ملاحظة مخططة بطريقة علمية منظمة بغرض تحقيق الأهداف التي حددها الباحث منذ البداية.

ونظراً لأهمية الملاحظة العلمية في البحث الاجتماعي، فإن الباحث يقوم بتسجيل ملاحظاته عن الظاهرة التي يدرسها بدقة وموضوعية. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن الملاحظة العلمية تمثل مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات(4).

ومن ثم، فإن جوهر وأهمية الملاحظة لا يتمثل فقط في مجرد تسجيل ووصف الوقائع والأحداث، وإنما المهمة الصعبة التي تواجه الباحث الذي يستخدم هذه الأداة في جمع البيانات والمعلومات تتمثل في مدى قدرته على إدراك العلاقات بين جوانب وأبعاد وعناصر الظاهرة التي يدرسها. وهذا يعني أن إستخدام الملاحظة في البحث العلمي بصورة عامة، وفي البحث الاجتماعي بخاصة يتطلب من الباحث أن يكون لديه قدرات ومهارات خاصة تمكنه من تسجيل ملاحظاته بدقة وموضوعية من جانب، وقدرة على تحليل وتفسير الملاحظات التي يجمعها عن الظاهرة موضوع الدراسة من جانب آخر.

وعلى الرغم من أهمية الملاحظة، إلا أن هناك بعض الحالات التي يصعب معها استخدام هذه الوسيلة في جمع البيانات الميدانية مثل: دراسة ظاهرة معينة في مرحلة تاريخية بعيدة، دراسة بعض الأزمات والخلافات الأسرية...وغيرها من الظواهر الأخرى التي يصعب على الباحث أن يتواجد أثناء حدوثها(5).

ودون الدخول في تفاصيل نظرية حول أنواع الملاحظة(البسيطة والمنظمة، والملاحظة بالمعايشة أو بالمشاركة)، فإنه يمكننا التركيز فقط على أن الملاحظة العلمية المقصودة المباشرة(سواء المحددة أم غير المحددة)، تتطلب إجراءات تضمن دقتها ودلالاتها بالنسبة للمشكلة موضوع الدراسة. وتتمثل هذه الاجراءات في ضرورة أن يصمم الباحث إستمارة تتضمن مجموعة من العناصر والقضايا التي تتصل بمشكلة البحث، والتي يرغب في جمع معلومات عنها من مجتمع البحث. ثم يبدأ الباحث بتسجيل ملاحظاته بدقة وموضوعية بعيداً عن إنطباعاته الشخصية، ثم يقوم الباحث بتحليل وتفسير الظاهرة في ضوء الملاحظات التي قام بتسجيلها والتي تعكس الظاهرة في الواقع، ثم يُعد تقريراً بذلك.

2- **المقابلة:** Interview

تعتبر المقابلة أداة أو وسيلة من وسائل جمع البيانات من الميدان من أشخاص لهم خبرة مباشرة أو غير مباشرة بالظاهرة التي يدرسها الباحث، أي أنها أداة للحصول على ملاحظات وآراء الناس حول أمور أو أحداث لا يستطيع الباحث أن يلاحظها بنفسه، وذلك عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة إليهم. ويتطلب إجراء المقابلة أن يتواجد الباحث مع المبحوث وجهاً لوجه، ثم يقوم بتوجيه الأسئلة للمبحوث، ويُدون الاجابات بنفسه. فضلاً عن أن صياغة الأسئلة يجب أن تتفق وطبيعة وخصائص جمهور البحث الذي تتم معه المقابلة(أن تُصاغ الأسئلة باللغة العامية)، حيث يشترط في استخدام المقابلة أن يكون جمهور البحث من الأميين أو المرضى العقليين أو الأطفال الأحداث...وغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى التي لا تجيد القراءة والكتابة.

وثمة أنواع كثيرة ومتنوعة للمقابلات، حيث يمكن تصنيفها وفقاً لأكثر من متغير أو أساس على النحو الآتي: فمن حيث الغرض من المقابلت، يمكن التمييز بين مقابلات تشخيصية أو علاجية أو مقابلات بحثية، ومن حيث عدد الباحثين الذين يقومون بإجراء المقابلة وعدد المبحوثين الذين توجه إليهم الأسئلة في المقابلة الواحدة، يمكن التمييز بين: مقابلات(**فردية – فردية**) أي تلك التي يقوم بها باحث مع مبحوث، ومقابلات(**جماعية – فردية**)، أي يقوم بها مجموعة من الباحثين مع مبحوث واحد، ومقابلات(**فردية – جماعية**) أي تلك التي يقوم بها باحث مع مجموعة من المبحوثين، وأخيراً مقابلات(**جماعية**)، وهي التي يقوم بها مجموعة من الباحثين مع مجموعة من المبحوثين(مقابلات مفتوحة).

وهناك تصنيف آخر للمقابلات وفقاً لطبيعة الأسئلة التي تتضمنها صحيفة المقابلة، فهناك(**المقابلة المقننة**)، وهي التي تكون محددة تحديداً دقيقاً، وينصب هذا التحديد على عدد من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين وترتيبها ونوعها، سواء أكانت هذه الأسئلة مفتوحة أو مغلقة. ويشترط على القائم بالمقابلة أن يوجه الأسئلة إلى جميع المبحوثين بنفس الأسلوب وبنفس الترتيب وبنفس الطريقة. أما (**المقابلة غير المقننة**) فهي التي لا تحدد أسئلتها أو فئات الاستجابات لهذه الأسئلة مسبقاً. ويستخدم هذا النوع من المقابلات في البحوث الاجتماعية للحصول على بيانات متعمقة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وبقدر ما تكون استجابات المبحوث تلقائية بقدر ما تحقق المقابلة أهدافها.

3- الاستبيان: Questionnaire

على الرغم من أن الاستبيان كأداة لجمع البيانات يمكن استخدامه في كل من البحوث الاستطلاعية والوصفية والتجريبية، إلا أنه أكثر استخداماً وملاءمة للبحوث الوصفية، وبخاصة فيما يُطلق عليه المسوح الاجتماعية، وذلك لأن المسح الاجتماعي يتطلب الحصول على بيانات عن وقائع محددة من عدد كبير نسبياً من الأشخاص لا يستطيع الباحث مقابلتهم أو الانتقال إليهم، لما يتطلبه من وقت وجهد وتكاليف كثيرة. ووفقاً لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة، فإن الباحث قد يستخدم الاستبيان كأداة وحيدة لجمع البيانات، وقد يستخدمه كأداة مساعدة إلى جانب أدوات بحثية أخرى كالملاحظة أو المقابلة أو التحليلات الاحصائية(6).

ويتوقف استخدام الباحث للإستبيان كأداة لجمع البيانات على مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

1- إذا كان جمهور البحث(العينة) منتشرون في أماكن متفرقة، ويصعب الاتصال بهم شخصياً. في هذه الحالة يستطيع الباحث أن يرسل إليهم الاستبيان عن طريق البريد، أو عن طريق الانترنت، ومن ثم يحصل منهم على البيانات المطلوبة بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن.

2- أن يكون مصدر المعلومات أشخاصاً يجيدون القراءة والكتابة بدرجة كافية تمكنهم من استيعاب الأسئلة والاجابة عليها.

3- يساعد الاستبيان في الحصول على بيانات حساسة أو حرجة، ففي أحيان كثيرة يخشى المبحوث أن يعلن رأيه والتصريح به أمام الباحث

4- لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات، نظراً لأن الاجابة على أسئلة الاستبيان وتسجيلها لا يتطلب إلا المبحوث وحده دون ضرورة لوجود الباحث.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة للاستبيان، إلا أنه لا يخلو من عيوب تجعله غير صالح للاستخدام بالنسبة لجميع المواقف، من تلك العيوب ما يأتي:

1- نظراً لأن الاستبيان يعتمد على القدرة اللفظية، فإنه لا يصلح إلا إذا كان المبحوثون مثقفين، أو على الأقل ملمين بالقراءة والكتابة.

2- تتطلب صياغة أسئلة استمارة الاستبيان عناية فائقة، بحيث تكون محددة ودقيقة وواضحة.

3- لا يصلح الاستبيان إذا كان عدد الأسئلة كبيراً، لأن ذلك قد يؤدي إلى ملل المبحوثين، ومن ثم التأثير سلبياً على استجاباتهم على جميع الأسئلة.

4- نظراً لعدم وجود الباحث مع المبحوث، فإنه لا يستطيع التحقق من صدق البيانات بملاحظة السلوك العام للمبحوث أو بمشاهدة بعض الظواهر التي تؤكد له صحة البيانات أو عدم صحتها(7).

4- دراسة الحالة: Case Study

ثمة اختلاف بين علماء الاجتماع والمشتغلين بالبحث الاجتماعي حول ما إذا كانت دراسة الحالة تمثل منهجاً يندرج تحت مناهج البحث الاجتماعي، أم إعتبارها أداة أو وسيلة أو طريقة من طرق جمع البيانات. وترجع هذه الاختلافات إلى تباين التوجهات النظرية والفكرية التي يتبناها وينطلق منها كل منهم. ودون الدخول في تفاصيل وتحليلات منهجية ونظرية، يمكننا القول أن دراسة الحالة تُعد طريقة أو وسيلة علمية من وسائل جمع البيانات أو المعلومات في البحوث العلمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية المختلفة. ومن ثم قد تكون وحدة الدراسة(دراسة الحالة) سواء كانت هذه الحالة(فرداً أو جماعة أو مجتمعاً محلياً، أو قد تكون دراسة تنظيم اجتماعي أو مؤسسة مجتمعية)، حيث يتوقف ذلك على نوعية الدراسة ونوعية الأساليب المنهجية المستخدمة فيها.

ولذلك، فإن الباحث الذي يستخدم طريقة دراسة الحالة – بغض النظر عن مصدر أفكاره ومعلوماته- ينبغي عليه أن يؤلف بين المعلومات والبيانات التي يجمعها بواسطة هذه الأداة، بحيث يتمكن من تفسيرها وتوضيح العلاقات والارتباطات بين عدد من العوامل والمتغيرات المختلفة التي تؤثر في البحوث، وكيفية هذا التأثير ودرجته ومعدلاته. وعلى الباحث أيضاً أن يدلل على تحليله ورؤيته للأمور التي تتعلق بالحالة التي يدرسها بالاستعانة ببعض الشواهد الأمبريقية(الميدانية) التي يؤيدها، أو تلك التي تتعلق بالأحداث المهمة، أو وصف الأشخاص المؤثرين في حياة موضوع دراسته، أو في سلوك المبحوث ذاته، أو التغيرات التي تطرأ على إتجاهاته(8).

*** مزايا دراسة الحالة وعيوبها:**

1- تستخدم طريقة دراسة الحالة في مجال علم الاجتماع أساساً لما تلقيه من ضوء على بعض النقاط والاعتبارات المهمة التي يمكن أن تقود إلى المزيد من البحوث على عينات أكبر حجماً، ومن ثم تهدف هذه الطريقة إلى الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن.

2- تُعد دراسة الحالة من الطرق المهمة والأدوات المختارة لدراسة ديناميات التغير(سواء كان هذا التغير على المستوى الشخصي أو على مستوى الجماعة أو على مستوى المجتمعات المحلية).

3- إن استخدام دراسة الحالة يتيح للباحث الفرصة لجمع بيانات ومعلومات تفصيلية وعميقة عن حالات قليلة ومحددة، وذلك لأنها طريقة لا تركز على دراسة مجموعات أو عينات كبيرة العدد.

ويعتمد الباحث على المقابلة الكيفية المتعمقة، حيث يحدد الباحث مجموعة من القضايا والمحاور الأساسية المرتبطة بمشكلة البحث، ويقوم بطرحها على المبحوث في حوار مفتوح بينهما، ويستطيع الباحث من خلال الحوار أن يستنبط من استجابات المبحوث محاور وقضايا أخرى رئيسية أو فرعية لم يكن قد وضعها في حسبانه قبل إجراء المقابلة، ومن ثم يمكنه بذلك أن يتوصل إلى معلومات أعمق وأشمل عن الظاهرة التي يدرسها، وهو الأمر الذي يمكنه من تقديم تفسيرات جيدة تشتمل على الجوانب المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة(9).

وعلى الرغم من المزايا المتعددة التي يحققها استخدام دراسة الحالة، إلا أنها لا تخلو من العيوب وأوجه القصور، **من تلك العيوب ما يأتي:**

1- إن استخدام طريقة دراسة الحالة لا يتيح للباحث الفرصة لتعميم النتائج التي يتوصل إليها، أو إصدار أحكام عامة على مجموعة مماثلة أكبر عدداً، على الرغم من أن ظروف الحالة(محل الدراسة) قد تلقي بعض الضوء على ما يحدث للأشخاص الذين لهم نفس الخبرات ونفس الخصائص والسمات الاجتماعية.

2- أحياناً يصعب على الباحث أن يحدد لنفسه الوقت الذي ينبغي أن يكف فيه عن جمع المادة الخاصة بدراسة حالة معينة. فهناك تفاصيل كثيرة قد تبدو في نظر الباحث مهمة، ومن ثم يتتبعها لاعتقاده أنها ترتبط بالموضوع، وأن معرفة هذه التفاصيل تفيد في إلقاء الضوء على ظروف الحالة المدروسة، ومن ثم، فالأمر يتطلب من الباحث ضرورة أن يلتزم بإطار نظري أو مرجعي شامل وواضح يوجهه في عملية جمع البيانات وتنظيمها.

وثمة طرق وأساليب أخرى يلجأ إليها الباحثين لجمع البيانات منها: الإخباريين، والشخص الاخباري هو الشخص المحلي الذي يختاره الباحث لعدة إعتبارات منها: درايته الواسعة بما حدث – ويحدث – في مجتمع البحث، أو لكبر سنه وخبرته الكبيرة بتراث المجتمع، أو لثقة الباحث بأن هذا

الشخص سيزوده بمعلومات كافيه عن المجتمع الذي يقوم بدراسته، أو لأنه سيعطي الباحث تفسيرات واضحة لبعض الظواهر الاجتماعية التي يشوبها الغموض بالنسبة للباحث. ويشترط أن لا تتعارض المعلومات التي يدلي بها الإخباري مع ما يسمعه أو يراه الباحث في مجتمع الدراسة.

ويتطلب الإعتماد على الإخباريين كمصدر للبيانات أن يحدد الباحث مجموعة المحاور والقضايا التي يطرحها على الإخباري أثناء المقابلة المفتوحة والمتعمقة. ويجب أن تكون هذه المحاور ذات صلة مباشرة بمشكلة البحث، بحيث يتمكن الباحث من تسجيل هذه المعلومات وترتيبها وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها بما يحقق الأهداف الأساسية للبحث.

5- استخدامات تحليل المضمون في البحوث الاجتماعية والاعلامية:

يحتل تحليل المضمون Content Analysis أو المحتوى كطريقة للبحث العلمي مكانة مهمة بين طرق وأدوات ووسائل جمع البيانات الأخرى. وترجع تلك الأهمية لإرتباط تحليل المضمون بطرق ووسائل الاتصال المختلفة، التي يتم من خلالها إنتقال الأفكار والمعاني والقين من وإلى الأفراد والجماعات والمجتمعات، وبخاصة ما يتعلق بالكلمة أو الصورة أو كلتيهما معاً، سواء أكانت مقروءة أم مسموعة أم مشاهدة. وهذا يعني أن طريقة تحليل المضمون وثيقة الصلة بمحتوى ومضمون الاتصال Communication بما يتضمنه من أطراف وأهداف ومعان ورموز وقيم.

وقد أشار "برلسون " Berelson إلى معنى تحليل المضمون في مؤلفه تحليل المحتوى في البحث الاتصالي بأنها عبارة عن أسلوب البحث الذي يستهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي لمحتويات الظاهرة(10).

وإذا أراد الباحث الوقوف على محتوى الاتصال أو دراسة ثقافة أي مجتمع من المجتمعات، أو إجراء دراسة تحليلية لعملية التفاعل الاجتماعي، فإنه يستخدم تحليل المضمون، وهي أداة أو أسلوب يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار منهج متكامل "الحصر" في الدراسات الاعلامية.

أولاً: تعريف تحليل المضمون: تُعرف تحليل المضمون بأنها:

1- محاولة للوصول إلى وصف سببي للمضمون من أجل الكشف موضوعياً عن طبيعة المثيرات وعمقها وتأثيراتها النسبية.

2- تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق الاتصال بطريقة منطقية وكمية.

3- الوصف الكمي الموضوعي لأي سلوك مؤثر.

4- الوصف الكمي الموضوعي المنظم للمحتوى الظاهر للاتصال.

ثانياً: خصائص تحليل المضمون:

1- يُعد تحليل المضمون أسلوباً أو طريقة للبحث تستخدم مع غيرها من الأدوات.

2- تستهدف تحليل المضمون توضيح الدوافع والأهداف التي يرمي إليها الباحث، ومعرفة مدى تأثير محتوى مادة الاتصال في أفكار الجمهور واتجاهاتهم.

3- يقوم تحليل المضمون على أساس مسلمة أساسية مؤداها: أن لكل إنسان بصمة فكرية تميز شخصيته، وتكشف عن هويته، أي أنه من الممكن إعتبار السلوك اللغوي للانسان – شفوياً كان أم تحريرياً – يمثل أدق تعبيراً عن هويته وميوله واتجاهاته.

4- يسعى تحليل المضمون إلى وصف المضمون الصريح أو المحتوى الظاهر للمادة الاعلامية.

5- لا يقتصر تحليل المضمون على المحتوى فقط، بل يشمل كذلك لجوانب الشكلية.

6- يتميز تحليل المضمون بالموضوعية Objective ويخضع للمتطلبات المنهجية.

7- يُستخدم تحليل المضمون في مجالات بحثية متنوعة كالاعلام وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية...وغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى.

8- يقدم تحليل المضمون للقارئ وصفاً موضوعياً منظماً وكمياً للمحتوى الذي أخضعه الباحث للدراسة.

ثالثاً: محتوى تحليل المضمون:

ثمة محاولات عديدة يستخدم فيها تحليل المضمون، وهناك مادة بحثيه يستخدمها الباحثون منها: الشعارات التي تستخدم في المناسبات المختلفة، وتحليل المسلسلات والأفلام والصحف التي عالجت موضوعاً معيناً أو فترة زمنية محددة، وتحليل شخصية الكاتب، وكذلك تحليل النكتة والأدب

الشعبي، وبرامج الاذاعة والتليفزيون، وتحليل القيم التي تتضمنها الأعمال والمواد الأدبية. بمعن أكثر شمولاً، إن تحليل المضمون تمثل أداة لتحليل المواد الاعلامية بصورة عامة.

رابعاً: استخدامات تحليل المضمون: تستخدم تحليل المضمون في مجالات عديدة منها:

1- دراسة التفاعل الاجتماعي:

يستخدم تحليل المضمون في دراسة عملية التفاعل الاجتماعي Social Interaction داخل الأنساق الاجتماعية Social Systems الصغيرة كالجماعات الاجتماعية Social Groups والكشف عن اتجاهات هذا التفاعل. ويقوم الملاحظون بطريقة غير مباشرة بتسجيل التصرفات والأفعال التي تصدر عن الأفراد، ثم تحليلها للوصول إلى أنماط التفاعل في الجماعات الصغيرة، مما يساعد على الكشف عن بناء هذه الجماعات وديناميتها الداخلية.

2- الدراسات العلاجية:

لقد إستُخدم تحليل المضمون في دراسة التفاعلات الدائرة في العمليات العلاجية Proses Therapy في مجال الخدمة الاجتماعية Social Work والطب النفسي، وكان الهدف من تلك الدراسات هو التعرف على العوامل المؤثرة في العلاقة بين المعالج والعميل(المريض)، حيث لوحظ أن هذه العلاقة تتغير في مضمونها الأساسي خلال الزمن، وباختلاف طرق العلاج. كما أن طريقة تحليل المضمون قد طُبقت في اليابان على الخطابات المتبادلة بين بعض الأفراد، الذين يطلبون المشورة بخصوص مشكلات حياتهم اليومية من خلال الأبواب المخصصة لذلك في الصحف والمجلات، وذلك للكشف عن نوعية هذه المشكلات وتشخيصها ومعرفة أسبابها، ومن ثم تفسيرها، وتقديم الحلول المناسبة لأصحابها.

3- دراسة القيم:

يُستخدم تحليل المضمون في دراسة القيم Values دراسة علمية كمية، فقد قام " رالف وايت " أحد علماء النفس الاجتماعي بتحليل كتاب " الولد الأسود " بقصد التأكيد على مدى إمكانية دراسة القيم علمياً، وتوضيح طبيعة ومدى استخدام تحليل المضمون بوصفه أسلوباً في البحث العلمي. كما قام بتحديد فئات للقيم وصنفها إلى(قيم اجتماعية، قيم فيزيقية، قيم علمية، قيم معرفية...إلخ)، ثم

وضع رموزاً تشير إلى كل قيمة من تلك القيم، ثم قام بتبويب هذه الرموز في جداول رقمية، بقصد تفسير كل نتيجة رقمية في ضوء الصورة الشاملة.

4- دراسة الحالة السيكولوجية:

يستخدم القائم بعملية الاتصال تحليل المضمون لدراسة الحالة السيكولوجية Psychological Case ، وذلك من خلال تحليل مضمون أنواع الاتصال Communication التي يقوم بها الأفرادن كالخطابات وسير الحياة، وما يقدمه المحررون في الصحف، ومعدو البرامج الاذاعية والتليفزيونية، بوصفها تعبر عن دوافعهم واتجاهاتهم.

5- دراسة بعض البرامج الثقافية للمجتمعات الانسانية:

لقد استخدم تحليل المضمون في الكشف عن بعض سمات الطابع القومي للشخصية والمجتمع، مثل الدراسة المشهورة التي قام بها " السيد عويس "، والتي تناولت ملامح المجتمع المصري المعاصر، وذلك من خلال ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي(القاهرة)، وتحليل مضمون تلك الرسائل كماً وكيفاً.

6- دراسة وسائل الاتصال الجماهيري:

تستخدم تحليل المضمون في دراسة وسائل الاتصال الجماهيري Mass Communication، وذلك بقصد التعرف على مضمونها وما تحويه، وما تشتمل عليه من أهداف، ويُعد هذا النوع من الدراسات من أكثرها جذباً للإنتباه لدى عدد كبير من المشتغلين بالرأي العام، ووسائل الاتصال الجماهيري بصورة عامة.

7- دراسة سوسيولوجيا الأدب:

لقد تنامى استخدام تحليل المضمون في مجال دراسة الظاهرة الأدبية دراسة تحليلية اجتماعية في العقود الأخيرة، وذلك بغرض معرفة مدى مواكبة الأدب لظواهر الحياة الاجتماعية والقضايا الجماهيرية. وقد نتج عن ذلك محاولة تطوير الأساليب الفنية المستخدمة في البحث الاجتماعي Social Research لدراسة الأعمال الأدبية، وهو الأمر الذي أتاح الفرصة لأن يغزو تحليل المضمون هذا المجال، ومن ثم فقد حقق نتائج عديدة مهمة وإيجابية.

خامساً: وحدات تحليل المضمون: يمكن حصر وحدات تحليل المضمون في خمسة أنواع هي:

1- وحدة الكلمة، فالكلمة هي أصغر وحدة تُستخدم في تحليل المضمون، وقد تشير إلى معنى رمزي معين، كما قد تتحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفاهيم Concepts التي تعطيها معناً خاصاً. وعندما تستخدم الكلمة بوصفها وحدة في تحليل المضمون، فإن الباحث يضع قوائم يُسجل فيها تكرارات وردت كلمات أو فئات مختارة بشأن المادة موضوع التحليل. وتستخدم الكلمة في التحليل الأدبي والسياسي ومواد الاتصال التعليمي.

2- وحدة الموضوع، ويُقصد به الوقوف على العبارات أو الأفكار الخاصة بمسألة أو موضوع معين، ويعتبر الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون عند دراسة الآثار المترتبة على الاتصال، وتأثيراتها في تكوين الاتجاهات وتشكيلها لدى جمهور المتلقين.

3- وحدة المفردة، ويُقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكونكتاباً أو مقالة أو قصة أو حديثاً إذاعياً، أو برنامجاً أو خطاباً، وتُستخدم المفردة كوحدة للتحليل إذا كان هناك عدة مفردات.

4- وحدة الشخصية، ويُقصد بها تحديد نوعية وخصائص الشخصية Personality Feature الرئيسية التي ترد في العمل الأدبي بصفة خاصة، وقد تكون الشخصية خيالية، كما أنها قد تكون كذلك حقيقية.

5- وحدة المساحة والزمن، وتتمثل في تقسيم المضمون وفقاً لتصنيفات مادية، سواء بالنسبة لمواد الاتصال المقروءة مثل: الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المواد المسموعة مثل: عدد الدقائق التي يستغرقها برنامج معين، أو المواد المرئية المسموعة مثل: طول الفيلم أو مدة إذاعة برنامج تليفزيوني.

سادساً: فئات تحليل المضمون:

يعتمد تحليل المضمون في دقته على تصنيف المادة الاعلامية المراد تحليلها حسب مضمونها إلى فئات لتحليل المضمون Categories of Analysis، ذلك التصنيف يسهم إسهاماً مهماً في التحليل العلمي من أي نوع. فالتصنيف كما يقول " هوايت هيد " نصف الطريق للوصول إلى الحقيقة. ويجب أن تكون الفئات محددة تحديداً دقيقاً وواضحاً وجامعاً مانعاً، بقدر استطاعة الباحث. **ومن نماذج فئات التحليل ما يأتي:**

1- فئات التحليل الكمي(ماذا قيل؟):

توجد عدة فئات تندرج تحت ماذا قيل في مادة الاتصال، ولعل أكثر الفئات عمومية في دراسة تحليل المضمون هي فئة موضوع الاتصال، وهي فئة عامة تتعلق بالموضوع الذي تدور حوله مادة الاتصال. ثم فئة إتجاه مضمون الاتصال، وتتمثل في تعرف وجهات نظر منتج مادة الاتصال، ثم فئة المعايير التي تُطبق على مضمون الاتصال، وهي تتعلق بالمعايير التي يضعها الباحث للحكم على مادة الاتصال، وعادة ما يلجأ الباحث إلى وضع مقياس كمي يُصنف وفقاً له الاتجاهات المختلفة.

ثم فئة القيم، وتتعلق بالتعرف على القيم التي تتضمنها مادة الاتصال، ثم فئة طرق تحقيق الغايات، وهي التي تحدد الطرق التي تُستخدم في تحقيق الأهداف والغايات داخل المضمون. أما فئة السمات، فتشير إلى السمات الشخصية للأفراد المذكورين في مادة الاتصال مثل: السن، النوع، المهنة....وغيرها من الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية الأخرى.

وأيضاً فئة الفاعل، وتتعلق بتحديد الأشخاص الذين يقومون بالأدوار الأساسية في قصة أو رواية، ثم فئة المرجع، ويُقصد به الشخص أو الجماعة التي تُساق التعبيرات على لسانها، ثم فئة المكان، وتتعلق بتحديد المكان الذي تصدر عنه مادة الاتصال، وأخيراً فئة المُخاطبين، أي الجماعات التي توجه إليها مادة الاتصال(الجمهور).

2- فئات التحليل الكيفي(كيف قيل؟):

تشتمل فئات التحليل الكيفي على فئات كثيرة، منها: فئة شكل أنواع الاتصال، فإذا كان مصدر التحليل كتباً مثلاً، يتم تصنيف شكلها إلى روائية وغير روائية، ثم فئة الشكل، الذي يتخذه الموضوع، بقصد الكشف عن شكل العبارات التي ترد في المضمون، ومدى ما تعبر عنه من حقائق أو معاني. ثم فئة التعبير، ويُطلق عليها (الفئة الانفعالية)، وتتعلق بقياس مدى الانفعال الذي يظهر في المضمون، وأخيراً فئة الوسيلة، ويُقصد بها الوسيلة التي يتبعها المضمون كالتقييم أو الاستشهاد بمصادر أخرى.

ومن ثم، فإن الوصف الكمي لمضمون مادة الاتصال يحتل أهمية خاصة لدى الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة، فالأرقام لها مدلولات محددة، بمعنى أن تكرار خواص فئات معينة في مادة

الاتصال هي في حد ذاتها تمثل عاملاً مهماً من عوامل الاتصال. ولذلك يصبح تحليل المضمون صحيحاً عندما تتساوى أوزان وحدات المحتويات التي يستخدمها الباحث(11).

ثامناً: تحليل المضمون والانترنت:

لقد أدى ظهور الانترنت وانتشاره، وتزايد عدد مستخدميه إلى فتح آفاق جديدة أما الباحثين في مجال دراسات تحليل المضمون ووضع أمامهم بعض التحديات. وقد تمثلت هذه الآفاق الجديدة في (وجود أنواع جديدة من المضامين التي يمكن تحليلها مثل تحليل نوعيات جديدة من الاعلانات المرتبطة بتلك الوسيلة الجديدة مثل: المنتديات والمواقع الشخصية والبريد الإلكتروني، وأيضاً إمكانية البحث بسرعة وكفاءة عالية عن أي موضوع بواسطة محركات البحث المختلفة، هذا إضافة إلى وجود المضمون على شبكة الانترنت، وليس على ورق من خلال أي وسيلة أخرى، قد وفر على الباحثين ضرورة الاحتفاظ بنسخ ورقية من المضمون)(12).

وإذا كان إختيار الباحث للاستبيان أو المقابلة كأدوات لجمع البيانات يتوقف على طبيعة وخصائص جمهور البحث(أفراداً وجماعات)، فإن اختيار الباحث لطريقة تحليل المضمون يتوقف أيضاً على طبيعة مشكلة البحث من جانب، وخصائص العينة ومصادر البيانات من جانب آخر. ويلجأ الباحث إلى استخدام تحليل المضمون في حالة ما إذا كان جمهور بحثه ليس أفراداً أو جماعات، كما هو الحال بالنسبة للاستبيان والمقابلة، وإنما تستخدم هذه الطريقة إذا كانت المصادر التي يعتمد عليها الباحث تتمثل في الأعمال الفنية على اختلاف أشكالها وطبيعتها(أفلام سينمائية، مسرحيات، أغاني، مسلسلات...إلخ)، هذا إلى جانب الأعمال الأدبية كالروايات والقصص والمقالات، وكذلك الأعمال الصحفية بأنواعها المختلفة.

وعلى ذلك، فإن استخدام تحليل المضمون في البحث الاجتماعي يفرض على الباحث الالتزام بخطوات محددة، حيث تختلف المادة المراد تحليل مضمونها حسب طبيعة مشكلة البحث، فقد يختار الباحث مجموعة من الصحف أو الكتب أو الخطابات أو المقالات أو الأفلام أو السير الشخصية ليقوم بتحليلها، حيث يتم التحليل وفق خطة محددة ومنظمة يضعها الباحث، هذه الخطة لا تختلف كثيراً عن خطط البحث في العلوم الاجتماعية، كما أنها لا تختلف كثيراً عن الخطوات العامة التي يتبعها الباحث في استخدامه للطرق والأدوات الأخرى كالمقابلة أو الاستبيان أو الملاحظة.

المراجع

1- أنظر:

- سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، جامعة عين شمس، بدون دار نشر، بدون تاريخ، 37.

- صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1982.

-Therese L.Baker, "Doing Social Research", California State University, San Macros, 1994.

- Erich Goode, "Sociology", Englewood Cliffs, New Jersey, 1988.

2- بسام مشاقبة، مناهج البحث الاعلامي وتحليل الخطاب، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 60-61.

3- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 6،مكتبة وهبة،القاهرة،1977.

4- محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.

5- محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، ط 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

6- سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 65.

7- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي...، مرجع سابق، ص ص 321-323.

8- Berelson, "Content Analysis in Communication Research", Free Press, New York, 1952.

9- سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 138.

10- <u>للمزيد من التفاصيل حول استخدامات تحليل المضمون في مجال الاتصال والاعلام أنظر:</u>

- محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي...، مرجع سابق، ص 172.

- شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الاعلامية، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009، ص ص 138-144.

- إسماعيل عبد الفتاح، محمد منصور هيبة، البحث الاعلامي: اتجاهات وقراءات في حلقة البحث الصحفي والاعلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، 2009، ص ص 191-198.

- محمود حسن اسماعيل، مناهج البحث الاعلامي، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 2011، ص ص 168-172.

- محمد منير حجاب، أساسيات البحوث الاعلامية والاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 2، القاهرة، 2003، ص ص 152-159.

- بسام مشاقبة، مناهج البحث الاعلامي وتحليل الخطاب، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص ص 59-73.

- شـريف درويش اللبـان، هشـام عطيـة عبـد المقصـود، مقدمـة في منـاهج البحث الاعلامي، الـدار العربيـة للنشـر والتوزيع، ط 2، القاهرة، 2012، ص ص 92-97.

.chrara Fax, " Content Analysis: Methods and Mentoring", 2006 -

,"Mary Nesbitt,Limor Peer, " content Analysis Methodology -

.www.readersship.org

Florian Kohlbacher, "the Use of Qualitative Content Analysis in Case Study Research", -
.2006. www.qualitative-research.net

Hsiu-Fang Hsieh, Sarah E.Shannon, "three Approaches to Qualitative Content -
.analysis", Qualitative Health Research, Vol.15, No.9, November 2005

- محمد البخاري، الدراسات الاعلامية وتحليل المضمون الاعلامي،

Mahammed-2009.blogspot.ae

- كامل القيم، المحتوى الاعلامي ومنهج تحليل المضمون، 2008 itfctk.ahlamontod.net

- حسن ابراهيم عبد العظيم، منهجيات في دراسة الاتصال، الحوار المتمدن، العدد 3482، 2012.

.www.alhewar.org

11- See:

- Erich Goode, "Sociology", Op, Cit, pp.45-47

- صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية....، مرجع سابق، ص ص 183-200.

12- شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الاحصـائية في الدراسـات الاعلاميـة....، مرجـع سـابق، ص 164.

الفصل التاســـع

التغير الاجتماعي والثقافي

المفهوم – العوامل - الأنماط

تعتبر ظاهرة التغير Change في الوقت الماثل من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، وخاصة بعد الحربين العالميتين، فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغيير المخطط من أجل إحداث تنمية حقيقية هادفة. وهكذا فلم يعد حدوث التغير يسير تلقائياً دون توجيه واع، وإنما يتم وفق خطة مدروسة، فهو إذا تغيير مقصود وإرادي، وأصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث المناهج والوسائل من أجل توجيه عملية التغير نحو إحداث وتحقيق التنمية بوجه عام. وهذا يستدعي تحديد مفهومه تحديداً موضوعياً دقيقاً، ومعرفة آلياته وأنماطه واتجاهاته وعوامله وموجهاته وعوائقه.... إلى غير ذلك من الجوانب التي من شأنها تعميق الفهم اللازم لهذه الظاهرة الهامة.

ولا شك في أن موضوع التغير الاجتماعي Social Change يعتبر من أهم الموضوعات التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع، ومن ثم يعد مجالاً مهماً من مجالات الدراسة في هذا العلم، كما أنه يعتبر أيضاً موضوعاً ومجالاً للدراسة في مختلف التخصصات على مستوى معظم العلوم الاجتماعية والانسانية. وانطلاقاً من ذلك يمكننا أن نذكر بعض المسلمات والأفكار التي ترتبط بعملية التغير الاجتماعي:

1- التغير في ذاته يعتبر سمة من سمات الإنسانية ، وهو ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون . إلا أن هناك ظواهر أسرع في تغيرها وتطورها من الأخرى ، وهى أوضح ما تكون في كل مناحي الحياة الاجتماعية .

2- التغير الاجتماعي هو: كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة.

3- النظم فى المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً، وأي تغير يحدث فى ظاهرة لا بد وأن يؤدى الى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة

4- يتطلب التغير في ميدان الحياة ضرورة تكيف الأفراد لمقتضياته، ووفقاً لما يتطلبه من مستحدثات.

5- التغير في أبسط صوره ينحصر في أن عدداً كبيراً من الأشخاص يؤدون جهوداً تختلف عن تلك التي كان آباؤهم يؤدونها في وقت معين .

6- التغير فى حد ذاته عملية مكملة لواحدة أو أكثر من العمليات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

7- يدل التغير على أنماط من العلاقات الاجتماعية في تنظيم اجتماعي معين ، والتي تفرض التغير في فترة زمنية معينة دون التعرض للوضع الاجتماعي العام.

8- ظاهرة التغير قد تحدث في فترة زمنية معينة وبشكل سريع ، أو قد تستغرق كل التاريخ الحضاري للإنسان .

9- يكشف الاختلاف في المجتمعات عن اختلافات محددة ، لكن التركيز على الأشياء المتشابهة والثابتة في حضارة معينة يبرز كصفة رئيسية .

11- التغير الاجتماعي هو تغير في العلاقات والبناء الاجتماعي ، وهو رابطة من العلاقات الحاضرة ، ومن ثم فان أي تغير في العلاقات ينعكس على البناء الاجتماعي في جملته.

12- لا يمكن – بحال من الأحوال - التسليم بالجمود أو الثبات المطلق، والموافقة عليه ، إذ يكفى أن ننظر الى المجتمعات الانسانية المختلفة ، لنرى مدى التغير الذى أصابها عبر حقب التاريخ . المختلفة.

أولاً: تعريف التغير الاجتماعي:

يشير مفهوم التغير إلى كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، أي كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو في نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم، أو في المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

ويشير " ابن خلدون " إلى أن أحوال الأمم لا تسير على وتيرة واحدة أو منهاج مستقر، ويرى أن التغير يأخذ فكرة الدورات التاريخية التي يرمز لها بعضها للتقدم وبضعها الآخر للانحلال.

ويعتبر التغير الاجتماعي من أهم الموضوعات التي جذبت أنظار الفلاسفة والمفكرين القدماء،

ونالت اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتميز بالعمومية والانتشار بين سائر المجتمعات على اختلاف ظروفها الداخلية والخارجية، فلا تمر فترة زمنية إلا تحدث فيها سلسلة من التغيرات الاجتماعية التي يترتب عليها حدوث تعديلات في المجتمع ينتج عنها حدوث تغير اجتماعي آخر.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن التغير الاجتماعي يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية والعناصر الثقافية التي قد تكون في نظام معين، ثم ما تلبث أن يظهر عليها التغير وفق عوامل اجتماعية موضوعية خلال فترة زمنية محددة.

ويرى البعض الآخر أن مفهوم التغير الاجتماعي يشير إلى التغيرات التي تطرأ على أنماط الحياة المتعارف عليها في المجتمع، أو التحول في وظيفة وبناء النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية من أجل رفع كفاءتها وفاعليتها.

ويشير "عاطف غيث " إلى أن التغيرات الاجتماعية هي التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، وتأتي على عدة أشكال منها(التغير في القيم الاجتماعية، تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل الاجتماعي، التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، وكذلك التغير في مراكز الأشخاص).

ويُعرف " زايد وعلام " التغير الاجتماعي بأنه " كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي – الثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن، وتكون لها نتائج بعيدة المدى على المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي.

وقد أشار " الدقس " إلى الصفات التي حددها "روشي" للتغير الاجتماعي باعتباره ظاهرة عامة تؤثر في معظم الأفراد، ويصيب البناء الاجتماعي، ويحدث أثرا عميقا في المجتمع، ويتحدد بفترة زمنية معينة بالديمومة والاستمرارية(1).

ويشير مفهوم التغير الاجتماعي أيضاً إلى التحولات التي تطرأ على بناء أي مجتمع خلال فترة زمنية محددة، وهذا يعني وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير في إتجاه معين، كما يعني أن معدلات التغير الاجتماعي تختلف طبقاً لشدة التحولات. ومن الممكن أن يطرأ التغير على بناء

المجتمع بأسره، كما أنه قد يطرأ على نظام اجتماعي بعينه كالأسرة والسياسة والاقتصاد والثقافة...وغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى.

ويتفق المفكرون متفقون حول النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن. وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلفاً، وقد يكون سريعاً ومفاجئاً أو بطيئاً وتدريجياً أو زيادة أو نقصان ... أي ليس هناك من اتجاه أو نمط محدد للتغير الاجتماعي.

ويشير التغير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه، في خلال فترة محددة من الزمن. وعندما تضاف كلمة الاجتماعي يصبح " التغير الاجتماعي" هو: التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة، إلا أنه ليست كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية. فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة: المادي والمعنوي. وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات والتقاليد وفي الأدوات المستخدمة والخبرات ..الخ.

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي من خلال معالجتهم لدراسة المجتمع الذي يعيشون فيه فيطرحون عدة أسئلة محاولين الإجابة عليها عند دراستهم للتغير الاجتماعي" ما هو الذي يتغير ؟ ما هو اتجاه التغير ؟ ما معدل التغير ؟ لماذا حدث التغير ؟ ما هي العوامل الرئيسية المؤدية لحدوثه؟ "

فنجد أولا أن تعريف التغير يظهر من خلال تحديد معانيه ومفهوماته باعتبار أن أي تغيير يحدث في البناء الاجتماعي يترتب عليه مجموعة من أنماط التغير البنائي والتي نوجزها كما يلي :

ا- التغير في القيم الاجتماعية : يؤدي تغيير القيم إلى حدوث تغييرات كبيرة في المجتمع، وإن كانت عملية التغير في النسق القيمي يعد نوعا من التغير البطيء جداً، وهذا بخلاف العناصر المادية التكنولوجية. ويترتب على تغيير القيم تغيير مجموعة أنماط التفاعل والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية، فتغير نمط الحياة الاجتماعية في العصور الإقطاعية إلى العصر الحديث أدت إلى تغير النظرة المجتمعية إلى طبيعة الفرسان والمحاربين، باعتبارهم من افضل المهن الاجتماعية . أما في العصر الحديث اصبح النشاط الاقتصادي وإقامة مشروعات صناعية واقتصادية مربحة ماديا يعد أمرا هاما يسعى إليه الكثير من الطاقات العاملة. والحصول بعد ذلك على مناصب عالية وامتلاك

الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية معا .

ب- تغير النظام : يترتب عن التغير في البناء الاجتماعي تغير في نوعية وأشكال النظم الاجتماعية بوظائفها في المجتمع وتغير نوعية الأدوار الاجتماعية فتغير نظام الملكية من ملكية خاصة إلى عامة في المجتمع الاشتراكي السوفياتي سابقا أدى إلى تغير نظام الإنتاج وعلاقات العمل ونوعية الطبقات الاجتماعية(2).

وبذلك يكون للتغير الاجتماعي صلة وثيقة بالتحولات العديدة التي تحدث في الحياة الأسرية وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية التي تستلزم ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم مع التغيرات والتحولات التي تشهدها البيئة المحلية والبيئة العالمية. وتعبر التغيرات الاجتماعية والثقافية عن مظاهر التغير الاجتماعي في بعدين أساسيين من المجتمع هما: النظام الاجتماعي والنظام الثقافي.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن ثمة فروق بين التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً، وهذا يشير إلى أن التغير الاجتماعي يخضع للنسبية الزمانية والمكانية حيث يختلف من مجتمع إلى آخر؛ سواء في السياق الزماني أو المكاني، وذلك نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات. ولو أمعنا النظر في عملية التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً، فإننا نجد اختلافاً بيناً بينهما، حيث يتميز التغير الاجتماعي اليوم عنه قديماً، في عدة جوانب منها:

1- أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع من التغير قديماً نتيجة الثورة الصناعية التي غيرت كثير من القيم والأبنية الاجتماعية مثل قيمة الوقت، وقيمة العمل والبناء الأسري والسياسي والديني والاقتصادي..... وغيرها. فالاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة أدى إلى سرعة عملية الانتشار الثقافي، وبالتالي إلى سرعة التغير بوجه عام ، أي أن سرعة التغير تتناسب طردياً وكثرة المخترعات التكنولوجية.

2- الترابط بين التغيرات الحالية زماناً ومكاناً بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث بصورة منفصلة ومتقطعة، حيث نسمع اليوم بما يسمى بالقرية العالمية والعولمة في ضوء شبكات الاتصال وتدفق المعلومات. فالتغير الذي يحدث في غرب العالم سرعان ما نجد صداه في مجتمعاته الشرقية والعكس صحيح.

3- أصبح التغير اليوم متوقعاً وأسرع قبولاً لدى المجتمعات، وهو دلالة طبيعية على الانفتاح الحاصل بخلاف التغير السابق.

4- إن تغير اليوم ذو طابع إداري مخطط وهادف ومقصود تصنعه المجتمعات وفق إرادتها، أما التغيرات التي كانت تتم في السابق فهي ذات طابع عشوائي وتلقائي.

ثانياً: عوامل التغير الاجتماعي:

تخضع عملية التغير الاجتماعي للنسبية الزمانية والمكانية؛ حيث يختلف باختلاف المجتمعات زمانياً أو مكانياً، وذلك يعود في الأساس إلى التباين الثقافي الحاصل فيما بينها. فالمجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية؛ حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي. وكذلك بالنسبة للمجتمع الحضري مقارنة بالريفي .. وهناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والأيكولوجي والتكنولوجي، والاقتصادي والسياسي أو الإداري، والديني ، والتربوي .. وغير ذلك .

وثمة مجموعة من العوامل والمتغيرات تُعد مسؤولة عن حدوث التغير الاجتماعي، وتعتبر تأثيرات هذه العوامل تأثيرات نسبية وليست مطلقة، بمعنى أنها تختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى، نذكر من تلك العوامل مايأتي:

1- **العامل <u>الديموغرافي(السكاني)</u>**، ويقصد به الآثار المترتبة عن الوضع السكاني في اختلاف حجمه، أي عدد سكان المنطقة وكثافته، ومعدلات المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان، ومعدلات الهجرة (الداخلية والخارجية)، فقد تسبب هذه العوامل تفككاً في الحياة الاجتماعية، وقد تسبب حراكاً اجتماعياً في مجتمعات أخرى.....وهكذا.

2- العامل الايـدولوجي (الفكـري)، حيث تُعد الأيـدولوجيا حركـة فكـرة هادفـة تـؤثر على سـلوكات وعلاقات وأنماط حياة البشر، ولهـا دور كبـير في التغـير الاجتمـاعي، كمـان أن للظـروف دوراً في تشكيل أيديولوجيات الناس.

3- العامل التكنولوجي (التقني)، لا شك في أن الابتكارات العلمية تُحدث تأثيراً مباشـراً على الحيـاة الاجتماعيـــة، وعلى ســلوك الأفــراد وعلاقـــاتهم الاجتماعيـــة، فقــد أدى اســتخدام التكنولوجيـــا في الصـناعة مثلا إلى ضـخامة الإنتـاج، والتخصـص في العمـل، وتركـيز القـوة في المـدن وزيـادة الهجرة إليهـا، وظهـور علاقـات اجتماعيـة وقيم فرضـتها الحيـاة الجديـدة سـاعدت في حـدوث تغـير اجتماعي سريع. كما أن التقدم التكنولوجي في المجالات الطبية ساعد في تخفيض معدلات الوفيـات، وهذا يؤثر على التركيب السكاني وبدوره يؤثر في الحياة الاجتماعية بصورة عامة.

4- العامل الايكولوجي (البيئي)، إن الظـروف المناخيـة والبيئيـة الـتي يعيش بهـا مجتمـع مـا تتطلب إقامةأشكال اجتماعية تختلف حسب بيئتهم، وهذا يُوجد تفاوتاً بين سـرعة التغـير الاجتمـاعي ومن ثم آثاره وانعكاساته من مجتمع لآخر.

5- العامل الاقتصادي، إن طبيعة النشاط الاقتصـادي للسكان يـؤثر على العلاقـات الاجتماعيـة الـتي تنشأ بين الأفـراد والجماعـات، وذلـك لأن العامـل الاقتصـادي هـو المحـور الأساسـي لبنـاء المجتمع وتطوره. كما أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسة والروحية في حياة الأفراد.

6- العامل الثقافي؛ حيث تختلـف بعض السـمات الثقافيـة من منطقـة إلى أخـرى، أو من مجتمـع إلى آخر، سواء أكـانت أفكـاراً أم معتقـدات أم فنونـاً أم أيـة معرفـة تنتشـر عن طريـق وسـائل الاتصـال، وتُحدث تغيرات في نظم المجتمع وأفكار أفراده، وهذا ما يعـرف **بالانتشـار الثقـافي**. فإنتشـار فكـرة الحرية والديمقراطية في مجتمعات كثيرة قد أسهم بدرجة أو بـأخرى في حـدوث تغـير في بنيـة هـذه المجتمعات وفي نظمتها الاجتماعية المختلفة..

ثالثاً: أنماط التغير الاجتماعي ومجالاته :

تظهر أنماط التغير الاجتماعي في جميع اوجه الحيـاة المعاشـة، حيث يمكن ان يلاحـظ الانسـان تغيرات في الادوات و وسـائل النقـل و الاتصـال، و تغـيرات تكنولوجيـة، و قـد يلاحـظ تغـيرات في العلاقــات الاجتماعيــة و في الادوار و المكانــات و تغـيرات في المعــايير و القيم و في الاذواق و الفنون. و في الوقت نفسه يمكن ان يلاحظ أن هناك جوانب تتغير بسرعه، بينما هناك جوانب تتغير

ببطيء غير ملحوظ، حيث أن المعاني والقيم تكاد تكون ثابتة، أما التغير في الجوانب المادية يكون ملحوظاً و سريعاً. و يؤدي هذا التفاوت في السرعة و عدم الانتظام بين أوجه الحياة الاجتماعية الى ما أسماه " وليام أوجبرن " (**الهوة الثقافية**).

ويمكن أن نلاحظ أن التغير يحدث في مستويات مختلفة .. **أولها** مستوى شخصي، حيث يمكن أن نلاحظ أن كل شخص يمر بمراحل نمو حيوية وعقلية ... **وثانيا** هناك التغير على مستوى الوحدات الاجتماعية و التنظيمات والنظم مثل التغير في الأشكال العائلية و البناء الأسري و تغير النظام التعليمي و النظام السياسي ...**وثالثاً** هناك مستوى الجماعات المحلية .. كالتغير على مستوى الحي أو القرية ...

وثمة إتفاق بين علماء الاجتماع على ثلاثة أنواع من التغير الاجتماعي هي:

أ- التغير الخطي المستقيم: ويتخذ صورتَين: **الأولى**، تغير تراجعي، وهو الذي يربط أصحابه بين التغير والتأخر؛ **والثانية**، تغير تقدمي ارتقائي، يربط أصحابه بين التقدم والتغير.

ب- التغير الدائري: يرى أصحاب هذا الرأي، أن الإنسان يتطور نموه من الميلاد إلى الطفولة، إلى البلوغ إلى النضج والاكتمال، إلى الشيخوخة والموت؛ ثم يعود المجتمع من حيث بدأ، مرة أخرى. ويرى ابن خلدون، مثلاً، أن المجتمعات تمر بمراحل دائرية، تبدأ بالطفولة ثم مرحلة الشباب والنضج، ثم مرحلة الشيخوخة.

ج- التغير الملحوظ أو المتذبذب: ويأخذ شكل حركات ومظاهر صاعدة وهابطة. وفي هذا الإطار، استعرض بعض علماء الاجتماع دور بعض العوامل في إحداث التغير. وكان من أهمها دور الأفراد، وتأثير كلٍّ من العوامل المادية والأفكار.

وهناك تصنيفات كثيرة قدمها علماء الاجتماع للتغير الاجتماعي، حيث يرى بعض العلماء أن التغير يمكن أن يقسم إلى: تغير كلي وتغير جزئي، وينظر إلى التغير في الحاضر على أنه تغير في كل الوجود، بمعنى أنه يحدث في كل زمان ومكان، فالمجتمع يتضمن وجود قدر من التجانس والتباين وينتج عن التفاعل بينها التغير الاجتماعي، والذي يعبر عن حركة المجتمع المستمرة المتطلعة إلى التقدم.

وصنف آخرون التغير إلى تغير مخطط، والتغير القائم على ردود الأفعال، والتغير الطارئ الاضطراري. ويتضمن التغير المخطط توقعاً للتغيرات البيئية المحتملة، ويحتوي ذلك النمط على العمليات التي تتضمن الانتقال السلمي من رؤية استراتيجية واضحة سابقة على وضع مستقبلي مرغوب، ويندفع التغير المخطط بسرعة، وبمعدلات تفوق أحياناً ما كان متوقعاً.

ويتمثل ذلك النمط فيما تقوم به الحكومات والمؤسسات والمنظمات لإحداث تنمية اقتصادية وتغير اجتماعي. ففي البلدان النامية أو ما يعرف بمجتمعات **" العالم الثالث"** " تؤدي الحكومات دوراً بارزاً في إعادة تنمية المجتمع، وذلك بالمواءمة مع أهداف اقتصادية وسياسية خاصة.

وإذا كان التخطيط الاجتماعي والاقتصادي هام في البلدان الصناعية المتقدمة، فإنه أشد إلحاحاً في البلدان النامية، حيث تهتم تلك الدول بالتخطيط القومي المركزي، والذي تتجه نتائجه إلى الارتداد، وذلك نظراً لاعتماده على المساعدات والقروض الأجنبية التي تقدم لتلك الدول.

كما يقسم التغير أيضاً إلى التطور التاريخي التلقائي، وهو ما لم يفرض بقرار سياسي من السلطة، وذلك مثل نظام السوق، وإلى ما يطلق عليه التغيير والذي يفرض بقرارات سياسية استناداً إلى قوة السلطة وقهرها، حيث يعتمد على الدولة لإجراء الاصلاح المنشود، فالإصلاح الاقتصادي وضبط دور الدولة وتطويره لن يتم إلا من خلال أجهزة الدولة ذاتها، وذلك مثل نظام الاقتصاد المركزي.

وقد ميز " سوروكن " في تناوله ظهور الحضارات وانهيارها بين عدة انواع من التغير هي:

1- تغيرات فريدة في الزمان والمكان 2- تغيرات متكررة.

3- تغيرات غير خطية. 4- تغيرات متأرجحة.

5- تغيرات حلزونية 6- تغيرات فرعية

بالإضافة إلى الأشكال السابقة للتغير، هناك أشكال أخرى، فقد يحدث التغير في السلوك الاجتماعي الصادر عن الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع، أو قد يكون تغيراً في المجتمع نفسه، وهذا النمط يحدث في الظواهر الآتية:

1- تحدث التغيرات في الخصائص المميزة للسكان، وفي ضوء ذلك تعتبر نسبة الأشخاص الذين ينتمون إلى شريحة عمرية معينة، وكذلك نسبة الأشخاص الذين يعتنقون معتقدات ومذاهب دينية معينة ...وغير ذلك من الفئات الأخرى متغيرات سكانية.

2- التغيرات في معدلات السلوك الانساني، وتتمثل هذه التغيرات في: التغيرات التي تحدث في معدلات التصويت الانتخابي، أو الجريمة، أو الاحتجاج الجمعي...وغيرها من الظواهر الأخرى التي تعبر عن تغير السلوك الانساني خلال فترة زمنية معينة.

3- التغير الإيكولوجي، حيث تتغير مواقع الأنشطة الاقتصادية: انتشاراً وتوسعاً أو انكماشاً وتقلصاً داخل حدود المدينة أو خارجها، ويصاحب ذلك عمليات إعادة توزيع السكان على المناطق المختلفة،

وما يترتب على ذلك من تغيرات في قيمة الأرض من منطقة لأخرى، ومن ثم السكن نتيجة لتركز النشاط الاقتصادي في منطقة معينة دون مناطق أخرى.

4- التغير في الأنماط الثقافية: ويقصد بها التغيرات التي تحدث في منظومة القيم الاجتماعية وما تتضمنه من مبادئ ومثل وعادات وتقاليد وأنماط معرفية ورموز، وأساليب معيشية. ولقد أشار " وليام أوجبرن " إلى ما يسمى " بالهوة الثقافية " والتي تحدث نتيجة إلى عدم التناغم والتوافق بين التغير التكنولوجي السريع ط الثقافة المادية " والتحول البطيء في النظم العائلية والمعرفية وغيرها من النظم الأخرى، وكذلك المعتقدات التقليدية والاتجاهات الأخلاقية.

وقد قدم "جينزبرج " تحليلاً علمياً منظماً لأهم العوامل المفسرة للتغير الاجتماعي وهي:

أ- الرغبات والقرارات الواعية للأشخاص.

ب- أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة.

ج- التغيرات البنائية والتوترات الاجتماعية.

د- المؤثرات الخارجية كالاتصالات والغزو الثقافي.

هـ الأفراد المتميزون أو جماعات المتميزين.

و- إلتقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة، عند نقطة معينة.

رابعاً: معوقات التغير الاجتماعي:

تواجه عمليات التغير الاجتماعي تحديات ومعوقات تعرقل سرعة التغير الاجتماعي أو توقف سيره لفترة من الفترات، ويختلف تأثير تلك المعوقات والتحديات من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية أخرى، ومن ثم فإن تأثير تلك المعوقات يعتبر تأثيراً نسبياً وليس مطلقاً. ويمكننا توضيح بعض هذه المعوقات فيما يلي:

1- ركود حركة الاختراع، وذلك نتيجة لعدم توافر المواد الخام اللازمة للاختراع، أو أن السياق الثقافي لا يشجع الاختراعات الجديدة، أو عدم تشجيع المخترعين، أو بسبب قلة المال الذي لابد منه لإتمام الاختراع أو الاكتشاف، هذا فضلاً عن كيفية تغيير المعتقدات والقيم والأفكار السائدة التي تقف عقبة أمام انجاز أهداف التغير أو استيعاب عملياته ونتائجه.

2- الرغبة في المحافظة على القديم: حيث توجد فئات اجتماعية في بعض المجتمعات والثقافات ترغب في المحافظة على القديم، وتقف عقبة أما كل ما هو جديد، حيث يخشون من تهديد التغير لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من القضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات. وبالتالي

تتعرض المخترعات والآراء الجديدة للمقاومة الشديدة نتيجة للتعصب. كما تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزعات التقليدية والمحافظة، وغالباً ما تسعى هذه القوى إلى استقطاب مؤيدين لها من القطاعات العريضة من الجماهير التي يكون التغير في صالها.

3- مصالح المكانة: التغير سوف يؤثر على مكانة بعض الأفراد في المجتمع، فعندما تصبح مكانتهم في خطر يبدأ تحركهم لمقاومة هذا التغير، حيث أنه في أغلب المجتمعات و على مر الزمان يقوم الفرد بترقية مكانته داخل المجتمع، حيث يصل إلى رقي اجتماعي معين، لكن في المجتمعات السريعة التغير لا يكون للخبرة أي أثر أو قيمة، فتتهدد قيمة هؤلاء الأفراد ونتيجة لهذا فهم يقاومون هذا التجديد في الأفكار و الابتكارات الحديثة. فالسن لم يعد له ارتباط بالمكانة الوظيفية، فالأعمال الحديثة تفضل استخدام الشباب المتعلمين تعليما عاليا واستبدال المهارات التقليدية بالآلات الحديث.

4- الطبقة الاجتماعية: إن أنماط الطبقة والطائفة الصارم يميل عموما إلى تعويق قبول التغير. وبالرغم من ذلك فان هناك طبقات اجتماعية معينة تميل إلى أن تتفاعل مع التغير وتحول مجراه بطرق مختلفة. ففي المجتمعات الطبقية فان المتوقع من الأفراد أن يطيعوا أوامر من هؤلاء الذين يشغلون الأوضاع العالية سواء في السلطة، ولا يقبلون التغير الذي يطيح بمقامتهم وسلطتهم.

5- المقاومة الإيديولوجية: لعل من أوضح المقاومات ضد التغير تتجلى في الجانب الإيديولوجي و أهم رجال المقاومة هم رجال الدين خاصة فيما يتعلق بتحديد النسل أو تنظيم الأسرة مثلا. وعموما فان المفاهيم العقلية والدينية وتفسيراتها بالنسبة للقوة القائمة والرعاية والأخلاق والأمن تميل إلى الاستمرار على نفس الوتيرة والى معارضة التغير.

6- تضامن الجماعة: يتجلى في المجتمعات الريفية و الشعبية شعور قوي بالتماسك والتضامن، وينعكس على الروابط المتبادلة داخل نطاق الأسرة و الصداقة ، تضامن بلا شك هو شيء مفضل لدى الجماعات الصغيرة ، وبالتالي فهم ينقدون أي شخص يحيد عن المبادئ المألوفة وعندما يكون أفراد المجتمع في نفس المستوى الاقتصادي وخاصة الرخاء فأنهم يميلون بوجه عام إلى إبقاء المجتمع على ما هو عليه والحفاظ عليه.

7- السلطة: إن السلطة في كثير من المجتمعات إهمال العوامل الفاعلة في التغير ، إلى أنه في كثير من المجتمعات تبدو كمؤسسة لم تتم بصورة كافية لكي تقود قرارات الجماعة وتوجهها من أجل القيام بمتغيرات ضخمة، فغالبا ما يكون الشخص الذي يتحدث عن مشروع فكرة معينة أو تبرع بخدمات محلا للنقد أكثر مما يُمتدح على هذه الخدمة أو المشروع. وقد يُشك في محاولته لانتهاز الفرصة لأجل مكاسب شخصي.

8- الخوف من المجهول: هو عامل ينتج عن المقاومة الأولية لأي تجديد، فهو الخوف من المجهـول أو غير المألوف أو المعتاد، فمثلا بعض الأفراد لا تستخدمون الطائرة خوفا منهـا. ويفضـلون السـفر بالسيارة رغم نسبة الخطر التي تسـجل في حـوادث السـيارة أكـثر منهـا في الطـائرة . وبهـذا يعتـبر الخوف من المجهول أحد العوامل مقاومة التغير الذي يهدد الأفراد ودخلهم وسلطتهم.

وفضلاً عن هذه المعوقات، فثمـة معوقـات أخـرى كثـيرة تتعلـق بالبنيـة الثقافيـة والاجتماعيـة في المجتمع، مثل تباين التركيب الطبقي، حيث أن تجانس البنـاء الطبقي وتشـابهه يسـهل عمليـة حـدوث التغير، بينما يعتبر تباين المجتمع طبقياً ولغوياً، إضـافة إلى التنـوع السـلالي وانقسـامه مـا بين مؤيـد ومعارض للتغير، كل ذلك يعوق عمليات التغير ويحول دون تحقيقها.

خامساً: التغير الثقافى Cultural Change

على الرغم من محدودية التعريفات التى قدمت فى تحديد معنى التغير الثقافى؛ إلا أن مفهوم التغير الثقافى يعتبر مفهوماً شاملاً وواسع جداً، فهو أشمل وأوسع من التغيرات التى تحدث فى البناء والوظائف والتنظيم الاجتماعى، فالتغير الثقافى يدل على التغيرات التى تتعلق بالعادات والتقاليد والقيم والأدوار، إضافة إلى التغيرات التى تتعلق بالجوانب المادية من منازل وأدوات إنتاجية وخدمية، وكل أداة تقنية يستغلها الإنسان فى حياته اليومية.

وقد زادت أهمية التغير الاجتماعى والثقافى فى العصر الحديث مع التطور الهائل فى تقنيات وسائل الإعلام وفنونه المختلفة؛ خاصة إيصال البث الفضائى إلى أصقاع الأرض المختلفة التى تتصل كل لحظة فيها أساليب وعادات وتقاليد وقيم شعوب الأرض، وهو الأمر الذى أدى إلى ازدياد عملية التفاعل الاجتماعى والثقافى بين المجتمعات الإنسانية كافة؛ إذ تعد وسائل الإعلام الحديثة أعظم أدوات الاتصال الثقافى بين الثقافات الإنسانية اليوم، لذا فإن العلاقة بين هذه الوسائل والتغير الثقافى علاقة تفاعلية وعميقة سيما مع ظهور ظاهرة عولمة الإعلام على نطاق واسع، إذ تعد البرامج المنقولة عبر الفضائيات وشبكات الانترنت من أسباب التغيير الثقافى وعوامله الذى يشهده مجتمعنا اليوم.

نحن إذن بصدد تحديد مفهوم واسع ولم يحظ بتعدد تعريفات، ربما يكون ذلك لوضوح المفهوم من جهة، ولعدم اختلاطه بمفاهيم أخرى واقتصار استخدامه فى حقل علم الاجتماع والانثربولوجيا من جهة أخرى. ولعل من أقدم التعريفات وأكثرها شيوعاً واستخداماً إلى يومنا هذا ؛ تعريف أحمد

زكى بدوى؛ إذ يعرف **التغير الثقافى** بأنه: " كل تغير يحدث فى الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما فى ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة. هذا بالإضافة إلى التغيرات التى تحدث فى بنيان المجتمع ووظائفه"(3).

وبما أن هذا المفهوم يتضمن الثقافة المادية واللامادية، فلابد من تحليل النوعين لتوضيح مدى الارتباط بين المفهوم وعناصره، فلا يوجد تغير ثقافى تقريباً دون " ابراز للجوانب الثقافية المصاحبة لهذه العملية ".

وفى ضوء ذلك يمكن تعريف **الثقافة المادية** Culture material بأنها كل الأشياء المادية التى يصنعها الإنسان كالمسكن والأثاث والأدوات والملابس .. إلخ، وغيرها من مظاهر الحياة. وكل ما يتصل بالإنتاج والتكنولوجيا والاختراعات التى تحدث مثل هذه الأشياء.

كما يمكن تعريف **الثقافة غير المادية** Culture non Material بأنها كافة السمات الثقافية غير الملموسة كالمهارات والمعايير والمعرفة والمعتقدات والقيم والاتجاهات واللغة التى تنقل من جيل إلى آخر.

ويعرف محمد عاطف غيث **التغير الثقافى** بأنه " أى تغير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية؛ سواء عن طريق الإضافة أو الحذف أو تعديل السمات أو المركبات الثقافية، ويمكن أن يحدث التغير الثقافى نتيجة لعوامل متعددة ولكنه فى الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى أو التجديدات والمخترعات التى تدخل ثقافة معينة "(4).

ويعرف هذا المصطلح أيضاً أنه يشير إلى تعديلات تشهدها الثقافة خلال الزمن، ويظهر بوضوح عند تحليل المواقف والعمليات الأساسية فى الحياة الاجتماعية.

وهناك تعريف آخر يرى أن التغير الثقافى هو كل تغير يحدث فى معطيات نظام المجتمع بفعل قوى الدفع الذاتية الكامنة فى النظام ذاته، أو بفعل مؤثرات ثقافية خارجية .. فى ضوء لحظة اتصالية (وما تتضمنه من احتكاك وتفاعل ومرور ثقافى بين مجتمع وآخر)(5).

ونظراً لأهمية هذا المفهوم باعتباره متغيراً مهماً من متغيرات الدراسة، فإنه يحتاج إلى تأصيل نظرى من خلال طرح تعريفات علماء الغرب، وخاصة الأنثربولوجيون استجلاءً لتصوراتهم وتعريفاتهم لهذا المفهوم، والتى يمكن الإفادة منها فى صياغة تعريف للتغير الثقافى فى ظل المعطيات والمتغيرات المعاصرة.

ويعتبر " اليوت " Alyot أول من تطرق لمفهوم التغير الثقافى قائلاً " قد يرجع التغير الثقافى إلى بعض الظروف الطبيعية والأفعال الإنسانية؛ وقد تؤدى تلك الظروف والأفعال إلى إحداث تلك التغيرات وتتكفل تلك الظروف الداخلية والخارجية باشعال شرارة التغيير، وقد تكون التغيرات مخططة أو عارضة، إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى "(6).

وإذا كان هذا التعريف ينظر للتغير الثقافى من حيث الكيفية التى يحدث بها ، فإن David Hicks فى كتابه الأنثروبولوجيا الثقافية يشير إلى المصطلح باعتباره " عملية مستمرة تدريجياً للتغير التكيفى ولا يعنى تقدماً إلى الأمام أو تحسناً، ولكنه عملية Process، ويميز الأنثربولوجيون بين نوعين للتغير الثقافى: داخلى وخارجى، فالداخلى يحدث من داخل المجتمع، والخارجى يأتى من الخارج، ويرى David أنه لا يوجد مجتمع حالياً يتعرض للتغير فقط من الداخل مهما كان معزولاً، بل إن التغير الثقافى الخارجى يحدث بسبب الانتشار الثقافى وانتشار الأفكار والتكنولوجيا بين المجتمعات "(7).

ويرى Serena Nanda فى كتابه الانثربولوجيا الثقافية أن التغير الثقافى هو تغير فى أحد جوانب الثقافة، الذى يؤدى إلى تغير فى الجوانب الأخرى استجابة للمتطلبات المتغيرة للبيئة، وعن طريق تعديلات فى الفكر والسلوك من خلال الابتكار والاختراع والانتشار باعتبارها عناصر هامة للتغير الثقافى(8).

ويتفق مع التعريف السابق تعريف " أيكة هولتكرانس " من حيث النظر للتغير الثقافى بأنه يحدث فى أحد جوانب الثقافة أو فى أجزاء منها، إذ يرى هولتكرانس أن التغير الثقافى هو التغير الذى يحدث فى أجزاء الثقافة، أى فى بنائها أو فى عناصرها أو فى مضمونها(9).

ومن الإسهامات البحثية المعاصرة فى تحديد مفهوم للتغير الثقافى بعد تأثره بالعولمة ما جاء فى دراسة كل من Mizrach 1999، ودراسة Brennan 1999، وكانت الدراسة الأولى عن التغير الثقافى فى منطقة جنوب داكوتا، والثانية عن التغير الثقافى فى أيرلندا؛ إذ يرى Mizrach Steven أن التغير الثقافى بوصفه مفهومًا إجرائيًا متأثرًا بالحداثة والعولمة الإعلامية والثقافية، هو ترويج لظواهر جديدة وإحياء ثقافات عديدة لمجموعة من السكان القاطنين فى مجتمع محدد، عن طريق الإعلام وتأثير تلك الظواهر والثقافات عليهم فى المستقبل؛ من حيث استخدام آليات العولمة المتمثلة فى الإعلام التليفزيونى والأنترنت(10).

ويورد Brennan Oliver تعريفاً معاصراً أيضاً للتغير الثقافى؛ إذ يرى أنه التغير الثقافى والاجتماعى الذى يطرأ على المعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك الناتج عن سرعة تطور النظام الاقتصادى الصناعى التكنولوجى. ومن خلال اكتشاف الثقافة الغربية المعاصرة التى تبرز تحديثاً يؤثر على قيم حديثة جديدة لم تكن موجودة(11). ويركز هذا الباحث فى تعريفه على التغير الأساسى لدى شريحة الشباب من حيث انعكاس التأثير الثقافى والاجتماعى وتأثيره فى ممارسة الطقوس المجتمعية وخاصة الدينية .

كما يشير مفهوم التغير الثقافي أيضاً إلى التحول الذى يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك. كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه. كما يشمل كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي. ويتميز التغير الثقافي بأنه:

1- عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها.

2- عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات.

3- عملية تقوم على الحركة المفاجئة.

4- عملية تعتمد على الاتصال الخارجي.

وينتج التغير الثقافي بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعاً أم اختراعاً اجتماعياً، كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية. التغير الثقافي هو الذى يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع. ويعبر التغير الثقافي عن التغير الذى يحدث في أجزاء الثقافة، أي في بنائها أو في عناصرها أو في مضمونها.

مما سبق، يتضح أن التغير الثقافى أوسع وأشمل من مجرد نشاط علماء وأدباء وفلاسفة، لأنه يمتد ليشمل قيماً وتقاليداً وأعرافاً لمجتمعات مختلفة، فهو مفهوم يعكس أنواع التغيير والتحديث الذى يطال المستويات كافة؛ لأن الثقافة هى الأساس السلوكى للإنسان، فالإنسان يتحرك بمخزون فكرى متراكم، لذلك فإنه لا يمكن اختراق الشبكة الثقافية المحركة للسلوك(12).

إن التعريفات التى قُدمت فى تحديد المعنى الدقيق للمفهوم محدودة، وذلك بحكم مجال استخدام هذا المفهوم فى حقل علم الاجتماع والأنثربولوجيا، بينما عدد التعريفات التى جاءت بوصفها اجتهادات باحثين وعلماء، وعقدت مقاربات فكرية – بغض النظر عن تعريف التغير الثقافى كمفهوم

فإنها تمثل كماً لابأس به - فى رصيد العلاقة الجدلية بين المفاهيم المتقاربة؛ مثل (التغير الاجتماعى، التغير الثقافى، التغير الحضارى ...إلخ).

فى ضوء ما سبق من تعريفات يمكن صياغة تعريف للتغير الثقافى فى ظل المعطيات المعاصرة وخاصة فى مجال الإعلام والثقافة. يشير التغير الثقافى فى الوقت المعاصر إلى تحول سريع فى العلاقات والقيم والعادات والمعتقدات والأعراف والفنون؛ نتيجة لظهور شبكات اتصال عالمية تربط جميع المجتمعات من خلال تزايد التدفقات الرمزية والصور المعلوماتية عبر الحدود القومية بسرعة هائلة، عن طريق النظام السمعى البصرى المصدر الأقوى لإنتاج وصناعة القيم والرموز الثقافية، ومن ثم الإندماج العالمى فى قرية كونية تخضع لثقافة واحدة ينتج عنها قوى مؤدية للتجانس الثقافى، وعمليات التنوع واللاتجانس الثقافى فى آن واحد.

ويميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، **فالتغير الاجتماعي** هو ذلك الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما **التغير الثقافي** هو ذلك الذي يصيب القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع. غير أن الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير.

وصفوة القول، أن موضوع التغير الاجتماعي والثقافي، يُعد من الموضوعات المهمة التي تشغل الباحثين في مجال علم الاجتماع بصورة عامة، وعلوم الاتصال والاعلام بخاصة، وذلك لأن ما يحدث من تغيرات اجتماعية وثقافية في عالمنا المعاصر، إنما يمثل تجسيداً للكثير من العوامل والمتغيرات، يُمثل الاعلام الحديث بكل ما يعكسه من تطورات تكنولوجية أحد أهم هذه العوامل. ولذلك، فإن معرفة التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها عالمنا المعاصر، وذلك نتيجة للتطورات التي تشهدها نظم الاتصال والاعلام، وما تحدثه من تغيرات على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية....إلخ، إنما يمثل مطلباً مهماً لفهم وتحليل وتفسير الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام المختلفة: المقروءة، والمسموعة، والمسموعة والمرئية في التعبير عن قضايا المجتمع ومشكلاته من ناحية، وتشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي للجماهير من ناحية أخرى.

المراجع

:See-1

,"Definition of Social Change" -

www.appalachiancommunityfund.org

,Umar Farooq, "What is Social Change Definition and Meaning-

www.studylecturenotes.com

2- مفهوم التغير الاجتماعي www.marefa.org

3 - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص 92.

4- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، (د.ت) ، ص 100.

5- جابر على خطاب، أزمة الإنسان العربى المعاصر فى ضوء إشكالية الانفتاح والعولمة ، مطابع دار أخبار الصحافة اليوم، 2001 ، ص ص 56 - 57.

6- نسبية الثقافة http://www.arabeat.com

7-David Hicks and Margaret A.: Gwynne, Cultural anthropology. 2nd ed., New York, Harper Collins College Publishers, 1996, pp. 396-397.

8-Serena Nanda: Cultural Anthropology, 4th ed., New York, Wadsworth Publishing Company, 1999, p. 62.

9- أيكة هولتكرانس، قاموس مصطلحات الانثربولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهرى، وحسن الشامى، دار المعارف، القاهرة ، 1972 ، ص 116 .

10-Mizrach Steven: Natives on the Electronic Frontier, Technology and Cultural Change on the Cheynne River Sioux Reservation (South Dakota). PhD, University of Florida, 1999, p. 416.

11-Brennan Oliver: Cultural Change in Ireland, The religious education(s) and pastoral Care of Youth, PhD, Fordham-University, 1999, p. 365.

12- سلمان بن فهد : فضاء الفضائيات،

http://www.muntada.islamtoday.net

- أنظر أيضاً :

- http://www.tahawolat.com

- http://www.aljazeera.net

- للمزيد من التفاصيل حول مفهوم التغير الثقافي أنظر:

- KOJI NAKAE, CULTURAL CHANGE: A COMPARATIVE STUDY OF THE CHANGE EFFORTS OF DOUGLAS MACARTHUR AND CARLOS GHOSN IN JAPAN, MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION at the MASSACHUSETTS INSTITUTE OF TECHNOLOGY, June 2005.

- David Potter, "Cultural Change", www.culturalchange.co.uk

- Josep Burcet, "cultural Change", www.burcet.net/b/cultural_change.htm

- Jay A. Weinstein, "Social cultural Change: Social Science for a Dynamic World", 2005.

- Kacey Culliney, "Special K Nourish: The Concept of hot cereal in the US is a Cultural Change, Says Analyst", 2013. www.bakeryandsnack.com

الفصل العاشر

الإقناع ومهارات الاتصال

الجمهور: المفهوم والخصائص

لقد أدى تطور وسائل الاتصال بالشكل الذي نشاهده اليوم إلى تنامي ظاهرة الاتصال الجماهيري، وأضحت هذه الظاهرة تمثل مجالاً مهماً للدارسين في مجال الاتصال والاعلام، هذا الاهتمام يعكس مدى أهمية تلك الوسائل من جانب، والتأثيرات الاجتماعية والثقافية التي تترتب على اتصال مجموعة من العاملين المدربين الذين يعملون في المؤسسات الاعلامية بالجماهير في الداخل والخارج، وذلك من خلال استخدام وسائل الاتصال الجماهيري.

وفي الواقع، تعتبر وسائل الاتصال الجماهيري آلات ووسائل مساعدة تُزيد من قدرة االمرسل على الاتصال بالآخرين عبر مسافات شاسعة، وإقامة علاقات إتصالية معهم وبينهم. ومن جانب آخر، فإن وسائل الاتصال هي قنوات إتصال آلية، تُوصل المعلومات عبر قنوات الاتصال الانساني(الحواس)، إلى الإطار المرجعي.

ويتوقف نجاح القائم بالاتصال في مجال الاتصال الجماهيري على نجاحه الشخصي؛ حيث أن مهارات الاتصال الجماهيري هي في الأساس مهارات الاتصال الشخصي. ولذلك، فإن الاعلامي يحتاج إلى مهرات الاتصال الشخصي، سواء في المراحل المختلفة لإعداد الرسالة الاعلامية، للتعرف على ما يريده الجمهور، وما يشبع احتياجاتهم الاعلامية والترفيهية والتعليمية(إعداد البرامج الاذاعية والتليفزيونية – أفكار الموضوعات الصحفية...إلأخ)، أو من خلال التعرف على ردود أفعال الجمهور على الرسالة الاعلامية التي يقدمها حتى يمكنه تعديلها وتطويرها بما يعكس مصالح الجمهور وإهتماماته ورغباته(1).

إن عملية الاتصال لاتحدث فى فراغ، إنما يحكمها البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وحيث أن الاتصال الناجح هو الذى يؤثر فى الأفكار والاتجاهات والسلوك، فسوف نعرض لعوامل نجاح المكونات الأربعة الرئيسية فى عملية الاتصال وهى: المصدر، الرسالة، الوسيلة، الجمهور.

1- عوامل فعالية المصدر:

أ- المصداقية، وهى المصداقية التى يكتسبها المصدر من خلال التدريب، والخبرة بالموضوع، والقدرة على الاتصال بما يحتويه من مهارات الكلام والكتابة والتعبير والاحترافية والوضع الاجتماعى، مما يُكسبه القدرة على الإجابات الصحيحة، ونقل الرسائل بلا تحيز.

ب- الجاذبية، وتتحقق عندما يكون القائم بالاتصال قريباً من الجمهور من الناحية النفسية والاجتماعية، إذ إننا نحب القائم بالاتصال الذى يساعدنا على التخلص من القلق والتوتر وإشعارنا بالأمان.

ج- السلطة، فالقائم بالاتصال هو الذي يملك الثواب والعقاب، ويهتم بالحصول على الموافقة للرسائل التى يقدمها.

2- عوامل فعالية الرسالة:

ومن الأمور التى يجب مراعاتها فى الرسالة، سهولة استيعابها، ويرتبط بها خمس متغيرات تتعلق بالأسلوب هى:

- القابلية للاستماع، أو القراءة....وهى الصفات التى ترتبط بفهم الرسالة، إذ يجب أن تحتوى الرسالة على كلمات سهلة وجمل قصيرة.
- أن تتضمن الرسالة اهتمامات المتلقى ومصالحه، تنوع المفردات، أو تجنب تكرار نفس الكلمات.
- الواقعية، أى التعبير عن الواقع وتجنب الميل للتجريد.
- القابلية للتحقق، أى احتواء الرسالة على جمل وعبارات علمية يمكن إثباتها أو التحقق منها.

كما يوجد أيضا مايسمى بالاستمالة، حيث ترتبط الرسائل بثلاث إستمالات يساعدن على وضوحها:

- الاستمالة العاطفية، وتشمل إيجاد مشاعر ملائمة لدى المتلقى من خلال مخاطبة القيم والعواطف، أو من خلال وضعه فى جو سعيد عند استقبال الرسالة.
- الاستماله العقلية، وهى تستخدم المنطق والشواهد التجريبية لتأكيد الرسالة.
- استمالة التخويف، وهى تخاطب غريزة الخوف عند المتلقى.

3- عوامل فعالية الوسائل الإعلامية:

- إذ تعتبر الوسائل الحية المسموعة والمرئية أكثر تأثيراً من غيرها فى تغيير الاتجاهات، يتبعها الوسائل الشفوية (المسموعة)، ثم الوسائل المكتوبة (المقروءة).

- الوسائل المكتوبة أسهل فى التعلم والتذكر من الرسائل المسجلة صوتاً، أو بالصوت والصورة، خصوصا إذا كانت الرسالة معقدة.

4- عوامل فعالية المتلقى:

يرتبط نجاح الاتصال بمدى معرفة القائم بالاتصال بنوعية وخصائص الجمهور الذى يستقبل الرسالة، إضافة إلى مدى معرفته بعاداته وثقافته وأسلوب حياته ومعيشته، وكذلك طبيعة الظروف البيئية والاجتماعية التي يعيش فيها.

أولاً: خصائص أو سمات عملية الاتصال، تتمثل خصائص أو سمات عملية الاتصال فيما يلي:

1-الاتصال عملية هادفة: يرمي الاتصال إلى تحقيق هدف محدد، وهو إرسال المعلومات والبيانات (أو نقل فكرة أو الترفية أو التعليم)، وفهمها من الطرف الآخر، وبذلك يتطلب مجموعة من الإجراءات والخطوات المرتبطة بعضها ببعض مثل: تصميم الرسالة، وإرسالها، والإشراف على وصولها، واستقبال الرد.

2- الاتصال عملية ديناميكية: تتضمن عملية الاتصال تفاعلاً بين المرسل والمستقبل، الأول يؤثر والأخر يتأثر، ولا تتوقف عملية الاتصال عند هذا الحد، بل قد يتبادل الطرفان الأدوار بينهما، وبذلك فإن عملية الاتصال متغيرة من حيث الزمان والمكان، أي أن عملية الاتصال عملية ديناميكية وليست إستاتيكية.

3- الاتصال عملية منظمة: تتصف عملية الاتصال بأنها عملية منظمة، فهي باعتبارها عملية تعليم تعتبر بالضرورة عملية مقصودة يتم تخطيطها وتصميمها، وتنفيذها وإدارتها بصورة منظمة لإحداث التعلم، ومن جانب آخر يقوم كل عنصر من عناصر عملية الاتصال بأدوار محددة، فالمرسل مثلاً يقوم بعملية ترميز الرسالة، والمستقبل عليه فك رموز الرسالة أي ترجمتها وتفسيرها.

4- الاتصال عملية دائرية: عملية الاتصال ليست عملية خطية تسير في اتجاه واحد من المرسل إلى المستقبل، وتتوقف عند ذلك الحد، ولكنها عملية دائرية تبدأ بالمرسل لنقل رسالة إلى المستقبل؛ حيث

يكون له رد فعل عن طريق التغذية الراجعة، فيستقبل المرسل الرسالة ليبدأ نشاطاً جديداً لتحقيق هدف أخر، أو يعدل في رسالته الأولى إذا لم يتحقق الهدف منها.... وهكذا تستمر عملية الاتصال.

5- الاتصال عملية متنوعة: يمتاز الاتصال الإنساني بأنه عملية اجتماعية لا تتوقف عند استخدام اللغة اللفظية: الشفهية أو التحريرية فقط، بل يتم أيضاً استخدام اللغة غير اللفظية: كالإشارات والحركات والإيماءات(2).

ثانياً: خصائص الرسالة الاتصالية الناجحة:

تمثل الرسالة الاتصالية قلب عملية الاتصال، وحلقة الوصل بين المرسل والمستقبل، فلا يمكن أن تتم عملية الاتصال بدونها، ولا بد من توفر بعض الخصائص في الرسالة الاتصالية حتى تكون ناجحة وهي:

1- صريحة غير متحيزة، بمعنى أنها لا لبس فيها ويجب أن تقول الحقيقة حتى تنفذ إلى القلب والعقل، وتؤدي إلى تغيير في معلومات واتجاهات المستقبل.

2- صحيحة أو مضبوطة، بمعنى سلامة لغة الرسالة الاتصالية وخلوها من الأخطاء النحوية أو الإملائية، واختيار الكلمات الصحيحة ووضعها في جمل صحيحة وفقرات معبرة. فاللغة السليمة تبين مدى حرص المرسل على إيصال رسالته للمستقبل على اكمل وجه.

3- واضحة أو جلية، يجب أن يكون معنى الرسالة الاتصالية واضحاً؛ بحيث لا يكون هناك أدنى إمكانية لسوء الفهم، وهذا يتطلب فحص كل كلمة وجملة وعبارة من عبارات الرسالة الاتصالية حتى تكون مفهومة لدى المستقبل.

4- تامة أو كاملة، يجب أن تعطي الرسالة الاتصالية معنى كاملا عن طريق تزويد المستقبل بمعلومات وفيرة تجيب عن جميع أسئلته وتوضح الهدف الاتصالي. وهذا يتطلب من المرسل أن يحلل جمهوره، ويعرفهم حق المعرفة حتى يعوا قصده من الاتصال مباشرة، وكذلك يجب ألا يفترض بأن المستقبل يفهم رسالته من أول مرة، فلا بأس أن يكرر رسالته أكثر من مره حتى يعطي صورة كاملة عن هدفه من الاتصال.

5- موجزة أو مختصر، على المرسل أن يوجز، ويكون الإيجاز بحذف المعلومات التي لا تسهم في تحقيق هدف الاتصال وتجنب الحشو الزائد.

6- محسوسة أو ملموس، يجب أن تكون كلمات الرسالة الاتصالية محسوسة، لأن الكلمات المحسوسة أكثر تحديداً للمعنى من الكلمات المجردة، وذلك لكونها تشير إلى الإنسانية.

ثالثاً: الاقـناع: Persuasion

للإقناع عدة تعريفات، بعضها يبين معناه ومدلوله والبعض يوضح أهدافه، ومن هذه التعريفات ما يلي: هو استخدام المتحدث أو الكاتب للألفاظ أو الآشارات التي التي يمكن أن تؤثر في تغيير الاتجاهات والميول والسلوكيات. كما أنه هو عمليات فكرية وشكلية يحاول فيها أحد الطرفين التأثير على الآخر وإخضاعه لفكرة أو رأي.كما يُعرف كذلك بأنه تأثير سليم ومقبول على القناعات لتغييرها كليا أو جزئيا من خلال عرض الحقائق بأدلة مقبولة وواضحة. وهناك من عرف الإقناع على أنه: مقدرة فكرية نسعى من خلالها التعبير لتعزيز المواقف أو المعتقدات أو المشاعر أو السلوك لدى الآخري.

ويُعرف الاقناع أيضاً بأنه أي اتصال مكتوب أو شفوي أو سمعي أو بصري، يهدف بشكل محدد إلى التأثير على الاتجاهات والاعتقادات أو السلوك. كما أنه القوة التي تستخدم لتجعل شخصاً يقوم بعمل ما عن طريق النصح والحجة والمنطق.

ويُعرف الإقناع كذلك بأنه جهد اتصالي مقصود ومخطط للتأثير في النواحي العقلية للآخرين في ظروف متاح فيها الاختيار، وتستخدم له كل الوسائل الممكنة بغرض تعديل معتقداتهم وقيمهم أو ميولهم.

ويعتبر الاقناع علاقة إنسانية ذات مضامين إيجابية غايتها التطوير المتبادل في الفكر الإنساني من خلال التفهم والفهم المشترك، والقبول بأطراف الحوار، والانسجام مع الآخرين.. وهذا يؤدي إلى نجاح عملية الإقناع وقبول الفكرة والرأي(3) .

وتأتي القدرة على الاقناع على رأس المهارات التي ينبغي أن يُحصلها الاعلامي الذي يتعامل مع الجماهير. والاقناع يمثل الاستراتيجية التي تُمكن الشخص من نقل الجمهور المستهدف من موقف معين إلى موقف آخر يريده القائم بعملية الاتصال. وقد يستهدف الاقناع تغيير الرأي أو الاتجاه أو تغيير السلوك، واستبدال كل ذلك برأي أو إتجاه أو سلوك جديد مغاير للسابق. كما أنه قد يعني أيضاً المحافظة على الرأي أو الاتجاه أو السلوك القائم لدى الجمهور(4).

أما نجاح عملية الاقناع، فإنه يتوقف على مجموعة من العوامل تتعلق بالقضية أو الفكرة موضوع الاقناع، وخصائص الجمهور المستهدف والمراد إقناعه، وأيضاً مضمون الرسالة الاقناعية، وما تحتويه من براهين، وما تثيره من مشاعر وأحاسيس لدى الجمهور المتلقي، وكذلك طريقة تقديم الرسالة الاقناعية. هذا إضافة إلى شخصية القائم بالاتصال ودرجة ثقة الجمهور بقدراته وإمكاناته. ومن ثم، فإن نجاح عملية الاقناع يتوقف على هذه العوامل مجتمعة.

رابعاً: إستراتيجية الاقناع:

يسعى القائم بالاتصال الشخصي دائماً إلى غتباع استراتيجية للإقناع حتى يحقق الهدف من عملية الاتصال، ومن ثم، فالأمر في مجال الاتصال لا يقتصر فقط على مجرد إلقاء الرسالة على الجمهور، وإنما يمر عبر مراحل متتابعة تمثل مجتمعة ما يُطلق عليه الاستراتيجية البنائية للاتصال. وتشتمل الاستراتيجية الاقناعية على المراحل الآتية:

1- تحديد الجمهور المستهدف بالرسالة الاقناعية

2- تحديد الهدف العام من الاتصال بما يتناسب مع طبيعة الجمهور المستهدف، والبيئة العامة.

3- تنظيم الرسالة الاتصالية، وتوزيع الأدلة والبراهين المنطقية والعاطفية داخل الرسالة(5).

1- تحديد الجمهور المستهدف:

الجمهور: هو مجموعة كبيرة من الناس من جميع مجالات الحياة و من مختلف الطبقات الاجتماعية، و يضم أفراداً يختلفون في مراكزهم و وظائفهم و ثقافاتهم...(خليط متباين الاتجاهات والمستويات و فراده غير معروفين للقائم بالاتصال)، ويمثل الجمهور كيانا اجتماعيا قد لا تربط بن أفراده إلا صلة التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرية، فقد يشمل الجمهور فئات متباينة المستويات في المعيشة والثقافة والثروة، إلا أن ما يضفي عليه صفة الجمهور مسألة الاحتكاك بوسيلة أو أكثر من وسائل الاتصال الجماهيرية. كما يمكن القول أن الجمهور هو: ذلك المتلقي أو المتفاعل مع رسالة إعلامية مكتوبة أو مسموعة أو مرئية أو إلكترونية تحتوي على أهداف سياسية أو اقتصادية أو فكرية.

وفي بداية نشأة الصحافة كان الجمهور، وخاصة جمهور الصحافة المكتوبة نخبوياً؛ إذ أن الاطلاع على الصحيفة يتطلب مستوى معين من التعليم، ثم أصبح هذا الجمهور جماهيرياً أي أطلقت عليه صفة الجماهيرية مع ظهور الإذاعة والتلفزيون، ومن ثم اتخذت وسائل الاتصال صبغة جماهيرية. فالتعرض للإذاعة والتلفزيون لا يتطلب ذلك المستوى المعين من التمكن من اللغة، وبالتالي، فهي تجاوزت حاجز الأمية، وإن كان ذلك ينعكس على مدى فهم ما تعرضه هذه الوسائل من مضامين، وأدى تطور المجتمع التقني المعاصر إلى بروز الجمهور المختص مثل جمهور الأفلام، وجمهور الموسيقى الكلاسيكية، جمهور الرياضة،... الخ.

وتبدأ الخطوة الأولى في الاتصال الإقناعي بتحديد الجمهور المستهدف بالعملية الاتصالية، وثمة مجموعة من المهارات الأساسية التي ينبغي على القائم بعملية الاتصال الشخصي أن يعرفها بدرجة من الدقة منها: طبيعة وخصائص الجمهور الذي يخاطبه بالرسالة، فعلى أساس هذه المعرفة، يتم تحديد الخطوات التالية في بناء الاستراتيجية الإقناعية سواء من حيث؛ اختيار نوع الحديث المناسب للجمهور، أم إختيار الأدلة المناسبة للبرهنة على صحة الاتجاه أو السلوك، إضافة إلى اختيار طريقة التقديم ومستوى اللغة المستخدمة في توصيل الرسالة(6).

ب- تحليل اتجاهات الجمهور:

لاشك في أن معرفة القائم بالاتصال الإقناعي بطبيعة الجمهور المستهدف، وخصائصه الاجتماعية والثقافية والنوعية والعمرية، فضلاً عن معرفته كذلك بطبيعة وخصائص الظروف البيئية والمعيشية، وأسلوب حياة هذا الجمهور، إضافة إلى معرفته الجيدة بأسلوب حياته، واحتياجاته، وكذلك معرفته الجيدة بإتجاهات هذا الجمهور...، هذه الاعتبارات جميعها تمثل مسألة مهمة جداً لنجاح القائم بالاتصال في توصيل رسالته للجمهور المستهدف.

كما أنها تؤثر كذلك في طبيعة الرسالة ومضمونها بما يتفق وهذه الاتجاهات، والتي غالباً ما تتسم بالتنوع والتباين، وخاصة إذا ما وضعنا في الحسبان أن الجمهور دائما لا يشكل كلاً متجانساً على كافة المستويات: الاجتماعية والديموجرافية والاقتصادية والثقافية والبيئية...وغير ذلك من الجوانب والأبعاد الأخرى، التي يجب على القائم بعملية الاتصال أن يضعها في الحسبان.

ومن ثم، فإن مضمون الرسالة ومحتواها يختلف وفقاً لاتجاهات الجمهور وخصائصه، فالرسالة الموجهة لجمهور غير متعلم، بالتأكيد سوف يُراعي فيها طبيعة هذا الجمهور، وهي بالطبع تختلف

عن مضمون الرسالة الموجهة إلى جمهور متعلم ومثقف، وليس الاختلاف هنا في المضمون فقط، وإنما سيكون الاختلاف أيضاً على مستوى لغة الخطاب، بمعنى أن اللغة والأسلوب الذي يستخدمه القائم بالاتصال سوف يختلف سياق إلى سياق آخر. كما أن الأبعاد الإيكولوجية أيضاً يمكن أن تكون ذات تأثير كبير في صياغة مضمون الرسالة، وأسلوب عرضها. فالرسالة الموجهة للسكان الريفيين، سوف تختلف عن تلك الموجهة لسكان الحضر، وحتى على مستوى الخضر، سنجد أنها تختلف من منطقة لأخرى، وفقاً لظروف الجمهور وخصائصه المختلفة، واتجاهاته واحتياجاته.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الأمر يتطلب من القائم بعملية الاتصال الإقناعي أن يكون لديه استراتيجية للتعامل مع الجمهور من ناحية، وأن يضع في الحسبان تنوع واختلاف اتجاهات الجمهور الذي يتعامل معه من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يتطلب منه مراعاة اختلاف الجمهور الذي يتعامل معه، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف المختلفة التي يمكن أن يتخذها الجمهور من الرسائل الإقناعية التي يقدمها.

ج- أنواع الجمهور المستهدف:

هناك تصنيفات مختلفة للجمهور، حيث يرى البعض أنه يمكن تصنيف الجمهور إلى أنماط منها:

1- الجمهور العام: هو أكثر حجماً من التجمعات الأخرى كما أن أعضاؤه أكثر تبعثراً ، متباعدين في المكان وأحيانا في الزمان، و لكنه ذو ديمومة أكثر يتشكل حول قضية مشتركة من الحياة العامة، هدفه الرئيسي تكوين اهتمام أو رأي عام حول قضية ما. وهو تجمع لمجموعة من الأفراد يشكلون وحدة اجتماعية من خلال الاعتراف المتبادل بوجود مشاكل مشتركة ينبغي إيجاد حلول مشتركة لها.
2- الجمهور الخاص: هو الجمهور الذي يجمع أفراده بعض الاهتمامات أو الحاجات أو الاتجاهات المشتركة التي تميز عضويتهم في هذا الجمهور مثل: الأفراد المشتركين في صحيفة ما، ويصبح من بعد ذلك من واجب وسائل الاعلام إستثارة هذا الاهتمام وتدعيمه وتلبية حاجاته؛ بحيث يمكن أن تحتفظ بهذا الجمهور الذي يندمج أعضاؤه في التركيز الجمعي، وينشرون بذلك الاتصال الذي يرتبط بهذا التركيز وهذا ما يبرر اختيار وسائل الإعلام للموضع الشائع بين هذا الجمهور الذي تتخذه مدخلا لتنظيم الاهتمامات وتكييفها.

.وقدم الباحث الأمريكي "كلوس" تحليلا عددياً للجمهور حسب درجات مساهمته كما يلي:

1- الجمهور المفترض: هو مجموع السكان المستعدين لاستقبال عرض وحدة اتصال، أي الذين يملكون الوسائل المادية والتقنية التي تمكنهم من إستقبال الرسائل الإعلامية لوسيلة معينة. ومن هنا فإن كل من يمتلكون أجهزة استقبال تلفزيون أو إذاعة يشكلون الجمهور المفترض لهما، والجمهور المفترض للصحيفة يُقاس بعدد نسخ السحب.

2- الجمهور الفعلي: هو مجموع الأشخاص الذين استقبلوا فعلاً العرض الإعلامي مثل: المواظبين على برنامج تلفزيوني أوالمستمعين المداومين على حصة إذاعية معينة أو قراء صحيفة أو زوار موقع إلكتروني يسجل حضورهم بمجرد النقر على الرابطة.

3- الجمهور المتعرض: هو جزء من الجمهور الفعلي الذي يتلقى الرسالة الإعلامية بصرف النظر عن إدراكها، وعن الموقف الذي يتخذه منها، فهناك من الجمهور من يستجيب للرسالة الإعلامية وهناك من يتجاهلها تبعا لتطابقها مع احتياجاته ومصالحه المادية واهتماماته الفكرية والثقافية.
4- الجمهور الفعال: هو الجزء الذي يتفاعل، أي يستجيب للرسالة الإعلامية وهو الجمهور المستهدف من خلال الإعلانات التجارية والدعوات الانتخابية، وهو الجمهور الذي يحاول المرسل كسب وده أو حياده(7).

ويرى " حسني محمد نصر " أن معرفة القائم بالاتصال الإقناعي لاتجاهات الجمهور تفيده في تحديد الرسالة الإقناعية، والدوافع التي يمكن التأكيد عليها. ومن ثم، فإن الرسالة التي تصلح مع جمهور غالبيته من معارضي الموضوع تختلف بالتأكيد عن رسالة موجهة لجمهور متردد، ولم يتخذ موقفاً من الموضوع، كما تختلف كذلك عن الرسالة الموجهة إلى جمهور مؤيد للاتجاه الذي تستهدفه الرسالة. ومن ثم يُصنف الجمهور وفقاً لاستراتيجية التعامل معه إلى:

1- الجمهور المؤيد: فإذا عرف القائم بالاتصال لماذا يتفق الجمهور المستهدف مع الفكرة أو الاتجاه أو السلوك الذي يدعوه لتبنيه، فسوف يتمكن من تحديد النقاط التي يمكن أن يؤكد عليها في رسالته الإقناعية، وذلك للحفاظ على تأييد الجمهور.

2- الجمهور المحايد: قد يكون إتجاه الجمهور المستهدف نحو الموضوع محايداً لمجموعة من الأسباب، ويتوقف على تحديد سبب المحايدة الاستراتيجية التي يمكن إتباعها، وذلك لتحقيق إتصال فعال مع هذا الجمهور.

3- الجمهور المعارض: من الأهمية أن يعرف القائم بالاتصال سبب المعارضة، وهل ترجع إلى نقص المعلومات لدى الجمهور أم إلى عدم الاهتمام. وفي هذه الحالة، فإن إقناع الجمهور المعارض بتغيير إتجاهه يبدو ممكناً إذا تمكن القائم بالاتصال من إمداده بمعلومات جديدة في الموضوع. أما إذا كانت المعارضة تعود إلى موقف ثابت للجمهور لا علاقة له بالإهتمام أو الدراية بالموضوع، فإن الاقناع بتغيير الاتجاه يكون صعباً، ولكنه ليس مستحيلاً. ويمكن أن يكتفي القائم بالاتصال هنا بإحداث تغير جزئي في الاتجاه، إنتظاراً لرسائل أخرى تتراكم تأثيراتها لتحقق على المدى الطويل التغيير الكلي في إتجاه هذا الجمهور(8).

خامساً: استخدام اللغة في عملية الاتصال والإقناع:

لا شك في أن قدرة القائم بعملية الاتصال في السيطرة على موقف الاتصال تتوقف على مهاراته، ومن ثم ينتج عنها نجاح عملية الاتصال والإقناع بالرسالة التي يريد تقديمها للجمهور المستهدف. وتشير نوعية اللغة المستخدمة في عملية الاتصال إلى أن القائم بعملية الاتصال يعتقد في صحة موضوعه وإتجاهه القوي والمؤثر نحوه، وإنطلاقاً من ذلك، فإنه يستخدم لغة قوية ومؤثرة تمكنه من تحقيق الهدف من عملية الاتصال، مقارنة بالذي يستخدم لغة ضعيفه(9).

وقد حدد علماء الاتصال عدة أنواع من الاتصال اللفظي التي تؤثر على نتيجة العملية الاتصالية والإقناعية منها(10).

1- استخدام ألفاظ قاطعة، ومن الكلمات أو الألفاظ القاطعة أو الحادة وصفات مثل(جداً، تماماً، حقيقة)، وذلك للتعبير عن شدة الاتجاه الذي يعبر عنه المتحدث وإقتناعه به. والاتصال دون استخدام مثل هذه الألفاظ القوية قد يفشل في نقل الاتجاهات القوية للقائم بعملية الاتصال، وإقناع الآخرين بها.

2- عدم استخدام الأسئلة التأكيدية، إن استخدام القائم بالاتصال لبعض الأسئلة التأكيدية، قد يَعف من قوة وتأثير الاتصال اللفظي، حيث يضع المتحدث(القائم بالاتصال) في موقف وكأنه غير متأكد من المعلومات التي يقدمها للجمهور المتلقي، فمثلاً كأن يضيف على المعلومة التي يقدمها كلمة " أليس كذلك؟ ". من الواضح أن إضافة هذه الكلمات يشير إلى أن القائم بالاتصال غير متأكد من المعلومة التي يقدمها، وهو الأمر الذي يضعف من العملية الاتصالية.

3- عدم استخدام تعبيرات تبعث على الشك، هناك كلمات وتعبيرات تقلل إلى حد كبير من قوة المتحدث، وتُحد من قوة الاتجاه الذي يعبر عنه، وبالتالي من تأثيره، من تلك التعبيرات(كما تعلمون فـإن........، أو من المكن أن................، أو ربمـا...........وهكـذا)، إن اسـتخدام مثـل هـذه التعبيرات اللفظيـة قد تثير الشك عند المتلقي، وتجعلـه يتشكك في صحة ما يقولـه القائم بعمليـة الاتصال، وذلك لأن هذه التعبيرات تشير إلى أن المتحدث يشك في أن المتلقين سوف يوافقون على ما يقوله.

4- عدم استخدام جملة الطلب الطويلة، يشير علماء الاتصال إلى أن تطويل جملة الطلب تُضعف من قوة الطلب لدى المتلقي، وتُظهر القائم بالاتصال على أنه أقل قوة وأقل تصميماً على طلبه، ولذلك، فإذا كان طول الجملة يُظهر تأدب القائم بعملية الاتصال مع المتلقين، فإنه يترك لديهم إنطباعاً بضعفه وتردده. مثال لجملة الطلب: من فضلك إعمل كذا.......، أما جملة الطلب الطويلة كأن يقول مثلاً: إذا لم يكن لديك مانع من فضلك إعمل كذا..........

إنطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن معرفة القائم بالعملية الاتصالية والاقناعية الجيدة بطبيعة وخصائص الجمهور الذي يريد إقناعة بالرسالة الاعلامية، وذلك من حيث ثقافته وأسلوب معيشته، ومستواه العلمي والفكري، فضلاً عن خصائصه الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً معرفته باحتياجاته الأساسية...هذه الأمور جميعها تنعكس على إختيار القائم بعملية الإقناع اللغة التي تتناسب وطبيعة وخصائص الجمهور الذي يتعامل معه.

وبالطبع، فإن هذه الأمور نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن ثمة لغة وأسلوب قد يستخدمه القائم بالاتصال يتناسب وطبيعة وخصائص جمهور معين في موقف معين، بينما قد لا يتناسب هذا الأسلوب وهذه اللغة مع جمهور آخر ذات خصائص مختلفة...وهذا يتطلب أن يكون القائم بعملية الاتصال والاقناع واعياً تماماً بذلك، حتى تحقق الرسالة هدفها والمتمثل في إقناع المتلقي.

وفي هذا السياق، يمكننا القول أن العلاقة مع الجمهور العام تختلف من حيث الشكل والمضمون عن العلاقة الفردية، فالعلاقة مع الجمهور تحتاج إلى جهود مكثفة؛ لتجميعهم ومخاطبتهم، وإلى لغة خطابية تثير العواطف، وتستميل النفوس، وتتعامل مع السلوك الجمعي، وتفاعل العواطف مع الأفكار والمفاهيم، كما يحتاج إلى شجاعة أدبية، وسرعة بديهية، وكفاءة نفسية وبدنية، ومعرفة بطبيعة الجمهور.

ومن ثم، فإن معرفة الجمهور ضرورة ملحة، وحاجة ماسة لكل قائم بعملية اتصال شخصي أو جماهيري، يحمل أهدافاً رسالية معينة يريد تحقيقها، وأفكاراً ومفاهيم يريد تبليغها، ولذا فمن العبث العمل مع جمهور لم يُدْرَس دراسة وافية، وهذا لا يتحقق ما لم نعرف نفسية الجمهور، ومتطلباته، وأهدافه، وخصائصه، وسماته.

وقد حدد بعض علماء النفس والاجتماع مجموعة من السمات التي تميز الجمهور نذكر منها ما يلي:

1- أن الجمهور واسع غير متجانس إلى حد كبير، فهو يتضمن فئات و شرائح ومجموعات بشرية تختلف في أنماط معيشتها واهتماماتها ومستوياتها الثقافية والاجتماعية والتقاليد، الشيء الذي يحدث صعوبات في توصيل الرسالة، فيتوجه القائم بالاتصال نحو القاسم المشترك الذي يجمع الجمهور المتعلم، وفي بعض الأحيان يكون ذلك على حساب نوعية الرسالة.

2- أن الجمهور ورغم عدم تجانسه، فهو متداخل في علاقاته مع الوسيلة، فجمهور التلفزيون قد يكون هو جمهور الإذاعة وكذلك الأمر بالنسبة لجمهور الصحيفة.... وهكذا، وبالتالي فالجمهور إنتقائي في عملية تعرضه لمحتويات وسائل الاتصال، فالجمهور يختار ما يعزز مواقفه وآراءه وتجاربه ومعتقداته وينفر من المضامين التي لا تتجاوب مع ذلك.

3- أصبح الجمهور الآن على درجة من الوعي الثقافي الذي يمكنه من أن يتوقع إلى حد كبير نوع المحتويات التي تميز وسيلة إعلامية عن غيرها من الوسائل الأخرى سواء التقليدية أم الإلكترونية.

4- إنَّ الجمهور سهل الإقناع والرضا، أو الانسياق نحو الرفض، أو الاستجابة إذا أُحسِنَ توجيهه، والتعامل مع عواطفه، وميوله،

5- ومن سمات الجمهور أنَّه يميل إلى المبالغة في الحماس والانطلاق في حالة البهجة والسرور، وفي حالة الغم والحزن، وغالباً ما يندفع الإنسان مع الجمهور دون أن يقدر العواقب مهما بلغت خطورتها، وعلى هذا الأساس يستطيع القائم بعملية الاتصال أن يستقطب مشاعر الجمهور، ويوجهه الوجهة السليمة من خلال إثارة عواطفه نحو ما يهدف تحقيقه من مشاريع، وما يقدم من أفكار ومفاهيم.

6- لكل جمهور عادات وأعراف وتقاليد ورثها من أسلافه، فأَلِفَهَا، واعتاد عليها، وربما أصبحت

مقدسةً لديه، ومن هنا ينبغي دراسة تلك الأمور بدقة، وتحليل سليم، وفرز واعٍ، فما كان منها موافقاً للعقل والشرع يمكن ترشيده، وتعديله، ثم تثبيته، وإقراره، وما كان مخالفاً، فلا يجوز الاصطدام به لأول وهلة، وإنما يجب التدرج في تغييره بطرح البديل الأسلم بهدوء، وحكمة، وتجنباً للإثارة، والاستفزاز، والاندفاع، والحماس، فإنَّ ذلك يثير حفيظة الجمهور، ويدفعه للوقوف بوجه المشروع الجديد، وهذا يتطلب دقة في العرض، وتدرجاً في الطرح، وأفقاً واسعاً يستوعب المعارضة، ويمتص النقمة.

7- ثم إنَّ اندفاع الجمهور وتجاوبه يتوقف على أمله في تحقيق مصالحه وصيانتها؛ ولهذا ينبغي لمن يريد أن يوثق علاقته بالجمهور أن يوعد بصدق وإخلاص؛ لكي يقوي مشاعر الثقة في نفوس الناس، ولكن ينبغي أن يتجنب نشر الشعور بالتفاؤل غير الحقيقي نحو تحقيق أهداف سريعة وسهلة إزاء مشكلة معينة، وإنما يجب مساعدة الجمهور على الرؤية الواضحة الطبيعية لمشاكلهم، وطرح الخطط اللازمة للمواجهة، وبيان طريقة التنفيذ بالقدر المستطاع، ومع ذلك كله ينبغي تجنب الشعارات الوهمية؛ لئلا ينقاد الجمهور وراء أحلام وهمية وبعبارة أخرى، على القائم بعملية الاتصال أن يبتعد عن الوعود المعسولة، والشعارات الزائفة التي لا يستطيع تحقيقها، ويتجنب الخداع، والمراوغة، والأماني الكاذبة؛ فإنَّ ذلك يفقده ثقة الجمهور، ويسقطه من عينيه، كما ينبغي أن يكون واقعياً في كل ما يَعِدُ به، دقيقاً في تعبيره، صادقاً في نواياه لا يضمر في نفسه تحقيق مصالح ذاتية، وإنما هدفه الأسمى خدمة الجمهور بتجرد، وإخلاص.

إنطلاقاً مما سبق، يتضح لنا مدى أهمية الاقناع بالنسبة للقائم بعملية الاتصال، وأن هذا الأمر يتطلب منه أن تتوافر لديه مجموعة من المهارات المهنية من ناحية، والاجتماعية والشخصية من ناحية أخرى. هذا إضافة إلى ضرورة أن يكون على وعي ودراية بخصائص الجمهور المتلقي للرسالة التي يقدمها، من حيث أوضاعه الاجتماعية والثقافية والسيكولوجية والبيئية...وغيرها من العوامل والمتغيرات الأخرى التي تحدد طبيعة الجمهور وخصائصه. إن فهم القائم بعملية الاتصال والاقناع بخصائص الجمهور المتلقي لرسالته، يمكنه من إختيار اللغة التي تتلاءم وخصائص الجمهور الذي يخاطبه، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى نجاح عملية الاتصال والاقناع، كما أن غياب كل هذه الأمور ينعكس بشكل سلبي على العملية الاتصالية بصورة عامة.

المراجع

1- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري: المدخل والوسائل، ط 3، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 297-298.

2- نورة عبد الله المسعود، خصائص أو سمات عملية الاتصال، iearnteck.blogapot.ae

3- للمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمود الدمنهوري، تعريف الاقناع ونماذج التأثير، 2009 annajah.net

- مفتاح رمضان العرفي، مهارات الاقناع kenanaonline.com

- محمد منيرحجاب، الأعلام الأسلامي، ط 2 دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

- عزيزه عبده، الآعلام السياسي والرآي العام، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

- محمد منير حجاب، المعجم الآعلامي، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

Dennis G, "Persuasion and the Concept of Identification, Quarterly journal of speech - .1960, pp.270-273

Gass, R. & Seiter, J. (2006). Persuasion, social influence, and compliance gaining, 3rd - .ed. Boston, MA: Pearson

Dina Fey, "Concept of Persuasion", 2013. http://prezi.com -

,"Persuasion", Communication for Governance & Accountability Program" -

Siteresources.worldbank.org

Jane Austen," Persuasion", www.sparknotes.com -

4- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري...، مرجع سابق، ص ص 298-299.

5- المرجع نفسه...، ص 301.

6- المرجع نفسه....، ص ص 301-302.

7- أنظر:

Piet Bakker," reading Mcquails, Mass Communication theory", www.sagepub.com-

George N.gordon, "Communication", global.britannica.com -

Ugur Demiray, N Urdan Oncel, "Communication Concept and the Role of Mass Media - in Knowledge Building Process in distance Education", www.academia.edu

- على اســـــــــــــماعيل" مفهـــــــــــــــوم الجمهـــــــــــــــور وأنواعـــــــــــــــه " 2010 tawasolarab.ba7r.org

Difaf.forumactif.org -

www.itellskuf.com

8- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري...، مرجع سابق، ص ص 304-307

9- See:

Bowers, J.W. "Some Correlates of Language Intensity", Quarterly Journal of Speech, - .50, 1964. P.345

Giles, H, & Wiemann, J.M. Language, Social Comparison and Power. In C. R. Berger - .& S.H. Chaffee(eds), the Handbook of Communication Science, 1987, pp.350-384

10- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري...، مرجع سابق، ص ص، 322-323.

الفصل الحادي عشر

تطبيقات في مجالي علم الاجتماع و الاعلام

نماذج للدراسات والبحوث البينية

تمهيد:

انطلاقاً من العرض التفصيلي السابق للخطوات المنهجية التي ينبغي أن يتبعها الباحث المتخصص في ميدان علم الاجتماع وعلوم الاتصال والاعلام في الإعداد لدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة، فإننا نرى ضرورة أن نعرض لبعض النماذج من **البحوث والدراسات البينية** Inerdisplinary ,التي تناولت بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية المعاصرة التي أنجزها المؤلف خلال السنوات الأخيرة؛ حيث تم اختيار تلك الظواهر كاستجابة للتغيرات السريعة التي تشهدها مجتمعاتنا العربية في ظل التحولات العالمية، والتي تجسدت فيما يسمى **بالعولمة،** تلك الظاهرة التي نلمس انعكاساتها الايجابية والسلبية على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومن جانب آخر، نرى أن عرض هذه النماذج البحثية يمكن أن يفيد طلاب علم الاجتماع بصورة عامة، والمتخصصين في علوم الاتصال والاعلام بخاصة، سواء في مرحلة الليسانس أو الدراسات العليا في التعرف على الخطوات المنهجية، ومدى الالتزام بهذه الخطوات عند الاعداد لتصميم خطة منهجية لدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، وذلك من حيث: كيفية اختيار المشكلة وصياغتها، وكيفية تحديد أهميتها النظرية والتطبيقية، وكذلك كيفية تحديد المفاهيم الأساسية وصياغة تعريفات إجرائية لكل مفهوم، وأيضاً كيفية تحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها أو وفروضها العلمية، هذا بالإضافة إلى كيفية الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت تلك المشكلات على المستويات: المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك كيفية الاستفادة من المداخل النظرية السوسيولوجية والاعلامية المختلفة، وتحديد المدخل النظري الذي يتناسب وموضوع البحث.

وعلى **الصعيد المنهجي** أيضاً يمكن للطالب والدارس الاستفادة من تلك النماذج البحثية في تحديد الاجراءات المنهجية، بدءً من اختياره لأساليب الدراسة مروراً بتحديده لمجالاتها(المكاني والبشري والزمني)، وكذلك تحديده للأدوات الملائمة لجمع البيانات الميدانية، واختياره للأساليب المنهجية المناسبة لتحليل تلك البيانات وتفسيرها، وصولاً إلى إجراءات العمل الميداني وتفسير النتائج وكتابة التقرير النهائي للبحث.

وقد حرصنا عند إختيار هذه النماذج من البحوث أن تعكس الاهتمامات البحثية المعاصرة في التخصصين(الاجتماع والاعلام)، وأن تكون كذلك متنوعة من حيث الموضوعات وأسلوب المعالجة من جانب، ومن حيث المناهج والمداخل النظرية وأدوات البحث المتبعة فيها من جانب آخر، حتى

تتاح للقارئ الفرصة للتعرف على تنوع أساليب وأدوات البحث، وكذلك معرفة مدى توافق ذلك مع طبيعة المشكلة موضوع الدراسة، وعينة البحث المختارة من جانب ثالث.

فلاشك في أن تحديد المشكلة وصياغتها بشكل معين يفرض على الباحث أن يختار أسلوباً للبحث يتفق وتحديده للمشكله منذ البداية. كما أن اختيار العينة وتحديد حجمها وخصائصها المختلفة يفرض على الباحث أيضاً ضرورة اختيار أدوات للبحث تتناسب وخصائص العينة المختارة. ومن ثم يستطيع القارئ (طلبة علم الاجتماع، وطلبة تخصص الاتصال والاعلام، وكذلك طلبة الدراسات العليا بعامة) أن يتبينوا مدى الاتساق والتوافق بين النتائج التي توصل إليها الباحث، والأهداف والتساؤلات أو الفروض التي حددها في خطته للبحث منذ البداية.

يبقى القول، أن هذه النماذج البحثية المختارة تمثل فقط أمثلة للبحوث والدراسات التي أنجزت في من قبل الباحث خلال السنوات الأخيرة، وأن ذلك لا يعني – بحال من الأحوال – تجاهل البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية التي أنجزت في أقسام الاجتماع في الجامعات العربية، وكذلك تلك التي أنجزت ضمن مشروعات المراكز البحثية المتخصصة، كما أنه لايعني التقليل من أهمية تلك البحوث والدراسات، وبخاصة تلك التي تناولت ظواهر ومشكلات اجتماعية ملحة وخطيرة على المستويين: النظري والتطبيقي.

ومن ثم فإن الهدف من عرض هذه النماذج البحثية البينية، من وجهة نظر الباحث المتواضعة يمثل تعبيراً حقيقياً يبرهن على أهمية إجراء المزيد من **الدراسات والبحوث البينية** على مستوى العلوم الاجتماعية والانسانية بصورة عامة، وعلى مستوى تخصصي الاجتماع واالاعلام بخاصة، وهما يُعدان من التخصصات ذات الصلة الوثيقة بين بعضهما البعض من ناحية، وذات الاهتمامات المشتركة من ناحية ثانية. هذا إضافة إلى أن هذا الاهتمام بالدراسات البينية أضحى يمثل الاتجاه الجديد الذي بدأ ينتشر وتزداد أهميته وفاعليته خلال السنوات الأخيرة، ليس فقط على مستوى العلوم الاجتماعية والانسانية، ولكن أيضاً بين بعض العلوم الاجتماعية وبعض العلوم الطبيعية، والأمثلة على تلك التخصصات البينية الحديثة كثيرة ومتنوعة منها: علم الاجتماع الطبي، **الأنثروبولوجيا الطبية، علم الاجتماع الحضري والتخطيط العمراني،** وأيضاً **علم الاجتماع الاعلامي..**.وغيرها من التخصصات البينية الأخرى التي تعكس العلاقة بين التخصصات المختلفة.

ومن النماذج البحثية التي نعرضها في هذا المجال، والتي أنجزها المؤلف خلال السنوات العشر الأخيرة ما يلي:

الطفل والعولمة
تحليل سوسيولوجي لواقع ومستقبل الطفولة في البلدان النامية[1]

د. سعيد أمين محمد ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة عين شمس

تمهيد:

إن مستقبل الأمم مرهون بمستقبل أطفالها، ولذلك تولي معظم الدول الطفولة جل اهتمامها، ويتفاوت حجم ودرجة هذا الاهتمام باختلاف نظرة الدول إلى الأطفال من ناحية، وطبيعة السياسات والتوجهات التنموية ومدى ما تقدمه لهم من رعاية وخدمات وفرص للحياة الكريمة من ناحية أخرى. وتعتبر مرحلتي الطفولة والشباب من أهم مراحل حياة الإنسان، إن لم تكن أهمها جميعاً سواء بالنسبة للفرد ذاته، أم بالنسبة للمجتمع حاضراً ومستقبلاً، وذلك من حيث علاقتها بقدرة الفرد على بناء شخصية متكاملة قادرة على التوافق والاستمتاع بالحياة وتكوين أسرة مستقرة اجتماعياً، أو من حيث قدرته على المساهمة بفعالية في تنمية مجتمعه مستقبلاً في عالم يشهد تغيرات سريعة ومتنامية على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية والمعلوماتية...الخ.

والواقع أن ظاهرة النمو السكاني المتزايد أضحت تمثل ظاهرة عالمية، على الرغم من تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر، الأمر الذي يؤكد على أن ثمة ارتفاعاً متزايداً لمعدلات المواليد على المستوى العالمي. حيث تشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أنه يوجد اليوم حوالي 1.8 بليون طفل تحت سن 15 سنة على مستوى العالم، ويقدر حوالي 485 مليون منهم تحت سن الثالثة، وأن أغلبهم يعيشون في البلدان النامية. كما تشير البيانات ذاتها إلى النمو المتزايد للأطفال في البلدان النامية منذ السبعينيات وحتى عام 2000. فقد كان إجمالي الأطفال في أفريقيا عام 1970 حوالي 41 مليون طفل، ارتفع هذا العدد في عام 1985 إلى حوالي 62 مليون طفل، ثم بلغ حوالي 84 مليون طفل في عام 2000. وكذلك الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية 36 مليون طفل عام 1970،

---

[1] -1 **الطفل والعولمة، تحليل سوسيولوجي لواقع ومستقبل الطفولة في البلدان النامية،** حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 32، يوليو- سبتمبر 2004

ارتفع إلى 44 مليون طفل في عام 2000. وفي جنوب آسيا بلغ عدد الأطفال في عام 1970 حوالي 96 مليون طفل، ثم ارتفع إلى 124 مليون طفل في عام 1985، ثم بلغ 132 مليون طفل في عام 2000. وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغ إجمال الأطفال 35 مليون طفل في عام 2000، بعد أن كان إجمالي العدد حوالي 32 مليون طفل في عام 1985، وفي عام 1970 حوالي 21 مليون طفل. في حين تؤكد البيانات ذاتها على ظاهرة التراجع الواضح في عدد الأطفال في المجتمعات الصناعية، فبعد أن كان إجمالي عدد الأطفال في تلك المجتمعات 47 مليون طفل في عام 1970، انخفض هذا العدد في عام 1985 إلى 42 مليون طفل، ثم تراجع إلى 39 مليون طفل في عام 2000 (1).

والواقع أن البيانات السابقة تعكس بشكل واضح الظروف البنائية والثقافية للبلدان النامية بصفة عامة، حيث تتميز هذه البلدان بارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يُعد أحد المشكلات الأساسية التي تواجهها معظم تلك البلدان. كما أن هذا النمو السكاني المتزايد يُعد انعكاسا لمنظومة القيم الثقافية التقليدية السائدة، والتي تشجع على الإنجاب، الأمر الذي تفتقر إليه كثيراً المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتي تتميز ببني اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة إلى حد كبير.

ومن جانب آخر، يمكننا القول أنه بالرغم من ارتفاع معدلات الوفيات بين أطفال العالم بشكل عام، والبلدان النامية بشكل خاص، إلا أن ثمة نمواً متزايداً لهذه الفئة وبخاصة في البلدان النامية. حيث تؤكد بيانات إحصائية على أن أكثر من 11 مليون طفل في البلدان النامية ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون كل عام. وأن نصف أطفال العالم تقريباً يموتون قبل سن العاشرة من عمرهم. وبالرغم من أن هذه الأرقام تبدو مذهلة، إلا أن هناك حقيقة تتمثل في أن سكان العالم في تزايد مستمر(2).

ولا شك أن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام للبلدان النامية يُعد مسئولاً بدرجة كبيرة عن الواقع الاجتماعي للطفولة وتفاقم قضاياها ومشكلاتها، ومظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها قطاعاً كبيراً من أطفال تلك الدول. حيث يشير التقرير الذي أعده "جيمس ب. جرانت" مدير المكتب التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال والذي يستعرض فيه أوضاع الوفيات في العالم النامي، فيبين الخسارة الكبيرة التي تتعرض لها هذه المجتمعات بسبب وفاة ربع مليون طفل أسبوعياً ليس فقط بسبب الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، ولكن بسبب عوامل الفقر والجهل والمرض. هذا الرقم يقابله وفاة ثلاثة آلاف وخمسمائة طفل عربياً كل يوم، أي ما يعادل ربع مليون طفل سنوياً. وأن ذلك يمثل خسارة بشرية كبيرة لا سيما في المجتمعات العربية، حيث

يعتبر المورد البشري من أهم الموارد وأغناها في وقت تحتاج فيه هذه المجتمعات إلى المبدعين والمفكرين(3).

وإذا كانت مشكلات الطفولة وقضاياها قد أضحت تمثل محوراً أساسياً على المستوى الدولي، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن تنطلق منها الدراسة الراهنة تتمثل في أن هناك اختلافات جوهرية بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان المتقدمة صناعياً، والأوضاع السائدة في البلدان النامية بصفة عامة. وأنه إذا كانت البلدان المتقدمة تتميز بقدر كبير من التوازن والتجانس البنائي، الأمر الذي يُمكنها من تقديم حد أدنى إنسانياً ومقبولاً من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة تضمن ليس فقط إشباع الاحتياجات الأساسية، وإنما إتاحة الفرصة للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي للأطفال.

وفي ضوء ذلك يمكننا الحديث عن قضايا ومشكلات الطفولة بصورة عامة، وذلك لأن هناك قاسماً مشتركاً بين الأطفال لا يعكس فروقاً جوهرية في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إلا أن الأمر نفسه يُعد مختلفاً بدرجة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية والتي تتسم بالتناقضات الاجتماعية والطبقية الواضحة، فضلاً عن التناقضات الايكولوجية والعرقية والطائفية، ناهيك عن عجز النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعدم كفاءتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية المتنامية التي يعاني منها الفقراء ومحدودي الدخل بعامة، والأطفال الفقراء بخاصة(4).

والواقع أن قضايا ومشكلات الطفولة قد احتلت أهمية كبيرة لدى الباحثين والمفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية ، فضلاً عن المؤسسات الحكومية والأهلية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية ليس فقط على المستويين المحلي والإقليمي، ولكن أيضاً على المستوى العالمي. وقد تجسد هذا الاهتمام في العديد من المؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن جانب آخر، هناك اهتمام متزايد من جانب المؤسسات الدولية بهذه القضية. ويرجع هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل منها : النمو السكاني المتزايد الذي يشهده العالم المعاصر، رغم تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر. وتنامي حجم المشكلات التي يعاني منها نسبة كبيرة من أطفال العالم بصفة عامة، والبلدان النامية بصفة خاصة، حيث تتجسد تلك المشكلات في العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية، ومظاهر الحرمان المختلفة والتي تعوق نموهم وتحد من قدراتهم المختلفة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي بالطفل.

2- التعرف على مظاهر الحرمان التي يعاني منها أطفال البلدان النامية والعربية، والمظاهر المختلفة لانتهاكات حقوق الطفل في تلك البلدان.

3- التعرف على التحديات المستقبلية التي تواجه أطفال البلدان النامية والعربية في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تُعد انعكاساً للعولمة بأبعادها المختلفة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ماهي مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بحقوق الطفل؟

2- ماهي مظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية والعربية؟

3- إلى أي مدى يمكن تصور مستقبل الطفولة في البلدان النامية والعربية في ظل التحديات التي تواجهها هذه البلدان والتي تمثل العولمة أهمها؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تحتوي الدراسة على مفهومين أساسيين هما: مفهوم الطفل، ومفهوم العولمة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام ومطلق لأي من هذين المفهومين، وذلك لاختلاف الرؤى الفكرية والتوجهات الأيديولوجية للباحثين والمهتمين بتلك القضايا من ناحية، وتباين الظروف البنائية والثقافية للمجتمعات من ناحية أخرى، إلا أنه يمكننا أن نعرض بإيجاز لبعض التعريفات كمحاولة لصياغة تعريفات تتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة، وتحقيقاً لأهدافها الأساسية.

1- مفهوم الطفل:

يرى بعض الباحثين أنه لو حتى تم الاتفاق على تحديد ما يعنيه مصطلح الأطفال عمرياً، فإن ثمة مشكلا تواجهنا تتعلق بتحديد ما المقصود بهذا المصطلح من الناحية التطبيقية؟. وذلك لأن الأطفال ليسوا نسخة واحدة مكررة، وأنه إذا كانت هناك سمات مشتركة بين الأطفال في كونهم أطفالاً، ضعاف البنية إذا ما قورنوا بالكبار، فضلاً عن افتقادهم - وخاصة المواليد منهم- إلى القدرات والمهارات الحركية وغيرها من القدرات التي تمكنهم من الاستقلالية، ومن ثم تجعلهم معتمدين على غيرهم في إشباع احتياجاتهم الأساسية، على الرغم من التسليم بوجود هذه السمات المشتركة، فثمة

اختلافات كثيرة بينهم باعتبارهم بشراً ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة. الأمر الذي يطرح سؤالاً مشروعاً يتمثل في: عن أي أطفال نتحدث؟(5). هل نتحدث عن أطفال المجتمعات المتقدمة صناعياً؟، أم نتحدث عن أطفال البلدان النامية؟، وطالما أننا نتحدث عن أطفال البلدان النامية فينبغي أن نضع في اعتبارنا كذلك أن هؤلاء الأطفال نتاج لسياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية متخلفة وتابعة، وأن تلك السياقات تتضمن العديد من التناقضات الاجتماعية بمفهومها الشامل.

وتعرف الاتفاقيات الدولية الطفل بأنه الفرد الذي لم يبلغ الثانية عشر، في حين تُعرف الدول الطفل بطريقة مختلفة ووفقاً لاعتبارات أخرى. كذلك فإن الطفل أو الطفولة يُعرفان بطريقة مختلفة وفقاً لاختلاف وتباين الثقافات. ويرى بعض علماء الاجتماع أن عملية تحديد قدرات الأطفال ورشدهم تختلف من مجتمع لآخر، حيث أن تحديد بلوغ الطفل ورشده بسنة معينة قد يكون مضللاً(6). ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة " الوارد في اتفاقية حقوق الطفل" فإن الطفل هو كل شخص تحت سن الثامنة عشر، ما لم يمنحه القانون المحلي سن الرشد في سن مبكرة(7). وثمة تعريف آخر للطفل بأنه " الشخص الذي يقل عمره عن 15 سنة، ويكون تحت وصاية شخص آخر يمتلك الشرعية القانونية(8).

بينما يرى البعض أن ثمة عوامل كثيرة ينبغي وضعها في الاعتبار عند تحديد مفهوم الطفولة منها: الطبيعة البيولوجية والفيزيقية للطفل، والمحددات الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن المجتمعات تتعامل مع الطفل وفقا للصور التي تتبناها، وهو ما يجعل الوضع القانوني للطفل وتربيته يُشكلان وفقاً لتغير تلك الصور، حيث تتعدد صورة الطفل ووضعيته بتنوع العوامل ومستوى النمو التقني والإنتاجي والتفاوت الاجتماعي والتقاليد(9).

وعلى الرغم من تعدد وتباين تلك التعريفات والتصورات لمفهوم الطفل، إلا أن السمة المشتركة بينها جميعاً تتمثل في أن معيار السن ليس هو المعيار الوحيد المستخدم في تحديد مفهوم الطفل، وأن ثمة معايير أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية ينبغي أن توضع في الاعتبار عند تحديد تعريف لمفهوم الطفل. وأن هذه المعايير تختلف من مجتمع لآخر، وفقاً لاختلاف الظروف البنائية والثقافية.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا صياغة تعريف للطفل بأنه" الشخص الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشر، وغير كامل الأهلية، ويعتمد في إشباع احتياجاته الأساسية على الوالدين أو أحدهما أو من يقوم بالوصاية عليه بصفة قانونية". وعلى الرغم صياغة التعريف بهذه الكيفية، إلا أننا نرى أنه ليس

تعريفاً مطلقاً يمكن أن ينطبق على كل المجتمعات بدرجة واحدة، ومن ثم فالمسألة نسبية وليست مطلقة.

2- مفهوم العولمة:

تعتبر العولمة Globalization على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والامبريقية ظاهرة مطاطية Balloons، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون ما بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بنفس الدرجة والأهمية والخطورة على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً(10).

ولقد أثير جدلاً ونقاشاً كبيراً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول أن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له. التيار الأول: ويرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي(11).

ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل(12). ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة(13).

وانطلاقاً من ذلك، فإن السلطة الاقتصادية للدولة سوف تضعف نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسئوليات الاقتصادية، كما أن الحكم سيتحدد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتمثل السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة. أي أن **التيار الأول** ينظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري(14).

أما التيار الثاني، فينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أن العولمة ليست حدثاً جديداً، بل أنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث شكلت الإمبريالية الأوروبية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ

المعاصر(15). ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى تكتلات اقتصادية: أوروبا، وشرق أسيا، وأمريكا الشمالية(16).

ومن ثم يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أضحى اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات. وأن النشاط الاقتصادي العالمي بوضعه الراهن لن يؤدي إلى زوال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي، لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد. حيث أن الدولة هي التي تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها، كما أنها- لا تزال- تمثل أداة احتكار لرأس المال.

ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة لا تزال تمثل القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب حالياً الحديث عن ثقافة أو حضارة عالمية، لأن القوة الاقتصادية وحدها لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ولذلك يرى" صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية كمحصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كونية(17).

بينما يرى **التيار الثالث**، أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولاً نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تنعكس في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي(18).

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على العديد من الأمور منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي كنتاج لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. بالإضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن العديد من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الآثار السلبية مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات Drug- Trafficking (19).

وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، إلا أن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعالياتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات(السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل والمتغيرات منها: مد توافر الإمكانيات المادية والاقتصادية(التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن العولمة" تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي".

رابعاً: المدخل النظري للدراسة:

وفيما يتعلق بالمدخل النظري للدراسة، فيمكننا القول، على الرغم من أن مشكلات وقضايا الطفولة قد فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي من ناحية، والصعيد المحلي من ناحية أخرى، إلا أن تلك المشكلات لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع شأنها شأن القضايا والمشكلات الاجتماعية الأخرى. هذا فضلاً عن ندرة الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي اهتمت بالكشف عن الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية بشكل عام والتي تتجسد في أشكال متعددة للحرمان من الطفولة.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي اهتمت ببعض المشكلات التي تتعلق بواقع الطفولة في بعض البلدان النامية وبخاصة عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، إلا أن ثمة ندرة في الدراسات التي تناولت تلك المشكلات وغيرها في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تنعكس بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على الواقع الاجتماعي للأطفال في تلك البلدان.

ونظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في الكشف عن بعض ملامح الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية و المظاهر المختلفة للحرمان من الطفولة، والانتهاكات التي يتعرضون لها كانعكاس للتغيرات العالمية المتنامية السرعة، وواقع التخلف والتبعية على الرغم من تطور الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بأوضاع الأطفال ، فإن الأمر يتطلب أن نعرض بإيجاز لبعض المداخل

النظرية والتي شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة، وذلك كمحاولة للاستفادة منها في صياغة رؤية فكرية ومدخل نظري يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

1- نظرية النسق العالمي: World System Theory

تنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها: أن العولمة هي العملية التي انتشر من خلالها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. وأنه نظراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيديولوجي Ideological Celebration لما يُطلق عليه الآن" العولمة" ما هو في حقيقة الأمر سوى أغنية جديدة للحن قديم" والرشتاين 1998" في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم "الدول المركزية والدول المحيطية"(20).

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً على أن مصطلحات مثل: الاقتصاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مألوفة وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصدر هذه الشعارات والتي شكلت موضوعاً لأعمال العديد من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة تمثل اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية. وأن معظم التغيرات التكنولوجية الحديثة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءً من تلك التغيرات بعيدة المدى.وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا لمجال منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشابهة على المدى البعيد؟, وما هي أهمية الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلك التغيرات؟(21).

2- نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory

تركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعلام عبر العالم. ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة، كما يعطي اهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمم الثقافة العالمية البازغة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم أن الثقافة العالمي موجودة بالفعل، ويرجع هذا إلى التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال خلال العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه" ماكلوهان القرية العالمية (22)"Global Village.

3- نظرية المجتمع العالمي: Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن مفاهيم مثل العالمي أصبحت فكرة ذات مصداقية في العصر الحديث والذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في المراحل السابقة. وأن التراث الأدبي للعولمة ما هو إلا مناقشة وافية لتقليص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم العالمية والتي أضحت تلعب الدور الأساس في تشكيل المعتقدات والقيم على الصعيد العالمي(23).

ومن ثم يمكننا القول أنه على الرغم من تباين الرؤى والاتجاهات النظرية والفكرية حول العولمة، إلا أن ثمة حقيقة تتمثل في أنها أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه البلدان النامية. وعلى الرغم من التسليم بأن ثمة جوانب وانعكاسات سلبية كثيرة لتلك الظاهرة وبخاصة على تلك البلدان، فإن هذه التطورات العالمية تمثل امتداداً واستمراراً لأشكال الهيمنة والسيطرة التقليدية التي مارستها – وما تزال – القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، والتي تجسدت وما تزال في العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات. تلك العلاقات غير المتكافئة(التاريخية والمعاصرة) قد أدت إلى اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً"دول المركز"، والبلدان النامية"الدول المحيطية"ن الأمر الذي يُزيد من تخلف الأولى واستمرار تبعيتها للأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً وفكرياً....الخ.

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة والتي اهتمت بالكشف عن التفاوتات والفجوات الثنائية أو المزدوجة على الصعيدين العالمي والمحلي، على أن الفجوة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدول، والفجوة بين الدول ذاتها ينبغي فهمهما بمعزل عن بعضهما البعض. وأنه يمكن القول أن الفجوة العريضة داخل الدول ربما لا تكون مرتبطة بالفجوة المتسعة بين الدول، فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتخيل نظام عالمي متعادل، حيث تكون التفاوتات بين الدول أو بين مجموعات من الدول مثل المركز والمحيط منخفضة، بينما في الوقت ذاته تختلف تلك التفاوتات في ضوء معايير توزيع الثروة بينهم. لذلك تطرح الدراسة ذاتها أربعة سيناريوهات أو احتمالات مستقبلية للنظام العالمي جاءت على النحو التالي:

- **الاحتمال الأول**: درجات عالية من التفاوتات والفجوات العالمية والمحلية مثل التفاوتات المتعاظمة بين الدول وبين الأفراد داخل هذه الدول.

- **الاحتمال الثاني:** أن ثمة ظروفاً كونية أخرى تعكس تفاوتات قليلة بين الدول وبين الأشخاص. وهذا الأمر يمثل ظرفاً مثالياً لنظام عالمي يكون أكثر عدلاً Egalitarian

- **الاحتمال الثالث:** وجود تفاوتات ضخمة بين الدول مصحوبة بتفاوتات محدودة بين الأفراد داخل هذه الدول. الاحتمال الرابع: أن ثمة ظروفاً كونية أخرى سوف تؤدي إلى تفاوتات وفجوات محدودة بين البلدان، وفجوات ضخمة ومتعاظمة بين الأفراد. كما تؤكد الدراسة على أن هذه الاحتمالات الأربعة تثير تساؤلاً يتعلق بما إذا كانت هذه الفجوات والتفاوتات سوف يكون لاحداها تأثيراً فعالاً على غيرها من الاحتمالات الأخرى(24).

وانطلاقاً من التحليلات السابقة، فإن المدخل النظري الموجه للدراسة ينطلق من المسلمات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية النسق العالمي، وبخاصة تلك المقولة التي تؤكد على علاقات التبعية واستمرار العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالية المهيمنة والمسيطرة، ودول المحيط التابعة. مع التسليم بأن ما يحدث الآن من تغيرات وتحولات على الصعيد العالمي في ظل ما يُسمى بالعولمة، هو في واقع الأمر يؤكد على استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة، وأن القوى الرأسمالية تلجأ الآن إلى استخدام آليات جديدة ومتطورة بفعل التطورات الحادثة على المستوى التقني والإعلامي من أجل تحقيق المزيد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة بالشكل الذي يعوق تنميتها من ناحية، ويضمن استمرار تخلفها وتبعيتها لتك القوى المهيمنة من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر، فإن استمرار تلك الأوضاع يسهم بدرجة كبيرة في خلق واستمرار العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتشابكة والتي تمثل تجسيداً لاستمرار هذا الواقع المتخلف والتابع في الوقت ذاته. ويأتي على رأس هذه المشكلات: الفقر، والبطالة، الأمية، الجريمة، العنف بأشكاله المختلفة، النمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية، فضلاً عن مشكلات الطفولة والتي تتخذ أبعاداً وأشكالاً كثيرة.

خامساً: الاجراءات المنهجية للدراسة:

على الصعيد المنهجي، فإن الدراسة سوف تعتمد على أسلوب التحليل الوصفي (الكمي والكيفي) للبيانات الإحصائية المتوافرة من خلال تقارير العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بقضايا ومشكلات الطفولة، وبخاصة البيانات التي تعكس بعض مظاهر الحرمان التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية، ومن ثم تحليل تلك البيانات في ضوء الظروف البنائية والثقافية لهذه البلدان من جهة، وفي ضوء الضغوط والتحديات المفروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية

من جهـة أخـرى. وذلـك للكشـف عن العوامـل المختلفـة المسـئولة عن خلـق مشـكلات الطفولـة واستمرارها في تلك المجتمعات، والتصورات المستقبلية لهذه المشكلات وأساليب مواجهتها في ظـل المتغيرات المجتمعية والعالمية.

سادساً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

1- على الرغم من أن قضايا الطفولة ومشكلاتها أضحت تمثل قضايا عالمية، ومن ثم شهدت اهتماماً دولياً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن توضع في الاعتبار. هذه الحقيقة مؤداها: أن هناك اختلافات جوهرية بين واقع وظروف الأطفال في البلدان المتقدمة صناعياً، وواقع الأطفال في البلدان النامية بشكل عام، والمجتمعات العربية بخاصة. هذه الاختلافات البنائية والثقافية تنعكس بوضوح على هذا الواقع ليس فقط فيما يتعلق بقدرة هذه المجتمعات على تقديم الحد الأدنى والمقبول من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، ولكن أيضاً مدى إتاحة الفرصة للأطفال للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي والنفسي.

2- إن الحديث عن مشكلات وقضايا الطفولة ليس حديثاً عاماً أو مطلقاً، وإنما ينبغي عند فهم وتحليل هذه المشكلات والكشف عن أسبابها وعواملها، أن يضع الباحث في اعتباره أنها قضايا نسبية. بمعنى أنها تختلف من حيث معدلات انتشارها وعواملها ومد خطورتها على الطفل والأسرة والمجتمع بشكل عام من سياق اجتماعي لآخر. ومن ثم فهناك إشكالية مفاهيمية تتمثل في الإجابة على عدد من التساؤلات تتعلق بمفهوم الطفل. حيث ينبغي على الباحث منذ البداية أن يحدد بدقة: عن أي أطفال يتحدث؟، هل يتحدث عن الأطفال في البلدان الصناعية المتقدمة؟، أم يتحدث عن الأطفال في البلدان النامية؟، هل يتحدث عن الأطفال في الطبقة العليا بشرائحها وفئاتها المختلفة؟، أم يتحدث عن الأطفال الفقراء عموماً؟، هل يتحدث عن الأطفال الذكور أم الأطفال الإناث؟، هل يتحدث عن أطفال الريف أم أطفال الحضر؟...الخ. ومن ثم، فإن تحليل مشكلات الطفولة يجب أن يتم في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي للأطفال.

3- فيما يتعلق بالمدخل النظري، انطلقت الدراسة من المسلمات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية النسق العالمي، وبخاصة المقولة التي تؤكد على علاقات التبعية واستمرار تلك العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالي المهيمنة والمسيطرة، ودول المحيط التابعة، مع الوضع في الاعتبار أن ما يحدث الآن على الصعيد العالمي من تغيرات وتحولات في ظل ما يُسمى بالعولمة هو في واقع الأمر يمثل تأكيداً على استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة على كافة

الأصعدة. وأن القوى الرأسمالية العالمية تلجأ الآن إلى استخدام وسائل وأساليب جديدة لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم كله بشكل عام، والبلدان النامية بخاصة.ولذلك اهتمت الدراسة بالكشف عن العوامل المختلفة (الداخلية والخارجية) التي أسهمت في خلق مشكلات الطفولة، والتأثير النسبي لهذه العوامل على واقع الطفولة في البلدان النامية بعامة والمجتمعات العربية بخاصة، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات الإحصائية الصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال الطفولة والمهتمة بقضاياها ومشكلاتها من جانب، ونتائج بعض الدراسات والتحليلات التي تناولت تلك القضايا عالمياً وإقليميا ومحلياً من جانب آخر.

4- على الرغم من تزايد الاهتمام بمشكلات الطفولة منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، والذي تجسد في صياغة العديد من الاتفاقيات والمواثيق لحماية حقوق الطفل والأسرة، وما ينبغي أن يُتخذ من إجراءات لحماية تلك الحقوق وتمكين الطفل من حياة إنسانية، وحمايته من أشكال الحرمان المختلفة من ناحية، واقامة العديد من المؤتمرات والندوات عالمياً وإقليمياً ومحلياً لمناقشة قضايا الطفولة ومشكلاتها من ناحية أخرى، إلا أن الواقع الفعلي للطفولة – وبدرجات متباينة – يؤكد على أن هذه الاتفاقيات تعني شيء، وتطبيقها يعني شيئاً آخر. حيث يتوقف تطبيق نصوص هذه الاتفاقيات والمواثيق على عدة اعتبارات منها: طبيعة التوجهات والسياسات الداخلية الخاصة بكل دولة من جانب، والظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وبخاصة خلال المرحلة الراهنة والتي تشهد تغيرات سريعة ومتنامية من جانب آخر.

5- كشفت الدراسة من خلال التحليلات الكمية والنوعية عن أن هناك أشكالاً متعددة للحرمان يعاني منها الأطفال على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. وأن ثمة انتهاكات كثيرة لحقوق الطفولة. وأن مظاهر الحرمان هذه تتجسد في أشكال عدة منها: عمالة الأطفال، من حيث معدلات انتشارها وعواملها المختلفة وتداعياتها وتأثيراتها المختلفة على الأطفال والأسرة والمجتمع بشكل عام. وكذلك أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين، من حيث ظروفهم المعيشية وأشكال الحرمان المختلفة التي يعانون منها.

6- أوضحت الدراسة أن الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية لا ينفصل عن واقع التخلف والتبعية الذي تتسم به تلك المجتمعات، كما أن هذا الواقع أيضاً يتجسد في العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتداخلة والتي يصعب فهم أي منها بمعزل عن المشكلات الأخرى. كما أنه يصعب أيضاً فهم مشكلات الطفولة بمعزل عن مشكلات اجتماعية أخرى مثل: الفقر والبطالة

والأمية والجريمة والتفكك الأسري والنمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية والعنف وتدهور السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بشكل عام.

7- لقد كشفت الدراسة أيضاً من خلال تحليل نتائج بعض الدراسات التي اهتمت بمشكلات الطفولة والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في العديد من البلدان النامية والعربية، أن معظم هذه الدراسات قد ركزت اهتماماتها على العوامل الداخلية(المجتمعية) في خلق تلك المشكلات واستمرارها. ولكن تبين من خلال التحليل، أنه بالرغم من أهمية تلك العوامل وضرورة وضعها في الاعتبار عند دراسة وفهم هذه المشكلات، إلا أنه لا ينبغي تجاهل دور وتأثير العوامل الخارجية على المستويين(التاريخي والمعاصر) في نشوء هذه المشكلات، واستمرارها وتزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، حيث تبين من التحليل أن هذه العوامل الخارجية قد لعبت وما تزال دوراً مؤثراً ليس فقط في تشكيل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتلك المجتمعات، ولكن أيضاً أسهمت في ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية الأخرى والتي تعد بدورها عوامل أساسية ينبغي وضعها في الاعتبار عند مناقشة واقع الطفولة والمشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في هذه المجتمعات ذات البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتسم بدرجة عالية من عدم التجانس على مختلف الأصعدة والمستويات.

8- كما كشفت الدراسة أيضاً من خلال التحليلات الكمية والنوعية عن أن هناك العديد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الطفل على المستوى العالمي، وإن كانت هذه الانتهاكات تبدو أكثر وضوحاً في البلدان النامية بشكل عام. ومن تلك الانتهاكات التي ركزت الدراسة عليها: عمالة الأطفال، الأطفال المشردون أو أطفال الشوارع، الاستغلال الجنسي للأطفال، الحروب والصراعات المسلحة وتداعياتها وانعكاساتها على الأطفال، والعنف الذي يمارس ضد الأطفال ليس فقط في مجال الأسرة، ولكن أيضاً من جانب العديد من المؤسسات: التربوية والإعلامية، والمؤسسات العاملة في مجالات الطفولة. كما تبين من التحليلات أن هذه الانتهاكات والمظاهر المختلفة للحرمان من الطفولة والتي تتزايد معدلاتها في البلدان النامية بشكل عام، لا ينبغي فهمها وتحليلها فقط في ضوء الاهتمام بتحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية المحلية، ولكن أيضاً ينبغي الوضع في الاعتبار الأبعاد والمتغيرات الخارجية، والممارسات المختلفة للقوى الرأسمالية العالمية، والتي أسهمت في خلق هذه المشكلات من ناحية، وعملت بكل الوسائل والأساليب على استمرارها في البنى المتخلفة والتابعة من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه البلدان النامية بشكل عام، والتي تنعكس على الأوضاع الراهنة للأطفال، حيث تتجسد في العديد من مظاهر وأشكال الحرمان من الطفولة، والكثير من الانتهاكات لحقوق الأطفال في مختلف المجالات من جانب، ونظراً لأن هذا الواقع بمشكلاته وقضاياه المختلفة، والتي تُعد مشكلات الطفولة إحداها،هو في الوقت ذاته نتاج لتفاعل الكثير من العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية من جانب آخر، فإنه ينبغي أن تنهض الرؤية الشمولية لمواجهة مشكلات الطفولة على ضرورة الاهتمام بوضع سياسات وبرامج فعالة لاستئصال العوامل البنائية الفاعلة والمؤثرة في حدوث تلك المشكلات.

ومن ثم، يمكننا القول، أنه طالما أن حقوق الطفل كما أقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية تتسم بالشمولية، فإن تطبيقها ينبغي أن يكون شمولياً متكاملاً، ويغطي العناصر والاحتياجات الأساسية للأطفال". ولذلك، فإن الاتفاقيات والقوانين والقرارات وحدها لا تكفي، فالمطلوب هو نهج ديموقراطي حقيقي يسمح بالمشاركة والتغيير الإيجابي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات العملية لتقليل الفجوة المتسعة بين تلك القرارات والمواثيق، والواقع الفعلي الذي يعيشه الأطفال وبخاصة في البلدان النامية.

وبناءاً على ذلك فإن الأمر يتطلب إجراء تغييرات بنيوية في القطاعات والمجالات المختلفة. بمعنى آخر، أن تجاوز هذه المشكلات لن يتحقق إلا من خلال الحلول الشاملة Comprehensive Solutions لتلك المشكلات. وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود سواء على المستويين الرسمي (الحكومي)، والأهلي (مؤسسات المجتمع المدني)، وذلك لمواجهة تلك المشكلات والحد من تزايد معدلاتها خلال السنوات القادمة، والتي من المتوقع أن تشهد أوضاعاً أكثر سوءاً للأطفال في المجتمعات النامية بشكل عام.

سابعاً: توصيات الدراسة:

انطلاقاً من هذه الاعتبارات من جانب، ومعطيات الواقع الاجتماعي الفعلي للطفولة من جانب آخر، يمكننا صياغة بعض التوصيات، التي يمكن أن تسهم بدرجة أو بأخرى في تطوير أوضاع الطفولة في البلدان النامية بعامة، والمجتمعات العربية بخاصة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص، وبخاصة إذا ما تُرجمت هذه التوصيات إلى خطط وبرامج عملية. **وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:**

1- ضرورة أن يحتل النساء والأطفال اهتماماً خاصاً في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ومن ثم ضرورة العمل على توفير كافة الشروط المادية والاقتصادية والاجتماعية لأمومة وطفولة آمنة، وقادرة على المشاركة. وضمان أن تصل كافة الخدمات الاجتماعية إلى جميع النساء والأطفال وبخاصة الفئات الفقيرة، ولا سيما خدمات: التعليم والصحة والإسكان... وغيرها من الخدمات الضرورية الاجتماعية والقانونية.

2- ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الاجتماعية والقانونية والإدارية والتعليمية اللازمة لحماية حقوق الطفل وتشجيعها وتحسين أوضاع الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة: الأطفال العاملون، أطفال الشوارع أو المشردون، الأطفال المعرضون للإيذاء، والمعاقين، والأحداث الجانحين، وذلك لضمان حصولهم على الرعاية والمأوى والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وحمايتهم من الإيذاء والعنف. كما ينبغي أن تتضمن تلك السياسات إحلال التعليم محل عمل الأطفال على المدى البعيد.

3- أن تهتم الحكومات بوضع خطط وبرامج لإيجاد مشروعات إنتاجية تحقق المزيد من فرص العمل وبخاصة للفقراء، وذلك لتمكين هذه الفئات من إشباع احتياجاتهم الضرورية من ناحية، وللإسهام في حل مشكلة البطالة المتفاقمة من ناحية أخرى. ومن ثم يجب أن يكون هذا المطلب هدفاً قومياً لاستئصال الفقر أو الحد من انتشاره.

4- تنمية وتطوير الخدمات التي تقدمها الدولة والهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية(الصندوق الاجتماعي وما يقدمه من خدمات)، بما يسمح بتحسين وتطوير الظروف المعيشية للأسرة والطفولة.

5- ضرورة أن يحتل البعد الاجتماعي في عمليات التنمية أهمية خاصة، وأن تكون هناك سياسات واضحة ومحددة في مجال الطفولة تشارك في إعدادها وتنفيذها كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال الطفولة على المستويين الرسمي والأهلي.

6- ضرورة النظر في السياسات الخاصة بتقديم الخدمات بصورتها الراهنة والتي تركز بشكل أساسي على المناطق الحضرية الراقية، مقابل قصورها في المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية، ناهيك عن قصورها الواضح في المناطق الريفية بصفة عامة. ومن ثم ينبغي التخلي عن سياسات التحيز الحضري في تقديم تلك الخدمات، بما يقلل من حدة الفروق والتناقضات الطبقية

والإيكولوجية، والتي تنعكس بشكل سلبي على أوضاع الأطفال في تلك البيئات الاجتماعية المتناقضة، مما يؤثر على أوضاعهم الراهنة والمستقبلية.

7- الدعوة إلى وضع خطة قومية من قبل المتخصصين ومراكز البحوث لإجراء العديد من الدراسات والبحوث البينية، وذلك للكشف عن الأبعاد المختلفة لواقع الطفولة ومشكلاتها والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال، ومن ثم توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن حجم هذه المشكلات وعواملها المختلفة، والتي يمكن أن تمثل إطاراً لسياسة واستراتيجية قومية فعالة وعملية لمواجهة هذه المشكلات مستقبلاً.

8- ضرورة عمل مراجعة شاملة وموضوعية للسياسات التعليمية القائمة، وأن يتم تقييم تلك السياسات في ضوء المصلحة العامة لجميع الفئات الاجتماعية دون تحيز لفئة على حساب الفئات الأخري لضمان تحقيق قدراً من العدل والمساواة الاجتماعية.

9- ضرورة تطوير النظم والأساليب التربوية كمياً وكيفياً، وذلك للحد من مشكلة التسرب الدراسي والتي تعتبر من العوامل الأساسية المسئولة عن مشكلات الطفولة بصفة عامة.

10- وضع سياسة تهدف إلى تطوير قطاع الإعلام، والارتقاء بمستوى برامج الأطفال المقدمة من خلال التليفزيون بهدف تنمية مهاراتهم الفكرية والعقلية بصورة تتناسب والتحديات المستقبلية، وتمكنهم من التفاعل بشكل أكثر إيجابية مع المعطيات الجديدة.

11- ضرورة وضع برامج وسياسات قومية فعالة لمواجهة مشكلة الأمية. وكذلك الاهتمام بعملية التأهيل الثقافي للأباء بما يمكنهم من أن يكونوا مصدراً للثقافة الملائمة للعصر من ناحية، ويمكنهم من استخدام أساليب مناسبة للتنشئة الاجتماعية من أجل إعداد أجيال لديها القدرة على تحمل المسئولية، والوعي بالتطورات المحيطة عالمياً ومحلياً.

12- ضرورة العمل على تحسين الظروف السكنية والمادية للأسر الفقيرة، وتمكينها من الحياة الكريمة بالمستوى الذي يحول دون دفعهم لأبنائهم إلى سوق العمل للحصول على أموال تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الضرورية.

لا شك في أن ترجمة هذه التوصيات إلى برامج وخطط عملية سواء على المدى البعيد أم القريب يمكن أن يسهم في مواجهة المشكلات الراهنة التي يعاني منها الأطفال على المستويين: الإقليمي والمحلي. كما يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من خطورة تلك المشكلات في المستقبل، بما يضمن للأطفال حياة إنسانية كريمة.

المراجع

Trends in child populations" UN Population Division, World Population Prospects: " -1
.The 1998 Revision

See: - "Third World Children"-2
.httpi//filebox.vt.edu/k/kmcdevit/SOC2004/lintromain.htm.p.1

Assistance for Orphans and other Vulnerable Children in Developing Countries," " -
http://www.theorator.com/billsto8/hr4061.html.2004.p.1

3- أحمد عبد الله، دعوة للتحالف من أجل الطفولة، مجلة الطفولة العربية، العدد 16، الكويت، أكتوبر 1988، ص 13.

4- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة. 1995، ص ص 7-8.

5- قدري حفني، حول الطفولة والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس(الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي): الواقع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم. أبريل 1992، ص ص 159-160.

.UNICEF," The State of The Worlds Children", Oxford,1998 -6

",United Nations," Convention on the Rights of Children -7
http://www.savethechildren.ca/en/whoweare/whounrights.html

Children,33_ Definition,"_" -8
.http://www.panjokutch.com/laws/children33_defination.htm.p.1

9- نبيهة إلهامي، الأطفال المجهولين النسب، دراسة حالات في تونس: المسيرة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لندوة"الطفل والعولمة"، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.2003، ص 139.

10- **See:** - Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23,4,1999.pp.607-616.

- Sklair,L. " Transnational Practices and The Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme,University of Oxford, 1998.

11- **See:-**"Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.

- Kenichi Ohmae, " the End of The Nation State (New York) Free Press. 1995.

12- **See:** - David Held,Et Al, " Global Transformations, Political, economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.

- Christopher . Chase-Dunn, " Globalization : A world - Systems Perspective" , Journal of World- Systems Research , Vol V, 2,1999. pp. 188-190.

13- Smith Strange, " The Retreat of The State: The Diffusion of Power in The World Economy", Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p.4.

14- M.Albrow, " The Global Age ", Cambridge : Polity Press, 1996. p. 85.

15- Fred Halliday, " Globalization: Good Or Bad? LSE Roundtable Discussion, October 2000, p.8.

16- W.Rnigrok & Tulder, " The Logic of International Restructuring ", London: Rout ledge, 1995.

17- Samuel P. Huntington, " The Clash of Civilization and The Remaking of World Order ", New York, Simon & Schuster, 1996.p.91.

18- Anthony Giddens, " Globalization : A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990.p.32.

19**- See:-** Rainer Tetzaff, " World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents ", Http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998.pp.1-2.

- Tomlinson J, " Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press> Baltimore, 1991.pp. 22-23.

- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضـرة ألقيت في المجمـع الثقافي، أبو ظبي، أبريل 1997.

- حسـين معلـوم، التسـوية في زمن العولمـة، التـداعيات المسـتقبلية لخيـار العـرب الاسـتراتيجي، في " العولمـة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبـة مـدبولي، القاهرة. 1999، ص 112.

J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities - Research : Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and .Regional Research, Vol,20,No,4, (December 1996),p.697

Ali Baghdadi ," Globalization : The New Invasion of Third World , A critical Analysis - .", In: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2

.David Held, Et Al, " Global Transformation ", Op,Cit,p.16 --

See: -" The Globalization Website , Globalization Theories "_ -20
.http://www.cc.emory.edu/SOC/globalization/ theories.html.2000.pp.1-2
Modern History Source Book : Summary of Wallerstein on World system Theory ",_ " -
.http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.pp.1-6
Christopher Chase- Dunn, " Globalization : A World Systems Perspective ", Journal -21
.of World System Research , Vol,V,2,1999.pp.186-192
See: -Leslie Sklair ," Globalization", In : Sociology Issues and Debates (ed) -22
.Macmillan , Press LTD.1999. pp.328-330
Kimon Valaskakis , " Globalization As Theatre ", International Social Science Journal , -
.160, Unesco ,June,1999.p.154
, Frank Lechner, " Globalization Theories ", World Culture Theory -
http://www.pensamientocritico.org/fralec.703.htm.pp.1-5 .
Robertson, Roland, " Globalization: Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity ", -
pp.25-44, In.M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (eds), Global Modernities.
.London: Sage, 1995. p. 40
.Leslie Sklair, "Globalization ", Op,Cit, pp.331-332 -23
Albert J. Bergesen & Michelle Bata , " Global and National Inequality : Are They -24
.Connected? ", Journal of World Systems Research , V111,1,Winter 2002,pp.132-133

الانعكاسات الاجتماعية للثورة الرقمية

تأثير تغير أسلوب المعيشة على الإسكان الحضري(2)

إعداد

د. خالد إبراهيم نبيل

أستاذ مساعد بقسم الهندسة المعمارية

كلية الهندسة - جامعة الزقازيق

د. سعيد أمين ناصف

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – جامعة عين شمس

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

لاشك في أن التغيرات السريعة والمتنامية التي يشهدها العالم منذ تسعينيات القرن المنصرم على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية تُعد تجسيداً وتعبيراً عما أطلق عليه" العولمة"Globalization على اختلاف مستوياتها وأبعادها، والتي أضحت تمثل آلية جديدة تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية لفرض سيطرتها وهيمنتها على المجتمع الدولي بعامة. ومن ثم فإن مشروع" القرية العالمية" Global Villageلا يُعد فقط مفهوماً اقتصادياً أو سياسياً، ولكنه أيضاً مفهوماً حضارياً. ومن ثم لا يخلو من المضامين الاجتماعية والثقافية.

وثمة مظاهر عديدة للعولمة منها: تزايد حركة رأس المال والبضائع والأشخاص عبر الحدود، وذلك بواسطة الروابط الناتجة عن الاستخدام المكثف والمتزايد لتكنولوجيا الاتصالات. والأكثر تعقيداً من ذلك التقسيم الدولي للعمل والذي يُعد نتيجة لظاهرة التشتيت في إنتاج البضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية الكبرى، فضلاً عن التطور السريع في مجال الأفكار والمعلومات وأنماط الاستهلاك، والتي أضحت تمثل مخاطر تهدد المجتمعات المعاصرة، المتقدمة منها والنامية بدرجات متباينة(1).

وتمثل الثورة المعلوماتية والاتصالية وشبكة الإنترنيت أهم آليات العولمة، حيث ساهمت في تزايد معدلات انتشارها وتنامي تأثيراتها وانعكاساتها المختلفة، ومن المتوقع أن تؤثر بقوة وعمق في صياغة مستقبل العولمة خلال العقود القادمة.

[2]- نشر هذا البحث ضمن أعمال: المؤتمر المعماري الدولي السادس حول: الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران 15-17 مارس 2005، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مارس 2005.

وتعتبر" **الرقماتية** " تجسيداً واضحاً للتطورات العلمية، حيث يُطلق عليها البعض" الثورة الرقمياتية"Digitalization . وأن ثمة عوامل وأسباب لاعتبارها ثورة من تلك العوامل(2):

1- إن الرقماتية تتيح تكرار البنود أو العناصر بدقة فائقة بدون أية تكلفة، وفي هذا استمرار للثورة الصناعية والإنتاج الكمي " **النسخ المتميز** Perfect Duplication.

2- إن الرقماتية تتيح ارسال النسخ دون انتقاص أو تدمير للأصل(حفظ الأصل).

3- التغلب على الوقت والمسافة، حيث تلغي الرقماتية عوائق المسافة المتعارف عليها سابقاً بالنسبة للتجارة والثقافة والعلاقات الشخصية.

4- إن الرقماتية تخفض دورة الاستفادة من المعدات، وترفع من كفاءتها بدرجة غير مسبوقة. ولذلك فإن فوائدها العلمية والاقتصادية سوف تستمر في الزيادة المطردة.

5- انخفاض تكلفة الاشتراك في الرقماتية، ومن ثم جني المزايا منها(الاشتراك في الإنترنيت مجاناً أو بأسعار رمزية).

6- الرقماتية تقوي نفسها من خلال العمليات Processesعلى عكس المداخل غير الرقمية.

وعلى الرغم من التسليم بأن للثورة الرقمية انعكاسات متعددة على المستوى العالمي: اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعمرانياً وإيكولوجياً، إلا أنه ينبغي الوضع في الاعتبار أن تلك الانعكاسات نسبية وليست مطلقة. وأن ذلك يتوقف على عدة أمور منها: الامكانات والموارد المتاحة في كل مجتمع من جانب، ومدى قدرة المجتمع على التفاعل مع تلك التطورات والاستفادة من تطبيقات الرقماتية من جانب آخر، وما يتطلبه ذلك من إحداث تغييرات بنائية وثقافية من جانب ثالث.

وتؤكد معطيات الواقع الراهن على أن الفجوة بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والتي تمتلك قدرات وامكانات عالية لإنتاج الرقماتية وتسويقها، والبلدان النامية والتي تستهلك هذه المنتجات. كما أن هذه الفجوة تزداد اتساعاً داخل البلدان النامية ذاتها بين الأغنياء الذين يمكنهم اقتناء واستخدام منجزات الرقماتية، والفقراء الذين يفتقرون للإمكانيات المادية

والمعرفية التي تمكنهم من الاقتناء والاستخدام أو أي منهما. الأمر الذي يعمق من حدة التناقضات والفروق الطبقية والاجتماعية، ويعكس آثاراً سلبية عديدة.

ومن جانب آخر، فإن الفجوة تزداد اتساعاً أيضاً بين المجتمعات الحضرية(العواصم والمدن الكبرى)، والمجتمعات الريفية على مستوى البلدان النامية بصفة عامة، وذلك فيما يتعلق باستخدام تطبيقات الثورة الرقمية، باعتبارها أكثر المجتمعات انفتاحاً على التغيرات العالمية، الأمر الذي ينتج عنه آثاراً عديدة في البنى الاجتماعية والثقافية الحضرية، ومن ثم تغير أساليب الحياة وأنماط المعيشة لبعض الفئات الاجتماعية الحضرية، وكذلك المسكن من حيث مكوناته واستخداماته. غير أن هذه الانعكاسات ذاتها تتباين من حيث درجاتها ومعدلاتها من طبقة اجتماعية لأخرى، ومن سياق اجتماعي وثقافي لآخر.

والواقع أن العديد من الدراسات تؤكد على أن المدن المعاصرة تواجه الكثير من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، فضلاً عن التغيرات التكنولوجية السريعة والتي تتجسد بشكل واضح في مجال الرقماتية وتطبيقاتها المتنوعة(3).

ونظراً لتزايد انتشار الرقماتية وتأثيراتها المتعددة والمتباينة، تأتي **أهمية الدراسة الراهنة** على المستويين: النظري والتطبيقي. حيث تتمثل الأهمية النظرية في التعرف على مظاهر التغيرات الاجتماعية والايكولوجية والعمرانية الناتجة عن الاستخدام المتزايد لتطبيقات الرقماتية مما يؤثر حتماً على أساليب المعيشة. وتتمثل الأهمية التطبيقية في تشخيص الوضع الراهن للإسكان الحضري المعاصر، والتطورات المستقبلية المتوقعة لنمط المسكن ومكوناته واستخداماته في ظل التحديات التي يفرضها التطور السريع والمتزايد للرقماتية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على الانعكاسات الاجتماعية المختلفة لتطبيقات الثورة الرقمية، وبخاصة على أساليب الحياة الحضرية.

2- التعرف على مدى تأثير التغير في أساليب الحياة الحضرية على المسكن نتيجة للثورة الرقمية.

3- الكشف عن بعض الانعكاسات المستقبلية للثورة الرقمية على الصعيدين الاجتماعي والسكني.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

1- الثورة الرقمية: هي مجمل المنجزات العلمية المجسدة في تطبيقات عملية للتغير من النظام التقليدي إلى الرقمي Analog: Digital وتشتمل على:أجهزة الحاسبات وشبكة الإنترنيت، الهاتف المحمول والهواتف الأرضية، والفضائيات والتلفاز التفاعلي، والأجهزة المنزلية الرقمية وأنظمة إدارة المبنى Building Management Systems .

2- الانعكاسات الاجتماعية: ونعني بها التأثيرات المختلفة (الايجابية والسلبية) الناتجة عن استخدام تطبيقات الثورة الرقمية على البنية الاجتماعية الحضرية، وبخاصة تأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية وأنماط العلاقات الأسرية والاجتماعية، وتغير الأدوار والوظائف الأسرية، فضلاً عن تأثيراتها على المستوى المعرفي والسلوكي للإنسان الحضري، وما ينتج عن تلك التأثيرات من تغير في أساليب الحياة وأنماط المعيشة.

رابعاً: منهجية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة الراهنة تمثل رؤية استقرائية لمعطيات الواقع الاجتماعي بما يتضمنه من تغيرات اجتماعية وثقافية كانعكاس لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية من ناحية، ومعطيات المسكن الحضري المعاصر من ناحية أخرى، فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يُعد أسلوباً منهجياً مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تبني رؤية تحليلية نقدية لبعض الدراسات والبحوث المتاحة والتي اهتمت بالكشف عن التأثيرات المختلفة للثورة الرقمية على المستوى العالمي، ومن ثم محاولة صياغة رؤية استشرافية للمسكن في ظل التحديات المستقبلية والتي تمثل الرقماتية أهمها.

خامساً: الانعكاسات الاجتماعية للثورة الرقمية:

لا تكمن خطورة الثورة الرقمية الجديدة في كونها مجرد حالة معرفية، ولكن الأمر يكمن فيمن يمتلك أدوات هذه القوة لتحقيق أهداف خاصة لنشر معلبات معرفية جاهزة بهدف الاستغلال الاقتصادي أو السياسي أو الأيديولوجي. حيث يشير"تقرير التنمية التابع للأمم المتحدة لعام 1998" إلى أنه بالرغم من الآثار الايجابية لثورة الاتصال والمعلومات والتي تُزيد من قوة وهيمنة الدول الرأسمالية أساساً، إلا أنه نتج عنها ازدياد الفجوة وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. ويحدد التقرير أنماطا للتفوق الرأسمالي في عالم التجارة والمعلوماتية أدت إلى ازدياد معدلات الفقر العالمي (4) Global Poverty.

كما أن توزيع التقنية ليس توزيعاً عادلاً، فالكثير من البلدان النامية وخاصة الفقيرة لا تمتلك القدرات المتاحة للدول الرأسمالية. فضلاً عن أن الغالبية العظمى من سكان البلدان النامية يفتقرون إلى المهارات والقدرات اللازمة لاستخدام منجزات الثورة الرقمية بشكل أو بآخر، ومن ثم يتنامى لديهم الشعور بالتهميش من جانب الآخرين(5).

ومن جانب آخر، فإن الانتشار الواسع للرقماتية في المجتمعات الحضرية يخلق العديد من المشكلات للذين لا يمكنهم الوصول لهذه التكنولوجيا أو استخدامها بطريقة أو بأخرى، الأمر الذي يزيد من حدة الفروق والتناقضات الاجتماعية والطبقية داخل هذه المجتمعات، ومن ثم يزيد من الشعور بالحرمان لدى هذه الفئات الاجتماعية، مما يُزيد الأمور تعقيداً(6). وأنه من المؤكد أن التطور السريع للرقماتية يُحدث تحولاً في المجتمعات المعاصرة يفوق كثيراً ما أحدثته الثورة الصناعية والتي نتج عنها تصنيف المجتمعات إلى متقدمة صناعياً ومتخلفة. وأن التحولات الناتجة عن استخدام الرقماتية تتخذ أشكالاً متباينة(7).

ولا شك في أن الاستخدام المتزايد لتطبيقات الثورة الرقمية أصبح يمثل واقعاً ملموساً ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة صناعياً، ولكن أيضاً على مستوى البلدان النامية. كما أن تأثير هذه الاستخدامات في تشكيل القيم الاجتماعية والاتجاهات والأنماط السلوكية، ومن ثم أنماط المعيشة وأساليب الحياة أصبح تأثيراً واضحاً وخطيراً. وذلك لما أحدثته وتحدثه الرقماتية من تغيرات سريعة وحادة على المستويين الاجتماعي والسكني، فضلاً عن انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والبيئية....الخ.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن الكشف عن التأثيرات الاجتماعية الايجابية والسلبية للثورة الرقمية يُعد محوراً مهماً في الدراسة الراهنة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على بعض آليات الثورة الرقمية الآتية:

5-1- الحاسب الآلي وشبكة المعلومات:

إن التطور الرقمي للحاسبات قد أتاح سهولة دمجها معاً في شبكات واسعة تطورت من LAN محلية إلى شبكة معلومات عالية (الانترنيت). ونظراً لأهمية الانترنيت وخطورتها باعتبارها واحدة من أهم تطبيقات الثورة الرقمية من ناحية، وازدياد سرعة انتشارها حيث أصبح من الصعوبة السيطرة عليها من ناحية أخرى، حيث غيرت الشبكة جذرياً من أنماط تدفق المعلومات، وأزيلت من خلالها الحدود والحواجز بين الدول، وأتاحت للبشر حرية الاتصال والتعرف على ما يحدث في العالم لحظياً. في ضوء هذه الاعتبارات، يمكننا التعرف على انعكاساتها الايجابية والسلبية على البني الاجتماعية بصفة عامة، وتأثيراتها على أساليب الحياة وأنماط المعيشة بصفة خاصة. وتشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنيت قد بلغ في عام 1998 حوالي 130 مليون ثم ارتفع عدد مستخدمي الشبكة في عام 2002 إلى حوالي نصف مليار شخص(8).

والواقع أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت الانعكاسات الاجتماعية لاستخدام الانترنيت قد أكدت على أن ثمة تأثيرات ايجابية وأخرى سلبية، وإن كانت انعكاساتها السلبية على الصعيد الاجتماعي تفوق كثيراً انعكاساتها الايجابية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والاجتماعية والاتجاهات والأنماط السلوكية. ويمكننا الكشف عن تلك الانعكاسات الايجابية والسلبية من خلال النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات.

وبما أن الانترنيت قد بدأ استخدامه في الولايات المتحدة قبل غيرها من دول العالم، فإن البحوث الاجتماعية المرتبطة به والتي كشفت عن انعكاساته وآثاره السلبية قد أثارت الخوف في البلدان الأخرى، على الرغم من أنها قد لا تنطبق بشكل مطلق على بقية المجتمعات، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع. ولذلك فقد حذرت هيئة التطوير الثقافي والاجتماعي التابعة للحكومة الهولندية من خطورة استيراد المشاكل الأمريكية، حيث أن ظروف استخدام الانترنيت خارج الولايات المتحدة ربما تختلف

باختلاف البنى الاجتماعية والتقارب الجغرافي(9). ومن ثم فإن استخدام الانترنيت وبالتالي نتائجه السلبية والايجابية يتوقفان على درجة التطور التكنولوجي للمجتمع من ناحية، ومدى قدرة المجتمع على التفاعل مع منجزات الثورة الرقمية ومدى الاستفادة منها من ناحية أخرى.

فقد توصلت إحدى الدراسات الحديثة والتي اهتمت بالكشف عن التأثيرات الاجتماعية للانترنت إلى أنه بالرغم من أنها تُحدث تباعداً للمجتمعات وفقدان للعلاقات الاجتماعية، ونقصاً في الشعور بالإنسانية نتيجة للتعاملات غير المباشرة، إلا أن استخدامها يولد المشاركة في مجتمعات افتراضية، وأن استخدامها يفيد كذلك في ديمومة وانتشار علاقات اجتماعية أخرى لم تكن ممكنة بسبب التباينات الطبقية، وبالتالي ينتج عنها أيضاً احتراماً للذات Self Esteem لدى مستخدميها(10).

وتشير نتائج دراسة أخرى أجريت بواسطة معهد" استانفورد للدراسات الاجتماعية" SIQSS على عينة كبيرة تمثل الأسر الأمريكية المستخدمة للانترنت والذين لا يستخدمونها إلى:

1- إن الأسر يكادون يقضون وقتاً أقل مع أصحابهم وعائلاتهم، وفي مجال الشراء ومشاهدة التليفزيون، بينما يقضون وقتاً أكثر بالعمل عن بعد من خلال الانترنيت لتقليل العمل بالمكاتب.

2- إن استخدام الانترنيت يتزايد بزيادة عدد سنوات الاستخدام.

3- إن حوالي 25% من مستخدمي الانترنيت بانتظام(5ساعات أسبوعياً) أكدوا على أنها قد خفضت الوقت المخصص للأسرة والأصدقاء، أو قضاء أمسيات خارج المنزل.

4- حوالي 25% من المستخدمين المنتظمين للانترنت أكدوا على أن ساعات العمل قد زادت دون خفض ساعات العمل في المكاتب(إنجاز الأعمال داخل المنزل).

5- 60% من المستخدمين المنتظمين أكدوا على أنها قد خفضت ساعات مشاهدة التليفزيون، و 33% يعتقدون أنهم يقضون وقتاً أقل في قراءة الصحف والمجلات. كما أن قضاء وقت أطول مع الانترنيت يكون على حساب وقت الاتصالات التليفونية مع الأسرة والأصدقاء، وحتى مع أشخاص داخل الغرفة ذاتها" العزلة الاجتماعية"Social Isolation .

6- على الرغم من أن مستخدمي الانترنيت يمكنهم إجراء حوارات مع الأصدقاء والأسرة، إلا أنهم لا يستطيعون مشاركتهم الشراب" فقدان حميمية اللقاء"، وأن الانترنيت تعتبر التكنولوجيا المثلى للعزل الاجتماعي Ultimate Isolating Technology.

7- إن أكثر استخدام للانترنت قد تمثل في استقبال وإرسال الرسائل الإلكترونية والبحث عن المعلومات، ولكنها عموماً تستخدم في ممارسة أنشطة أخرى منها: معلومات عن المنتجات والسفر، والأعمال البنكية وعمليات الشراء، وقضاء وقت أقل في المواصلات نتيجة لإنجاز معظم المهام من خلال الانترنيت.

8- إن نسبة كبيرة من عينة الدراسة قد أبدوا مخاوفهم من جرح الخصوصية والآثار النفسية المتوقعة من التواجد داخل المنزل في حالة عزلة. كما أبدوا مخاوفهم كذلك على المستوى القيمي والأخلاقي نظراً لأن التعاملات وخاصة عمليات البيع والشراء تتم دون رؤية للطرف الآخر، مما لا يضمن مصداقية هذه التعاملات" تفسخ العلاقات"(11).

وثمة اتفاق عام بين معظم الدراسات والمسوح التي تناولت **التأثيرات الاجتماعية الايجابية والسلبية للانترنت** حول مجموعة من النتائج يمكننا إجمالها فيما يلي:

1- إن استخدام الانترنيت يُحدث علاوة على عدم التوافق مع المجتمع المحلي، فقدان الاتصال الاجتماعي ونقص الشعور بالسعادة.

2- إن هناك أدلة مادية ملموسة تؤكد على أن استخدام الانترنيت ينتج عنه مشاركة فعلية في المجتمعات المحلية، وأن ذلك يُعد مفيداً للحفاظ على العلاقات الاجتماعية وتزايدها وتكاثرها، بالإضافة إلى أنه يعمق الشعور باحترام الذات لدى المستخدمين.

3- إن هناك تطوراً ايجابياً من خلال تكوين صداقات والاندماج الاجتماعي عبر الشبكة، وأن الكثيرين من المستخدمين قد استفادوا من الانترنيت في حياتهم اليومية بطريقة أو بأخرى وخاصة المراهقين اللذين يستغلونها في إقامة علاقات واسعة.

4- إن الرقماتية بشكل عام، والانترنيت بخاصة قد أدت إلى تغيرات عديدة في البنى الاجتماعية التقليدية مع تخطيها للحواجز الجغرافية والعمرية، وأنها تؤثر على العلاقات الاجتماعية والأوضاع الطبقية. وأنها تؤدي إلى تقليل الفوارق الطبقية(حيث أصبحت

الاتصالات متاحة أمام جميع الفئات الاجتماعية، مثال: استخدامات الانترنيت والتليفون المحمول).

5- افتقاد الاتصال المرئي وخاصة بالنسبة للاستخدام التقليدي بدون كاميرا.

6- المجهولية بين المشتركين والمستخدمين للشبكة(عدم كشف الشخصية الحقيقة).

7- محدودية التفاعل الاجتماعي، حيث يتم التفاعل في أغلب الأحوال فقط لأغراض محددة وفقاً للمصالح.

8- التطور الثقافي السريع.

9- مستخدمي الانترنيت أقل اعتماداً على أفراد الأسرة الآخرين في الحصول على المعلومات والترفية مما يسبب الانعزالية.

10- إن استخدام الانترنيت (حجرات الدردشة) قد أحدث تأثيرات سلبية عديدة على طرق استخدام اللغة، مثال ذلك" اختصار الكلمات إلى حروف، و تأنيث وتذكير أسماء المشتركين" لإخفاء الشخصيات الحقيقية.

11- إن الانترنيت قد أسهمت في توسيع حدود المجتمعات، وأضافت مميزات متغيرة للعمل الذي أصبح ينجز من المنزل، والتعليم حيث يمكن الحصول على شهادات عن بعد.

12- إن العمل الالكتروني بصفة عامة يمكن أن يمثل طريقة جديدة لتجميع الأسرة، ومن ثم زيادة الروابط الاجتماعية بين أعضائها، وخاصة إذا ما أصبح العمل يتم بالمنزل، بالرغم من الإزعاج الذي قد يسببه الأطفال والذي قد يمثل معوقاً للإبداع نتيجة للتشتيت الذهني(12).

5-2- الفضائيات والتليفزيون التفاعلي:

هناك أوجه شبه عديدة بينهما وبين شبكة المعلومات، لكنهما أكثر تفاعلاً وربما أكثر تأثيراً بسبب انتشار التلفاز في كل منزل، على العكس من الكمبيوتر المنزلي. ويتميز التلفاز التفاعلي

باتصال المشاهد عبر الشاشة باللمس لإبداء رأيه والتسوق وقضاء الخدمات، لذلك فقد استعمل في بعض الانتخابات بالدول المتقدمة(سويسرا، انجلترا)، وبهذا يتحول المشاهد من مجرد متلقي إلى مشارك.

وإذا كانت الدراسات السابقة قد اهتمت بالكشف عن التأثيرات الاجتماعية للانترنت، فثمة دراسات أخرى قد اهتمت بالتعرف على تأثيرات الفضائيات و التليفزيون التفاعلي. حيث أكدت تلك الدراسات على أن أهمية التليفزيون التفاعلي أو الرقمي ترجع إلى إمكانية وجوده لدى جميع المستويات الاجتماعية، وأنه يمثل خط الحياة للعالم الخارجي، ومن ثم فإن تطويره يحمل إمكانيات ضخمة للحكومات والمؤسسات والأفراد، حيث يمكن الوصول إلى الآلاف من المحرومين اجتماعياً بواسطة الخدمات والمعلومات المتاحة من خلاله. لذلك فيمكنه أن يُحدث ثورة في الحياة اليومية (13)Daily Life.

5-3- الهاتف المحمول:

كما أن ثمة تأثيرات عديدة للهاتف المحمول جاءت نتيجة لسرعة انتشاره من ناحية، ولأن استخداماته لم تعد قاصرة فقط على فئات اجتماعية معينة كما كان الحال في بدايات ظهوره(رجال الأعمال مثلاً)، وإنما أصبح متاحاً لجميع الفئات الاجتماعية على اختلاف مستوياتها الثقافية والمعرفية من ناحية أخرى. الأمر الذي يسهم في تقلص العلاقات الاجتماعية التقليدية، فضلاً عن انعكاساته السلبية الأخرى(المعاكسات والانحرافات الأخلاقية....وغيرها).

5-6- الأجهزة المنزلية الرقمية:

هذا بالإضافة إلى الانعكاسات الأخرى للاستخدام المتزايد للأجهزة المنزلية الرقمية والتي تسهم في تغير الأدوار التقليدية للمرأة وخاصة أدوارها المنزلية(13). هذا بالإضافة إلى إلغاء عمالة الخدمات المنزلية من نظافة وإحضار مأكولات وخلافه، مما يعكس آثار اجتماعية على فئات اجتماعية متدنية ومحرومة أساساً.

سادساً: تعقيب

على الرغم من أن معظم الدراسات والبحوث قد اهتمت بالكشف عن التأثيرات الاجتماعية المختلفة للثورة الرقمية ليس فقط على المستويين الفردي والأسري، ولكن أيضاً على الصعيد المجتمعي، إلا أنه يمكننا القول أن معظم هذه الدراسات قد تناولت الظاهرة في المجتمعات المتقدمة صناعياً، والتي بلغت مستوى من التقدم العلمي والتقني يفوق كثيراً غيرها من المجتمعات وخاصة البلدان النامية ، والبلدان الأكثر فقراً على وجه الخصوص.ومن ثم فإن استخدامات تطبيقات الثورة الرقمية في تلك المجتمعات يختلف اختلافاً جوهرياً عن استخداماتها في غيرها من المجتمعات الأخرى، وذلك يُعد انعكاساً للخصوصية البنائية والثقافية من ناحية، ومستوى التطور العلمي والثقافي والمعرفي من ناحية أخرى. كما أن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم أساليب الحياة وأنماط المعيشة السائدة في تلك المجتمعات قد تتناسب كثيراً وهذه الاستخدامات.

فقد أظهرت نتائج هذه الدراسات الكثير من المظاهر الايجابية لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية على الحياة الاجتماعية بشكل عام، ومجالات التجارة والعمل وإنجاز المهام المنزلية، فضلاً عن مجال المعلومات والمعرفة والثقافة بصفة خاصة. كما بينت تلك الدراسات أيضاً المظاهر السلبية المتمثلة في تغير أنماط العلاقات الاجتماعية والأسرية، والتي أضحت تتخذ أشكالاً مختلفة عن العلاقات التقليدية كالانعزالية والفردية ، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشكلات وأمراض نفسية وعصبية كالاكتئاب مثلاً.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول أنه إذا كانت التأثيرات الناتجة عن استخدام الرقماتية وتطبيقاتها بهذه الدرجة من الخطورة على مستوى المجتمعات المتقدمة التي تنتج هذه التكنولوجيا وتقوم بتسويقها على مستوى العالم كله، فلاشك في أن الوضع الاجتماعي في البلدان النامية المستهلكة لمنجزات الرقماتية يصبح أكثر خطورة، وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذه المجتمعات تتميز ببنى ثقافية ومعرفية وقيمية تقليدية قد لا تتناسب كثيراً من حيث مكوناتها والقيم والأنماط السلوكية الجديدة التي تفرضها الرقماتية. الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في هذه المنظومة القيمية التقليدية، وهذه المسألة من الصعوبة بما كان.

ونظراً لندرة الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة التأثيرات الاجتماعية للثورة الرقمية وبخاصة في البلدان النامية و العربية بعامة، ومجتمعنا المصري بخاصة نظراً

لكونها ظاهرة حديثة، فإن قراءة نقدية لمعطيات الواقع الاجتماعي بكل ما يتضمنه من معوقات وتحديات تؤكد على أن ثمة انعكاسات ايجابية لاستخدام هذه التقنيات منها: رفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي ، مواكبة التطورات العالمية على كافة الأصعدة، وسهولة الاتصال وتبادل المعلومات مما ينعكس بشكل ايجابي على الوضع الاجتماعي للفرد ، ويسهم في رفع كفاءته الإنتاجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع يشير إلى أن **ثمة سلبيات** كثيرة على الصعيد الاجتماعي نتيجة لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية منها:

1- التأثير السلبي على الهوية الثقافية (ظهور قيم جديدة مغايرة للقيم الاجتماعية السائدة).

2- ازدياد حدة التناقضات والفروق الطبقية بين من يملكون القدرات المادية والمعرفية لاستخدام هذه الرقماتية، ومن ليس لديهم هذه القدرات، ومن ثم ازدياد الشعور بالإحباط والحرمان الاجتماعي.

3- ارتفاع معدلات الاستهلاك على مستوى الفرد والأسرة مما يؤثر بشكل واضح على قيم العمل والإنتاج من ناحية، ويشكل ضغطاً على موارد الأسرة من ناحية أخرى.

4- تغير الأدوار التقليدية للأسرة وخاصة أدوار المرأة داخل المنزل نتيجة للاعتماد على تطبيقات الرقماتية(طلب الأطعمة الجاهزة، إجراء الخدمات المنزلية كالنظافة والغسيل مما يؤدي إلى تدهور مهاراتها المنزلية الأساسية، وما يترتب على ذلك من مشكلات صحية.

5- انتشار قيم المظهرية والتفاخر وما يرتبط بها من أنماط سلوكية تُزيد من حدة الفروق الطبقية والاجتماعية.

6- العزلة الاجتماعية وتفسخ العلاقات الأسرية و الاجتماعية التقليدية.

7- تغير أساليب الحياة وأنماط المعيشة على مستوى الفرد والأسرة.

8- انتشار بعض الأفكار والأنماط السلوكية الانحرافية التي تهدد البنية الاجتماعية.

9- إقامة علاقات مع أشخاص مجهولين الهوية مما يؤثر على الأمن الاجتماعي والقومي.

10- التأثير السلبي على اللغة العربية وكتابتها بحروف أجنبية واختصار كلماتها إلى مجرد حروف وبخاصة في مجالي الانترنيت ورسائل الهاتف المحمول، الأمر الذي يهدد الهوية الثقافية.

سابعاً: تأثير تغير أسلوب المعيشة الحضرية على المسكن:

1- الهاتف المحمول والهواتف الأرضية: إمكانية الاتصال من أي مكان للمسكن والعكس، بالإضافة إلى أن خصوصية المسكن – صغره – تؤدي إلى استسهال ذلك على حساب الزيارات المنزلية. هذا لإضافة إلى الأثر على المسكن من حيث؛تصغير وتقلص مساحة الاستقبال (الصالون) للضيوف.

2- الكمبيوتر المنزلي وشبكة المعلومات(الانترنيت)، وما يصاحبه من معلومات واتصالات صوتية ومرئية، البريد الالكتروني – غرف الدردشة – التجارة الالكترونية- الترفيه والتعلم عن بعد – إدارة الأعمال والحكومة الالكترونية، طلب المأكولات....الخ.

* **الانعكاسات الايجابية:** زيادة المعرفة، سهولة الاتصالات دون تكلفة تذكر، سرعة قضاء الأعمال، تبادل الآراء، سهولة البيع والشراء، إمكانية التعلم والحصول على شهادات دراسية من أي مكان بالكرة الأرضية، توفير الوقت والجهد بدلاً من الذهاب والعودة، تخفيض استخدام وسائل المواصلات وبالتالي تقليل الازدحام مع تقليل التلوث البيئي، خفض مسطحات وتكلفة الأبنية الحكومية والتعليمية والعلاجية والإدارية والخدمية، مراقبة مؤسسات المسنين وإجراء خدمات أو استشارات علاجية.

* **الانعكاسات السلبية:** الحصول على شهادات غير موثقة أو غير معترف بها، عمليات النصب، البقاء لساعات طويلة أمام شاشات الكمبيوتر بالمنزل مما يؤدي إلى:الإجهاد البصري(انخفاض قوة النظر)، التقلص العضلي(آلام الرقبة والظهر)، انخفاض القدرات الذهنية الابتكارية نتيجة للتدهور العضلي والجسماني بصفة عامة، الكسل والسمنة لعدم الخروج وخاصة مع عدم ممارسة رياضة منتظمة، طلب الأطعمة الجاهزة وإجراء الخدمات المنزلية كالنظافة والغسيل مما يؤدي إلى تدهور المهارات المنزلية الأساسية، فضلاً عن جرح الخصوصية وتقلص الأمن بدخول الغرباء.

*** الأثر على المسكن:**

- إن نمط المسكن وشكله لم يعد يعبر عن المستوى الاجتماعي والثقافي(عيد 2004).

- تغير طريقة الفرش(الاهتمام بالمكتب، الكمبيوتر، توجيه البصر الأحادي على حساب التجمع الأسري والعائلي الجماعي).

- تعاظم دور غرفة المكتب أو Study Room كمكان لإدارة الأعمال ربما دون لقاء الأطراف الأخرى بالعمل بالتركيز على بنية الاتصالات وخزائن المعلومات الرقمية والطابعات ذات المهام العديدة All Oncre (فاكس- طابعة - ماسحة) دون الاهتمام بالمقاعد الكبيرة المريحة Easy Chair .

- تبدل وتغير دور غرفة النوم من مجرد مكان للنوم والمذاكرة أحياناً إلى مركز للاتصالات - مشابهة للمكتب - مع زيادة خصوصيتها حتى للأبناء للدخول على الانترنيت والرؤية والدردشة دون مراقبة الآباء.

- الحاجة إلى عدد أكبر من غرف النوم المنفصلة – حتى على مستوى الجنس الواحد- حتى يمكن إجراء الاتصالات بحرية.

- تكبير صالة المعيشة العائلية على حساب استقبال الضيوف(وخاصة في حالة عدم وجود مكتب) لتحولها إلى مركز لإنجاز الأعمال ومقابلة الأصدقاء والمعارف عن بعد، وليس بالحضور التقليدي.

- تصغير مساحة غرفة الطعام أو اعتبارها جزءاً من صالة المعيشة، نتيجة عدم دعوة الضيوف منزلياً، وربما عدم تناول الأسرة طعامها معاً في مرحلة لاحقة.

- تصغير مساحة المطبخ – في حالة طلب المأكولات الجاهزة _ مما يستغنى عن الفرن مثلاً، ويكتفى بميكروويف للتسخين، وربما تضم غرفة الطعام لتصبح جزءاً من المطبخ كما تفعل ذلك أسراً عديدة، كما أن ظهور الأجهزة المنزلية المتعددة المهام كالثلاجة (الأهرام.....) والميكروويف يقلل من المساحة المطلوبة.

- تطور وظائف الحمام، حيث قامت بعض الشركات بربط أجهزة صحية مستحدثة(باناسونيك...) بشبكة الانترنيت. حيث يمكن تدفئة البانيو وملئه بالماء قبل العودة للمنزل، وقيام التواليت(المرحاض) بقياس نسبة السكر في البول وإبلاغها للجهة العلاجية، (WWW)هذا بالإضافة إلى إمكانية تجميع وإعادة استخدام مياة الاستحمام والحوض Gray Water مع تنقيتها لري الحديقة المنزلية.

- الحاجة إلى غرفة رياضة تضم بعض الأجهزة لرفع اللياقة البدنية، وتنشيط الجسم لمعادلة ارتخاء العضلات نتيجة العمل بالمنزل والجلوس طويلاً أمام الكمبيوتر.

3- الفضائيات والتلفاز التفاعلي:

- المعلومات، الترفيه Pay &Watch ، استطلاعات الرأي، المشاركة في الانتخابات والشراء...الخ عبر التلفاز التفاعلي Virtual inter-active TV (سويسرا)، الاجتماعات Video Conference .

وتتشابه آثاره مع آثار شبكة المعلومات، وربما تزيد عنها بسبب انتشار التلفاز كما أشرنا سابقاً. ومع التلفاز التفاعلي سيصبح مركزا للمسكن، ولكن ربما يؤدي اختلاف الآراء بين الأسرة لوجود عدد من التلفاز بالمعيشة وغرف النوم مما قد يتحول معه المنزل إلى عدة أجنحة مشابهة للفندق أكثر من كونه منزلاً عائلياً.

4- الأجهزة المنزلية الرقمية:

الأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة المطبخ والتكييف والإدارة والحماية، بالإضافة للنظم الشاملة Building Automatecals التي تدير المنزل(خالد بحث ايطاليا 2004)، (النوبي 2004)، والتي يمكن التحكم فيها عن طريق كمبيوتر مركزي، بالإضافة لتحكم محلي لعدد من الأجهزة فقط كالثلاجة المايسترو التي تسيطر على بقية أجهزة الطبخ لاتصالها بالانترنيت ووجود شاشة كمبيوتر على سطحها، حيث يمكنها تشغيل الميكروويف والغسالة وحتى تدفئة الحمام، أو الإبلاغ عن الأعطال، مع تسجيل رسائل صوتية ومرئية(فيديو) لأفراد الأسرة الآخرين. هذا فضلاً عن إمكانية الاتصال بها من التليفون المحمول لبدء تسخين الطعام أو تشغيل المكيف مع ضبط درجة الحرارة. وتوجد هذه الثلاجة حالياً بالأسواق العالمية لشركتين

كورية وسويدية بسعر حوالي ثمانية آلاف دولار(الأهرام،Stup)، والتحكم بالأجهزة المنزلية قد أصبح ممكناً عن طريق الصوت فقط Voice Recognition ، وليس بالضرورة من جهاز، حيث يمكن إصدار أمر لإغلاق الأضواء مثلاً أو تشغيل المكيف...الخ.

وأخيراً فقد ظهر أسلوب للإضاءة يعالج مشكلة نقص وصول أشعة الشمس للغرف الداخلية، وذلك باستخدام عدسات مكثفة للضوء الذي ينقل عبر كابل ضوئي Optical Fiber سمكه 0.5 بوصة إلى الفراغات الأخرى(الأهرام 2002). فضلاً عن أن تحول الأجهزة المنزلية إلى الرقماتية قد أتاح سهولة تشغيلها وتجميعها معاً عبر تحكم مركزي يصدر إشارات رقمية للتشغيل، مما أدى إلى تطور آخر عبر التشغيل عن بُعد بالهاتف الرقمي أو الصوت، بما له من سهولة متناهية.

ولكن ذلك سيخفض من المهارات المنزلية - ما دامت الأمور بهذه السهولة – ومن ثم يؤدي ذلك إلى الكسل المسبب للسمنة، ثم ارتخاء العضلات مع عدم ممارسة الرياضة. هذا بالإضافة إلى إلغاء عمالة الخدمات المنزلية من نظافة وإحضار مأكولات وخلافه، مما يعكس آثار اجتماعية على فئات متدنية ومحرومة أساساً. كما أن استخدام الرقماتية في نقل الضوء عبر كابل الألياف الضوئية للغرف الداخلية والمرافق المنزلية قد يغير من أسلوب حياة الناس وأنماط معيشتهم.

*** الأثر على المسكن:**

مما لا شك فيه، أن التطبيقات الرقمية بالمسكن من أجهزة تعمل عن بعد لتقوم بمهام عديدة، ستؤدي إلى تغيير المسافات، وربما توجيه النظم التقليدية للغرف، وهو ما يمكن باستخدام الكابل الضوئي الناقل للضوء الخارجي الذي سيؤثر على محددات التصميم المعماري وخاصة بالمواقع الضيقة ذات الواجهات الصغيرة، والتي كانت تحتاج لعدد كبير من المناور. كما أن أجهزة التحكم بالتهوية التي تطورت لتنقية الهواء الداخلي من الأتربة والملوثات ومهيجات الحساسية، أيضاً قد تغير من شكل العلاقة بين المناطق الرطبة كالحمامات والمطابخ وبقية أجزاء المسكن.

سابعاً: استنتاجات عامة ورؤية استشرافية:

إن الاستخدام المتزايد لمنجزات الثورة الرقمية قد أحدث – وما يزال – الكثير من التغيرات في المجتمعات الحضرية المعاصرة على كافة المستويات: الاقتصادية والسياسية والنفسية والبيئية والسكنية. وتُعد التغيرات الاجتماعية والثقافية إحدى أهم وأخطر تلك التغيرات، حيث يصاحب هذه الاستخدامات تحولات في منظومة القيم الاجتماعية، ومن ثم تغيرات في أنماط العلاقات الأسرية والعائلية التقليدية بصفة عامة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على أساليب المعيشة، ومن ثم على نمط المسكن الحضري من حيث: التصميم والتنفيذ والاستخدام. ذلك أن الإسكان الحضري بأنماطه المختلفة، سيتطور بدرجات متفاوتة طبقاً لمدى التفاعل مع تطبيقات الثورة الرقمية، فعلى المستوى التصميمي، قد يحدث انقلاباً نتيجة لإعادة صياغة المسكن وتغير دوره إلى مكان للعمل والتعلم، وندرة استقبال الضيوف والانعزالية الفردية، مما سيؤدي إلى إلغاء أو إضافة بعض الاستعمالات، وضم بعض الفراغات وإعادة توزيع العلاقات بالنسبة للعناصر المختلفة وحتى بالنسبة للتوجيه المناخي. أما على المستوى التنفيذي فيجب وجود مرافق متقدمة وخاصة للاتصالات، مما قد يرفع تكلفة المسكن والخدمات المصاحبة.

صفوة القول، أن ثمة تأثيرات ايجابية للثورة الرقمية على البنى الاجتماعية، إلا أن هناك تأثيرات أخرى سلبية عديدة كما أوضحت التحليلات السابقة. لذلك فإن الأمر يتطلب إجراء العديد من البحوث والدراسات الاجتماعية والمعمارية المتخصصة من ناحية، والدراسات البينية Interdisplinary من ناحية أخرى للكشف عن أبعاد الظاهرة وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية على المستويين المحلي والقومي، مع ضرورة الوضع في الاعتبار أن التطور السريع في مجال الرقماتية سوف يضع القيم والعلاقات الاجتماعية والأنماط السلوكية في سياق جديد، مما قد يعطي شكلاً آخر لأساليب المعيشة والأنماط السكنية، مما يشكل تحدياً للمتخصصين والمسئولين على كافة المستويات.

المراجع

Rainer Tetzlaff,"World culture under the pressure of -1
Globalization.."http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=/global/allgemein/tetlaff-121.htm.1998. p.1

2)Munich, "The world of ones and zeros, social consequences of digitalization," http://www.pol-it.org/ital/digitalization.pdf.2000. pp7-9

3)-**see**:-Celine Sachs, Jeantet,"Managing social transformations in cities, a challenge to social sciences", http://www.unisco.org/most/sachsen.htm. p.13.

-Peter Hall, "World cities and global cities", http:/www.forum-global.de/soc/biblio/h/htm. P.5.

4)-http:/www.etesal.com/etesal/section/full_story.Cfm?aid=351&ino=3.

5) Narwshige Shiode, "Urban planning, information technology and cyberspace", Journal of Urban Technology, VOL 7, N2.2000. pp.105-106.

6)John Godfrey Sexes, "The global digital divide: A practical and theoretical overview", Chapter 3. http:/studentweb.tulane.edu/~mtruill/diss/chapter3-overview.pdf. pp56-57.

7) http//www.nua.net/surveys/how_many_online/index.html.

8)Van Zoonen, "Social effects of the internet: Participatory capital and community commitment in the Netherlands", 2003, http://www.fmg.uva.nl/populaireculture/part%20+%20comsite.htm. P.3.

9) **see**: - Ibid, p.2.

- Martin Irvine, "Global cyperculture reconsidered: cyberspace, identity, and the global information city (Washington: Georgetown University), 200.p.3.

10) Kathleen Otoole, "Study takes early look at social consequences of Net use", http://news-service.stanford.edu/news/2000/February16/internetsurvey-21b.htm. pp.1-7.

11) **See**: - Jeremy Chai, Tracy Smith & Eric Tam, "Distorted boundaries: an inquiry into the effects of Internet use on social skills", http://socserv2.socsci.mcmaster.ca/soc/courses/stpp4co3/classessay/socialskille.htm. pp1-2.

- Guo Liang, Bu Wei, "Internet use and social life/attitudes in urban mainland China", IT & Society, VOL 1, Issue1, summer2002,p.241.

- Kraut R., Patterson, M. Lunmark &.., "Internet patradox:A social technology that reduces social involvement and psychological well being?", American Psychologist, 1998,53(9), pp.1017-1031.

-Nie, N. & Erbring L., " SIQSS Internet study. [Online]. http://www.stnaford.edu/group/siqss.

- UCLA, "The UCLA Internet report; Surveying the digital future [online] UCLA center for communication policy. http://www.ccp.ucla.edu.2000.

-Larose, R, Eastin, M, S, & Gregg, J, "Reformulating the social cognitive explanations of Internet use and depressions", Journal of online behahiour1 (2)2001,[online] http://www.behahviour.net/joB.

- Kazmer,M.& Haythornth Waite, C., Judging multiple social worlds: Distance online and offline. American Behavioural Scientist, 2001,45 (3), pp.510-529.

- James E. Katz, Ronald E. Rice, "Social consequences of Internet use: access, involvement, and interaction", http://www.literaturehistoryhub.com/social_consequences_and_interaction_use_access_involvement_and_interaction_02621126.

- Lars Bisgaard Schmidt, "The Impact of e work on families and the social consequences", http://www-janus-eu.org/Documents/EBEW/work%20life%20balance. PDF. P.8.

-David Skuggs, "Information Technology and social change: The effects on families, communities, work place and civil society", 1998. Pp.1-2.

- مرتضى معاش، المعلوماتية مواجهة تاريخية جديدة، جريدة النبأ، العدد 50، 2000.

12) **See**:

- Anne-Karien Braamhaar, "Digital television and its social effects", http://www.valt.helisinki.fi/com/orgo/entity/digitalty.htm. pp1-2.

- نوبي محمد حسن، المساكن الذكية نموذج للمسكن الميسر في القرن الواحد والعشرين، ندوة الإسكان(2) المسكن الميسر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 28-31 مارس 2004، صص 485-498.

- Khaled N. Ahmed, M.A.Hanafi&H.Wasfy, "Appropriating Intelligent Buildings", Proceedings of the 32th IAHS conference, Trento, Italy.

- خالد نبيل " تطوير تصميم المنزل للعمل و التعلم عن بعد"، المؤتمر الأزهر الهندسي الدولي السادس، القاهرة 2003.

- الأهرام، "تكنولوجيا المنازل الذكية تظهر في مصر: الثلاجة و التكييف وقفل الباب في شبكة معلومات واحدة عبر الإنترنيت، 2 يونيو 2000، العدد 41471

-- الأهرام، "منزل مبتكر يغير أسلوب حياة الناس" 1 مارس 2002، العدد 42088.

- الخليج، " آرابيا دوت كوم تتعاقد لتوفير المنتجات اللبنانية عبر الإنترنيت" الجمعة 23 أغسطس 2002، العدد 8496.

- الأهرام 1 (2001) متاعب العمل بالمنزل ، العدد 41899 ، ملحق الجمعة القاهرة ، ص 34.

- الأهرام 2 (2001) إختفاء التعليم التقليدي من التعليم البريطاني في المستقبل ، العدد 42007، ص 4.

- ضيف، عاصم (2001) التعليم من بعد ، ملحق الجمعة لجريدة الأهرام العدد 42018 ، ص 34.

- كيلش،فرانك (2000) ثورة الإنفوميديا ، ثورة المعلوماتية وكيف تغير عالمنا ، ترجمة حسام زكريا، عالم المعرفة العدد 253 الكويت ، ص 14.

تأثير القنوات الفضائية في منظومة القيم الاجتماعية

دراسة اجتماعية ميدانية[3]

د. سعيد أمين ناصف

[3] - **بحث منشور في: مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، مارس 2006.**

رئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة عين شمس

تمهيد:

لا شك في أن العالم المعاصر يشهد تغيرات سريعة ومتنامية ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والأيديولوجي، فضلاً عن التغيرات السريعة في مجال الاتصال والاعلام، ولقد تجسدت تلك التغيرات فيما أطلق عليه"ظاهرة العولمة". وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حول معنى العولمة ودلالاتها وأبعادها المختلفة، إلا أن ثمة إتفاقاً بين معظم الباحثين والمهتمين على اختلاف تخصصاتهم العلمية وتوجهاتهم الفكرية والنظرية والأيديولوجية على أن العولمة أصبحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه جميع المجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها. كما أن هذه الظاهرة تتضمن جوانب وأبعاد مختلفة تتسم بالتداخل والتشابك، وأنه من الصعوبة فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الأبعاد الأخرى. وتتمثل تلك الأبعاد في: البعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الثقافي، والبعد الإعلامي، فضلاً عن أبعادها التكنولوجية والمعلوماتية والعسكرية.

ومن جانب آخر، تمثل العولمة آلية جديدة من آليات القوى الرأسمالية العالمية لتحقيق السيطرة والهيمنة على المجتمع العالمي بشكل عام، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ تلك القوى إلى استخدام أدوات ووسائل جديدة لتفعيل دور العولمة على كافة الأصعدة والمستويات. فعلى الصعيد الاقتصادي يبرز دور الشركات المتعددة الجنسيات، ودور المؤسسات الدولية(البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقيات الدولية الخاصة بتحرير التجارة والاقتصاد...الخ).

وعلى الصعيد السياسي يبرز دور القيود المفروضة على الأنظمة السياسية والدول والمتمثلة في سياسات الاصلاح الاقتصادي والسياسي، والتكيف الهيكلي، والشرعية الدولية وسياسات الخصخصة...وغيرها من الضغوط التي تحد من قدرات الدول القومية وتقلص من دورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومن ثم العمل على إضعاف تلك الدول على المستويين: الداخلي والخارجي.

- البحث حاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية في موضوع:(مجتمع ما بعد الصناعة)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009.

وعلى الصعيد الإعلامي يبرز دور الشركات الاعلامية العالمية والتي تتحكم في انتاج وتوزيع المواد الإعلامية التي تبثها من خلال الأقمار الصناعية إلى كل دول العالم بهدف فرض ثقافة رأسمالية واعتبارها الثقافة الكونية التي ينبغي أن تسود على المستوى العالمي، ومن ثم تحطيم وتدمير الثقافات القومية والمحلية، أو العمل على إضعافها وتهميشها بمختلف الوسائل والأساليب.

وعلى الصعيد الثقافي، يمكن القول أن البعد الثقافي للعولمة قد إحتل إهتماماً كبيراً للدراسات والبحوث التي إهتمت بتحليل الظاهرة – شأنه شأن – الأبعاد الأخرى: الاقتصادية والسياسية. وتبدو خطورة هذا البعد في تأكيد أحد المفكرين على أن الثقافة سوف تصبح واحدة من أهم وأبرز الآليات الفاعلة في المجتمع الكوني، وأن الثقافة ستصبح من أهم مصادر القوة في عصر المعلومات.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

وعلى الصعيد التكنولوجي، تزداد الفجوة والتناقض بين الدول المتقدمة التي لديها الإمكانات المادية والمعرفية لانتاج التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وبخاصة مايطلق عليها "الرقماتية Digitalization" وتسويقها، والدول النامية والفقيرة والتي تفتقر إلى تلك المقومات، الأمر الذي يصاحبه إزدياد معدلات الفقر والتهميش للدول النامية، وإزدياد الثراء والتقدم للدول الصناعية المتقدمة.

وتمثل الثورة المعلوماتية والإتصالية وسبكة الانترنت أهم آليات العولمة، حيث ساهمت في تزايد معدلات انتشارها وتنامي تأثيراتها المختلفة، ومن المتوقع أن تؤثر بقوة وعمق في صياغة مستقبل العولمة خلال العقود القادمة.

ومما لا شك فيه أن التغيرات السريعة التي شهدتها – وما تزال – نظم الاتصال والاعلام على المستويات الثلاثة: العالمية والإقليمية والمحلية، قد لعبت - ولا تزال - دوراً مهماً ومؤثراً في نشر العولمة وتجسيدها على مستوى دول العالم بشكل عام، وما يرتبط بها من تغيير في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم التأثير على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، وما يعكسه ذلك من ظهور أنماط سلوكية جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة خلال عقود ما قبل انتشار الظاهرة بهذا المستوى.

ومن ثم يمكن القول أن ظهور القنوات الفضائية وشبكة المعلومات(الانترنيت) قد أحدثت ثورة في مجال الاتصال والاعلام ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والأيديولوجي، فضلاً عن انعكاساتهما الواضحة في المجالات السياسية والايكولوجية والبيئية. فالتطور السريع الذي تشهده نظم البث الفضائي المباشر قد أسهم بدرجة كبيرة في ربط دول العالم جميعها، كما أنه أسهم أيضاً في إزالة العوائق والحدود الجغرافية والسياسية والأيديولوجية والزمانية بين دول العالم كافة، وأدى إلى أن أصبح العالم"قرية عالمية " Global Village على حد تعبيربعض المفكرين والمحللين.

والواقع أن المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع المصري بخاصة تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتغيرات العالمية الحادثة على كافة المستويات، ومن ثم يتأثر الإعلام العربي والمصري وبدرجات متفاوتة بالإعلام العالمي فيما يتعلق بحجم ومضمون الأعمال الفنية المقدمة من خلاله بأشكالها وأنماطها المختلفة(أفلام، مسلسلات، برامج، أخبار...الخ). ونظراً لأن تلك الأعمال تحمل مضامين وأفكار لا تتناسب وخصوصية مجتمعاتنا العربية والاسلامية، فإن تأثيراتها السلبية تعد خطيرة ليس فقط على المستويين: الشخصي والأسري، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي.

ولذلك فالأمر يتطلب إتخاذ الاجراءات والتدابير الملائمة لضبط عمليات استقبال تلك البرامج وانتقاء ما يتناسب منها والخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا، وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار التطورت السريعة التي تشهدها نظم الاتصال والإعلام العربي وبخاصة القنوات الفضائية التليفزيونية ذات التأثير القوي والفعال على قطاع كبير من المشاهدين وخاصة الشباب منهم، وأن تلك النظم لا تنفصل بحال من الأحوال عن الاعلام العالمي بكل مايبثه من رسائل إعلامية ذات مضامين متعددة.

ونظراً لأن الدراسة الراهنة تهدف إلى التعرف على تأثير القنوات الفضائية التليفزيونية في منظومة القيم الاجتماعية، فإننا نرى أن الفهم الحقيقي لهذا الدور يتطلب من الباحث أن يضع في إعتباره بعض الأمور منها: أن القنوات التليفزيونية العربية والمصرية ليست منعزلة عن الإعلام العالمي، وأنها تتأثر به بشكل مباشر أوغير مباشر. كما ينبغي أن يضع في الاعتبار أيضاً أن القيم الاجتماعية التي تقدم من خلال القنوات الفضائية(العربية والأجنبية) والتي تستهدف فئات الشباب

بصفة خاصة، تعد قضية من أخطر وأهم القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والمجتمع المصري بخاصة، وذلك لما لها من إنعكاسات سلبية كثيرة على البنيةالاجتماعية بشكل عام، وقضية التنمية بصفة خاصة.

وانطلاقاً من الدور المؤثر والفعال الذي يلعبه التليفزيون بقنواته المختلفة(الأرضية والفضائية) في التأثير على المشاهدين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية، ومستوياتهم الثقافية، وبخاصة الشباب، فإن الدراسة الراهنة تهتم بالكشف عن التأثيرات المختلفة التي تمارسها الفضائيات التليفزيونية(العربية والأجنبية) على منظومة القيم الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعة.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل المتخصصين في مجال الإعلام والإتصال الجماهيري بدراسة هذا الموضوع، ومن ثم كثرة الدراسات والبحوث في هذا المجال سواء البحوث النظرية أم الميدانية أم تلك التي إهتمت بتحليل مضمون بعض البرامج المقدمة من خلال الفضائيات بشكل عام، وعلى القيم بشكل خاص، إلا أن الدراسات والبحوث السوسيولوجية المتخصصة في هذا المجال لا تزال محدودة.

ثانياً: الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

ومن ثم تأتي **الأهمية النظرية** للدراسة الراهنة كمحاولة للكشف عن تلك التأثيرات التي تحدثها القنوات الفضائية العربية والأجنبية في منظومة القيم الاجتماعية. ومن ثم تعد الدراسة بداية للمزيد من الدراسات والبحوث في مجال القيم الاجتماعية وهو يعد من المجالات المهمة في الدراسات السوسيولوجية. **أما الأهمية التطبيقية** للدراسة فتتمثل في الكشف عن أهم القيم الإيجابية والسلبية التي يتأثر بها طلاب الجامعة من خلال مشاهدتهم للفضائيات العربية والأجنبية، ومدى تأثير هذه القيم على توجهاتهم السلوكية، ومدى تأثير ذلك على عمليات التنمية على المستويين القريب والبعيد.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة مفهومين أساسيين هما: القنوات الفضائية، ومنظومة القيم الاجتماعية.

1- القنوات الفضائية:

على الرغم من الانتشار الواسع والتطور الملحوظ الذي شهدته نظم الاتصال والإعلام العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، وما صاحبه من تزايد في عدد القنوات الفضائية التليفزيونية سواء العربية أم الأجنبية، إلا أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت تأثير تلك القنوات وبخاصة على مستوى المجتمعات العربية بعامة، والمجتمع المصري بخاصة، قد جاءت من قبل المتخصصين في مجال الإتصال والإعلام الجماهيري بشكل عام. أما من جانب المتخصصين في علم الاجتماع، فما يزال الإهتمام بهذه الموضوعات محدوداً، الأمر الذي يعد قصوراً واضحاً من جانبهم وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بالتأثيرات المختلفة للفضائيات على منظومة القيم الاجتماعية، وما ينتج عن ذلك من تغيرات في أنماط السلوك الاجتماعي. ولذلك فإن مفهوم القنوات الفضائية يعد مفهوماً جديداً في الدراسات الاجتماعية والانسانية بعامة، وعلى مستوى علم الاجتماع بخاصة.

ونظراً لأن القنوات الفضائية كآلية من آليات العولمة الإعلامية والثقافية، فإنها ترتبط ببعض المفاهيم الأخرى منها: **الأقمار الصناعية** والتي تعرف بأنها" عبارة عن محطة تجديد أو محطة ترحيل لاسلكية في مدار حول الأرض، وتستقبل إشارات من مواقع أو نقاط محددة فوق الأرض، ثم ترسلها إلى مواقع أخرى، ومن ثم فهي تعد وسيلة لارسال واستقبال أنواع متعددة من الإشارات التي قد تكون حروفاً أو أرقاماً أو أصواتاً، ويقوم القمر الصناعي ببث هذه الإشارات(1).

كما يعتبر **نظام البث المباشر** أيضاً أحد المفاهيم المرتبطة بالقنوات الفضائية، ويقصد به " إمكانية الاتصال بين القطاع الفضائي وأجهزة الاستقبال في المنازل مباشرة دون المرور على المحطات الأرضية أو أية محطة ترحيل أخرى"(2).

ومن ثم فإن القنوات الفضائية تبث إرسالها مباشرة عبر الأقمار الصناعية التي تنتجها الدول المختلفة، وتستقبلها أجهزة الاستقبال في المنازل مباشرة بما يعرف بالبث المباشر من خلال **أطباق البث الرقمي** Digital الذي يتيح للمشاهد قنوات تليفزيونية أكثر دون وجود رقابة من أية جهة تحد من وصول ارسال هذه الأقمار الصناعية المختلفة إلى أي مكان في العالم.

وتعرف" الفضائيات" بأنها" مجمل المعارف التي تستخدم في إطلاق مركبة صناعية من الأرض والتحكم في مسارها والاتصال بها ومتابعتها حتى تؤدي مهمة معينة في الفضاء أو في مدار محدود"(3).

وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد وعام للقنوات الفضائية، فإنها تعتبر من أهم الأدوات التي تلعب دوراً مؤثراً في تدعيم العولمة الإعلامية، ومن ثم فالدراسة الراهنة تتبنى تعريفاً إجرائياً "للقنوات الفضائية" بأنها" تلك القنوات التي تعتمد على البث التليفزيوني الفضائي المباشر من خلال الأقمار الصناعية. وقد تكون هذه القنوات خاصة أم حكومية، كما أنها تبث إرسالها من داخل العالم العربي أم من خارجه، وبشكل خاص من أوروبا، كما أنها قد تكون قنوات عامة أم تشتمل على قنوات متخصصة".

2- منظومة القيم الاجتماعية:

لقد شغلت قضية القيم الاجتماعية إهتمام الكثير من منظري الاجتماع على مدى القرنين الماضيين، ومن ثم قدم كل منهم تعريفاً للقيم يتناسب وتوجهاته الفكرية والنظرية والأيديولوجية من ناحية، والمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها من ناحية أخرى. ويمكننا أن نعرض لبعض التعريفات، لتوضيح الاختلاف والتباين بينها، ومن تلك التعريفات: تعريف كل من(كلاكهون، بارك وبيرجس، ستوارت ودودد) القيمة بأنها "تصور يتعلق بالمرغوب فيه". كما يعرفها"سملسر" بأنها غايات لأشياء مرغوب فيها". أما تعريف القيم في المادية التاريخية فقد جاء مختلفاً تماماً عن التصور الذي قدمته النظريات الوضعية، حيث يعرف" ج. أوسيبوف" القيم بأنها" ظاهرات الطبيعة والمجتمع وهي نتاج حياة الناس وثقافتهم في مجتمع أو طبقة ما بوصفها حقيقة واقعة، وأن القيم تحدد وتنظم سلوك أعضاء المجتمع أو نشاطاتهم الاجتماعية حتى تصطدم المتطلبات الاقتصادية للنمو الاجتماعي بهذه القيم وتؤدي حتماً إلى ظهور نظام جديد من القيم يعكس المصالح الأساسية للطبقات المتقدمة المنتصرة(4).

في حين يعرف" سمير نعيم" القيم بأنها" حكم عقلي أو إنفعالي على أشياء مادية، أو معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة، وهي التي تحدد لنا نوع السلوك المرغوب فيه في موقف ما توجد فيه بدائل سلوكية، كما أن القيم تعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات والطبقات في مرحلة تاريخية محددة، وداخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين، كما أنها تعد نتاجاً لهذا الوجود في الوقت نفسه"(5).

وثمة تعريف آخر للقيم بأنها" مستوى أو معيار للإنتقاء من بين بدائل أو ممكنات إجتماعية متاحة أمام الشخص في الموقف الاجتماعي"(6). ويرى البعض أن" أنساق القيم" تمثل مجموعة

من **التمثلات الجمعية** Collective Representation التي تعكس نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة والضمنية للمجتمع. وأن هذه الأنساق القيمية تختلف باختلاف الطابع المجتمعي من ناحية، واختلاف الثقافات الفرعية من ناحية أخرى، فضلاً عن اختلاف مراحل التطور الاجتماعي بصفة عامة(7).

وتُعرف القيم الاجتماعية أيضاً بأنها" مجموعة المبادئ والقواعد التي توجه السلوك الاجتماعي"(8). أو "بأنها مجموعة المبادئ التي تشير إلى كيفية إقامة الفرد علاقات ذات معنى وهدف مع الآخرين في المواقف الاجتماعية، سواء كانت هذه العلاقات مع الأسرة أم الأصدقاء أم جماعات العمل أم.... غير ذلك(9).

وفي هذا السياق تؤكد بعض التحليلات على أن القيم كانت تُفهم في المراحل السابقة كتعبير عن الأيديولوجيات السياسية أو القومية، أو من خلال الحدود المعروفة بين المجتمعات سواء في مراحل الأزمات، أم في مراحل التحول، أما الآن وفي ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم كانعكاس لتزايد تأثيرات العولمة على منظومة القيم الاجتماعية، فإن تعريفات جديدة للأيديولوجيات الإقليمية والقومية قد ظهرت، ومن ثم فالقيم تتطلب معرفة نقدية بهدف الفهم الأكثر عمقاً للتأثيرات الجمعية(10).

ونستنتج من التعريفات السابقة أن مفهوم القيم بعامة، والقيم الاجتماعية بخاصة قد إحتل مكانة مهمة لدى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدارس فكرية متباينة، ومن ثم جاءت تعريفاتهم للقيم متباينة وتعكس توجهاتهم النظرية والأيديولوجية المختلفة. ومن ناحية أخرى أكدت معظم التعريفات على أن القيم الاجتماعية تتسم بالتغير والتنوع، وأنها تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع خلال مراحل تطوره المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الدراسة الراهنة تتبنى **تعريفاً إجرائياً لمنظومة القيم الاجتماعية** مؤداه:" أنها مجمل المبادئ والقواعد المكتسبة التي تحدد السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع في مواقف معينة، وفي سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية محددة، وفي مراحل تاريخية محددة. وأن هذه المنظومة القيمية ليست عامة أو مطلقة، وإنما تتسم بالنسبية والتغير، ومن ثم تعد تجسيداً للتغيرات

البنائية والثقافية التي يتعرض لها المجتمع مراحل تطوره المختلفة حيث تلعب المتغيرات الداخلية والخارجية دوراً مهماً ومؤثراً في تشكلها في كل مرحلة".

رابعاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على التأثيرات المختلفة للقنوات الفضائية على منظومة القيم الاجتماعية لطلاب الجامعة. وانطلاقاً من ذلك فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف الفرعية** نجملها فيما يلي:

1- التعرف على أنواع الأطباق اللاقطة الأكثر انتشاراً لدى أسر عينة الدراسة.

2- التعرف على أهم البرامج التي يفضل الطلاب مشاهدتها في الفضائيات العربية والأجنبية.

3- التعرف على أهم القيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات العربية.

4- التعرف على أهم القيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات الأجنبية.

5- الكشف عن آراء الطلاب فيما تقدمه الفضائيات العربية والأجنبية من برامج.

6- التعرف على آراء الطلاب حول دور الفضائيات العربية والأجنبية في إثارت النزعات الإستهلاكية لجمهور المشاهدين.

7- التعرف على تأثيرالفضائيات العربية والأجنبية على التوجهات السلوكية للطلاب.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن **التساؤلات** التالية:

1- ما أهم البرامج التي يفضل الطلاب مشاهدتها في الفضائيات العربية والأجنبية؟

2- ما أهم القيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات العربية؟

3- ما أهم القيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات الأجنبية؟

4- إلى أي مدى تؤثر البرامج التي تقدمها الفضائيات في إثارت النزعات الإستهلاكية للمشاهدين؟

5- ما مدى تأثير الفضائيات العربية والأجنبية على التوجهات السلوكية للطلاب؟

وثمة مجموعة أخرى من **التساؤلات الفرعية** نجملها فيما يلي:

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتضمن الإجراءات المنهجية للدراسة عدداً من المحاور الرئيسية يمكن حصرها فيما يلي:

1- المنهج:

على الرغم من عدم توافر دراسات وبحوث سوسيولوجية متخصصة حول تأثير القنوات الفضائية التليفزيونية على منظومة القيم الاجتماعية على المستويين: العربي والمحلي، وذلك نظراً لحداثة الظاهرة، إلا أن ثمة دراسات وبحوث عديدة قدمها متخصصون في مجال الإتصال والإعلام تناولت الظاهرة من زوايا مختلفة. ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تعد محاولة لتقديم تفسير اجتماعي لتأثير الفضائيات على منظومة القيم الاجتماعية لطلاب الجامعة، وذلك انطلاقاً من الإستفادة من نتائج تلك البحوث والدراسات التي تناولت الظاهرة.

وفي ضوء هذه الإعتبارات يرى الباحث أن الأسلوب الوصفي يعد أسلوباً منهجياً مناسباً للدراسة، حيث يمكننا الكشف عن تلك التأثيرات السلبية والإيجابية من خلال التحليلات الكمية والنوعية لمعطيات وبيانات الدراسة الميدانية.

2- مجالات الدراسة: تشتمل الدراسة على المجالات التالية:

أ- المجال المكاني:

تم إختيار جامعة عين شمس كمجال للدراسة الميدانية، حيث إختار الباحث ثمان كليات هي: الطب والهندسة والعلوم والحاسبات كنماذج للكليات العملية، والآداب والحقوق والتربية والتجارة كنماذج للكليات النظرية، وقد أختيرت هذه الكليات بطريقة عمدية مقصودة، وذلك للكشف عن تأثير الفضائيات العربية والأجنبية على االطلاب(عينة الدراسة) الذين ينتمون لهذه الكليات وفقاً للاختلافات والفروق بينها.

ب- المجال البشري(عينة الدراسة):

تم اختيار عينة عمدية بواقع (40 طالب وطالبة) من كل كلية من الكليات المختارة، وذلك وفقاً لعدة معايير من أهمها: ملكية الأسرة للطبق اللاقط، أو الاشتراك مع الآخرين(الجيران)، التنوع في

تخصصات الطلاب، وكذلك التنوع في الفرقة الدراسية. وفي ضوء ذلك بلغ إجمالي عينة الدراسة(320 طالب وطالبة) موزعين على الكليات المختلفة والتخصصات والفرق الدراسية المتنوعة. وقد أنجزت الدراسة الميدانية خلال شهر أبريل 2005.

سادساً: استخلاصات الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة من خلال نحليل معطياتها وبياناتها الميدانية إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- إن مشاهدة الطلاب على إختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية للقنوات الفضائية قد تركزت معظمها بشكل يومي، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها: الإنتشار المتزايد للفضائيات في السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تأثير التطور المستمر لنظم الإتصال والإعلام على جميع المستوياتن: العالمية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن أن هذه الفضائيات(العربية والأجنبية) قد أصبحت متاحة لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية على إختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية، إضافة إلى إستمرارعمليات البث المباشر للكثير من الفضائيات على مدى الأربع والعشرين ساعة، هذه الأمور جميعها تتيح الفرصة للأغلبية العظمى من الطلاب لمتابعة ما تبثه الفضائيات من برامج وأعمال بصفة مستمرة وبشكل يومي.

2- أوضحت التحليلات أن مشاهدة القنوات الفضائية غالباً ما تتم بشكل جماعي، حيث أكدت الأغلبية العظمى من الطلاب على أنهم غالباً ما يشاهدون القنوات الفضائية مع أفراد أسرهم، وهو الأمر الذي يؤكد على التماسك والترابط الأسري، وأن الأسرة المصرية لا تزال تحتفظ ببعض القيم الاجتماعية التقليدية التي تجسد هذا الترابط وتدعمه، على الرغم من التغيرات البنائية والثقافية التي تعرضت لها الأسرة المصرية بعامة، والأسرة الحضرية بخاصة خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثير الكثير من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. وأنه بالرغم من ذلك، فإن نسبة الطلاب الذين يشاهدون الفضائيات ويتابعون برامجها بشكل فردي بعيداً عن الرقابة من الأسرة تعد هي الأخرى مرتفعة، وهذا يعني أن قيم الإنعزالية والفردية قد أضحت تمثل خطراً يهدد الكيان الأسري والترابط العائلي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من أنماط للسلوك الإنحرافي كالعنف والإنحرافات الأخلاقية الأخرى، ومن ثم فالأمر ينذر بالخطر الذي ينبغي مواجهته والتصدي له من جانب الأسرة.

3- كشفت التحليلات أن سلطة الوالد لا تزال موجودة، وأن هناك رقابة من جانبه فيما يتعلق باختيار القنوات الفضائية التي يشاهدها أفراد الأسرة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء: وعي الآباء بمدى خطورة بعض البرامج والأعمال التي تقدم من خلال تلك القنوات والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي في وعيهم واتجاهاتهم وسلوكهم الاجتماعي؛ وهو الأمر الذي يدفعهم إلى التدخل في عملية المشاهدة تجنباً لتعرض الأبناء لتلك المخاطر.

4- أوضحت التحليلات أن من أهم العوامل والأسباب التي تدفع الآباء للتدخل في إختيار القنوات الفضائياة التي يشاهدها الأبناء، أن بعض البرامج والأعمال التي تقدمها بعض الفضائيات سواء العربية أم الأجنبية لا تتناسب وثقافة المجتمع، ومن ثم لا تتفق وعاداتنا وتقاليدنا والتي تمثل ثوابت في الثقافة العربية والإسلامية بصفة عامة، هذا فضلاً عن أن بعض البرامج المقدمة من خلال الفضائيات تؤثر بشكل سلبي على مستوى التحصيل الدراسي للأبناء، وذلك لأنها تعمل على إهدار الوقت، مما يشكل خطراً على مستقبلهم الدراسي والعلمي. وهذا ما يؤكد على وعي الآباء بخطورة الفضائيات، ومن ثم تأثيراتها السلبية في منظومة القيم الاجتماعية للأسرة المصرية بعامة، والقيم التي يكتسبها الأبناء بصفة خاصة، وما تعكسه تلك القيم من تأثيرات في أنماط سلوكهم الاجتماعي.

5- كشفت التحليلا الإحصائية لمعطيات الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب فيما يتصل بالعلاقة بين النوع والفضائيات العربية التي يفضلون مشاهدتها، حيث تبين أن الذكور يفضلون مشاهدة قناة الجزيرة أكثر من الإناث، بينما يفضل الإناث مشاهدة قناة إقرأ عن الذكور، وربما يرجع ذلك إلى نوعية البرامج التي تقدمها هاتين القناتين، والتي تعكس التباين بين الجنسين في الإهتمامات.

6- أوضحت التحليلات الخاصة بالبرامج التي يفضل الطلاب مشاهدتها في الفضائيات العربية، أن نسبة نسبة الطلاب الذين يفضلون متابعة الأغاني والفيديو كليب تعد مرتفعة بالمقارنة بالبرامج الأخرى، مما يشير إلى أن ثمة تغيرات ثقافية وقيمية يشهدها المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة، تلك التغيرات تنعكس على إتجاهات الطلاب، ومن ثم إختيارهم لهذه البرامج أكثر من غيرها، فمن الملاحظ أن معظم الفضائيات سواء العربية أم الأجنبية تقدم إعلانات متنوعة عن الفيديو كليب، بل أن هناك بعض القنوات متخصصة في هذا النوع من البرامج. ونظراً لما تتمتع به

هذه البرامج من إثارة للشباب، فإنها تلقى قبولاً واسعاً من جانبهم، وهو الأمر الذي يعكس بوضوح المستوى الثقافي لهم والقضايا والموضوعات التي أضحت تثير إهتماماتهم.

7- ومن جانب آخر، كشفت التحليلات كذلك عن أن نسبة كبيرة من الطلاب يفضلون متابعة البرامج الدينية، وبخاصة من خلال قناة إقرأ، والتي تهتم بالبرامج التي تعبر عن الخطاب الديني المعاصر، والتي يقدمها بعض الدعاة الجدد أمثال"عمرو خالد، عبلة الكحلاوي...وغيرهم"، حيث شهدت هذه البرامج إقبالاً شديداً من جانب الشباب بصفة عامة خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يؤكد على أن التغيرات الثقافية والقيمية التي يشهدها المجتمع المصري تؤثر بشكل واضح في مستوى وعي الشباب ومن ثم توجهاتهم السلوكية.

8- أوضحت التحليلات كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب وفقاً لتباينهم الجنسي والنوعي، والبرامج التي يفضلون مشاهدتها، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الذكور بالنسبة للبرامج الرياضية، بينما جاءت الفروق لصالح الإناث بالنسبة للأفلام والمسلسلات؛ وهو الأمر الذي يعكس تباين إهتمامات الطلاب.

9- كشفت التحليلات عن مدى التنوع والتباين في آراء الطلاب وتصوراتهم حول الأسباب التي تدفعهم لمشاهدة الفضائيات العربية، حيث جاء ترتيب تلك الأسباب من وجهة نظرهم على النحو الآتي: أن هذه الفضائيات تعرض الأفلام والمسلسلات المرغوب في مشاهدتها، أنها ترتبط بالقيم العربية والإسلامية، معرفة الأخبار المحلية والعربية، أنها تقدم برامجها باللغة العربية.

10- فيما يتعلق بأهم القيم الإيجابية التي تقدمها الفضائيات العربية من وجهة نظر الطلاب، فقد أوضحت التحليلات أن ثمة تغيرات واضحة شهدتها – ولا تزال – منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، هذه التغيرات تتجسد في مجموعة البرامج والأعمال التي تقدمها الفضائيات العربية، والتي عبر عنها الطلاب. وأنه بالرغم من أن هذه القيم جميعها تعد قيماً إيجابية(قيم الإنتماء والولاء، قيم العمل والإنتاج، قيم العدل والمساواة، قيم الحرية، قيم الديموقراطية، قيم إحترام الوالدين، القيم الدينية)، إلا أن درجة ومستوى أهمية كل قيمة تختلف عن درجة ومستوى أهمية القيم الأخرى. فبينما جاءت القيم الدينية والتي تتضمن(الإخاء والوفاء والأمانة والصدق...وغير ذلك) في المرتبة الأولى حسب وجهة نظرهم جميعاً، نجد تراجعاً واضحاً لأهمية قيم العمل والإنتاج، وقيم العدل والمساواة؛ وهو الأمر الذي يؤكد على أن قيماً سلبية كثيرة أضحت منتشرة الآن نتيجة للتحولات

السريعة والمتنامية التي يشهدها المجتمع المصري على جميع الأصعدة والمستويات، هذه التحولات هي نتاج لمجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتشابكة: المحلية والإقليمية والعالمية.

11- أما عن أهم القيم السلبية التي تقدمها الفضائيات العربية من وجهة نظر الطلاب، فثمة إتفاقاً بينهم على مجموعة من القيم جاء ترتيبها من حيث درجة أهميتها ومدى خطورتها على النحو الآتي: قيم الإستهلاك واللامبالاة بنسب متساوية، القيم المادية، الأنانية وحب الذات، الإنتهازية والوصولية. ويؤكد ذلك على مدى وعي الطلاب بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع، والتي تفرز بعض القيم السلبية التي تؤثر على مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي، ومن ثم على توجهاتهم السلوكية. كما أن هذه القيم تعد انعكاساً لما يحدث في المجتمع من تحولات.

وقد تبين أيضاً أن مجموعة القيم السلبية التي أكد الطلاب عليها – رغم تباين أهميتها ومدى خطورتها من وجهة نظرهم، إلا أنها في مجملها تشكل منظومة مترابطة ومتكاملة، فسيطرة القيم المادية، ومن ثم غلبة الطابع المادي على الجوانب السلوكية يرتبط – بدرجة أو بأخرى – بقيم الأنانية والفردية والإنتهازية والوصولية، ومن ثم سيادة مبدأ تحقيق الأهداف والرغبات بصرف النظر عن الوسيلة مشروعة كانت أم غير مشروعة(الغاية تبرر الوسيلة). كما أن هذه القيم مرتبطة كذلك بزيادة التوجهات والسلوك الإستهلاكي.

وأن معطيات الواقع الفعلي تؤكد على هذه الحقيقة، حيث ظهرت خلال السنوات الأخيرة أنماط سلوكية ذات طابع إستهلاكي، تمثلت في مظاهر عدة منها: الأطعمة الجاهزة، المحمول، السيارات، الملابس...وغير ذلك من مظاهر أخرى)، تجسد سيطرة القيم الإستهلاكية، وتراجع قيم العمل والإنتاج، وهو الأمر الذي يشكل خطورة على عملية التنمية بمعناها الشامل وأبعادها المختلفة.

12- كشفت التحليلات أيضاً عن أنه بالرغم من تنوع وتباين في وجهات نظر الطلاب حول القنوات الفضائية الأجنبية التي يفضلون مشاهدتها، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم على عدد من القنوات، جاء ترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظرهم كما يأتي: (إم بي سي 2، تشانيل 2، شوتايم، سي إن إن، تي في 5، وأخيراً قناة بي بي سي).

13- أما عن البرامج التي يفضلون مشاهدتها في الفضائيات الأجنبية، فقد جاءت وفقاً لترتيبها من وجهة نظرهم كما يأتي: الأفلام والمسلات، البرامج الترفيهية، الأغاني والفيديو كليب، البرامج الرياضية، الأخبار والبرامج السياسية، الإعلانات، وأخيراً البرامج الثقافية). ولاشك في أن إختيارهم للأفلام والمسلسلات باعتبارها أهم البرامج المفضلة إليهم، إنما يرجع لمجموعة من الأسباب تتمثل في أن هذه البرامج تتسم بقدر عال من الإثارة من حيث التصوير والإخراج...وغير ذلك من مزايا قد لا تتوافر غالباً في نظيرتها التي تقدمها الفضائيات العربية.

كما أن إهتمامهم بالبرامج الرياضية الأجنبية ربما يعكس تصوراتهم للمستوى الذي بلغته الرياضة المحلية، وما يعتريها من مشكلات عديدة: إدارية وتنظيمية وفنية ومادية...وغير ذلك من مشكلات أخرى. كما تؤكد التحليلات أيضاً على مدى التراجع الواضح في نسبة متابعة البرامج السياسية والثقافية؛ وهو الأمر الذي يعكس التدهور في مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي للطلاب، ومن ثم يؤكد على أن هؤلاء الشباب من الجنسين أصبح لديهم إهتمامات أخرى بعيدة تماماً عن الأمور والقضايا السياسية والثقافية، مما يعبر عن التغير في السياق الثقافي والسياسي العام، والذي يعد هؤلاء جزءاً منه يتأثرون بما يحدث فيه من تحولات على كافة الأصعدة والمستويات، وبخاصة في مجال القيم الاجتماعية وما تعكسه من توجهات سلوكية.

14- أما عن القيم الإيجابية التي تقدمها الفضائيات الأجنبية، فثة إتفاقاً عاماً بين الطلاب بالرغم من تباين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية على مجموعة من القيم الإيجابية جاءت حسب درجة أهميتها على النحو الآتي:(الصدق في نقل الأخبار، الحرية والديموقراطية، إحترام الوقت، إحترام آدمية الإنسان، القيم المتصلة بالنظافة، قيم العمل والإنتاج، إحترام الآخرين، وأخيراً القيم المتصلة بالبساطة وعدم التبذير).

ويشير ذلك إلى أن الفضائيات الأجنبية تهتم بتقديم نوعية معينة من القيم الإيجابية ، لكن الأمر الذي يمكن الإشارة إليه هو أن هذه القيم قد تتناسب وواقع تلك المجتمعات، والتي تتسم بدرجة عالية من التجانس البنائي والثقافي، ومن ثم فإن هذه القيم تجسد درجة التقدم الذي حققته هذه المجتمعات في جميع المجالات سواء فيما يتعلق بقضية الديموقراطية والحرية، أم إحترام الوقت، أم إحترام آدمية الإنسان...وغيرها من القيم الإيجابية الأخرى. أما بالنسبة لواقع المجتمعات النامية بعامة والذي يتسم بعدم التجانس في جميع المجالات، فإن الأمر يبدو مختلفاً تماماً. ومن ثم فالأمر يتطلب

إحداث تغييرات بنائية وثقافية حتى تتحقق مثل هذه القيم على أرض الواقع. وأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال مجموعة من الإجراءات العملية التي تضمن تفعيل دور المؤسسات المختلفة(الرسمية والأهلية)، وذلك لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية التي تفرضها العولمة على كافة الأصعدة والمستويات.

15- أما عن القيم السلبية التي تقدمها الفضائيات الأجنبية من وجهة نظر الطلاب، فقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن مجموعة من القيم السلبية عبرت عنها إستجابات الطلاب، وقد جاء ترتيب تلك القيم حسب درجة خطورتها كما يأتي: قيم العنصرية، قيم الإستهلاك، القيم المادية، قيم الفردية والأنانية، اللامبالاة، وأخيراً قيم الإنتهازية والوصولية). ويعبر ذلك عن مدى وعي الطلاب بخطورة الفضائيات الأجنبية، حيث تقدم تلك القيم التي تعبر عن ثقافة وقيم المجتمعات الرأسمالية الغربية، وتجسد مضامينها ومحتواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

وأنه إذا كانت هذه القيم تمثل قيماً سلبية بالنسبة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، فإنها تعد قيماً إيجابية بالنسبة للمجتمعات التي تنتجها وتصدرها. غير أن خطورة الأمر تتمثل في أن هذه القيم أصبحت متاحة على المستوى العالمي من خلال التأثير المتزايد للفضائيات الأجنبية وبخاصة الأوروبية والأمريكية، وما تبثه من برامج موجهة لنشر هذه القيم، وبخاصة في البلدان العربية والإسلامية وذلك اتحقيق أهداف معلنة أم كامنة، تتمثل في تحطيم وتدمير القيم المحلية والثقافات القومية تحت شعار خلق ثقافة عالمية موحدة، ولا شك في أن إنتشار مثل هذه القيم يؤثر بشكل واضح في إتجاهات الشباب بعامة، وطلاب الجامعة بخاصة، مما ينعكس على أنماط سلوكهم الاجتماعي.

16- كشفت تحليلات الدراسة الميدانية أيضاً عن بعض المظاهر التي تؤكد على أن الفضائيات تثير النزعات الإستهلاكية لدى المشاهدين، وقد جاء ترتيب تلك المظاهر حسب درجة أهميتها من وجهة نظر الطلاب كما يأتي: الإعلان المستمر عن السلع، ربط الإعلان عن السلع ببعض الشخصيات المحببة للمشاهدين مثل الفنانين ولاعبي كرة القدمعلى سبيل المثال، وكذلك تصوير النزعة الإستهلاكية بوصفها مظهراً للتقدم، وأيضاً الإعلانات الخاصة بمهرجانات التسوق، وأخيراً الإعلانات المستمرة عن التنزيلات. وهذا يعني أن الفضائيات سواء العربية أم الأجنبية تلعب دوراً

مهماً ومؤثراً في تشكيل وعي المشاهدين، مما ينعكس على توجهاتهم السلوكية، وبخاصة في جوانبها الإستهلاكية.

17- وفيما يتعلق بدور الفضائيات في تشكيل وتنمية الوعي الإستهلاكي للطلاب، فقد كشفت التحليلات عن مجموعة من المظاهر التي تؤكد ذلك. وقد تمثلت تلك المظاهر في: أن الفضائيات تسهم في زيادة النزعة الإستهلاكية للطلاب، كما أنها تزود الطلاب بمعلومات عن أحدث أنواع الموضة، وكذلك أنواع الوجبات الجاهزة والسريعة وأماكن بيعها، وأيضاً معرفة ماركات السلع، وأخيراً معرفة أماكن الأسواق. وتؤكد هذه التحليلات على الدور المؤثر للفضائيات في تنمية الوعي الإستهلاكي للطلاب، ومن ثم فإنها تسهم في تغيير منظومة القيم الاجتماعية التي تحدد طبيعة توجهاتهم وسلوكهم بشكل عام.

18- كشفت التحليلات كذلك عن مجموعة من السلع التي يستهلكها الطلاب نتيجة لتأثرهم بما تقدمه الفضائيات من برامج، تتمثل هذه السلع في: أجهزة الموبايل، الملابس، العطور، الكمبيوتر، شرائط الكاسيت، الأحذية، وأخيراً المشغولات الذهبية. والواقع أن هذه التأثيرات ليست منعزلة – بحال من الأحوال – عن التغيرات البنائية والثقافية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة. فتزايد إستهلاك الطلاب لأجهزة المحمول، والملابس والعطور وأجهزة الكمبيوتر، وشرائط الكاسيت، إنما يعكس حجم التغيرات التي تشهدها منظومة القيم الاجتماعية، والتي تسهم الفضائيات في إعادة تشكيلها بدور كبير، وذلك من خلال ما تقدمه من إعلانات وبشكل مستمر عن السلع وأحدث موديلاتها من ناحية، والتنزيلات والتخفيضات في أسعارها من ناحية أخرى؛ وهو الأمر الذي يشجع الطلاب على إقتنائها بصرف النظر عن الضغوط المادية التي تتكبدها الكثير من الأسر لتلبية تلك الرغبات، هذا بالإضافة إلى إنتشار قيم التفاخر والمظهرية، ومدى تأثيراتها على جميع المستويات: الشخصية والأسرية والمجتمعية.

ولا شك في أن التطور الكبير الذي حققته وسائل الإعلام بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن متكافئاً على مستوى العالم، ومنجزاته التي باتت تتطلب إمكانات علمية ومالية وتنظيمية ضخمة، لم تعد بمقدور الأفراد والجماعات الصغيرة وكثير من بلدان العالم الثالث، وكان من نتائج ذلك أن خضعت وسائل الإعلام وما تحمله من رسائل"إنتاجاً وتوزيعاً" في الغالب إلى سيطرة إحتكارية سواء تعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسية على مستوى العالم، أم بهيمنة الدولة أو بعض

الجماعات على المستوى القومي؛ وفي كل الحالات بات الإنسان في عصرنا الحالي – مبدعاً كان أم متلقياً للثقافة وما يتصل بها من معارف ومعلومات – رهين هذه السيطرة الإحتكارية، كما باتت الثقافة القومية في حدود العالم الثالث أسيرة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات في عالم الإتصال والإعلام(11).

وعلى صعيد آخر، تشير الإحصاءات الصادرة عن "اليونسكو" إلى أن الدول المتقدمة تتحكم اليوم بوكالات الأنباء الكبرى، وأقمار الإتصالات الفضائية، والترددات الإذاعية، والعقول الإلكترونية، وكذلك تتحكم في 93% من المنتجات الإعلامية التي يتم تداولها عبر أقنية الإتصال والإعلام في العالم. كما تشير إحصاءات"مكتب المعلومات والتنبؤات الاقتصادية" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها كندا تحقق 0.8% من الصادرات العالمية في مجال التليفزيون، وأنها تملك تسعة أعشار المعلومات المخزنة في العقول الإلكترونية، كما أنها تسيطر على 21 وكالة إعلان من أصل 25 وكالة تحتكر الإعلان الدولي(12).

وفي سياق حديثه عن واقع الفضائيات وأثره على المشاهدين يرى"روجيه غارودي" أن أن الفضائيات تمثل غابة من الصور المتلفزة؛ حيث تنتصر من بينها جميعاً الصور الدامية للأفلام الأمريكية، التي تتسم بالقدرة على فرض الإنتباه والتفكير، كما تفرض عادة التنقل من قناة لقناة أخرى، ومن ثم تنتج نوعاً وحشياً من تركيب الصور، وكأنها إستمرار للتواصل مع الفظاعة المبتذلة، هذه الإقتحامات الفوضوية لمنازلنا تحول مشاهدي التليفزيون إلى مستهلكين لصور بالمغزى إنساني. ويشير كذلك إلى أننا نعيش مجدداً عصر فساد التاريخ وتدهوره، هذا العصر يتسم بهينة تقنية وعسكرية ساحقة لإمبراطورية لا تحمل أي مشروع إنساني قادر على إعطاء معنى للحياة والتاريخ(13).

وانطلاقاً من الوعي بالتحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها المجتمع المصري بعامة نتيجة للتطور السريع في نظم الإتصال والإعلام(الفضائيات) من ناحية، وتنامي تأثير العولمة على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية من ناحية ثانية، وانطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة من ناحية ثالثة، يمكننا صياغة بعض التوصيات والمقترحات العملية التي يمكن الإستفادة منها في مواجهة تلك التحديات إذا ما تم ترجمتها إلى خطط عملية،

وبخاصة من جانب الأجهزة الإعلامية، ومن ثم التفاعل معها والإستفادة من تطبيقات العولمة بما يحقق التنمية والتقدم من جانب، ويضمن الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمع من جانب آخر.

التوصيات والمقترحات:

1- ضرورة تطوير القنوات المحلية سواء الأرضية أم الفضائية بما يتناسب وطبيعة التغيرات الثقافية التي يشهدها المجتمع المصري من ناحية، والتغيرات العالمية من ناحية أخرى. وذلك من خلال تقديم برامج وأعمال تهتم بمناقشة القضايا المحلية بموضوعية وشفافية لتنمية وعي المواطن المصري، ومن ثم إعادة ثقته في هذه القنوات.

2- ضرورة الإهتملام بتقديم برامج ثقافية من خلال القنوات المحلية لتوعية الأسرة المصرية بخطورة المرحلة الراهنة والتحديات المستقبلية، ومن ثم الكشف عن الوسائل والأساليب التربوية المناسبة لتنشئة الأبناء التنشئة الصحيحة، على أن يتم ذلك من خلال إستضافة الخبراء والمتخصصين في مجالات: علم الاجتماع، علم النفس، التربية، الدين...وغير ذلك من المجالات المهتمة بقضية التنشئة الاجتماعية.

3- الإهتمام بتقديم البرامج والأعمال التليفزيونية الهادفة التي تناقش قضية الإستهلاك المتزايد، ومدى خطورتها على الفرد والأسرة والمجتمع، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة ضبط عملية الإستهلاك وترشيدها.

4- ضرورة أن تهتم الدولة بتفعيل دور المؤسسات الأهلية(منظمات المجتمع المدني)، وتشجيعها ودعمها مادياً ومعنوياً لكي تقوم بدورها في خدمة الشباب والمساهمة في مواجهة مشكلاتهم، جنباً إلى جنب الدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية الرسمية.

5- ضرورة التدخل من جانب الدولة في إحكام الرقابة قدر المستطاع على ما تقدمه الفضائيات سواء المحلية أم العربية أم الأجنبية من برامج وأعمال، وبخاصة تلك البرامج التي تتنافي والقيم الاجتماعية والثقافية والتي تمثل ثوابت في الثقافة العربية والإسلامية، وذلك بهدف التقليل من القيم السلبية التي تتضمنها تلك البرامج، ومن ثم الحد من أنماط السلوك الإنحرافي الذي يمكن أن يقع فيها الشباب بعامة، وطلاب الجامعة بخاصة.

6- ينبغي أن تتبنى الأجهزة الإعلامية وبخاصة التليفزيونية إستراتيجية واضحة ومحددة يتم فيها تحديد نوعية البرامج التي تقدمها للمشاهدين، على أن تكون هذه البرامج هادفة وتعبر عن الإحتياجات الفعلية لهم من ناحية، وتساعدهم على إشباعها من ناحية ثانية، وتحترم آدمية المواطن من ناحية ثالثة. كما يجب البعد عن البرامج المبتذلة التي تتضمن الكثير من القيم السلبية، والتي تؤثر بصورة سلبية في منظومة القيم الاجتماعية، ومن ثم على التوجهات السلوكية للمواطن.

المراجع

1- قدري حفني(مشرفاً)، الطفل المصري والقنوات الفضائية، التقرير الأول، مقابلات متعمقة مع عينة من أطفال المدارس، دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة، القاهرة. 2004، ص 9.

2- المصدر نفسه، ص 10.

3- أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء، القاهرة. 2000، ص 28.

4- أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، الأعمال الفكرية، القاهرة. 2004، ص ص 274-275.

5- سمير نعيم أحمد، ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، يونيو 1983، ص ص 123-126.

6- عبد اللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، العدد 160، الكويت، أبريل 1992، ص 39.

7- محمد حسين أبو العلا، دكتاتورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المثقف، مصدر سابق، ص 185.

8- " Social Values: The Missing Dimension of Biodiversity",

http://www.conser vationdirct.org.uk/inf/socialvalues.shtml.p.1.

9- "Values", http://ilearn.senecac.on.ca/careers/goals/values.html.p.1.

10- " ISA Research Committee on Social Classes and Social Movements Values and the Social Imaginary: The Future of Collective Action",

http://www.arts.Ualberta.ca/cjscopy/events/valuesO5.html.p.1

11- أنظر: لطفي الخولي، الإشكالية الراهنة للثقافة العربية وعلاقتها بوسائل الإعلام والإتصال، في: الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص ص 751-753.

12- سيرج ديكور، تنازلات أوروبية، في كتاب: نظام التضليل العالمي، ترجمة غازي أبو عقل، دار المستقبل، دمشق. 1994، ص 122.

13- هربرت ريد، تهامة الجندي، الإمبريالية الإلكترونية وعصر الشبهة، الثورة التكنولوجية تفتقر إلى الأساس الأخلاقي والجمالي.

.http://www.nizwa.com/volume37/p269-273.html

تحليل سوسيولوجي لتأثيرات إستخدام الانترنت

أ.د. سعيد أمين ناصف[4]

مقدمة:

ليس ثمة شك في أن التغيرات السريعة والمتنامية التي يشهدها العالم منذ تسعينيات القرن المنصرم على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية تُعد تجسيداً وتعبيراً عما أطلق عليه **" العولمة"**Globalization على اختلاف مستوياتها وأبعادها، والتي أضحت تمثل آلية جديدة تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية لفرض سيطرتها وهيمنتها على المجتمع الدولي بعامة. ومن ثم فإن مفهوم" القرية العالمية" Global Village لا يُعد فقط مفهوماً اقتصادياً أو سياسياً، ولكنه أيضاً مفهوماً حضارياً. ومن ثم لا يخلو من مضامين ومعاني اجتماعية وثقافية.

وتمثل الثورة المعلوماتية والاتصالية وشبكة الإنترنيت أهم آليات العولمة، حيث ساهمت في تزايد معدلات انتشارها وتنامي تأثيراتها وانعكاساتها المختلفة، ومن المتوقع أن تؤثر بقوة وعمق في صياغة مستقبل العولمة خلال العقود القادمة. وتعتبر". الرقماتية Digitalization تجسيداً واضحاً للتطورات العلمية، حيث يُطلق عليها البعض" الثورة الرقماتية.

وعلى الرغم من التسليم بأن للثورة الرقمية انعكاسات متعددة على المستوى العالمي: اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعمرانياً وإيكولوجياً، إلا أنه ينبغي الوضع في الاعتبار أن تلك الانعكاسات نسبية وليست مطلقة. وأن ذلك يتوقف على عدة أمور منها: الامكانات والموارد المتاحة في كل مجتمع من جانب، ومدى قدرة المجتمع على التفاعل مع تلك التطورات والاستفادة من تطبيقات الرقماتية من جانب آخر، وما يتطلبه ذلك من إحداث تغييرات بنائية وثقافية من جانب ثالث.

4[4]- تأثير التكنولوجيا الرقمية على كفاءة وأداء الأسرة: تحليل سوسيولوجي لتأثيرات استخدام الانترنت، الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة، المجلد(23)، العدد(90)، الشارقة، يوليو 2014.

وتحتل **<u>الانترنت</u>** أهمية خاصة باعتبارها واحدة من أهم تطبيقات الثورة الرقمية من ناحية، وازدياد سرعة انتشارها وخطورتها من ناحية أخرى. حيث تشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أن عدد مستخدمي الانترنت قد بلغ في عام 1998 حوالي 130 مليون ثم ارتفع عدد مستخدمي الشبكة في عام 2002 إلى حوالي نصف مليار شخص، ثم ارتفع عددهم في عام 2008 إلى 1,5 مليار مستخدم، ووفقاً لإحصاءات 2010 فإن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم قد تجاوز (المليارين) مستخدم، وهو ما يقرب من ثلث سكان العالم تقريباً البالغ حوالي 6,9 مليار نسمة (1).

وقد كشف تقرير عالمي للاتحاد الدولي للاتصالات أن نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يشكلون ما نسبته 45% من إجمالي مستخدمي الشبكة العنكبوتية، ويُظهر التقرير الذي حمل عنوان " الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العالم 2011 " حقائق وأرقام، حيث أشار التقرير إلى أن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم قد ارتفع مع نهاية عام **2011** ليسجل أكثر من (**<u>2,3 مليار</u>**) مستخدم بنسبة استخدام بلغت **<u>35%</u>** من عدد سكان العالم المقدر بحوالي (**<u>7 مليار نسمة</u>**). ويعني ذلك أن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم قد تضاعف أكثر من 6 مرات (**361** مليون مستخدم) في عام 2000 إلى (**2,3** مليار) مستخدم حتى نهاية عام 2011(2).

كما أشارت بيانات حديثة إلى أن قارة آسيا قد استحوذت على نصيب الأسد من إجمالي عدد مستخدمي الانترنت حول العالم مع نهاية عام 2011 بنسبة بلغت 44,8%، وبما يتجاوز المليار مستخدم، ومن ثم احتلت المرتبة الأولى، تليها قارة أوروبا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 22,1%، حيث بلغ عدد المستخدمين حوالي 600 مليون مستخدم. ثم قارة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 12% من إجمالي عدد المستخدمين للشبكة على مستوى العالم، وبلغ عدد المستخدمين حوالي 273 مليون مستخدم. بينما جاءت قارة أمريكا اللاتينية في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 10,4% وبعدد مستخدمين تجاوز 236 مليون مستخدم، ثم قارة أفريقيا بنسبة 6,2% وبعدد مستخدمين بلغ 140 مليوناً، وأخيراً جاءت استراليا، حيث بلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت حوالي 24 مليون مستخدم بنسبة 1,1% من إجمالي عدد المستخدمين على مستوى العالم(3).

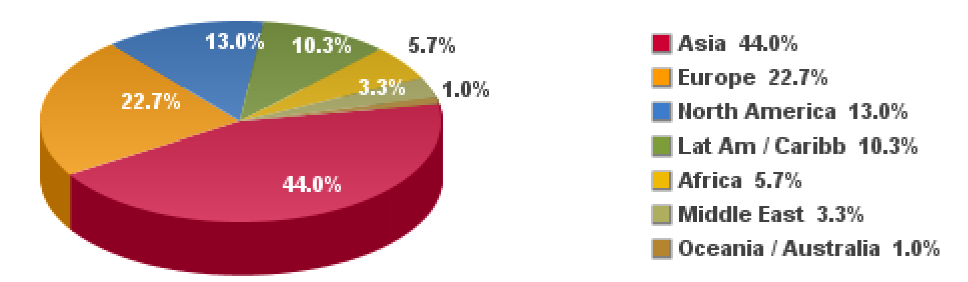
ومن الملاحظ أن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد مستخدمي الشبكة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانتشار المتزايد لشبكات الاتصالات المتقدمة مثل: الجيل الثالث وزيادة المنافسة في أسواق الانترنت، وانخفاض الأسعار مما أتاح الفرصة لدخول مستخدمين جدد إلى العالم الافتراضي، وقد عزز ذلك دخول وانتشار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تشير الاحصاءات إلى أنها أضحت تشكل أكثر من ثلث مستخدمي الانترنت حول العالم، والذين يمتلكون حسابات على هذه الشبكات ويستخدمونها للتواصل الاجتماعي والتسوق وحتي للتعبير عن الرأي. ووفقاً للإحصاءات الحديثة (العالمية والعربية) بلغ عدد مستخدمي جميع شبكات التواصل الاجتماعي حول العالم أكثر من (**مليار**) مستخدم، منهم أكثر من 800 مليون ل " فيس بوك"، وقد بلغ عدد مستخدمي الفيس بوك في العالم العربي حوالي 43 مليون مستخدم(4).

نستنتج من البيانات الموضحة بالأشكال البيانية التالية أن ظاهرة استخدام الإنترنت على المستوى العالمي قد شهدت تزايداً واضحاً وخاصة خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من تباين أعداد المستخدمين من قارة لأخرى، حيث تكشف البيانات أن معدلات النمو خلال الفترة من 2000-2011 تبدو أكثر وضوحاً في قارة أفريقيا 2.527.4، ومنطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت معدلات النمو 1.987.0، وكذلك بالنسبة لقارة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث بلغت 1.037.4، على الرغم من أن تلك القارات بما تضم من دول تتسم معظمها بالتخلف وارتفاع معدلات التضخم والركود الاقتصادي ، وتزايد حدة المشكلات الاجتماعية وخاصة: البطالة والأمية والجريمة والفقر...وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي تشكل تحديات خطيرة تواجهها حكومات تلك الدول. وذلك مقارنة بالقارات الأخرى وخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا.

ويمكننا توضيح تلك البيانات من خلال الشكل البياني التالي

شكل رقم(1)

Internet Users in the World
Distribution by World Regions - 2011



Source: Internet World Stats - www.internetworldstats.com/stats.htm
Basis: 2,095,006,005 Internet users on March 31, 2011
Copyright © 2011, Miniwatts Marketing Group

وعلى مستوى العالم العربي، فإن البيانات المتوافرة تشير إلى أن عدد مستخدمي الانترنت قد بلغ حوالي 4.1 مليون مستخدم عام 2001(من أصل 513.4 مليون مستخدم على مستوى العالم)، وأن هذا العدد قد بلغ حوالي 12 مليون مستخدم في نهاية عام 2002. وقد ارتفع هذا العدد في عام 2004 إلى 14 مليون مستخدم، أما في عام 2008، فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم العربي حوالي 38 مليون مستخدم، ارتفع في عام 2010 إلى 75 مليون مستخدم، كما تشير الاحصاءات أيضاً إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في منطقة الشرق الأوسط قد بلغ 77 مليون مستخدم في نهاية عام 2011 مقارنة مع 3,3 مليون مستخدم عام 2000(5).

ومن جانب آخر، تُظهر إحصاءات نشرها الاتحاد الدولي للاتصالات أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية قد وصل عدد مستخدمي شبكة الانترنت فيها في عام 2004 حوالي 11.7 مليون مستخدم، أي حوالي 3.7% من سكان العالم العربي، بينما بلغ عدد مستخدمي الانترنت في مجموعة الدول الصناعية الكبرى حوالي(429) مليون مستخدم في عام 2004(6).

كما تشير البيانات الحديثة المتوافرة إلى تزايد أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت على مستوى العالم بصورة عامة خلال عام 2012، بالرغم من تباين تلك الأعداد من دولة لأخرى وفقاً لإجمالي عدد السكان في كل دولة، ووفقاً للبيانات المتاحة يمكننا وضعها في الجدول التالي:

جدول رقم(1) يوضح

أعداد مستخدمي الإنترنت في بعض الدول عام 2012 (*)

الدولة	عدد المستخدمين	الترتيب على

		مستوى العالم
الصين	568,192,066	1
الولايات المتحدة	254,295,536	2
الهند	151,598,994	2
اليابان	100و 684,474	3
البرازيل	99,357,737	5
مصر	36,881,374	15
كندا	29,760,764	20
المغرب	17,770,081	30
السعودية	14,328,632	34
الامارات	4,517,169	64
اليمن	4,321,814	68
الكويت	2,095,304	90

(*)ar.wikipedia.org

وتشير البيانات الاحصائية المتوافرة إلى أن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم العربي قد بلغ نحو **130** مليون مستخدم خلال عام **2014**، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى **197** مليون مستخدم في عام **2017** مستخدم، أي أن العدد إرتفع من 32% خلال عام 2012 إلى 51% في عام 2017، ومن ثم تبلغ نسبة الزيادة 3% بالمقارنة مع المتوسط العالمي (Arab Knowledge Economy Report 2014)

ومن ثم تعتبر الانترنت من تكنولوجيا الاتصال الأكثر انتشاراً والأكثر إثارة للعديد من النقاشات والحوارات حول تأثيراتها وانعكاساتها وتداعياتها المختلفة سواء بالإيجاب أو بالسلب. ويرجع الاهتمام الكبير بشبكة الإنترنت إلى عدة عوامل منها: التفاعلية والمعلومات الغزيرة، الأفكار، النصائح والارشادات حول العديد من الموضوعات والقضايا في مختلف المجالات. كما تتميز الشبكة بفرص التواصل بين مستخدميها وتوفر لهم الكثير من الخدمات التي تمكنهم من اشباع العديد من الاحتياجات كالحصول على المعلومات والأخبار، هذا فضلاً عن التسلية والترفيه والاسترخاء والهروب من الواقع. هذا إلى جانب خدمات أخرى متنوعة كالبريد الالكتروني والتجارة الالكترونية ومجموعات الدردشة....وغير ذلك(7).

ونظراً لتزايد انتشار الرقمية وتأثيراتها المتعددة والمتباينة، تأتي **أهمية هذه الدراسة،** حيث تتمثل تلك الأهمية في التعرف على مظاهر التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستخدام المتزايد لتطبيقات الثورة الرقمية، وخاصة استخدامات شبكة الانترنت على العلاقات الاجتماعية بصورة

عامة والعلاقات الأسرية بخاصة، أي انعكاساتها السلبية على تغير نمط العلاقات داخل محيط الأسرة العربية (بين الزوجين وبعضهم من ناحية، وبين الآباء والأمهات والأبناء من ناحية ثانية، وبين الأبناء وبعضهم البعض من ناحية ثالثة)، وهل مازال هناك تفاعل وتواصل بين أفراد الأسرة؟ أم ثمة صراع وفجوة بين الأجيال كما يرى البعض؟. ومدى خطورة ذلك على المستوى العائلي والمجتمعي بصورة عامة.

أولاً: الهدف الأساسي:

انطلاقاً مما سبق، فإن **الهدف الرئيسي** للدراسة يتمثل في الكشف عن تأثير استخدام المنتجات الرقمية وخاصة الانترنت في العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، والعلاقات الأسرية بخاصة، هذا فضلاً عن مدى تأثيراتها على أدوار الأسرة ووظائفها في عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال رؤية تحليلية لبعض الدراسات والبحوث التي تناولت الظاهرة على المستويين العالمي والمحلي من ناحية، وقراءة سوسيولوجية لمعطيات الواقع الاجتماعي الراهن من ناحية أخرى، وذلك بهدف التعرف على التأثيرات الايجابية والسلبية في محاولة لوضع تصور مستقبلي حول الظاهرة في ظل المتغيرات الراهنة والمستقبلية.

ثانياً: المفاهيم:

1- التكنولوجيا الرقمية : هي مجمل المنجزات العلمية المجسدة في تطبيقات عملية للتغير من النظام التقليدي إلى الرقم وتشتمل على: أجهزة الحاسبات وشبكة الإنترنيت، الهاتف المحمول والهواتف الأرضية، والفضائيات والتلفاز التفاعلي، والأجهزة المنزلية الرقمية وأنظمة إدارة المبنى Building Management Systems ....وغيرها من التقنيات الأخرى.

2- العلاقات الاجتماعية: قدم العلماء والباحثين العديد من التعريفات لمفهوم العلاقات الاجتماعية تتسم بالتنوع والتباين، وفقاً لتباين منطلقاتهم الفكرية والنظرية من ناحية، وتباين توجهاتهم الأيديولوجية وتخصصاتهم الأكاديمية من ناحية أخرى. ويمكننا تناول بعض التعريفات، حيث تُعرف العلاقات الاجتماعية اصطلاحا بأنها أي اتصال أو تفاعل بين شخصين أو أكثر من أجل اشباع حاجات الأفراد الذين يكونونها(8).

كما تُعرف بأنها مجموعة التفاعلات النفسية والاجتماعية التي تنشأ من اتصال الفرد بالآخرين، وهي تعكس نماذج الشخصية والأبعاد الاجتماعية بين الأفراد، ومبلغ عمق الوجدان العاطفي وتحليلها، يعطي دلالات موضوعية لفهم السلوك الانساني وطبيعة المشكلات الاجتماعية والفردية التي ترجع في مجملها إلى عوامل تتصل بطبيعتها(9).

وتتنوع العلاقات الاجتماعية وتتعدد بتعقد المجتمع، ومن ثم نجد علاقات اقتصادية، وعلاقات سياسية وعلاقات شخصية وغير شخصية، وعلاقات ودية وعدوانية...وغير ذلك من أنماط وأشكال أخرى، وعادة ما تصنف العلاقات بأنها علاقات اجتماعية إذا ما توافر فيها شرط أساسي يتمثل في الوعي المتبادل من جانب أطرافها.

وانطلاقاً من ذلك، فإن **العلاقات الأسرية** تشير إلى أنماط التفاعل والتواصل بين أعضاء الأسرة، سواء بين الآباء والأمهات، أم بين الآباء والأمهات والأبناء أم بين الأبناء وبعضهم البعض، وما يتسم به السياق الأسرى العام بالتفاعل والتواصل أم بالعزلة وعدم التفاعل بين أعضائه.

3- الانترنت: نظراً للانتشار الواسع والاستخدام المتزايد للإنترنت بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية العمرية والنوعية، هذا فضلاً عن انتشاره الواسع في كل البني الاجتماعية (الحضرية والريفية والبدوية)، وذلك نتيجة للتطور السريع والمتزايد في نظم الاتصال الحديثة وما يشهده العالم المعاصر من ثورة معلوماتية ومعرفية، فإن مفهوم الإنترنت أصبح من المفاهيم الأكثر انتشاراً ليس فقط على مستوى العلوم الطبيعية، بل على مستوى العلوم الاجتماعية والانسانية، وذلك لما توفره الشبكة من المعلومات والمعارف في مختلف المجالات، هذا فضلاً عن وظائفها الأخرى الكثيرة والمتنوعة.

جاءت كلمة "انترنت " Internet " من اختصار الكلمات Inter Connected Networks وهي تعني شبكة حواسيب من آلاف الشبكات المنتشرة في أنحاء العالم تتصل ببعضها البعض وفق نظام عالمي يوفر لمستخدميها عدد كبير من الخدمات وتبادل المعلومات(10).

وتُعرف الانترنت أيضاً بأنها شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد من مختلف بقاع الأرض، فيأخذون منها ويضيفون إليها بغض النظر عن الدول التي ينتمون إليها(11).

ويشير المفهوم العام للإنترنت إلى أنها شبكة عالمية من الحاسبات الآلية تحتوي على شبكات منفصلة موصلة بعضها ببعض في العالم، مما يعطي لكل مستخدم للإنترنت القدرة على الاتصال بالآلات البعيدة عن بعضها والشبكات المحلية البعيدة أيضاً، والاتصال بالحاسوب من أي مكان في العالم(12).

4- الكفاءة: Efficiency هي مجموعة من المعارف والمهارات والقيم والممارسات التي تُمكن من القيام بدور أو وظيفة أو نشاط معين في مجال معين.

كما تعني الكفاءة أيضاً (حسب لوي دينو) مجموعة من التصرفات الاجتماعية- الوجدانية ، ومن المهارات المعرفية والحس- حركية ، التي تمكن من ممارسة دور ، وظيفة ، نشاط ، مهمة أو عمل معقد على أكمل وجه http://tazoulteduc.ahlamoontada.net

5- التنشئة الاجتماعية Socialization**:** بدون الدخول في تفاصيل تتعلق بالكثير من التعريفات التي قدومها المتخصصون في علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي لمفهوم التنشئة الاجتماعية، فإنه يمكن تعريفها بأنها: العملية الاجتماعية التي يكتسب من خلالها الانسان القيم والعادات والتقاليد والمبادئ والأخلاق في الأسرة التي ينتمي إليها، والتي يتحول بموجبها هذا الانسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، ومن ثم فالأسرة تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في هذه العملية إلى جانب المؤسسات المجتمعية الأخرى.

ثالثاً: المنهجية: نظراً لأن ما نقدمه في هذه الدراسة تمثل رؤية استقرائية لمعطيات الواقع الاجتماعي بما يتضمنه من تغيرات اجتماعية وثقافية كانعكاس لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية من ناحية، وقراءة تحليلية لنتائج بعض الدراسات والبحوث ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يُعد أسلوباً منهجياً مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تبني رؤية تحليلية لبعض الدراسات والبحوث المتاحة والتي اهتمت بالكشف عن التأثيرات المختلفة للثورة الرقمية على المستوى العالمي، ومن ثم محاولة صياغة رؤية لكيفية التفاعل مع تلك التقنيات بحيث نقلل من تأثيراتها السلبية وخاصة على الصعيد الاجتماعي والأسري على وجه التحديد.

رابعاً: نماذج للدراسات والبحوث:

بما أن الانترنت قد بدأ استخدامه في الولايات المتحدة قبل غيرها من دول العالم، فإن البحوث الاجتماعية المرتبطة به والتي كشفت عن انعكاساته وآثاره السلبية قد أثارت الخوف في البلدان الأخرى، على الرغم من أنها قد لا تنطبق بشكل مطلق على بقية المجتمعات، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع. ولذلك فقد حذرت هيئة التطوير الثقافي والاجتماعي التابعة للحكومة الهولندية من خطورة استيراد المشاكل الأمريكية، حيث أن ظروف استخدام الانترنت خارج الولايات المتحدة ربما تختلف باختلاف البنى الاجتماعية والتقارب الجغرافي(13).

فقد كشفت نتائج إحدى الدراسات الحديثة والتي تناولت التأثيرات الاجتماعية للإنترنت أنه بالرغم من أنها تُحدث تباعداً للمجتمعات وتغيراً في أنماط العلاقات الاجتماعية، ونقصاً في الشعور بالإنسانية نتيجة للتعاملات غير المباشرة، إلا أن استخدامها يولد المشاركة في مجتمعات افتراضية، وأن استخدامها يفيد كذلك في ديمومة وانتشار علاقات اجتماعية أخرى لم تكن ممكنة بسبب التباينات الطبقية، وبالتالي ينتج عنها أيضاً احتراماً للذات Self Esteem لدى مستخدميها(14).

كما تشير نتائج دراسة أخرى أجريت بواسطة معهد" استانفورد للدراسات الاجتماعية" SIQSS على عينة كبيرة تمثل الأسر الأمريكية المستخدمة للإنترنت والذين لا يستخدمونها إلى:

1- إن الأسر يكادون يقضون وقتاً أقل مع أصحابهم وعائلاتهم، وفي مجال الشراء ومشاهدة التليفزيون، بينما يقضون وقتاً أكثر بالعمل عن بعد من خلال الانترنت لتقليل العمل بالمكاتب.

2- إن حوالي 25% من مستخدمي الانترنت بانتظام(5ساعات أسبوعياً) أكدوا على أنها قد خفضت الوقت المخصص للأسرة والأصدقاء، أو قضاء أمسيات خارج المنزل.

3- 60% من المستخدمين المنتظمين أكدوا على أنها قد خفضت ساعات مشاهدة التليفزيون، و 33% يعتقدون أنهم يقضون وقتاً أقل في قراءة الصحف والمجلات. كما أن قضاء وقت أطول مع الانترنت يكون على حساب وقت الاتصالات التليفونية مع الأسرة والأصدقاء، وحتى مع أشخاص داخل الغرفة ذاتها " **العزلة الاجتماعية** "Social Isolation .

4- على الرغم من أن مستخدمي الانترنت يمكنهم إجراء حوارات مع الأصدقاء والأسرة، إلا أنهم لا يستطيعون مشاركتهم الشراب " فقدان حميمية اللقاء "، وأن الانترنت تعتبر التكنولوجيا المثلى للعزل الاجتماعي Ultimate Isolating Technology.

5- إن أكثر استخدام للإنترنت قد تمثل في استقبال وإرسال الرسائل الإلكترونية والبحث عن المعلومات، ولكنها عموماً تستخدم في ممارسة أنشطة أخرى منها: معلومات عن المنتجات والسفر، والأعمال البنكية وعمليات الشراء، وقضاء وقت أقل في المواصلات نتيجة لإنجاز معظم المهام من خلال الانترنت.

6- إن نسبة كبيرة من عينة الدراسة قد أبدوا مخاوفهم من جرح الخصوصية والآثار النفسية المتوقعة من التواجد داخل المنزل في حالة عزلة. كما أبدوا مخاوفهم كذلك على المستوى القيمي والأخلاقي، نظراً لأن التعاملات وخاصة عمليات البيع والشراء تتم دون رؤية للطرف الآخر، مما لا يضمن مصداقية هذه التعاملات " تفسخ العلاقات "(15).

وعلى مستوى المجتمعات العربية، وعلى الرغم من الانتشار الواسع والسريع لشبكة الانترنت، وعلى الرغم من أهميتها وأهمية انعكاساتها وتداعياتها خاصة على الشباب، فما زالت الدراسات والبحوث حول أنماط الاستخدام والتفاعل مع الشبكة محدودة وقليلة. ففي دراسة عن استخدامات واشباعات الانترنت شملت 420 طالباً وطالبة من مختلف كليات جامعة السلطان قابوس توصل الباحثان(نجم والرواس) إلى مجموعة من النتائج منها: أن الطلاب يستخدمون الانترنت للبحث والحصول على الأخبار والمعلومات والتسامر والبريد الالكتروني. وحول ايجابيات الانترنت أكد أكثر من نصف العينة على الدور الايجابي للإنترنت في التواصل مع الآخرين والتسلية، كما أكد ربع العينة على أن الإنترنت تساعد في الهروب من المشاكل(16).

وفي دراسة أخرى تناولت تفاعل الشباب مع الانترنت في مصر والسعودية والامارات العربية المتحدة والكويت، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن 75% من عينة الدراسة يستخدمون الانترنت، وأن الغالبية العظمى منهم قد أكدوا على أن الانترنت تمثال مصدراً مهماً للأخبار والمعلومات، ثم تليها في الأهمية أن وسيلة للتسلية وقضاء وقت الفراغ، فضلاً عن تأكيد 50% من اجمالي العينة على أنهم يستخدمون البريد الالكتروني(17).

وفي دراسة " بومعرافي" عن استخدامات الانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الشارقة، توصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة يستخدمون الشبكة للبريد الالكتروني والبحوث العلمية والأغراض الأكاديمية، كما عبر الأساتذة عن المشكلات التي يواجهونها في استخدام الشبكة والتي تتمثل في اللغة وصعوبة الحصول على المادة العلمية ذات العلاقة بتخصصاتهم، فضلاً عن ضعف مهارات استخدام الانترنت(18).

وفي دراسة أجرتها "مريم محمد آل علي" عن الآثار الاجتماعية لاستخدام الانترنت لدى الشباب في الامارات، حيث أجريت الدراسة على عينة قوامها 1000 شاب من مستخدمي الانترنت في مجتمع الامارات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الادمان على استخدام الانترنت يعتبر من أهم المخاطر والمهددات الناتجة عن الافراط في استخدام الانترنت، يليه ضعف الترابط الأسري نتيجة لطول فترات الاستخدام، مما يؤدي إلى انعزال المستخدم عن التفاعل مع أفراد أسرته، هذا اضافة إلى ضعف دور الرقابة الأسرية، وذلك لعدم معرفة أولياء الأمور باستخدامات الانترنت مما يضعف دورهم في الرقابة على الأبناء. كما أكدت الدراسة كذلك على أن تشجيع استخدام الانترنت لتطوير الابداع والعلم والابتكار يعتبر من أهم المقترحات لمواجهة الآثار السلبية لاستخدام الانترنت، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى من وجهة نظر الشباب، وبلغت نسبته 68.1% من اجمالي الاستجابات(19).

وفي دراسته عن الانترنت ولغة حجرات الدردشة، دراسة حالة لاستخدامات اللغة العربية في برنامج البال توك، توصل " صالح سليمان عبد العظيم" إلى مجموعة من النتائج منها: أن اللغة المستخدمة عبر حجرات الدردشة تعكس قدراً كبيراً من التفكك والتشظي، وهو الأمر الذي يتفق مع توجهات الأجيال الجديدة الأكثر استخداماً للإنترنت والأكثر تمثيلاً لحجرات الدردشة، والتي تقع في الفئة العمرية 18-24 عاماً حسب تصنيف البال توك. وتتمثل خطورة هذا التفكك في خلق أجيال جديدة وان كانت تتعامل مع أحدث وسائل الاتصال العالمية(الانترنت)، فإنها تتعامل معها بشكل لغوي مشوه يستدمج لغة الآخرين ورموزهم، بل وحتى توجهاتهم وأطرهم المعرفية بدون نقد (20).

وعلى صعيد آخر، كشفت الكثير من الدراسات عن أن الانتشار الواسع لشبكة الانترنت على الصعيد الدولي قد نتج عنه أن أصبحت هذه الوسيلة هي التي تتجاوز عاملي الزمان والمكان، حيث

أنها تحتوي على العديد من الظواهر منها مثلاً **" المجتمعات الافتراضية "** Virtual Societies، وما تتضمنه هذه المجتمعات من مظاهر وأشكال جديدة للعلاقات الاجتماعية. ومن ثم فهناك أشخاص يمثلون هذه البيئة الافتراضية أو ما يسمى **" بالواقع الافتراضي "** Virtual Reality فهم أشخاص حقيقيون يتفاعلون مع بعضهم من خلال صور رمزية تعبر عن شخصياتهم بدلاً من الالتقاء وجهاً لوجه Face to Face وهو ما يطلق عليه **" التفاعل الافتراضي "** Virtual Interaction.

وثمة ثقافة خاصة يطلق عليها " ثقافة الانترنت " Internet Culture وذلك لتمييزها عن الثقافة الموجودة في الواقع الحقيقي، وقد تخلصت هذه الثقافة من قيود الزمان والمكان وقيود الجنس أو **النوع** Gender واللون والفروق الطبقية والاجتماعية، حيث يمكن للفرد المستخدم إقامة شبكة من العلاقات على نطاق محلي ودولي. وعلى الرغم من الجوانب الايجابية التي يعكسها هذا التواصل والتفاعل الافتراضي، إلا أن ثمة سلبيات عديدة تتجسد في التفاعل من خلال الوسيط الالكتروني الذي قد يكون عرضه للخداع والتنكر وامكانية استغلاله لأغراض غير مشروعة أو غير قانونية أو غير أخلاقية(21).

ويرى البعض أن هذه المجتمعات الافتراضية قد تكون بيئة آمنة نسبياً في التحدث بصراحة لمستخدميه عن حياتهم وتجاربهم، وبذلك تنتشر ثقافة فرعية متجاوزة حدود الواقع المجتمعي الحقيقي، وقد تكون لها جاذبيتها التي تؤدي بالبعض إلى فقدان الزميل أو الشريك أو الصديق، ومن ثم الانعزال عن واقعه وأسرته داخل المجتمع الحقيقي، وهذا ما يحدث بالفعل على المستوى الواقعي(22)، ليس فقط فيما يتعلق باستخدام الانترنت من خلال المجتمعات الافتراضية، ولكن أيضاً عند مستخدمي الموبايل وخاصة الأجهزة الحديثة ذات الامكانات العالية مثل(الآي باد – الآي فون – البلاك بيري...وغيرها) من الأجهزة الأخرى الحديثة.

ومن المشكلات الأخرى الخطيرة التي تواجه الأفراد الذين يتعاملون مع المجتمعات الافتراضية حالة الادمان والرغبة المستمرة والمتواصلة في التواصل عبر هذه المجتمعات، ويطلق على هذا النوع من العلاقات " إدمان العلاقات السيبرية " Cyber Relationship Addiction. وهو من المصطلحات التي زاد انتشارها في السنوات الأخيرة مثل مصطلح **" إدمان الانترنت "**.

ويمكن القول إن إدمان الانترنت مصطلح جديد نوعا ما، إذ كان الإدمان مقتصرًا في الماضي على المخدرات، لكن ما أوجد هذا المصطلح أن استخدام الانترنت لدى الشخص المدمن قد تحول

إلى جرعة منتظمة، كما تظهر أعراض انسحابيه حين ينقطع عن الانترنت، لكن علينا هنا أن نؤكد أن للاستخدام المفرط للإنترنت جوانب سلبية وأخرى إيجابية يجب طرحها، فالأمر فى النهاية متعلق بالاستخدام، فوجود الشخص لخمس ساعات يوميا إن كان في أنشطة ترفيهية أو دردشة يختلف عن البقاء المدة نفسها لجمع مادة علمية أو بهدف تثقيف ذاته ورفع مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي والسياسي.

وفى الحالتين هناك أضرار بدنية على الإبصار وآلام الظهر وأخرى متعلقة بفكرة الاعتماد على الإنترنت، لكن في النهاية فإن نوعية الاستخدام هي التي تحول المستخدم إلى مدمن حين يستبدلها بالواقع. قبل سنوات عديدة لم تكن منازلنا على هذه الشاكلة، بينما اليوم تركزت التجمعات في نقاط محورية، حيث أجهزة الكمبيوتر، ثم شاشة التليفزيون الخارجية، وهو ما صنع مفارقة بين وجود هذه الأدوات التي تهدف إلى تعزيز التفاعل والاتصال والتواصل بين الناس وبين واقع يكرس العزل بين أفراد الأسرة الواحدة.

خاتمة: استخلاصات عامة:

نستنتج من تحليل نماذج الدراسات التي تم عرضها والتي تناولت التأثيرات الاجتماعية المختلفة للإنترنت حول مجموعة من **الايجابيات** تحققها الانترنت بالنسبة لمستخدميها نذكر منها:

1- أن استخدام الانترنت يعمق الشعور باحترام الذات لدى المستخدمين(البريد اللاكتروني).

2- أن هناك تطوراً ايجابياً من خلال تكوين صداقات والاندماج الاجتماعي عبر الشبكة، وأن الكثيرين من المستخدمين قد استفادوا من الانترنت في حياتهم اليومية بطريقة أو بأخرى وخاصة المراهقين الذين يستغلونها في إقامة علاقات واسعة.

3- إن الرقمية بشكل عام، والانترنت بخاصة قد أدت إلى تغيرات عديدة في البنى الاجتماعية التقليدية مع تخطيها للحواجز الجغرافية والعمرية.

4- متابعة التطورات العلمية والفكرية والمعرفية في مجالات التخصص المختلفة(البحوث العلمية).

5- يعتبر البريد الإلكتروني من أكثر خدمات الانترنت استخداماً وايجابية وذلك للأسباب التالية: سرعة وصول الرسالة إلى أي مكان في العالم، عدم وجود وسيط بين المرسل والمستقبل(الحواجز

الادارية).إضافة إلى انخفاض التكاليف والسرعة في الانجاز، فضلاً عن ارسال عدة رسائل إلى جهات مختلفة في نفس الوقت.

6- إن الانترنت قد أسهمت في توسيع حدود المجتمعات، وأضافت مميزات متغيرة للعمل الذي أصبح ينجز من المنزل، وكذلك التعليم عن بعد.

7- إمكانية الحصول على شهادات دراسية من أي مكان، وبالتالي توفير الوقت والجهد بدلاً من الذهاب والعودة، تخفيض استخدام وسائل المواصلات ومن ثم تقليل الازدحام والتلوث البيئي.

8- مراقبة ومتابعة المسنين والمرضى عن بعد من المنزل وإجراء الاستشارات العلاجية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع يشير إلى أن ثمة **سلبيات** كثيرة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي نتيجة لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية وخاصة الانترنت منها:

1- إن استخدام الانترنت (حجرات الدردشة) قد أحدث تأثيرات سلبية عديدة على طرق استخدام اللغة، مثال ذلك" اختصار الكلمات إلى حروف، و تأنيث وتذكير أسماء المشتركين" لإخفاء الشخصيات الحقيقية.

2- التأثير السلبي على الهوية الثقافية (ظهور قيم جديدة مغايرة للقيم الاجتماعية السائدة).

3- ازدياد حدة التناقضات والفروق الطبقية بين من يملكون القدرات المادية والمعرفية لاستخدام هذه التقنية، ومن ليس لديهم هذه القدرات، ومن ثم ازدياد الشعور بالإحباط والحرمان الاجتماعي.

4- ارتفاع معدلات الاستهلاك على مستوى الفرد والأسرة، مما يؤثر بشكل واضح على قيم العمل والإنتاج من ناحية، ويشكل ضغطاً على موارد الأسرة من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يصاحبه عادة خلافات أسرية بين الآباء والأبناء وخاصة فيما يتعلق باقتناء الأجهزة الحديثة، فضلاً عن فواتير الاستهلاك والاشتراكات..... وغير ذلك من تكاليف مادية قد تفوق كثيراً امكانات الأسرة في كثير من الأحيان.

5- إن الجلوس لساعات طويلة أمام شاشات الكمبيوتر بالمنزل ذو آثار صحية سيئة كالإجهاد البصري(انخفاض قوة النظر)، والتقلص العضلي(آلام الرقبة والظهر)، والتدهور العضلي

والجسماني بصفة عامة، بالإضافة للكسل والسمنة لعدم الخروج، خاصة مع عدم ممارسة رياضة منتظمة. وبالطبع فإن ذلك له عواقب اقتصادية واجتماعية على الأسرة.

6- العزلة الاجتماعية وتفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية التقليدية، حيث تسود روح الفردية، فضلاً عن انعدام التفاعل والتواصل بين أفراد الأسرة، مما يزيد من حدة الفجوة بين أفراد الأسرة، أو ما يسمى بصراع الأجيال، وذلك نتيجة لعدم وجود لغة مشتركة بين الآباء والأبناء وتمسك كل منهما بآرائه وقيمه التي تعكس توجهاته وسلوكياته. وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على أداء الأسرة وكفاءتها في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فانعدام أو ضعف التواصل والتفاعل بين الآباء والأبناء، أو في محيط الأسرة بصورة عامة، قد صاحبه مشكلات كثيرة أصبحت تعاني منها كثير من الأسر العربية الآن مثل: انحراف الأبناء ، والزواج العرفي...وغيرها من المشكلات الأخرى التي نتجت عن غياب أو تراجع دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية. وهو الأمر الذي يمكن أن يهدد الاستقرار الأسري والأمن الاجتماعي بصورة عامة.

ومن ثم فالأمر يتطلب ضرورة أن يسعى الآباء إلى إيجاد جو من الحوار والتفاهم مع الأبناء والوعي بأن السياق الثقافي والمجتمعي الذين يعيشون فيه مختلف تماماً عن السياق الذي تربوا وعاشوا فيه من قبل. كما أنه من الضروري أن يعي الأبناء ضرورة ظروف أسرهم وخاصة المادية، والتي قد تعجز في كثير من الأحيان على أن توفي بجميع مطالبهم، مما يستدعي منهم ترشيد استهلاكهم في هذه الجوانب التي قد تكون في بعض الأحيان ذات طابع بذخي.

7- التغير النسبي في أساليب المعيشة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام كنتيجة لتغير القيم والاتجاهات. وانتشار بعض الأفكار والأنماط السلوكية الانحرافية التي تهدد البنية الاجتماعية.

8- إقامة علاقات مع أشخاص مجهولين الهوية مما يؤثر على الأمن الاجتماعي والقومي.

9- محدودية التفاعل الاجتماعي، حيث يتم التفاعل في أغلب الأحوال فقط لأغراض محددة وفقاً للمصالح.

10- مستخدمي الانترنت أقل اعتماداً على أفراد الأسرة الآخرين في الحصول على المعلومات والترفية مما يسبب الانعزالية، ففي كثير من الأحيان يرفض الأبناء الخروج بصحبة الأسرة للترفيه أو للزيارات العائلية، ويفضلون الجلوس في المنزل للاستمتاع بالإنترنت.

11- إن وجود التكنولوجيا الرقمية داخل منازلنا أوجدت صراعات من نوع جديد تتمحور أحياناً حول الريموت والكمبيوتر، أما الأهم أنها أخذتنا من التجمعات التقليدية مثل وجبة الغداء أو العشاء التي عادة ما كانت تشكل فرصة مهمة كي يتعرف كل فرد على مشكلات الطرف الآخر وحالته الاقتصادية، وعندما غاب هذا التواصل أصبح الأبناء يطالبون بمطالب زائدة لأنهم ليسوا على دراية بالحالة الاقتصادية للأسرة، أما الآباء فغيابهم عن بعض مفردات التكنولوجيا الحديثة قد عمّق ما يطلق عليه صراع الأجيال، الذى هو في حقيقة الأمر ضعف في التواصل الأسرى. كما أن سيادة تلك الروح الرقمية» بين الكمبيوتر والريسيفر» قد عمقت أيضا فكرة الاستهلاك، التي تتراوح بين استهلاك المواد الإعلامية أو استهلاك مواد الإنترنت.

الخاتمة

حاولنا قدر الإمكان في الفصول التي تضمنها الكتاب أن نحيط القارئ العادي، والمتخصصين في مجالي علم الاجتماع والاعلام بصورة عامة، والمتخصصين في علم الاجتماع الاعلامي، بوصفه أحد الفروع والمجالات المهمة التي يجسد العلاقات التفاعلية بين التخصصين الرئيسيين: علم الاجتماع وعلم الاعلام بخاصة، ببعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في العلمين الأساسيين، وكذلك التعريف بماهية علم الاجتماع وظروف نشأته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، فضلاً عن علاقته ببعض العلوم الطبيعية كالطب والهندسة، وكذلك توضيح الفروع الأساسية التي تنتمي لعلم الاجتماع، وأهم القضايا والموضوعات التي تتناولها تلك الفروع، والتي تشير في الوقت ذاته إلى طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية، وخاصة الاعلام؛ وهو الأمر الذي يؤكد على أن ثمة علاقة تفاعلية بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى بعامة، وعلوم الاتصال والاعلام بخاصة. كما أنه يؤكد أيضاً على أن منظور علم الاجتماع الاعلامي القضايا والمشكلات الاجتماعية والظواهر الاعلامية، يُعد منظوراً شمولياً، وذلك لأن مشكلات الواقع الاجتماعي وقضاياه متشابكة ومعقدة، وهو الأمر الذي يتطلب فهمها وتحليلها من جوانبها وعواملها المختلفة.

ومن ناحية أخرى، أوضحنا بإيجاز بعض الاتجاهات النظرية سواء الكلاسيكية أو المعاصرة في مجال علم الاجتماع، وكذلك نماذج من الاتجاهات والرؤى النظرية الكلاسيكية والمعاصرة في مجال علوم الاتصال والاعلام، والتي ما تزال تؤثر في إتجاهات ورؤى الباحثين حتى الآن، هذا إضافة إلى الإشارة للاتجاهات المنهجية وطرق البحث الاجتماعي في مجالي علم الاجتماع والاعلام، والتي يستند إليها الباحثين الاجتماعيين في دراساتهم وبحوثهم التي تتناول المشكلات والقضايا الاجتماعية والاعلامية.

كما أننا قد عرضنا أيضاً لموضوعات أخرى تهم المتخصص في علم الاجتماع الاعلامي مثل: التغير الاجتماعي والثقافي، وموضوع الاقناع والاتصال الجماهيري والجمهور. هذا إضافة إلى أننا قد عرضنا لبعض النماذج من البحوث والدراسات التي تناولت بعض الموضوعات والظواهر الاعلامية، حيث تم تناولها من منظور علم الاجتماع والاعلام، وهي تعبر إلى حد كبير عن الدراسات البينية التي تعكس العلاقة التفاعلية بين التخصصين.

المراجع

1- أنظر:

-Munich, "The world of ones and zeros, social consequences of digitalization," http://www.pol-it.org/ital/digitalization.pdf.2000. pp7-9

- اسماعيل الملحم، الانسان والتربية في عصر المعلومات، ط 1، دار علاء الدين، دمشق، 2008، ص 24.
- إياد شاكر البكري، تقنيات الاتصال بين زمنين، ط 1، دار الشروق، عمان، 2003، 121.

2- ابراهيم المبيضين، الغد، 2012 www.alghad,com

3 -www.worldometers.info/ar

4- ابراهيم المبيضين، الغد، 2012 www.alghad,com

5-see:

-Celine Sachs,Jeantet,"Managing social transformations in cities, a challenge to social sciences", http://www.unisco.org/most/sachsen.htm. p.13.

-Peter Hall, "World cities and global cities", http:/www.forum-global.de/soc/biblio/h/htm. P.5.

- هناء نحاس، الأثر الثقافي والاجتماعي لشبكة الانترنت على الشباب في سورية: في: أحمد العموش وآخرون، ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب، ط 1، دائرة الثقافة والاعلام، الشارقة، 2006، ص 241.
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، القاهرة 2019 http://www.anhri.net

6- ياسين شاكر سعيد ، تمهيد اجتماعي قبل إعمار الصحراء: مقترح لبرمجة السلوك الاجتماعي، ندوة التنمية العمرانية للمناطق الصحراوية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، المملكة العربي السعودية نوفمبر 2002.

7- Narwshige Shiode, "Urban planning, information technology and cyberspace", Journal of Urban Technology, VOL 7, N2.2000. pp.105-106.

8- شلال حميد سليمان، الفكر الاجتماعي في الاسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص 17.

9- المرجع نفسه، ص 18.

10- فاروق خالد، الاعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 173.

11- عبير عبد المنعم فيصل، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بـالمتغيرات المحليـة والعالميـة، ط 1، المكتبـة العصرية، مصر، 2010، ص 189.

12- مفيد الزيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية، ط 1، دار أسامة للتوزيع والنشر، عمان، 2003، ص 112.

13-Van Zoonen, "Social effects of the internet: Participatory capital and community commitment in the Netherlands", 2003, http://www.fmg.uva.nl/populaireculture/part %20+%20comsite.htm. P.3.

14- **See**: - Ibid, p.2.

- Martin Irvine, "Global Cyperculture reconsidered: cyberspace, identity, and the global information city (Washington: Georgetown University), 200.p.3.

15- Kathleen Otoole, "Study takes early look at social consequences of Net use", http://news-service.stanford.edu/news/2000/February16/internetsurvey-21b.htm. pp.1-7.

16- **See**:

- Jeremy Chai, Tracy Smith & Eric Tam, "Distorted boundaries: an inquiry into the effects of Internet use on social skills", http://socserv2.socsci.mcmaster.ca/soc/courses/stpp4co3/classessay/socialskille.htm. pp1-2.
- Guo Liang, Bu Wei, "Internet use and social life/attitudes in urban mainland China", IT & Society, VOL 1, Issue1, summer2002,p.241.
- Kraut R., Patterson, M. Lunmark &.., "Internet paradox: A social technology that reduces social involvement and psychological well being?", American Psychologist, 1998,53(9), pp.1017-1031..

17-**See:**

- UCLA, "The UCLA Internet report; surveying the digital future [online] UCLA center for communication policy. http://www.ccp.ucla.edu.2000.
-Larose, R, Eastin, M, S, & Gregg, J, "Reformulating the social cognitive explanations of Internet use and depressions", Journal of online behaviour1 (2)2001,[online] http://www.behahviour.net/joB.
- Kazmer,M.& Haythornth Waite, C., Judging multiple social worlds: Distance online and offline. American Behavioural Scientist, 2001,45 (3), pp.510-529.

- James E. Katz, Ronald E. Rice, “Social consequences of Internet use: access, involvement, and interaction”, http://www.literaturehistoryhub.com/social_consequences_and_interaction_use_access_involvement_and_interaction_02621126.

-David Skuggs, “Information Technology and social change: The effects on families, communities, work place and civil society”, 1998. Pp.1-2.

18- أنظر:

- أحمد نجم وعبد الله الرواس، استخدامات واشباعات الانترنت: دراسة استطلاعية لطلاب جامعة السلطان قابوس، بحث مقدم لمؤتمر : ثورة الاتصال والمجتمع الخليجي: الواقع والطموح، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم الاعلام، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان، أبريل 22-24 ، 2002.

- سامي عبد الرؤوف طايع، استخدام شبكات المعلومات في الحملات الاعلامية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد الثاني، أبريل – يونيو 1997، ص ص 1-12.

19- بهجة بومعرافي، استخدامات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الشارقة للإنترنت، رسالة المكتبة، 2001، ص ص 74-90.

20 مريم محمد آل على، الآثار الاجتماعية لاستخدام الانترنت لدى الشباب في الامارات، ندوة ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب" ، دار الثقافة والاعلام، الشارقة، 2006، ص 135.

21- أنظر:

- صالح سليمان عبد العظيم، الانترنت ولغة حجرات الدردشة: دراسة حالة لاستخدامات اللغة العربية في برنامج البال تووك Pal talk، ندوة ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب" ، دار الثقافة والاعلام، الشارقة، 2006، ص 305135.

- حورية قشالي، تفاعل المستفيدين مع الأقراص المدمجة، تجربة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المنعقد في الفترة من 21-26 أكتوبر 1998، حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت.

- عبد الفتاح حجازي، الأحداث والانترنت، دراسة متعمقة عن أثر الانترنت في انحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط 1، 2002، ص 19.

22- أنظر:

- حلمي خضر ساري، ثقافة الانترنت، دراسة في التواصل الاجتماعي، مجدلاوي للنشر، عمان، 2005، ص 18.

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد 265، الكويت، 2001، ص 106.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد أبو زيد، العلوم الانسانية والصراع الأيديولوجي، عالم الفكر، المجلد الثاني، 1971.

2- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.

3- أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، الأعمال الفكرية، القاهرة. 2004.

4- أحمد عبد الله، دعوة للتحالف من أجل الطفولة، مجلة الطفولة العربية، العدد 16، الكويت، أكتوبر 1988.

5- أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء، القاهرة. 2000.

6- أحمد نجم وعبد الله الرواس، استخدامات واشباعات الانترنت: دراسة استطلاعية لطلاب جامعة السلطان قابوس، بحث مقدم لمؤتمر : ثورة الاتصال والمجتمع الخليجي: الواقع والطموح، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم الاعلام، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان، أبريل 22-24 ، 2002.

7- اسماعيل الملحم، الانسان والتربية في عصر المعلومات، ط 1، دار علاء الدين، دمشق، 2008.

8- إسماعيل عبد الفتاح، محمد منصور هيبة، البحث الاعلامي: اتجاهات وقراءات في حلقة البحث الصحفي والاعلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، 2009.

9- السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة.1988، ص ص 30-31.

10- أليكس إنكلز، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون، ط 4، دار المعارف، 1980.

11- أمل جابر صالح، دور الصحف والتلفزيون فى إمداد الجمهور المصرى بالمعلومات عن الأحداث الجارية فى إطار نظرية فجوة المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ، 1996.

12- أنتوني جيدنز، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002.

13- إياد شاكر البكري، تقنيات الاتصال بين زمنين، ط 1، دار الشروق، عمان، 2003.
14- أيكـة هـولتكرانس، قـاموس مصـطلحات الانثربولوجيـا والفلكلـور، ترجمـة محمـد الجـوهرى، وحسـن الشـامى، دار المعارف، القاهرة ، 1972.
15- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي، أبريل 1997.

16- بسام مشـاقبة، منـاهج البحث الاعلامي وتحليـل الخطـاب، دار أسـامة للنشـر والتوزيـع، ط 1، عمـان، الأردن، 2010.

17- بهجة بومعرافي، استخدامات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الشارقة للإنترنت، رسالة المكتبة، 2001.

18- جابر على خطاب، أزمة الإنسان العربى المعاصر فى ضوء إشكالية الانفتاح والعولمة، مطابع دار أخبـار الصـحافة اليوم، 2001 .
19- حسن ابراهيم عبد العظيم، منهجيات في دراسة الاتصال، الحوار المتمدن، العدد 3482، 2012.

20- حسن مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.
21- حسن عماد مكاوى، أثر الإنماء التليفزيونى فى إدراك الشباب للواقع: دراسة مسحية لعينة من طلاب الجامعـات المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع 2، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل – يونيو، 1998.
22- حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني، دار النهضة العربية، بيروت، 1963.

23- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري: المداخل والوسـائل، ط 3، مكتبـة الفلاح للنشـر والتوزيـع، الكويت، 2009

24- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة. 1999.
25- حورية قشالي، تفاعل المستفيدين مع الأقراص المدمجة، تجربة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، أعمال المـؤتمر التاسع للاتحـاد العـربي للمكتبـات والمعلومـات المنعقـد في الفـترة من 21-26 أكتـوبر 1998، حـول الاسـتراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت.
26- حلمي خضر ساري، ثقافة الانترنت، دراسة في التواصل الاجتماعي، مجدلاوي للنشر، عمان، 2005.
27- حميد جاعد محسن الدليمي، علم اجتماع الاعلام، رؤية سوسيولوجية مستقبلية، دار الشـروق للنشـر والتوزيـع، عمان، 2014.

28- خالد محمد العمايرة ونايف دياب الهشلمون، الصحافة والإعلام: النظرية والتطبيق، نشورات دار الوطن، فلسطين، الطبعة الأولى 1991.
29- خالد نبيل " تطوير تصميم المنزل للعمل و التعلم عن بعد"، المؤتمر الأزهر الهندسي الدولي السادس، القاهرة 2003.

30- راكان حبيب وآخرون، مقدمة وسائل الاتصال، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة، 2001.

31- رضا عكاشة، تأثيرات وسائل الإعلام من الإتصال الذاتى إلى الوسائط الرقمية المتعددة، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

32- رينيه مونيه، المدخل إلى علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي، دار الثقافة للنشر، الاسكندرية، 1969

33- سامية محمد جابر، نعمات أحمد عثمان،الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

34- سامي ذبيان، مدخل نظري وعملي إلى علم الإعلام، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1987.

35- سامي عبد الرؤوف طايع، استخدام شبكات المعلومات في الحملات الاعلامية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد الثاني، أبريل – يونيو 1997.
36- سعيد عيمر، تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17،18 أبريل 2006.
37- سمير أمين، التطور اللامتكافيء، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، الطبعة الرابعة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.1985.

38- سمير نعيم أحمد، أسس علم الاجتماع، مكتبة الكتب العربية، بدون تاريخ.

39- سمير نعيم أحمد، ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، يونيو

40- سيرج ديكور، تنازلات أوروبية، في كتاب: نظام التضليل العالمي، ترجمة غازي أبو عقل، دار المستقبل، دمشق. 1994.

41- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

42- شريف درويش اللبان، هشام عطية عبد المقصود، مقدمة في مناهج البحث الاعلامي، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط 2، القاهرة، 2012.

43- شلال حميد سليمان، الفكر الاجتماعي في الاسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

44- شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الاعلامية، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.

45- صالح سليمان عبد العظيم، الانترنت ولغة حجرات الدردشة: دراسة حالة لاستخدامات اللغة العربية في برنامج البال توك Pal talk، ندوة ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب" ، دار الثقافة والاعلام، الشارقة، 2006.

46- صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، دار التعاون للنشر والطبع، 1972.

47- صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهنا للطباعة، القاهرة ،1982.

48- صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1982.

49- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.

50- عاطف غيث، علم الاجتماع، ج 1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ، 1973.

51- عاطف عدلي العبد، الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.

52- عالية أحمد عبد العال أبو دومة، أغانى الفيديو كليب وإنعكاساتها على الحياة اليومية للشباب المصري، المجلة العربية لعلم الإجتماع، ع 1، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير 2008.

53- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 6،مكتبة وهبة،القاهرة،1977.

54- عبد الرحيم محمد خبير،، الإعلام الجديد وثورة تكنولوجيا المعلومات، ملتقى الاعلام العربي الثاني، السعودية، 2011

55- عبد الحليم محمود السيد، علم النفس الاجتماعي والاعلامي، المفاهيم الأساسية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1979.

56- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع :النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2003.

57- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، ج 1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1994.

58-عبد الله الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

59- عبد الفتاح حجازي، الأحداث والانترنت، دراسة متعمقة عن أثر الانترنت في انحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط 1، 2002.

60- عبد اللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، العدد 160، الكويت، أبريل 1992.

61- عبير عبد المنعم فيصل، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية، ط 1، المكتبة العصرية، مصر، 2010.

62- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد الثاني، الكويت.1989.

63- عزيزه عبده، الأعلام السياسي والرآي العام، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

64- عصام أنيس، عبدالحميد زكى، مبادىء وتطبيقات فى نظريات الاتصال، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

65- عصام سليمان الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، ط 7، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

66- على الجرباوى، نقد المفهوم الغربي للتحديث، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد، 4، الكويت.1986.

67- على عبد الرازق ابراهيم(محرر)، مدخل علم الاجتماع،مركز التعليم المفتوح، برنامج الاعلام، دار المعرفة للطباعة، بدون تاريخ.

68- على عبد الرازق جلبي، مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999.

69- على عبد الرازق ابراهيم (محرر)، مدخل علم الاجتماع،مركز التعليم المفتوح، برنامج الاعلام، دار المعرفة للطباعة، بدون تاريخ.

70- غادة مصطفى عبيدو، إستخدامات الشباب المصري للقنوات الموسيقية المتخصصة فى الراديو والتليفزيون والإشباعات المتحققة منها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2008.

71- غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، 1974.

72- كيلش، فرانك (2000) ثورة الإنفوميديا، ثورة المعلوماتية وكيف تغير عالمنا، ترجمة حسام زكريا، عالم المعرفة العدد 253 الكويت .

73- فاروق خالد، الاعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

74- قدري حفني(مشرفاً)، الطفل المصري والقنوات الفضائية، التقرير الأول، مقابلات متعمقة مع عينة من أطفال المدارس، دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة، القاهرة. 2004.

75- قدري حفني، حول الطفولة والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس(الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي): الواقع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم. أبريل 1992

76- لطفي الخولي، الإشكالية الراهنة للثقافة العربية وعلاقتها بوسائل الإعلام والإتصال، في: الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الثالث، القسم الثاني.

77- محمد أحمد بيومي، أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2004.

78- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993.

79- محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة ، 2004 .

80- محمد منيرحجاب، الأعلام الأسلامي، ط 2 دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

81- محمد منير حجاب، المعجم الآعلامي، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

82- محمد منير حجاب، أساسيات البحوث الاعلامية والاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 2، القاهرة، 2003.

83- محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.

84- محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، ط 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

85- محمود حسن اسماعيل، مناهج البحث الاعلامي، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 2011.

86- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مؤسسة نبيل للطباعة، القاهرة. 1997.

87- محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.1987.

88- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، طبعة مطورة، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006

89- محمود عودة، دراسة في سوسيولوجية المعرفة في: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، 1975.

90- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة. 1995.

91- محــي محمد مسعي، ظاهرة العـولمة: الأوهـام والحـقائـق، ط 1، مطبـعة ومكـتبة الشـعاع،مصر ،1999.

92- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990.

93- معـالي فهمي حيضـر، نظم المعلومـات مـدخل لتحقيـق المـيزة التنافسـية، الـدار الجامعيـة، إسـكندرية، 2002.

94- مفيد الزيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية، ط 1، دار أسامة للتوزيع والنشر، عمان، 2003.

95- مريم محمد آل على، الآثار الاجتماعية لاسـتخدام الانـترنت لـدى الشـباب في الامـارات، نـدوة ثقافـة الانـترنت وأثرها على الشباب" ، دار الثقافة والاعلام، الشارقة، 2006.

96- ميرفت الطرابيشى، عبد العزيز السيد، نظريات الإتصال، ط 1، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006).

97- نادية رمسيس فرح، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية، المستقبل العـربي، العـدد 61، بيروت.1986.

98- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد 265، الكويت، 2001.

99- نبيهة إلهامي، الأطفال المجهولين النسب، دراسة حالات في تونس: المسيرة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لندوة"الطفل والعولمة"، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.2003.

100- نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة. 1989.

101- منتدى الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية، 2008.

102- نوبي محمد حسن، المساكن الذكية نمـوذج للمسـكن الميسـر في القـرن الواحـد والعشـرين، نـدوة الإسـكان(2) المسكن الميسر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 28-31 مارس 2004.

103- هنـاء نحـاس، الأثـر الثقـافي والاجتمـاعي لشـبكة الانـترنت على الشـباب في سـورية: في: أحمـد العمـوش وآخرون، ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب، ط 1، دائرة الثقافة والاعلام، الشارقة، 2006.

- ياسين شـاكر سـعيد، تمهيـد اجتمـاعي قبـل إعمـار الصـحراء: مقـترح لبرمجـة السـلوك الاجتمـاعي، نـدوة التنميـة العمرانية للمناطق الصحراوية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2002.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- A.G.Frank," The Development of underdevelopment", InC.K.Wilber (ed)," The political economy of Development and underdevelopment", New York. Random House, 1979.p.104.

Ali Baghdadi ," Globalization: The New Invasion of Third World, A critical Analysis -2 .", In: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2

Albert J. Bergesen & Michelle Bata , " Global and National Inequality : Are They -3 .Connected? ", Journal of World Systems Research , V111,1,Winter 2002

Anne-Karien Braamhaar, "Digital television and its social effects", -4 .http://www.valt.helisinki.fi/com/orgo/entity/digitalty.htm

5- Anthony Giddens, "Globalization : A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990.

6-Armer,J.Michael & Katsillis,J." Modernization Theory", In Encyclopedia of Sociology. Borgotta,Edgar F and Borgotta, Marie l.(eds) New York.Macmillan Publ Co.1992.p.1304.

7- "Assistance for Orphans and other Vulnerable Children in Developing Countries," http://www.theorator.com/billsto8/hr4061.html.2004.

8- Bauer, R.A. and Bauer, A, "America Mass Society and Mass Media", Journal of Social Issues, Vol.10,No 3,1960.pp3-66.

9- Berelson, "Content Analysis in Communication Research", Free Press, New York, 1952.

Brennan Oliver: Cultural Change in Ireland, The religious education(s) and pastoral Care -10 .of Youth, PhD, Fordham-University, 1999, p. 365

11- Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23, 4,1999.

Bowers, J.W. "Some Correlates of Language Intensity", Quarterly Journal of Speech, -12 .50, 1964

13- Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23, 4, 1999.pp.607-616.

Celine Sachs, Jeantet,"Managing social transformations in cities, a challenge to social-14 .sciences", http://www.unisco.org/most/sachsen.htm

Celine Sachs,Jeantet,"Managing social transformations in cities, a challenge to social -15 .sciences", http://www.unisco.org/most/sachsen.htm

Children,33_ Definition,"_" -16 .http://www.panjokutch.com/laws/children33_defination.htm

17 - Christopher. Chase-Dunn, "Globalization: A world - Systems Perspective" , Journal of World- Systems Research , Vol V, 2,1999.

.Chrara Fax, "Content Analysis: Methods and Mentoring", 2006 -18

19- David Held, Et Al, "Global Transformations, Political, economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.

20-David Hicks and Margaret A.: Gwynne, Cultural anthropology. 2nd ed., New York, Harper Collins College Publishers, 1996.

21-David L.Westby, The Growth of Sociological Theory, Human Nature, Knowledge,and social change, prentice hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991.pp.248-260.

22- " Development and Modernization Theory

23- David Potter, "Cultural Change", www.culturalchange.co.uk

24-David Skuggs, "Information Technology and social change: The effects on families, communities, work place and civil society", 1998.

25-Dennis G, "Persuasion and the Concept of Identification, Quarterly journal of speech 1960.

http://www.unc.edu/course/ints077/outlines/outline001002 Html.2000.p.1.

Dina Fey, "Concept of Persuasion", 2013. http://prezi.com -26

27- Education and society: Contemporary and Global Issues, The University of ew England, School of Education Studies.
http://fehps.une.edu.au/f/s/edu/pninnes/edst448-548/mod1.html.pp.3-4.
Florian Kohlbacher, "the Use of Qualitative Content Analysis in Case Study -28 .Research", 2006. www.qualitative-research.net

,Frank Lechner, "Globalization Theories ", World Culture Theory -29 .http://www.pensamientocritico.org/fralec.703.htm

30- Fred Halliday, "Globalization: Good Or Bad? LSE Roundtable Discussion, October 2000.
31- Gamer,R," The Developing Nations: A comparative Perspective. Boston: Allyn & Bacon.1982.
Gass, R. & Seiter, J. (2006). Persuasion, social influence, and compliance gaining, 3rd-32 .ed. Boston, MA: Pearson

33- Gideon Sjoberg, Elizabeth A.Grill, Norma Williams, "A Sociology of Human Rights", Social Problems. Vol.48, N.1, 2001.

Giles, H, & Wiemann, J.M. Language, Social Comparison and Power. In C. R. -34 Berger & S.H. Chaffee (eds), the Handbook of Communication Science, 1987, pp.350-.384

35-"Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.
36- Guo Liang, Bu Wei, "Internet use and social life/attitudes in urban mainland China", IT & Society, VOL 1, Issue1, summer2002.

Hsiu-Fang Hsieh, Sarah E.Shannon, "three Approaches to Qualitative Content -37 .analysis", Qualitative Health Research, Vol.15, No.9, November 2005

ISA Research Committee on Social Classes and Social Movements Values and the " -38 ,"Social Imaginary: The Future of Collective Action

http://www.arts.Ualberta.ca/cjscopy/events/valuesO5.html.

39- Jay A. Weinstein, “Social cultural Change: Social Science for a Dynamic World”, 2005.

40- James E. Katz, Ronald E. Rice, “Social consequences of Internet use: access, involvement, and interaction”, http://www.literaturehistoryhub.com/social_consequences_and_interaction_use_access_involvement_and_interaction_02621126.

41- Jeremy Chai, Tracy Smith & Eric Tam, “Distorted boundaries: an inquiry into the effects of Internet use on social skills”, http://socserv2.socsci.mcmaster.ca/soc/courses/stpp4co3/classessay/socialskille.htm.

42-John Godfrey Sexes, “The global digital divide: A practical and theoretical overview”, Chapter 3. http:/studentweb.tulane.edu/~mtruill/diss/chapter3-overview.pdf.

43- Josep Burcet, “cultural Change”, www.burcet.net/b/cultural_change.htm

J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities -44 Research: Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and .Regional Research, Vol,20,No,4, (December 1996

45- Kacey Culliney, “Special K Nourish: The Concept of hot cereal in the US is a Cultural Change, Says Analyst”, 2013. www.bakeryandsnack.com

46- Kathleen Otoole, “Study takes early look at social consequences of Net use”, http://news-service.stanford.edu/news/2000/February16/internetsurvey-21b.htm.

47- Kazmer, M. & Haythornth Waite, C., Judging multiple social worlds: Distance online and offline. American Behavioral Scientist, 2001,45 (3).

48- Kenichi Ohmae, “the End of the Nation State (New York) Free Press. 1995.

49- Khaled N. Ahmed, M.A.Hanafi&H.Wasfy, “Appropriating Intelligent Buildings”, Proceedings of the 32th IAHS conference, Trento, Italy.

Kimon Valaskakis, “Globalization As Theatre ", International Social Science Journal -50 .160, Unesco ,June,1999.p.154

51- Kojinakae, “Culture Change: A Comparative Study of the Change Efforts Douglas Macarthur and Carlos in Japan, Master of Business Administion at the Mass Achusetts Institute of Technol, June,2005.

52- Kraut R., Patterson, M. Lunmark &.., “Internet paradox: A social technology that reduces social involvement and psychological well being?”, American Psychologist, 1998.

Larose, R, Eastin, M, S, & Gregg, J, “Reformulating the social cognitive explanations -53 of Internet use and depressions”, Journal of online behaviour1 (2)2001,[online] http://www.behahviour.net/joB

54- Lars Bisgaard Schmidt, “The Impact of e work on families and the social consequences”, http://www-janus-eu.org/Documents/EBEW/work%20life%20balance. PDF.

Lasswell, Harold, “the Structure and Function of Communication in Society”, In -55 Lymon Bryson(ed), the Communication of Ideas (New York: Harper and Brothers, 1948, .pp.37-51

56- Laura Grindstaffl and Joseph Turow, “Video Culture: Television Sociology in the New TV, Age Annu.Social.2006.

Leslie Sklair ," Globalization", In : Sociology Issues and Debates (ed) Macmillan , -57 .Press LTD.1999

L.J. Shrum and Otheres, Does television promote materialism? cultivation the desire -58 for the good life " , Paper presented at the annual meeting of the international communication association , Mariott Hotel , san Diego , CA , 2003

59- M.Albrow, “The Global Age “, Cambridge: Polity Press, 1996. p. 85.

Malvin defleur, Patricia Keamey, “Fundamentals of Human Communication”, Calif; - .Mayfield Publishing, 1993

60- Manjur,K,” Modernization Theory” http://csf.colorado.edu/mail/psn/2000/ms901185.html.2000. 1

Martin Irvine, "Global Cyperculture reconsidered: cyberspace, identity, and the - 61
.global information city (Washington: Georgetown University), 2000

62-Marwan Kraidy. " The Politics of arab reality television, (Preliminary observations)
" , Paper preseated at the annual meeting of the international communication association ,
Dresen , international congress centre, Dresen Germany , 2005.
63-Mizrach Steven: Natives on the Electronic Frontier, Technology and Cultural Change on
the Cheynne River Sioux Reservation (South Dakota). PhD, University of Florida, 1999.
Modern History Source Book : Summary of Wallerstein on World system Theory " - 64
.", http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html
65- Munich, "The world of ones and zeros, social consequences of digitalization," http://
www.pol-it.org/ital/digitalization.pdf.2000.
66-"Modernization Theory",
http://www.maxwell.syredu/maxpages/facul.rt/teaching/modernization-dependency-
html.pp.1-3.
67-Morqan, M.: "Television and the Erosion of Regional Diversity", Journal of Broad
Casting Electronic Media. Vol. 35, No. 2, 1986.
68- Narwshige Shiode, "Urban planning, information technology and cyberspace",
Journal of Urban Technology, VOL 7, N2.2000.

69- Niklas Luhmann, Observations on Modernity, Translated By WilliamWhobrey,
Stanford California, 1998.

70- "Persuasion", Communication for Governance & Accountability Program",

Siteresources.worldbank.org

71-Peter Hall, "World cities and global cities",
http:/www.forum-global.de/soc/biblio/h/htm.
Piet Bakker," reading Mcquails, Mass Communication theory", www.sagepub.com-72

Piotr Sztompka,The sociology of social change, Blakwell, Oxford U K& Ca -73
.mbridge U S 1994

74-Rainer Tetzlaff,"World culture under the pressure of Globalization.."http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=/global/allgemein/tetlaff-121.htm.1998.

75-Robinso Rojas," Modernization Theory and The Laws of Social change", http://www.rrojasdtabank.org/copita 18.htm.pp.

Robertson, Roland, " Globalization: Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity ", - 76 pp.25-44, In.M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (eds), Global Modernities. .London: Sage, 1995

77-Rubin, Alan et, al., Methodological Examination of Cultivation in: Communication Research, vol. 15, No. 2, April, 1988.

78- R.W.Connell, "Sociology and World Market Society", Contemporary Sociology, V.29, No.2, 2000.

79- Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilization and The Remaking of World Order ", New York, Simon & Schuster, 1996.p.91.

80-Serena Nanda: Cultural Anthropology, 4th ed., New York, Wadsworth Publishing Company, 1999.

81 - Sklair, L. "Transnational Practices and The Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme,University of Oxford, 1998.

82- Smith Strange, " The Retreat of The State: The Diffusion of Power in The World Economy", Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

,"Social Values: The Missing Dimension of Biodiversity "83

.http://www.conser vationdirct.org.uk/inf/socialvalues.shtml

84- Steve Juanio," Modernization/ Dependency Theories,"Wysiwyg://http://www.geocities.com/southbeach/tidpool/8194/ Index14.html.1999.

The Globalization Website , Globalization Theories " http://www.cc.emory.edu/SOC/-85 .globalization/ theories.html.2000.pp.1-2

.Third World Children" httpi//filebox.vt.edu/k/kmcdevit/SOC2004/lintromain.htm" -86

87-Therese L.Baker, “Doing Social Research”, California State University, San Macros, 1994.

88- Tomlinson J, “Cultural Imperialism, the John Hopkins University Press, Baltimore, 1991.

Trends in child populations" UN Population Division, World Population Prospects: " -89 .The 1998 Revision

90- UCLA, “The UCLA Internet report; surveying the digital future [online] UCLA center for communication policy. http://www.ccp.ucla.edu.2000.

Ugur Demiray, N Urdan Oncel, “Communication Concept and the Role of Mass -91 Media in Knowledge Building Process in distance Education”, www.academia.edu

.UNICEF," The State of The World’s Children", Oxford,1998 -92

",United Nations," Convention on the Rights of Children -93
http://www.savethechildren.ca/en/whoweare/whounrights.html

94-"Values", http://ilearn.senecac.on.ca/careers/goals/values.html.

95-Van Zoonen, “Social effects of the internet: Participatory capital and community commitment in the Netherlands”, 2003, http://www.fmg.uva.nl/populaireculture/part%20+%20comsite.htm.

Wilbur Schramm, “Men, Messages and Media”, Look at Human Communication, -96 .Harper, Row, New York,1973

97- W.Rnigrok & Tulder, “The Logic of International Restructuring “, London: Rout ledge, 1995.

ثالثاً: مواقع على شبكة الانترنت:

www.worldometers.info/ar -
-www.eshamel.net/vb/t19875.html

http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.html-

intesarooo.wordpress.com -

- montada.arahman.net

- www.sudaress.com
-www.jadeedmedia.com

Afaksocio.ahlamontada.com -

-afaksocio.ahlamontada.com

-www.socialar.com

-anthro.ahlamontada.net

-www.alwahatech.net

- albahethoun.blogspot.ae

-afaksocio.ahlamontada.com

-www.socialar.com

-www.appalachiancommunityfund.org

,Umar Farooq, “What is Social Change Definition and Meaning-

-www.studylecturenotes.com